فارس سعاده

الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية خفايا ومواقف

الجزء التاسع

فارس سعاده

موسوعة

الحياة النيابية في لبنان

خفايا ومواقف

الجزء التاسع

بيروت
١٩٩٦

تنضيد واخراج

Via PC s.a.r.l.

جل الديب - مركز رياض ابو جوده
هاتف: ٠١-٥٨٣٨٠٠ / ٠١-٤٤٩٠٧٢ / ٠١-٢٦٢٩٦٥

طباعة:
مطابع الكريم الحديثة
تلفون: ٠٩/٩٣٠٢٧٧-٨٣٠٢١٠
ص.ب: ١٢٧٥ جونية - لبنان

توطئة.

مع صدور الجزء السابق من مجموعتنا هذه «الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية» انتهت الاحداث التي جرت في مبتدأ العهد الاستقلالي، رأينا ان نصدر جزءًا مستقلاً يتضمن التقارير والاعتراضات والمنشورات التي صدرت عن هيئات سياسية واجتماعية ودينية، معترضة على اعمال انتخابات سنة ١٩٤٧. فكان هذا الجزء التاسع وهو يتضمن ثلاثة اقسام.

أ ـ تقارير لجنة الطعون حول انتخابات ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧.

ب ـ جريمة ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧.

ج ـ فضائح وفظائع الانتخابات في البقاع سنة ١٩٤٧.

الفصل الاول

تقارير لجنة

الطعون النيابية

تقارير لجنة الطعون النيابية

عن الانتخابات النيابية التي جرت في ٢٥ ايار

واول حزيران سنة ١٩٤٧

التقرير العام

لحضرة رئيس واعضاء المجلس النيابي المحترمين.

لقد انجزت لجنة الطعون مهمتها بعد اجتماعات متواصلة دامت من ٩ الى ٢٥ حزيران سنة ١٩٤٧. ووضعت تقارير مفصلة عن الانتخابات والشكاوى المقدمة بصددها في كل منطقة من المناطق الانتخابية. وقد رأت ان تمهد لهذه التقارير الخاصة بتقرير عام تستعرض فيه النظريات القانونية المتضاربة في شأن صلاحيات المجلس، عندما ينظر في صحة انتخاب اعضائه وتبين النواقص والعيوب التي لاحظتها في قانون الانتخاب اثناء الدروس التي قامت بها.

اولا ـ صلاحية المجلس عندما ينظر في صحة انتخاب اعضائه.

تنص المادة ٣٠ من الدستور على ان للمجلس وحده الحق بالفصل في صحة انتخاب اعضائه. فما هي حدود هذه الصلاحية، وما هي القواعد والاصول الواجب اتباعها؟

ان المادة ٣٠ من الدستور اللبناني مستوحاة من المادة ١٠ من القانون الدستوري الفرنسي الصادر بتاريخ ١٦ تموز سنة ١٨٧٥ فيحسن بنا ان نستأنس بما قاله العلماء حول هذا النص ونتخذه مدارًا للبحث والتقرير.

الرأي الاول:

ينظر المجلس النيابي في صحة انتخاب اعضائه دونما قيد ولا شرط، فهو يفصل في هذا الامر بحسب ما يوحي اليه ضميره، وبدون ان يتقيد بالنصوص القانونية، او بنتائج الاقتراع العام. فله السلطان المطلق بهذا الشأن، يأخذ بالنصوص القانونية اذا شاء، واذا اراد ان يأخذ بها فله ما اراد. ولو كان الامر

خلاف ذلك لما كان المجلس محكمة عليا بل لجنة فرز وحساب. (راجع المؤلف الذائع الصيت في الحق الدستوري اوجين بيير، ص. ٤١٢ و ٤١٣).

الرأي الثاني:

عندما يتولى المجلس امر النظر بصحة انتخاب اعضائه يقوم مقام محكمة ادارية تنظر في القضايا الانتخابية وفقًا لاحكام القانون. فعليه ان يتحقق من الامور التالية:

١ ـ ان المرشح الذي اعلن انتخابه توفرت فيه الشروط القانونية لان يكون منتخبًا.

٢ ـ ان المرشح نال الاكثرية المطلوبة بمقتضى القانون.

٣ ـ ان الاعمال الانتخابية جرت وفاقًا لاحكام قانون الانتخاب.

٤ ـ ان الاعمال الانتخابية لم يحصل فيها ضغط او اكراه من شأنه ان يفسدها ويؤثر في نتائجها.

والقول ان المجلس مطلق الصلاحية فلا يعني ذلك انه فوق القانون يخالفه متى شاء، بل معنى ذلك ان قراراته لا تقبل المراجعة، شأنه في ذلك شأن المحاكم القضائية والادارية العليا، التي لا يجوز الطعن في قراراتها. فكما ان هذه المحاكم مقيدة باحكام القانون. فالمجلس ايضًا مقيد بهذه الاحكام. ولا يجوز له مخالفتها او الاعراض عنها. (ديفوي، ج ٤، ص: ٢٥٠ و ٢٥٣ وراجع ايضًا هريو، وبرتلمي ودويز وغيرهم).

وقد عرضت هذا الآراء على بساط البحث في المجلس الفرنسي سنة ١٨٧٩ لمناسبة انتخاب السيد بلانكي وكان محكومًا عليه بالاسقاط من الحقوق المدنية. فاقترحت لجنة الطعون ابطال انتخابه مدلية بلسان مقررها ان المجلس محكمة، عليه ان يحترم القانون ويعمل على تطبيقه. وأدلى كليمنصو بالنظرية المخالفة وقال ان المجلس له الحق في ان يعرض عن الاسباب المانعة ويقر الانتخاب المعيوب. ولكن المجلس اخذ بنظرية لجنة الطعون والغي انتخاب السيد بلانكي المطعون في صحة انتخابه.

وقد رأت لجنتنا ان تتبنى النظرية نفسها باعتبار المجلس عندما ينظر بصحة انتخاب اعضائه يتولى القضاء في اتم معانيه.

وبناء على ما تقدم عمدت اللجنة الى التثبت من ان الشروط القانونية متوفرة في كل مرشح، وان المرشحين الفائزين نالوا الاكثرية المطلوبة، وان الاعمال الانتخابية جرت وفقًا لاحكام القانون. ثم تناولت الشكاوى واحدة واحدة ودققت فيها واطلعت على الاوراق الانتخابية المطعون في صحتها ولم تتردد عن اظهار ما تحققته من مخالفات وعيوب (اوراق فرز غير موقعة ـ محاضر غير موقعة في جميع صفحاتها ـ محاضر لا تنطبق على اوراق الفرز او على الجداول العامة ـ حك او شطب في بعض المحاضر واوراق الفرز) ولكنها لم تتوقف عند هذه الامور الا عندما اقتنعت ان المخالفات والعيوب التي لاحظتها من شأنها ان تحمل على الشك في صحة الاقتراع، وان تبدل في نتائجه. وعلى هذا الاساس وضعت اللجنة تقاريرها وقدمت الاقتراحات المبينة فيها.

وقد رأت اللجنة تسهيلاً لاعمالها ان تستعين باعضاء اللجنة المعينة بموجب المرسوم رقم ٩١٢٦ تاريخ ٢٨ ايار سنة ١٩٤٧ للتحقيق في الشكاوى الواردة على الاعمال الانتخابية التي جرت في محافظة جبل لبنان. وهذه اللجنة مؤلفة من السادة: انيس صالح مدير العدلية العام، واسعد البدوي، وجورج سيوفي، وزهدي يكن المستشارين الممتازين في محكمة الاستئناف، واندره تويني مدير الموازنة.

وقد تبنت لجنة الطعون التقارير التي وضعتها اللجنة المذكورة عن نتائج تدقيقها في محاضر اقتراع جبل لبنان (الدورة الاولى) وعهدت اليها بمهمات اخرى معينة في بقية المناطق ساعدت كثيرًا على جلاء الحقيقة.

ثانيًا ـ عيوب قانون الانتخاب.

هذا وقد تبين للجنة اثناء الدروس التي قامت بها ان الضجة التي ثارت حول الاعمال الانتخابية يمكن ان تعزى في الدرجة الاولى الى عيوب قانون الانتخاب الموروث عن العهد البائد والى فريق من الاشخاص الذين عهد اليهم بتطبيقه.

١ ـ التصويت بورقة ظاهرة: يجري التصويت اليوم بورقة ظاهرة يصعب على الناخب ان يخفيها عن عيون الرقباء، وما اكثرهم، اثناء المعركة الانتخابية فيعرفون مضمونها من لونها وحجمها، وان لم ينظروا الى داخلها. ولا يخفى ان مثل هذا الامر يمكن ان يؤثر على حرية الناخب. فمن الواجب اذًا ان توضع ورقة الاقتراع في ظرف مختوم.

٢ ـ نتيجة الاقتراع: كثيرًا ما توجه الشكاوى بصدد الانتخابات الى موظفي الادارة، لان رؤساء اقلام الاقتراع يأتون بالمحاضر الى القائمقام، وهذا يرفعها الى المحافظ، والمحافظ يودعها لجنة الفرز. فاطلاع الادارة على المحاضر ليس له اي داع، وهو يعرضها لاشنع التهم. فمن الواجب ان يسلم رئيس قلم الاقتراع المحاضر رأسًا الى رئيس لجنة فرز الاصوات.

٣ ـ لجنة فرز الاصوات: يرئس لجنة فرز الاصوات احد موظفي المحافظة، وبين اعضائها اثنان من اعضاء البلديات اي انها في الواقع بامرة الادارة، وتحت تأثيرها المباشر. فمن الواجب ان يرئس لجنة فرز الاصوات موظفون لهم مكانتهم ويتمتعون بالحصانة كالقضاة.

ثالثًا ـ طريقة القيام بالاعمال الانتخابية.

وتبين للجنة ان نواقص القانون تزيدها قلقًا واضطرابًا طريقة القيام بالاعمال الانتخابية. فرؤساء الاقلام يعينون من بين الموظفين الصغار، ويرسلون الى مراكزهم بدون ان يلقنوا النصوص القانونية، ويدربوا على اجراء المعاملات وفقًا لاحكام القانون.

فقد تبين للجنة ان في جداول الفرز والمحاضر نواقص شكلية يمكن تداركها بالتصريح عنها في قانون الانتخاب، وبتدريب الموظفين الموكول اليهم امر الانتخاب، وتدريسهم اصول اجرائه.

وزيادة في الحيطة ترى اللجنة ان يسلم الى الناخبين تذاكر انتخابية تعد خصيصًا للاقتراع وتضم بعد مهرها الى المحاضر.

وان تدريب الاشخاص الموكول اليهم امر الانتخاب يجب ان لا ينحصر فقط بالجهة القانونية، بل يجب ان يتناول الناحيتين الاخلاقية والمسلكية. فقد

لاحظت اللجنة ان القائمين باعمال الاقتراع لا يأبهون للدقة في العمل، ولا سيما في جمع الاصوات، ومطابقة بعضها على بعض. ولاحظت ايضًا في المحضر الواحد اخطاء ارتكبت، اما سهوًا واما قصدًا، لمصلحة مرشحين ينتمون لقوائم مختلفة.

والدليل على فساد النظام الحالي ان الانتخابات التي حصلت في الماضي، ونخص منها بالذكر انتخابات سنة ١٩٤٣ قد وجهت بشأنها الشكاوي نفسها التي توجه بشأن الانتخابات الحالية. فهذا يشكو من الرشوة، وذاك من التزوير، وهذا يشكو من تدخل السلطة، وذاك من الضغط والارهاب. ومن مراجعة محاضر جلسة المجلس النيابي في سنة ١٩٤٣ ما يكفي مؤونة التصريح في هذا الباب.

وقد بلغ اللجنة ان الحكومة تعد مشروعًا بتعديل قانون الانتخاب، واصلاح ما فيه من خلل. فهي تتمنى على المجلس ان يطلب اليها الاسراع في اعداده واحالته الى حضراتكم للمناقشة فيه على ضوء الملاحظات التي بدت لنا لدى درسنا الاعمال الانتخابية. كما انها تتمنى عليه ان يطلب الى المراجع المختصة ملاحقة الاشخاص الذين اقدموا عن قصد، خلال الاعمال الانتخابية على ارتكاب الجرائم لمصلحة هذا او ذاك من المرشحين.

ولا بد للجنة من ان تصرح ان مهمتها كانت دقيقة شاقة. فقد واصلت اعمالها ردحًا من الزمن غير يسير. وكان رائدها الوحيد اظهار الحقيقة المجردة على قدر ما تؤهلها لذلك الوسائل التي لديها. وهي تتقدم الى المجلس بنتائج اعمالها في تقارير مفصلة عن كل محافظة، آملة من المجلس الكريم ان يتخذ قراره على ضوء ما جاء فيها.

وختامًا ترى اللجنة من واجبها ان تقدم خالص شكرها الى اعضاء اللجنة الخاصة الذين عاونوها في مهمتها بكل همة واخلاص ونشاط، مظهرين من التجرد والتفاني ما يستحق التقدير.

بيروت في ٢٦ حزيران سنة ١٩٤٧

رئيس لجنة الطعون

هنري فرعون

تقرير لجنة الطعون

بشأن الانتخابات النيابية في محافظة بيروت.

حضرة رئيس واعضاء المجلس النيابي المحترم.

الموضوع ـ التدقيق بانتخاب نواب محافظة بيروت.

عقدت لجنة الطعون جلسات عديدة لدرس الاعتراضات الواردة بشأن الاعمال الانتخابية التي جرت في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ في محافظة مدينة بيروت.

اولاً ـ وبعد ان اطلعت اللجنة على المحضر الذي نظمته لجنة تقييد الاسماء الانتخابية في محافظة بيروت تبين ان السادة الآتية اسماؤهم قد نالوا الاكثرية المطلقة في الدورة المذكورة واعلنوا فائزين من قبل اللجنة المشار اليها وقد نال السادة:

عبد الله اليافي	١٧٨٤٧
حبيب ابو شهلا	١٧٨٤٣
سامي الصلح	١٧٠٧٩
رشيد بيضون	١٦٩٣٢
حسين العويني	١٦٦٦٢
موسيس دركالوسيان	١٦٥٦٠
ملكون هيرابديان	١٦٣٩٨
رئيف ابي اللمع	١٦٣٣٩
موسى فريج	١٥٧٥٢

وقد تبين من المحضر المذكور ان عدد المقترعين في جميع اقلام الاقتراع بلغ ٢١٥٩٩ اسقط منها الاوراق الزائدة فاصبحت الاكثرية المطلقة ١٠٣٠٠ فيكون العدد الذي اصاب كلاً من المرشحين يزيد على الاكثرية المطلقة. وبالتالي فان لجنة تقييد الاسماء اعلنت فوزهم عملاً باحكام قانون الانتخاب.

ثانيًا ـ التدقيق بالشكاوى المقدمة بشأن الاعمال الانتخابية في محافظة بيروت.

١ ـ الشكوى المقدمة من فريق من مرشحي بيروت الى فخامة رئيس الجمهورية والمحالة حسب الاصول الى هذه اللجنة:

ذكر الشاكون ان الاعمال الانتخابية في بيروت قد حصلت تحت تاثير الضغط والاكراه من قبل رجال الجيش، والشرطة والامن العام، والمندوبين من قبل مرشحي القائمة الحكومية، الذين كانوا يحملون على صدورهم علامة فارقة، هي زر ملون بالابيض والاحمر. وطلب المستدعون بالنتيجة تعيين لجنة قضائية للتحقيق بالاعمال الانتخابية المذكورة.

ولدى التدقيق في موضوع هذه الشكوى تبيّن انها لا تشير بوجه التعيين الى الامور المنسوبة الى رجال الشرطة والامن، ولا الى الاشخاص الذين ادعي الاساءة اليهم.

فلا يسع اللجنة ان تأخذ بهذه الشكوى بسبب ابهامها وعدم حصرها (راجع اوجين بيير نومرو ٤٠٤).

اما حمل العلامة الفارقة التي يشير اليها المعترضون، فليس فيه ما يخالف القانون، خصوصًا ان الكثيرين من المعترضين يحملون مع اتباعهم علامات فارقة كانت ظاهرة اثناء العمليات الانتخابية في مختلف مكاتب الاقتراع.

اما فيما يتعلق بطلب تعيين لجنة قضائية، فان لجنة الطعون ترى ان الدستور اللبناني اناط بالمجلس وحده، وبلجانه حق الفصل بتحقيق صحة نيابة اعضائه. فلا يسعها والحالة هذه ان تنيط بلجنة قضائية امر التحقيق والبت بمثل هذه الشكاوى، بعد ان تألفت لجنة الطعون وباشرت اعمالها ولكنها رأت ان تستنير باراء رجال الخبرة من قضاة واداريين لجلاء بعض الامور وان عملها هذا موافق لنص الدستور وروحه.

٢ ـ الشكوى المقدمة الى لجنة الطعون بتاريخ ١٣ حزيران سنة ١٩٤٧:

ان هذه الشكوى مقدمة من المرشحين انفسهم الذين تقدموا بالشكوى السابقة وقد وكلو الى السادة الاساتذة المحمصاني وشامليان وشادر وسليم امر تزويد لجنة الطعون بالتفصيلات والايضاحات والبراهين اللازمة لاثبات شكواهم.

ولقد دعت لجنة الطعون في جلستين متواليتين عقدتهما في ١٦ و ١٧ حزيران لاستماع المندوبين فتقدموا بالمطالب الشفهية الاتية:

أ - طلب تنحي رئيس اللجنة السيد هنري فرعون بصفته احد اعضاء الحكومة السابقة التي اشرفت على الانتخابات.

لقد قررت لجنة الطعون ان التنحي عن الاعمال المنوطة بها او برئيسها يعود للمجلس وحده، وهو خارج عن صلاحيتها وعن صلاحية المعترضين. ولذلك قررت عدم التوقف عند طلب التنحي المبحوث فيه، والاستمرار بالاستماع الى المندوبين.

ب - طلب اصدار بيان من لجنة الطعون تطمينًا للموظفين وغيرهم من الشهود بان لا خطر على وظائفهم فيما لو شهدوا بالصدق.

ان اللجنة ترى ان هذا الطلب غريب في نوعه. ففضلاً عن ان صلاحيتها محددة بموجب الدستور والنظام الداخلي للمجلس، وهي لا تسمح لها بان تتعدى هذه الصلاحية الى اصدار بيانات او الى التدخل في شؤون تتعلق بالسلطة التنفيذية، ليس للجنة ان تستجدي الادلة اللازمة لاثبات ما يدعيه المعترضون بوسائل اقل ما يقال فيها انها وسائل اغراء، لا تتفق والاصول كما انه ليس لها ان تطمئن من يريد الادلاء بمعلوماته، او من يريد ان يقول ما يعتقده حقًا او صادقًا، لانه من واجب الطاعنين ان يثبتوا ما يدعونه بشتى الطرق. وللجنة السلطة في تقدير الادلة التي يتقدمون بها، ضمن دائرة الانظمة والقواعد والتقاليد التي قضت بها الاحوال الدستورية والبرلمانية.

ت - طلب المشتكين دعوة النواب المطعون بصحة انتخابهم لاستماعهم من قبل لجنة الطعون.

ان التقاليد البرلمانية المتبعة في الدول الراقية تحدد اصولاً خاصة لاستماع النواب المطعون بصحة انتخابهم من قبل لجنة الطعون. وهذه الاصول تقضي بان لا يستمع احد هؤلاء النواب الا عندما يتوفر للجنة ادلة وافية للحكم ببطلان انتخابهم.

ث - وقد طلب الشاكون جلب قوائم الناخبين المعروفة بقوائم الشطب للاطلاع عليها، والتدقيق فيها لاثبات صحة اعتراضاتهم.

لقد طلبت لجنة الطعون هذه القوائم وبحثت بادىء ذي بدء عما اذا كان عليها ان تضعها تحت تصرف الشاكين المعترضين لاثبات اعتراضاتهم.

ولدرس هذه النقطة تبين انه ليس على لجنة الطعون ان تستجمع بنفسها الادلة التي يفتقر اليها احد المرشحين، ولكن على المدعي اثبات مدعاه (راجع اوجين بيير نومرو ٣٧٣).

وفضلاً عن ذلك فان الطلب المقدم من المعترضين يرمي الى جلب قوائم الشطب كافة دون تعيين القوائم المشكوك بصحتها فيكون طلبهم والحالة هذه، مبهمًا لا يعتد به.

ولكن اللجنة رأت بالرغم من كل ذلك ان تقابل بنفسها بين قوائم الشطب والمحاضر، لتتحقق عما اذا كان هنالك من قوائم يشتبه بها. فلم يظهر من تدقيقها اي خلل في المعاملات.

ج - التدقيق في المطالب الاخرى المدونة في الاعتراض المؤرخ في ١٣ حزيران وفي المذكرة الايضاحية المؤرخة في ١٧ منه.

البند الاول: عدم فتح صناديق الاقتراع في الموعد القانوني وعدم فحصها وختمها وفقًا للاصول.

لقد اطلعت اللجنة على المحاضر التي نظمتها هيئة افلام الاقتراع والموقعة منهم حسب الاصول، فتبين لها ان ساعة فتح الصناديق وختمها معينة فيها وان المحاضر المذكورة تشير ايضًا الى ان الاعمال الانتخابية جرت وفقًا للاصول.

لقد طلب المعترضون استماع بعض الشهود لاثبات عكس ما جاء في المحاضر المتعلقة بصناديق محضر ميناء الحصن والاشرفية.

ترى لجنة الطعون لزامًا عليها ن تعتمد مبدأ قانونيًا، اعتمدته الدول العريقة في الديموقراطية، وهو ينطبق بصورة خاصة على بلاد كبلادنا اشتدت فيها وطأة

الحزبية. وهذا المبدأ الذي اثبته اوجين بيير في مؤلفه المشهور نومرو ٣٧٦ يقول: انه اذا كان من حق كل معترض ان يطلب الى لجنة الطعون استماعه، او استماع شهوده فاللجنة لها السلطة المطلقة في ان تقرر استماع الشهود او عدمه، اذا رأت ان ليس لاستماعهم من فائدة، فضلاً عن ان استماع الشهود في هذا الموضوع ليس بعمل مجد.

ان المعترضين قد اعتمدوا كثيرًا في شكواهم الاخيرة على البينة الشخصية وقد أسموا اثباتًا لكل بند من شكواهم هذه عدة شهود. فاللجنة ترى لزامًا عليها ان تجلي هذه النقطة بصورة واضحة وشاملة.

ان البينة الشخصية كما يفهمها المعترضون ليست بالبينة الحاسمة المقنعة ولا يمكن باي حال ان تكون حاسمة ومقنعة.

فلو سلمت اللجنة بقبول البينة الشخصية من المعترضين، اصبح من واجبها ان تقبل بالبينة المعاكسة من المعترض عليهم. ولوجدت اللجنة نفسها في هذه الحالة امام شهود يمثلون فئات متناقضة، وميولاً خاصة واحزابًا سياسية مختلفة. وهنا يظهر جليًا ان هذا النوع من البينة لا يمكن ان يكون حاسمًا او مقنعًا.

وعلاوة على ما تقدم، لا ترى اللجنة بان بينة كهذه كافية لان تخرج مستندات رسمية منظمة حسب الاصول وخالية من كل عيب او شائنة.

ولكن تعمقًا في التحقيق رأت اللجنة ان تستمع الى المحافظ بشأن البند المبحوث فيه، فافاد المحافظ بتقريره المؤرخ في ١٤ حزيران سنة ١٩٤٧ ان عملية فتح الصناديق، وعملية قفلها قد تمت وفقًا للاصول كما يظهر من المحاضر المنظمة. وقد بوشر بعملية الانتخاب في جميع اقلام الاقتراع ضمن الموعد القانوني، ما عدا ثلاثة او اربعة اقلام حصل تأخير في فتحها نحوًا من ربع ساعة، كما هو مدون في المحاضر بسبب عرقلة السير. وعلى كل، فهذا التأخير لا يشكل غبنًا لفئة ما دون الاخرى فلجنة الطعون ترى ان تأخير فتح بعض صناديق اقلام الاقتراع لا يؤثر في نتائج الاقتراع.

البند الثاني: منع المرشحين المعترضين من دخول مراكز الاقتراع، والحضور على عمليات فحص الصناديق وختمها وعلى عمليات الاقتراع والفرز.

لقد تبين من جواب محافظ المدينة انه لم يرده اية شكوى بهذا المعنى وانه يثبت ان دخول مراكز الاقتراع كان مباحًا. وان عمليات الاقتراع والفرز جرت وفقًا للاصول كما يتضح من المحاضر. وانه ثبت لديه ان المرشحين المعترضين اعلنوا انسحابهم وانسحاب مندوبيهم قبل ظهر يوم الاقتراع. وانهم انسحبوا فعلاً من المعركة الانتخابية.

ان المعترضين، ولئن كانوا قد نفوا لدى استجوابهم انهم اعلنوا انسحابهم قبل ظهر يوم الانتخاب، فان اللجنة اقتنعت ان ما ورد في افادة المحافظ بشأن انسحاب المعترضين هو الواقع.

وبما ان موظفي اقلام الاقتراع المدرجة اسماؤهم في المحاضر، قد اشرفوا على الاعمال الانتخابية وعلى عمليات الفرز، وبما ان حضور المعترضين او مندوبيهم او عدمه، لا يعد خللاً في الاعمال الانتخابية، وبالاخص ان في انسحابهم الثابت لدى هذه اللجنة ما يؤول دون الادلاء بهذا السبب.

اما سماع الشهود المطلوب استماعهم بما خص البند المبحوث فيه، فتراه اللجنة دون فائدة للاسباب المذكورة اعلاه، ولان كل شاهد يدلي بمعلومات خاصة لو صحت، لما كان بمقدورها ان تجرح نتيجة الاقتراع كما ظهرت.

البند الثالث: رفض تدوين اعتراضات المرشحين من قبل رؤساء الاقلام.

ان محاضر الاقتراع تشير الى عدم تقديم اي اعتراض. فاذا صح هذا الزعم لكان على المعترضين، او مندوبيهم ان يتقدموا باعتراضات خطية لرؤساء اقلام الاقتراع، او الى المراجع الادارية. فلا يمكن للجنة ان تأخذ بمضمون هذا الادعاء طالما ان المعترضين انفسهم، لا يدعون بتقديم اعتراضات خطية في حينه.

البند الرابع: منع المقترعين الذين رفضوا اسقاط اللائحة الشعبية بشتى الوسائل من دخول مراكز الاقتراع، او من الاقتراع بقوة انصار اللائحة الشعبية الحاملين العلامات الفارقة «زر احمر وابيض» ومساعدة موظفي الاقتراع ورجال الامن.

لقد ذكر الشاكون بضعة اشخاص زعموا انهم منعوا من الاقتراع فلو صح هذا الادعاء فليس من شأنه ان يؤدي الى افساد الاعمال الانتخابية، وليس له تأثير على صحتها، طالما ان الفائزين نالوا اصواتًا تزيد عن الاغلبية المطلقة بعدة الوف، ولهذا لا ترى اللجنة من ضرورة لاستماعهم.

البند الخامس ـ حمل السلاح والعصي والتهديد بها من قبل انصار اللائحة الحكومة للضغط على حرية الانتخاب (كذا).

لقد اتصلت اللجنة بالسلطة القضائية المختصة فاتضح لها انه صودر في يوم الانتخاب بضعة اسلحة حربية وغير حربية، وقد احيل المخالفون الى القضاء وفقًا للاصول. ولم يشر المعترضون الى انهم ابلغوا رجال الامن في حينه عن وجود اسلحة مع اشخاص معينين، ورفض رجال الامن مصادرتها او التعرض لناقليها.

البند السادس ـ استعمال السلاح من قبل افراد الجيش ضد المقترعين بقصد ابعادهم وارهابهم.

ان رجال الجيش كانوا يقومون بالمحافظة على الامن. وكان موكولا اليهم استعمال السلاح عند الضرورة. وقد اضطروا لاستعمال سلاحهم في حادثة واحدة تلخص ظروفها كما يلي.

اختل الامن امام مركز اقتراع نهر بيروت بهجوم جمع غفير على مركز الاقتراع، فتدخل رجال الجيش. ولما حاول المهاجمون الاعتداء على افراد الجيش، وانتزاع الاسلحة منهم، اطلق بعضهم النار ارهابًا فاصيب اثنان خطأ وهما اغوب اغادجيان الذي توفي وسيمون سمرجيان. وقد كان هذان الشخصان بعيدين عن مركز الاقتراع وهذا الامر ثابت بالتحقيق القضائي المعطى به افادة من قبل مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية.

ولو صح ان لهذه الحادثة التأثير على بعض المقترعين في هذا القلم فان، حسم جميع اصوات المقترعين في القلم المذكور لا يؤثر على نتائج الانتخاب، طالما ان الفائزين قد نالوا عدة الوف من الاصوات تزيد عن الاغلبية المطلقة.

البند السابع: ضرب المقترعين الذين اسقطوا لوائح غير اللائحة الشعبية، والذين اعترضوا على المخالفات القانونية.

لقد اتصلت هذه اللجنة بدوائر الامن والشرطة والقضاء لمعرفة ما اذا كان قد قدم لها شكاوى بحوادث ضرب ناتجة عن الانتخاب في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧، وذلك في الاماكن التي عينها المعترضون في لائحتهم الاعتراضية فافادت الدوائر المذكورة بمذكرة خطية بتاريخ ١٨ حزيران سنة ١٩٤٧ ان ثلاثة اشخاص ادعوا بضربهم من قبل مجهول في قلم اقتراع زقاق البلاد والبسطة بسبب الانتخابات. اثنان من الارمن احدهما ادعى بضربه من قبل مجهول من حزب الطاشناق لانه ينتمي الى الحزب الشيوعي ثم عادا واسقطا دعواهما. والثالث عادل شوقي ادعى بضربه بدون ان يعين السبب. وقد ذكر المعترضون اشخاصًا ادعوا انهم ضربوا في اقلام اقتراع رأس بيروت والمرفأ ومحلة مار مخايل. ولكن المراجع المختصة افادت انه لم تتقدم اية شكوى بحصول ضرب في هذه المناطق.

البند الثامن والتاسع والعاشر والحادي عشر ـ اسقاط اللوائح الشعبية في الصناديق بكميات وافرة من قبل موظفي الاقتراع، او من قبل انصار المرشحين الحكوميين بمعرفة هؤلاء، وعلى مرأى رجال الامن وبمساعدتهم ـ شطب اسماء الناخبين بدون حضورهم واسقاط لوائح حكومية عنهم من قبل موظفي الاقتراع والانصار المذكورين.

ـ عدم اجراء عمليات الفرز بالصورة التي اوجبها القانون.

ـ ظهور اوراق الاقتراع في جميع الصناديق زائدة على عدد المقترعين وعلى عدد الناخبين واتلاف الزائدة منها.

ان محاضر الاقتراع تفيد ان الاعمال الانتخابية بما فيها عمليات الشطب، وعمليات الفرز قد تمت وفقًا للاصول كما ان مذكرة محافظ المدينة المؤرخة في ١٤ حزيران سنة ١٩٤٧ تفيد بحصول هذه الاعمال وفقًا للاصول. ولم تر اللجنة من فائدة لاستماع البينة في هذا الصدد نظرًا للاسباب المدرجة اعلاه.

ولقد جاء في محضر لجنة تقييد الاسماء الانتخابية ان بضعة اوراق وجدت زائدة في الصناديق وقد اتلفت ولم تحسب بنتيجة الاقتراع.

البند الثاني عشر: عدم تنظيم محاضر الاقتراع والفرز وفقًا للاصول:

من الاطلاع على محاضر الاقتراع لا يستنتج ثبوت ما يدعيه المعترضون من هذه الجهة، فضلاً عن ان هذا الادعاء مبهم لا يعتد به.

وقد طلب المعترضون استماع رؤساء اقلام الاقتراع واستماع محافظ المدينة. فان هذه اللجنة ترى انه لا فائدة من استماعهم طالما ان المحافظ قد اجاب خطيًا على ما جاء في ادعاء المعترضين. وكما ان رؤساء اقلام الاقتراع هم موقعو المحاضر فان الاجتهاد قد اقر ان الاشخاص الذين يشتركون بتنظيم محضر ما، ويصادقون عليه فور وضعه لا يمكن قبول شهادة منهم تناقض مضمونه. (راجع اوجين بيير عدد ٢٧٧ ص: ٢٨٨).

البند الثالث عشر: الادعاء بمخالفات اخرى ارتكبت اثناء الانتخاب:

لقد جاء في لائحة المعترضين المؤرخة في ١٧ حزيران ١٩٤٧ ان شراء الاصوات كان يحصل علناً لمصلحة اللائحة الحكومية. فترى اللجنة انه ليس ما يثبت هذا الادعاء اذ انه لو صح حصوله لكان المعترضون قد تقدموا بشكاوي فورية في الوقت المناسب، لمنع حصول هذا الامر ولمعاقبة من كان يقوم به، وفي الاخص ان مفرزة من رجال الشرطة قد انيط بها امر تحقيق الجرائم المتعلقة بالانتخاب، ولم يطلب اليها المعترضون امرًا ما. ولدى الاتصال بالسلطة القضائية من قبل هذه اللجنة افادت انه لم يقدم لها اية شكوى بهذا الموضوع من المعترضين بل ثبت بالعكس ان الشكوى الوحيدة التي قدمت الى النيابة في هذا الموضوع هي صادرة عن القائمة الشعبية التي فاز اعضاؤها،

والتي كلف بتحقيقها المفرزة المختصة والمحقق، وذلك في اليوم السابق ليوم الاقتراع. وقد اثبت التحقيق ان احد افراد المعترضين قد سعى بواسطة انسبائه واتباعه لشراء تذاكر النفوس وشراء الناخبين بمبالغ معينة.

وقد جاء في اللائحة ايضًا ان اسم مصطفى طباره وعمره ١٨ سنة قد اضيف الى لائحة الشطب وقد اقترع فعلاً. وارفق المعترضون بهذه اللائحة صورًا فوتوغرافية لاثبات هذا الامر.

على افتراض ان اقتراع مصطفى طباره مخالف للقانون، فان حسم صوته من اصل مجموع اصوات المقترعين لا يؤثر على نتيجة الانتخاب.

البند الرابع عشر: طلب استماع اربعة شهود على عدة مخالفات:

ان هذه المخالفات المدعي بها في هذا البند، لا تختلف بشيء عما ورد في الادعاءات السابقة، وهي تقول بحصول وضع اوراق في الصناديق بدون حق، وتدخل رجال الشرطة لمصلحة القائمة الشعبية. فان لجنة الطعون ترى ان هذه الاعتراضات قد بت بها عند تدقيق البنود السابقة.

البند الخامس عشر ـ ادلة مهمة على التزوير المباشر:

لقد ادعى المعترضون ان عدد المقترعين بلغ ٢١٦٠٠ من اصل ٤٩٩٥٥ ناخبًا في مدينة بيروت. وان هذا دليل على حصول التزوير، اذ ان الوقت الذي حصل فيه الانتخاب لم يكن كافيًا ليتقدم فيه هذا العدد من صناديق الاقتراع ويقوم بعملية الانتخاب.

ان لجنة الطعون لا تقر المعترضين على رأيهم هذا لانه من الوجهة المادية ليس ما يمنع مثل هذا العدد من الناخبين القيام بعملية الاقتراع في يوم الانتخاب، طالما انه كان في المدينة ثلاثة وسبعون قلم اقتراع.

اما من الوجهة المعنوية فليس في المسألة ما يدعو الى الدهشة والاستغراب، لان الوعي الذي نلمسه في افراد الشعب اللبناني منذ عهد

الاستقلال، وفي ابناء العاصمة على وجه اخص، يجعل اقتراع ثلث الناخبين امرًا معقولاً ولا سيما ان المعركة الانتخابية ابتدأت في بيروت قبل موعد الانتخاب بزمن طويل.

البند السادس عشر: التزوير غير المباشر في الانتخاب:

يدعي المعترضون ان الحكومة والبلدية، والمرشحين الفائزين، وانصارهم ورجال الامن قد خلقوا في بيروت جوًا ارهابيًا، لابعاد الناخبين غير الموالين للقائمة الشعبية ولارهابهم وللضغط على حريتهم.

ان ما يدلي به المعترضون في هذا البند من اسباب الشكوى، ان هو الا تكرار لما ادلوا به في البنود السابقة.

النتيجة.

لقد درست لجنة الطعون جميع الاسباب المقدمة من المعترضين، ومحصتها بندًا بندًا، واجابت على كل منها. مع انها غير ملزمة بتعليل رأيها (راجع داللوز العملي، كلمة انتخاب عدد ٢٠١٦) ومع ذلك كله فلم نحجم عن التدقيق في كل الاعتراضات. فتبين لها ان لامور المدلى بها، على فرض صحتها، ليس من شأنها ان تؤثر على حرية الانتخاب او ان تعدل في نتيجته.

لهذه الاسباب تقترح اللجنة التصديق على انتخاب نواب محافظة بيروت.

بيروت في ٢٤ حزيران سنة ١٩٤٧

الرئيس هنري فرعون

الاعضاء:

محمد صفي الدين

احمد البرجاوي

يوسف حتي

تقرير لجنة الطعون

بشأن الانتخابات النيابية في محافظة الشمال.

في الساعة العاشرة من صباح الخميس الواقع في ١٢ حزيران سنة ١٩٤٧ اجتمعت لجنة الطعون برئاسة السيد هنري فرعون وبحضور السادة الدكتور يوسف حتي، احمد البرجاوي محمد صفي الدين، واطلعت على المحضر الذي وضعته لجنة القيود الانتخابية في لبنان الشمالي وعلى الشكاوى المقدمة بشأن الانتخابات الجارية في المحافظة المذكورة فتبين لها ما يلي:

اولاً ـ بلغ عدد المقترعين في المحافظة المذكورة ٣٢٧٣٩ بعد اسقاط الاوراق الملغاة عملاً باحكام القانون.

وقد نال المرشحون الذين اعتبرتهم لجنة المحافظة فائزين في الانتخاب الاصوات التالية:

السادة:	مايز المقدم	٣٠٢٦١
	حميد فرنجيه	٣٠١٨٤
	سليمان العلي	٣٠٠١٦
	يوسف كرم	٣٠٠١٢
	يوسف فضول	٢٩٨٥٩
	ندرى عيسى الخوري	٢٩٨٣٧
	محمد العبود	٢٩٧٥٩
	يوسف ضو	٢٩٦١٤
	نصوح الفاضل	٢٩٠١٩
	ميشال مفرج	٢٧٩٤٣
	عدنان الجسر	٢٥٧١٧
	جبران النحاس	٢٥٣٢٠

ولما كانت الغالبية المطلقة للمقترعين قد بلغت ١٦٣٧٠ فان الاشخاص المشار اليهم قد نالوا الاكثرية المطلقة من عدد المقترعين عملا باحكام المادة ٥٦ من قانون الانتخاب.

ثانيًا - لم يرد لهذه اللجنة، لا رأسًا ولا بواسطة رئاسة المجلس اي شكوى بشأن النتائج المدونة اعلاه. ولكن وزارة الداخلية احالت الى هذه اللجنة ثلاث برقيات تتعلق بالتدابير التي اتخذت قبل الاعمال الانتخابية وفي اثنائها:

١ - برقية مؤرخة في ١٨ ايار سنة ١٩٤٧ موجهة الى دولة رئيس مجلس الوزراء موقعة من خالد عبد القادر ورفاقه، يحتجون فيها على سلخ بعض القرى عن مراكز اقتراع سابقة والحاقها بمراكز جديدة، غير متصلة بها لا اداريًا ولا عدليًا.

ان المادة ٣٩ من قانون الانتخاب تعطي وزير الداخلية الحق المطلق في تعيين مراكز الاقتراع وتحديد القرى التابعة لكل منها. وله الحق في ان يعيد النظر في القرارات السابقة المتخذة بهذا الشأن.

فوزارة الداخلية لم تخالف القانون باجرائها بعض التعديلات في مراكز الاقتراع، فضلاً عن انه لم يثبت ان هذه التعديلات قد اثرت بشكل من الاشكال على حرية الناخبين والنتائج الانتخابية.

٢ - برقية مؤرخة في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ موجهة الى وزير الداخلية من السيد نقولا الشاوي بشأن منع الناخبين بالقوة من التصويت له في بعض مراكز الاقتراع في عكار.

لقد احيلت هذه البرقية فور ورودها لوزارة الداخلية الى اللجنة القضائية المكلفة بالاشراف على حرية الانتخاب، فاقترحت هذه اللجنة اجراء التحقيق القضائي عن الحادث، ومنع كل تعد على حرية الانتخاب في المنطقة المشار اليها. فأمر وزير العدلية في الساعة الواحدة من نهار الاقتراع اجراء التحقيق، وباشرت به النيابة العامة في الشمال فتبين من الافادة الرسمية المربوطة ان شخصًا ينتمي الى السيد نقولا الشاوي ادعى ان مجهولاً اطلق عليه النار في طريقه الى قلم الاقتراع، ولم يعرف الفاعل حتى الآن ولم يزل التحقيق مستمرًا.

فلجنة الطعون ترى عدم التوقف الى ما بعد التحقيق القضائي لان الحادثة على فرض ثبوتها لا تؤثر على نتيجة الانتخاب لان الشخص الذي يزعم انه منع من الاقتراع شخص واحد، وقد نال الفائزون في الانتخاب الوف الاصوات زيادة عن المعدل القانوني.

٣ - برقية مؤرخة في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ موجهة الى وزير الداخلية من بعض اهالي جبرائيل يحتجون على عدم حرية الانتخاب في مركز تكريت - عكار، فأحيلت هذه البرقية الى لجنة القضاء فرأت ان هذه البرقية لا يعتد بها لانها لا تحتوي على وقائع معينة.

وكذلك ترى لجنتنا انه من المبادىء المسلم بها انه لا يتحتم عليها التحقيق في مثل هذه الشكاوى الغامضة وغير المنطوية على وقائع معينة. كما هي الحالة في البرقية المبحوث فيها (اوجين بيير عدد ٣٧٦ و ٤٠٤).

وهنالك نقطة قانونية تثيرها اللجنة. وهي هل يترتب على المجلس الكريم ان يثبت انتخاب الاعضاء جميعًا، ام انه ينبغي الاكتفاء بالنظر في انتخاب الاعضاء المطعون في صحة انتخابهم.

لقد نصت المادة ٣٠ من الدستور على ان المجلس يفصل في صحة انتخاب إعضائه. وقد فسر العلماء هذا النص، وايدته في ذلك التقاليد البرلمانة، انه خلافًا لما يجري في انكلترا، على المجلس النيابي ان يدقق في انتخاب جميع الاعضاء دون تفريق بين النواب المطعون في صحة انتخابهم والاعضاء الآخرين. (راجع اسمان، الحق الدستوري، ج ٢، ص: ٣٩٣).

النتيجة:

تقترح لجنة الطعون على مجلسكم الكريم ان يرد الاعتراضات المقدمة بشأن الانتخابات الجارية في محافظة الشمال، وان يثبت انتخاب جميع النواب في هذه المحافظة.

بيروت في ٢٤ حزيران سنة ١٩٤٧

رئيس اللجنة

هنري فرعون

الاعضاء:

محمد صفي الدين

احمد البرجاوي

يوسف حتي

تقرير لجنة الطعون

بشأن الانتخابات النيابية في محافظة البقاع.

عقدت لجنة الطعون جلسات عديدة للنظر في الاعتراضات الواردة بشأن الاعمال الانتخابية في محافظة البقاع، وبعد ان اطلعت على المحضر الذي وضعته لجنة القيود الانتخابية في البقاع، وعلى الشكاوى المقدمة بشأنها تبين لها ما يلي:

اولا: بلغ عدد المقترعين ٣١١٣٤ وقد نال المرشحون الذين اعلنت فوزهم اللجنة الاصوات التالية:

السادة:

شبلي آغا العريان	٣٠٤٩٣
ابراهيم حيدر	٣٠٠٤١
صبري حماده	٢٩٤٩٨
هنري فرعون	٢٨٨٥٠
رفعت قزعون	٢١٨١٧
يوسف شمعون	٢٤٩٤٨
اديب الفرزلي	٢٠٥٥٥

ولما كانت الغالبية المطلقة للمقترعين قد بلغت ١٥٥٦٧ فان الاشخاص المشار اليهم قد نالوا الاكثرية المطلقة من عدد المقترعين واعتبروا فائزين عملاً باحكام المادة ٥٦ من قانون الانتخاب.

ثانيًا: الشكاوى:

١ - برقية موقعة من المرشح الماروني السيد جورج هراوي بتاريخ ٢٤ ايار يحتج بها على نقل قلم الاقتراع من المدرسة المحلية الى مركز الحكومة.

لقد احيلت هذه البرقية الى اللجنة القضائية بعد المباشرة بالاقتراع، فرأت ان لا حاجة الى التحقيق فيها الا اذا حصل باللوتاج. ولم يحصل. وعلى كل

فان الشكوى لا تؤثر على نتيجة الانتخابات اولا، لان قلم الاقتراع لم ينقل الا لمسافة تبعد ثلاثة كيلومترات عن محلة حوش الامراء، وليس ذلك بالمسافة التي تحول دون الحضور الى المركز الجديد ثانية. لان على فرض الغاء القلم بكامله فذلك لا يؤثر على النتيجة النهائية.

٢ - برقية مؤرخة في ٢٠ ايار موقعة من جميل العبده ورفقاه واخرى مؤرخة في اليوم نفسه موقعة من جورج حداد ورفقاه وثالثة موقعة من جميل بيطار ورفقاه. وجميع هذه البرقيات تطالب بمرشح كاثوليكي من مدينة زحلة.

ان المادة ٣٣ من قانون الانتخاب تخول المرشح الحق في ان يتقدم للانتخابات النيابية في اي منطقة شاء دون قيد ولا شرط. وكل اعتراض بهذا الصدد يصطدم بصراحة القانون.

٣ - الشكوى المقدمة الى لجنة الطعون من السيد حبيب مطران وفريق من مرشحي البقاع بتاريخ ١١ حزيران سنة ١٩٤٧.

لقد صرح الشاكون انه ثبت لديهم ثبوت اليقين ان الاقتراع في جميع الاقلام في منطقة البقاع قد جرى مخالفًا للقانون من جميع الجهات، بفضل الجو الارهابي الذي ساد القرى، وبتدخل الموظفين ورجال الدرك وتلاعب الموظفين، والتزويرات التي حصلت في الصناديق، وفي فرز الاصوات وفي قراءتها وعند تنظيم المحاضر.

ان هذا الاعتراض بشكله المبسوط يعد اعتراضًا غامضًا لا ينطوي على وقائع مادية معينة. وقد اجمع علماء الحق الدستوري والاداري على القول ان لجنة الطعون ومن بعدها المجلس لا يمكنهما الاعتداد بالشكاوى العامة التي لا تبين فيها المخالفات القانونية بوجه صريح يمكن من التحقيق فيها (راجع اوجين بيير عدد ٣٧٦ و ٤٠٤).

٤ ـ الشكوى المقدمة من فريق من مرشحي البقاع وهي تتفرع الى عدة شكاوى نذكرها تباعًا.

أ ـ اثار الشاكون بعض نقاط قانونية للدلالة على ان الاعمال الانتخابية كانت مشوبة بالاخطاء والعيوب.

عدم تنظيم القوائم الانتخابية واعلانها حسب الاصول. وعدم اعلان مراكز الاقتراع والمنتدبين لرئاستها في المدات القانونية.

فقد اتصلت اللجنة بالدوائر المختصة فتبين لها ان القوائم قد وضعت ونشرت وفقًا للاصول. وان مراكز الاقتراع كانت معينة في الانتخاب السابق، واعتبرت معمولاً بها. سوى بعض التعديلات التي طرأت عليها وهذه التعديلات اجرتها الدوائر المختصة وفقًا للصلاحيات المعطاة لها قانونًا.

شكوى السيد حبيب مطران.

تتلخص الشكوى التي قدمها السيد حبيب مطران كما يلي:

قلم الاقتراع	مضمون الاعتراض
شمسطار	منع ٥٠ ناخبًا عن الوصول الى صندوق الاقتراع ووضعت في الصندوق ١٠٤٤ ورقة من اصل ١٢٠٠
الحدث طاريا	نال ٥٥ صوتًا من طاريا ودون له ١٠
النبي شيت	قاطع ١٥٠ ناخبًا الاقتراع بسبب الضغط
ابو ديه	قاطع ٥ ناخبين الاقتراع بسبب الضغط
قب الياس	قاطعت عدة سيارات الاقتراع بسبب الضغط
صغبين	قاطع ٥٠ ناخبًا الاقتراع بسبب الضغط
حربتا	صوت له ٣٠٠ من اصل ٥٠٠ ولم يدون له صوت
جب جنين	ضغط
القاع	ضغط

فعلى افتراض ان هذه الشكاوى كلها صحيحة فيكون عدد الاصوات التي حرم منها المعترض:

١٠٤٤	في شمسطار (وهو مجموع عدد المقترعين)
٤٥	في الحدث
١٥٠	في النبي شيت
٥	في ابو ديه
٥٠	في صغبين
٤٩١	في قب الياس (وهو مجموع الاصوات التي نالها مزاحمه)
٣٠٠	في حربتا
٧٠٦	في جب جنين (وهو مجموع عدد المقترعين)
٣٥٢	في القاع (وهو مجموع عدد المقترعين)
٣١٤٣	المجموع

فلو اسقط هذا العدد من عدد الاصوات التي نالها السيد هنري فرعون واضيف الى ما ناله السيد حبيب المطران لاصاب الاول ٢٥٧٠٧ اصوات والثاني ٥٣١٩ صوتًا وهذا لا يؤثر في نتيجة الانتخابات.

شكوى السيد مهدي حماده.

تتلخص الشكوى فيما يلي:

قلم الاقتراع	مضمون الاعتراض
الهرمل	اقترع ٤٠٠ ووضعت في الصندوق ١٢٠٠ ورقة
القصير والشربين	لم يقترع احد وشطبت جميع الاسماء

وعلى افتراض ان هذه الشكوى في محلها فان اللجنة ترى انها لا تؤثر في نتائج الانتخابات.

د ـ شكوى السيد فضلو ابو حيدر.

تتلخص الشكوى فيما يلي:

قلم الاقتراع	مضمون الاعتراض
بعلبك (المسيحيين)	اقترع له ٥٧٤ ولم يدون له صوت
بدنايل	اضرب اهالي بيت شاما عن الاقتراع ثم شطبت اسماؤهم واعطيت للخصم
الحدث	صوت له ٢٠٠ ونال بالفرز ١١٢ صوتًا ثم مزق المحضر ووضع باسم الفرزلي ١١٢
شمسطار	منع الاهالي عن الاقتراع
دير الاحمر	صوت له الجميع ولم يدون له صوت ولما ثار الاهالي مزق المحضر الثاني ونظم محضر آخر اعيد له فيه ٦٨١ صوتًا ولديه الصور الممزقة
يونين	صوت له ١٠٠ ولم يدون له صوت
اليمونه	صوت له ٢٥١ ولم يدون له سوى ١٠٠ صوت

وعلى افتراض ان هذه الشكاوى كلها صحيحة فيكون عدد الاصوات التي حرم منها المعترض:

٥٧٤	في بعلبك (المسيحيين)
٥٠٠	في بدنايل (وهو مجموع عدد المقترعين)
٢٠٠	في الحدث
١٠٤٤	في شمسطار (وهو مجموع عدد المقترعين)
٧٨٠	في دير الاحمر (وهو مجموع عدد المقترعين)
١٠٠	في يونين
١٥١	في اليمونه
٣٣٤٩	المجموع

فلو اسقط هذا العدد من اصوات السيد اديب الفرزلي المرشح الارثوذكسي الفائز واضيف الى ما ناله السيد ابو حيدر لاصاب الاول ١٧٢٠٦ اصوات والثاني ٦٢٥٠ صوتًا، وهذا لا يؤثر في نتائج الانتخابات.

هـ ـ شكوى السيد عبد الله الرفاعي.

■تتلخص الشكوى فيما يلي:

قلم الاعتراض	مضمون الاعتراض
بعلبك (السنة)	اضيف اليه ظرف مئة ورقة
بعلبك (الشيعة)	نال ٤٨٤ صوتًا ولم يدون له سوى ٣٢.
بعلبك (المسيحيين)	نال معظم الاصوات ولم يدون له صوت واحد
عرسال	نال ٣١٧ صوتًا من اصل ٣٥٠ مقترعًا ورفع عدد المقترعين الى ٨٠٠ في اللائحة وشطبت جميع الاسماء الباقية باسم الحكومة
العين	نال ١٤٠ صوتًا ولم يدون له سوى ٤
الفاكهة	اعطي ٢٥ صوتًا فقط
الطيبة	نال جميع الاصوات ولم يدون له سوى ١٥٠ من اصل ٦٣٠ صوت
دير الاحمر	نال ٦٨١ صوتًا ولم يدون صوت
يونين	طارت اصواته
شعت	ضغط
نيحا	لم يقترع فيه احد ولكن جميع الاصوات شطبت
النبي شيت	صوت له ٣٠٠ ولم يدون له سوى ١٠١ صوت
سرعين	طارت اصواته
الهرمل	صوت له ٤٠٠ من اصل ٤٧٠ ولم يدون له سوى ٤٠ صوتًا
الحدث	ضغط
شمسطار	الشكوى نفسها

وعلى افتراض ان هذه الشكاوى كلها صحيحة فيكون عدد الاصوات التي حرم منها المعترض:

١٠٠	في بعلبك (السنّة)
لا شيء	في بعلبك (الشيعة) اذ قد دون له ٤٨٤ صوتًا وليس ٣٢ كما يقول
٧٧٠	في بعلبك (المسيحيين) وهو مجموع عدد المقترعين
٣٤١	في عرسال (وهو الفرق بين عدد الذين يقول انهم اقترعوا في الحقيقة وبين عدد المقترعين بحسب الجدول العام)
١٣٦	في العين
٣٧٢	في الفاكهة (وهو الفرق بين ما دون له وبين مجموع المقترعين)
١٥٦	في الطيبة (وهو الفرق بين ما دون له وبين مجموع المقترعين)
٦٨١	في دير الاحمر
٤٢٨	في يونين (وهو مجموع عدد المقترعين)
٤٣٨	في شعت (وهو مجموع عدد المقترعين)
٥٣١	في نبحا (وهو مجموع عدد المقترعين)
١٩٩	في النبي شيت
٢٧٧	في سرعين (وهو مجموع عدد المقترعين)
٣٦٠	في الهرمل
٧٩٦	في الحدث (وهو مجموع عدد المقترعين)
١٠٤٤	في شمسطار (وهو مجموع عدد المقترعين)
٦٦٢٩	المجموع

فلو اسقط هذا العدد من الاصوات التي نالها السيد رفعت قزعون المرشح السني الفائز واضيف الى ما دون للسيد عبد الله الرفاعي لاصاب الاول ١٥٧٨٨ صوتًا والثاني ٩٢٦١ صوتًا، وهذا لا يؤثر في نتائج الانتخابات.

و- شكوى السيد وديع نصر الله.

تتلخص الشكوى فيما يلي:

قلم الاقتراع	مضمون الاعتراض
سيدة النجا	وضعت في الصندوق ٣٠٠ ورقة باسم الحكومة واسترضي هو بـ ٤٠
راشيا وعيتا ومشغرة ومعظم الاقلام	يقرأ اديب الفرزلي بدلا من اسمه
رأس بعلبك	اشاعة انه انسحب ولم يدون له صوت واحد

ولا ترى اللجنة في هذه الشكاوي ما يمكن الاخذ به، لانه ليس من برهان قاطع لديها على ان المحققين قرأوا اسم اديب الفرزلي بدلا من اسم المعترض.

ز - شكوى السيد مصطفى مراد.

تتلخص الشكوى كما يلي:

قلم الاقتراع	مضمون الاعتراض
بعلبك	ضغط وتزوير
راس بعلبك	اقترع ٢٠٠ لمصلحة قائمته ودون في الفرز ٣٨٢ صوتا للقائمة الحكومية
الحدث	تزوير دون للقائمة الحكومية ٧٩٠ صوتًا من اصل ٧٩٦ ناخبًا
بوداي، اللبوة	
كفرمشكي، الرفيد	
خربة روحا، كفر	تزوير وضغط ونال احد المرشحين المنفردين في دير الاحمر ٧٠٠ اصبحت ٧ عند الفرز
قوق، بيت لهيا، دير الاحمر	
ابلح	ابدلت الاصوات
الطيبة	ضغط

بيت لهيا	قرأ اسم هنري فرعون بدلا من اسم حبيب مطران
خربة قنافار	صوت لقائمته ١٠٠ ولم يدون لها سوى ١٨
بدنايل	وضعت اوراق لمقترعين لم يقترعوا

ومن مراجعة جدول الفرز العام يتبين انه دون للسيد مصطفى مراد ١٤٨ صوتًا في رأس بعلبك، وان المرشح المنفرد الذي نال في دير الاحمر ٧٠٠ صوت اصبحت عند الفرز ٧ اصوات فقط هو السيد فضلو ابو حيدر الذي دون له ٦٨٠ صوتًا وليس ٧ اصوات كما يدعي المعترض.

لهذه الاسباب ترى اللجنة ان بعض هذه الشكاوى لا يستند الى اساس وان البعض الآخر ليس من شأنه ان يؤثر في نتائج الانتخابات.

ح ـ شكوى عامة من مرشحي اللائحة الشعبية والمرشحين المنفردين حول الاعمال الانتخابية.

ان هذه الشكوى العامة تتلخص فيما يلي:

قلم الاقتراع	مضمون الاعتراض
خربة روحا	اقترع ٤٠٠ مع ان عدد الناخبين ٤٠٠
الرفيد	ضغط
كفر مشكي	اقترع ٣٦٠ مع ان عدد الناخبين ٣٦٠
بيت لهيا	قرأ هنري فرعون بدلا من حبيب مطران
ينطا وحلوى	وضعت اوراق على قدر عدد المقترعين في القريتين
يونين	توزعت الاصوات بين الارثوذكس عند الاقتراع وقد بلغت ٢٢٦ من اصل ٤٤٠ ولكن دون لاديب الفرزلي ٤٢٧
الحدث	صوت ٥٢ لكريم عزقول فلم يدون له سوى ٨ اصوات ومنع ٣٠ من التصويت

نيحا	الصندوق يحتوي على ٤ اصوات زيادة عن عدد الناخبين
بعلبك	عدد الناخبين ٨٧٨ فوضع في الصندوق ٣٠٠ ورقة زيادة. عندئذ اخرج الجميع وابدلت الاوراق باوراق تحمل لائحة الحكومة
دير الاحمر	نال ابو حيدر ٧٨٠ صوتًا دونت للفرزلي فاحتج ابو حيدر ودون له ٦٨٠
طليا	تزوير
شعت	وضعت اوراق بعدد الناخبين مع انه لم يحضر احد.

ومن استعراض هذه الشكاوى يتبين ان معظمها ترديد لما سبق للمعترضين المذكورة اسماؤهم اعلاه ان قالوه، كل منهم بمفرده.

هذا، وتلاحظ لجنة الطعون انها ذهبت في الافتراض الى اقصى الحدود، فاعتبرت ان المرشح المعترض قد نال جميع الاصوات في الاقلام التي ادعى انه حدث فيها ضغط، او انزلت فيها الاوراق تزويرًا، مع انه ليس من المعقول ان ينالها كلها، بل المعقول ان تتوزع هذه الاصوات بين المرشحين.

وبالرغم عن كل ذلك فان الارقام التي توصلت اليها اللجنة لم تغير في نتائج الانتخابات.

ثالثًا ـ مخالفة القانون لجهة تحديد عدد النواب.

لقد اعتبرت الحكومة ان القرار رقم ٣١٢ المؤرخ في ٣١ تموز سنة ١٩٤٣ حدد عدد النواب شذوذًا على احكام القانون العام. وطالما ان هذا العدد، وان

يكن قد حدد بصورة موقتة ولغاية معينة فانه يجب اعتباره نافذًا الى ان يصدر نص تشريعي بالغائه او بتعديله.

لذلك تقترح اللجنة على مجلسكم الكريم ان ترد الاعتراضات الواردة بشأن الانتخابات التي جرت في محافظة البقاع. وان تصدق انتخاب النواب في المحافظة المذكورة.

الرئيس

هنري فرعون

الاعضاء

محمد صفي الدين

احمد البرجاوي

يوسف حتي

تقرير لجنة الطعون

بشأن الانتخابات النيابية في محافظة الجنوب.

لحضرة رئيس واعضاء مجلس النواب المحترمين.

اجتمعت لجنة الطعون واطلعت على المحاضر التي وضعتها لجنة القيود الانتخابية في لبنان الجنوبي وعلى الشكاوى المقدمة في المحافظة المذكورة فتبين لها ما يلي:

اولا: بلغ عدد المقترعين في دورة ٢٥ ايار بحسب المحضر المذكور ٢٩٤٥١ فاسقط من هذا العدد ٢٧٢ ورقة ملغاة بمقتضى القانون فبلغ عدد

الناخبين ٢٩١٧٩ وقد دون لكل من الاشخاص الواردة اسماؤهم الاصوات التالية:

السادة:	رياض الصلح	٢٥٧٥٤
	يوسف السكاف	١٨٥٢٤
	يوسف الزين	١٨٣٦٦
	احمد الاسعد	١٨٢٣٤
	محمد صفي الدين	١٦٩٣٢
	محمد الفضل	١٦٣٨١
	عادل عسيران	١٥٢٧٩
	محمد علي الغطيمي	١٤٨٦٣

واعلن فوز السادة المشار اليهم في الدورة المذكورة وحصول البالوتاج على المقعدين الماروني والارثوذكسي.

ثانيًا: بلغ عدد المقترعين في الدورة الثانية ٢٤٤٣٣ وفاز بالنيابة السيدان ابراهيم عازار ونصار غلميه وقد نال الاول ١٢٤٢٤ صوتًا والثاني ١٥١٢٨ صوتًا.

ثالثًا: التحقيق في الشكاوى.

١ ـ الشكوى المقدمة من السيد عادل عسيران ورفاقه والمحالة الى لجنة الطعون بحسب الاصول.

ذكر الشاكون في شكواهم ان لجنة فرز الاصوات في المحافظة ارتكبت خطأ ماديًا في جمع الاصوات التي نالها كل من السيدين محمد علي الغطيمة والدكتور بدر الدين فأعلنت ان الاول نال ١٤٨٦٣ بينما هو لم ينل سوى ١٣٨٦٣. وذلك دون الاكثرية المطلقة كما اعلنت ان الدكتور بدر الدين نال ١٤٦٣٥ بينما هو قد نال دون هذا الرقم.

لقد دققت لجنة الطعون في هذه الشكوى واعادت فرز الاصوات لكل من الشخصين المشار اليهما فتبين لها ما يلي:

اولا ـ فيما يتعلق بالدكتور علي بدر الدين، لقد ذكر في الجدول العام انه نال في منطقة الغازية مائتي صوت والحقيقة انه لم ينل في تلك المنطقة سوى ٣٠ صوتًا وبعد حسم الرقم الزائد وجمع الاصوات التي نالها هذا المرشح تبين انه حصل على ١٤٤٦٥ فيكون قد اضيف له خطأ في الجدول العام ماية وسبعون صوتًا.

ثانيًا ـ محمد علي الغطيمي، لدى جمع الاصوات التي نالها هذا المرشح تبين انه لم ينل سوى ١٣٨٦٣ بدلا من ١٤٨٦٣ وذلك خطأ مادي وقع في نتيجة جمع ارقام الجدول العام.

وقد أعادت اللجنة جمع اصوات المقترعين في لبنان الجنوبي فبلغ ٢٩٤٥٣، تسقط الاوراق الملغاة البالغ عددها ٢٧٧ فيكون عدد المقترعين ٢٩١٧٦ وتكون الاكثرية المطلقة ١٤٥٨٩.

وبما ان محمد علي الغطيمي لم ينل سوى ١٣٨٦٣ فيكون اعلان انتخابه باطلاً لانه بني على خطأ مادي. وفي الوقت نفسه فان المرشح الذي يليه في نيل الاصوات لم يحصل على الاكثرية المطلقة.

وقد جاء ايضًا في الشكوى المقدمة من عادل عسيران ان نسبة عدد المقترعين في اقلام الاقتراع التالية كان مرتفعًا جدًا وذلك نتيجة اضافة الاصوات بصورة غير قانونية. وهذه الاصوات تبلغ نحوًا من ٥٠٠٠ صوت. واقلام الاقتراع المبحوث فيها هي: الغازيه، الطيبه، شحور، صريفا، كفرا، بيت جون، الخرطوم. وقد بلغ عدد المقترعين بحسب منطوق الشكوى ٣٢٨٤.

وبما ان الشاكين طلبوا بالنتيجة الاستماع الى الناخبين وفحص اوراق هويتهم ومقابلتها مع القوائم الانتخابية.

وبما انه لا ترى اللجنة في الشكوى اسبابًا معينة صريحة يستند اليها وتتخذ مدارًا للتحقيق.

وبما ان استماع الناخبين فردًا فردًا هو امر يصعب تحقيقه، فضلاً عن ان اللجنة لا ترى فائدة من وراء اجرائه، لان المحاضر لا يشك بصحتها.

٢ ـ الشكوى المقدمة من الدكتور علي بدر الدين بشأن انتخاب السيد عادل عسيران.

اطلعت اللجنة على المحاضر وقوائم الفرز وقابلت الارقام المدونة فيها بالارقام المدرجة في الجدول العام وتحققت من صحتها.

وقد دققت اللجنة بنوع خاص في محضر قلم اقتراع الشارع في صيدا فوجدته موقعًا في جميع صفحاته وقد نظم وفقًا للاصول فاعتمدته دون اوراق الفرز. لانه من الثابت علمًا واجتهادًا انه اذا اختلفت الارقام في قوائم الفرز والمحاضر فيؤخذ بالمحاضر، اذا كانت منظمة بحسب الاصول، كما هي الحال في القضية المبحوث فيها.

وطلب الدكتور علي بدر الدين جلب قوائم الشطب العائدة لمدينة صيدا للاطلاع عليها. ولما كانت اللجنة دققت في المحضر الموقع في جميع صفحاته فاعتمدته وفقًا للاجتهاد المستمر، القائل بانه يؤخذ بالمحضر دون سائر الاوراق عندما يكون هذا المحضر منظمًا حسب الاصول. (راجع اوجين بيير عدد ٢٧٧ وما يليه).

٣ ـ الشكوى المقدمة من السيد نقولا ابراهيم سالم بشأن ترشيح السيدين يوسف السكاف ويوسف الخوري.

لقد ذكر الشاكي في شكواه ان السيد جوزف الياس الخوري لم يكن مرشحًا قانونيًا عن الجنوب ليكون انسحابه سببًا كافيًا لترشيح السيد يوسف السكاف عن الجنوب بعد فوات المدة القانونية.

لقد تبين من مراجعة القيود الرسمية ان السيد جوزف خوري، كان قد رشح نفسه عن البقاع في المدة القانونية، وفي خلالها سحب ترشيحه عن المنطقة المذكورة ورشح نفسه عن الجنوب. فعمله هذا منطبق على الاحكام القانونية.

اما فيما يتعلق بترشيح السيد جوزف السكاف، لقد نصت المادة ٣٥ من قانون الانتخاب على انه لا يجوز حذف اسم مرشح في احدى القوائم، الا اذا

ابدى رغبته في العدول عن الترشيح بمقتضى اقرار قانوني مصدق قبل الشروع بالانتخابات بخمسة ايام على الاقل. وفي هذه الحال يمكن تكميل القائمة عند الاقتضاء باضافة اسماء مرشحين جدد يقدمون التصريح المطلوب بالمادة ٣٣.

وبما ان السيد جوزف الخوري المرشح عن منطقة الجنوب قد سحب ترشيحه في خلال المدة المنصوص عليها في الفقرة الاولى من المادة ٣٥، وكلا المرشحين ينتميان الى طائفة واحدة.

وبما ان السيد جوزف السكاف استطاع، والحالة هذه ان يرشح نفسه عن منطقة الجنوب وفعل ذلك ضمن مدة الثلاثة ايام المنصوص عليها في المادة المذكورة.

وبما انه لا مجال للقول ان السيدين خوري وسكاف لم يكونا مقيدين في قائمة ما حسب الاصول ليتمكنا من الاستفادة من احكام المادة ٣٥ لان القوائم الانتخابية في لبنان، وان لم يكن لها كيان قانوني فان لها كيان واقعي de facto يجب الاخذ بها لقبول الترشيحات المتأخرة وفقًا لاحكام المادة ٣٥، والا اصبحت القوائم التي تشكل قبيل موعد الانتخاب غير كاملة وهذا ما اراد الشارع ملافاته بوضعه المادة ٣٥ المشار اليها.

٤ ـ الشكوى المقدمة من الاستاذ حسني ابو ظهر.

ادعى الاستاذ حسني ابو ظهر انه جرى فرز قلم اقتراع باب السراي في صيدا بدون حضور جميع المرشحين.

ان الوقائع التي سردها الشاكي لا تشكل على فرض ثبوتها خللا في المعاملات. فضلاً عن ان مجموع عدد الاصوات في القلم المذكور لا يؤثر على نتيجة الاقتراع فيما يتعلق بالمرشح السني الذي نال الوف الاصوات زيادة عن المعدل القانوني.

٥ ـ الشكوى المقدمة من السيد مارون كنعان.

لقد ادلى السيد مارون كنعان بعدة اسباب ترمي الى الغاء الانتخاب في منطقة الجنوب وهي:

أولا: عدم اعلان اللوائح الانتخابية.

ان هذا القول مجرد عن كل دليل، فضلاً عن انه لم يبين بوجه التعيين اللوائح التي لم تعلن في المهلة القانونية.

ثانيًا: عدم تأمين حرية الناخبين.

لقد اتصلت هذه اللجنة بالدوائر المختصة، فتبين لها ان الحكومة امنت حرية الناخب في ٢٥ ايار واول حزيران. ووزعت قوات هامة في جميع المناطق، ولم يحصل سوى حوادث طفيفة لم تؤثر على حرية الانتخاب كما ادعى المعترض.

ثالثًا: تغيير مراكز الاقتراع وابدال بعض رؤساء الاقلام قبل موعد الانتخاب بقليل.

ان الحكومة تملك، قانونًا، الحق في تعديل الاقتراع متى شاءت. وفي الواقع ان اقلام الاقتراع قد عينت في الجنوب باتفاق الطرفين. كما ان رؤساء اقلام الاقتراع قد عينوا بالطريقة نفسها.

رابعًا: التزوير في اقلام الطيبة والعديسه وغيرها.

لقد اطلعت اللجنة على محاضر هذه الاقلام فلم يتبين اي خلل فيها، فضلاً عن ان الوقائع المدلى بها بقيت قولا مجردًا.

خامسًا: الانتخاب التكميلي.

عزا الشاكي للحكومة انها سمحت بالتدخل غير المشروع مع رؤساء الاقلام من قبل بعض المرشحين.

ان هذا القول لم يقم اي دليل على صحته فضلاً عن ان المحاضر لا يشوبها اي خلل.

النتيجة.

تقترح اللجنة تثبيت انتخاب جميع النواب المعلن انتخابهم في لبنان الجنوبي ما عدا السيد محمد علي الغطيمي. على ان تجري انتخابات تكميلية لاملاء المقعد الشاغر باعلان بطلان انتخاب هذا المرشح.

في ٢٤ حزيران سنة ١٩٤٧

رئيس اللجنة
هنري فرعون

الاعضاء

محمد صفي الدين

احمد البرجاوي

يوسف حتي

تقرير لجنة الطعون

بشأن الانتخابات النيابية في محافظة جبل لبنان.

اجتمعت لجنة الطعون في جلسات عدة للنظر في صحة الانتخابات الجارية في محافظة جبل لبنان في الدورة الاولى وقد سارت في درسها على الخطط التالية:

اولا ـ التدقيق في اعمال لجنة فرز الاصوات في المحافظة.

ثانيًا ـ التدقيق في الجنة الخاصة

ثالثا ـ التدقيق في الشكاوى المقدمة الى لجنة الطعون والى اللجنة القضائية المؤلفة بالمرسوم رقم ٩٠٠٧ الصادر بتاريخ ١٩ ايار سنة ١٩٤٧.

رابعًا ـ ابطال بعض المحاضر المشكوك في صحتها.

خامسًا ـ وضع بيان بنتيجة اعمال لجنة الطعون.

الفصل الاول

التدقيق في اعمال لجنة فرز الاصوات في المحافظة.

تبين من الاطلاع على محضر لجنة فرز الاصوات ان عدد المقترعين بلغ ٥٣٠٤٦ وان الاكثرية المطلقة هي ٢٦٥٢٤، وان السادة المبينة اسماؤهم ادناه قد نالوا هذه الاكثرية كما هو مبين فيما يلي واعلن فوزهم.

اسم المرشح	قضاء بعبدا	قضاء المتن	قضاء كسروان
كميل شمعون	٥٦١٩	٤٠١١	١٠٧٨٩
الياس الخوري	٦١٢٢	٤٢٤٤	٩٧٦٩
كمال جنبلاط	٦١٨٥	٤٢٧٦	١٠٤٧٨
سليم الخوري	٤٨٣٤	٣٨١٦	١٠٦٤٦

اسم المرشح	قضاء بعبدا	قضاء المتن	قضاء كسروان
احمد الحسيني	٥٢٠٥	٣٢٥٢	١١٣٥٧
كبريال المر	٦٠٥١	٥٦٥١	١١١٣٧
احمد البرجاوي	٥٨٩٣	٣٠٩٧	١٠٧٣٨
مجيد ارسلان	٤٤٤٤	٣٤١٢	١٠٨٨٨
فيليب تقلا	٤٦١٨	٢٢٤٧	١١٢٣٣
وديع نعيم	٥٤٢٣	٢٣٧٠	٧٨٩٤
خليل ابو جوده	٤٤١٣	٤٢٨١	٩٢٩٧
امين نخله	٥١٩٧	٤١٩١	٧٩٩١
فريد الخازن	٣١٦٨	٢١٦٤	١١٤٣٣

اسم المرشح	قضاء الشوف	.قضاء عاليه	المجموع
كميل شمعون	٧٧٠٩	٦٢٣٨	٣٤٣٦٦
الياس الخوري	٧٤٤٦	٦٣٤٥	٣٣٩٢٦
كمال جنبلاط	٨٠٣٩	٦٠٩٩	٣٥٠٧٧
سليم الخوري	٥٣١٥	٤٠٩٣	٢٨٧٠٤
احمد الحسيني	٧١٠٢	٥٦٣٨	٣٢٥٥٤
كبريال المر	٧٩٠٧	٦١٩٣	٣٦٩٣٩
احمد البرجاوي	٤٩٠٨	٥٥٠٧	٣٠١٤٣
مجيد ارسلان	٧٥٦٧	٥٨٧٤	٣٢١٨٥
فيليب تقلا	٥٨٧٥	٤٥٢٠	٢٨٥٤٣
وديع نعيم	٦٨٠٤	٤٧٨١	٢٧٢٧٢
خليل ابو جوده	٥٥٨٩	٤٠٠٠	٢٧٥٨٠
امين نخله	٦٣١٦	٣٥١٩	٢٧٢١٤
فريد الخازن	٥٦٦٧	٤٢٢٥	٢٦٦٥٧

الفصل الثاني

التدقيق في اعمال اللجنة الخاصة.

اطلعت لجنة الطعون على اعمال اللجنة الخاصة وعلى التقارير المقدمة منها فتبين لها:

١ ـ ان اللجنة الخاصة اعادت فرز الاصوات في جميع اقلام الاقتراع في المحافظة، وقابلت بين اوراق الفرز والمحاضر، واعتمدت الارقام المدونة في قوائم الفرز، وصححت المحاضر على اساسها باستثناء بضعة اقلام.

٢ ـ اعتمدت الارقام الواردة في ثلاثة او اربعة محاضر لان هذه المحاضر موقعة في جميع صفحاتها، ولان اوراق الفرز العائدة لها لم يعثر عليها، او انها غير منظمة وفقاً للاصول.

وقد نظمت اللجنة الخاصة جدولا عن كل قضاء يتضمن الاصوات التي نالها كل مرشح بحسب تدقيقها وبحسب هذه الجداول ينال المرشحون الذين اعلن فوزهم الاصوات التالية مقارنة مع الاصوات المدونة في جداول المحافظة:

اسم المرشح	جدول المحافظة	جدول اللجنة	عدد الاصوات الزائدة او الناقصة في جدول المحافظة بالنسبة لجدول اللجنة
كميل شمعر	٣٤٣٦٦	٣٤٨١٠	٤٤٤ –
الياس الخوري	٣٣٩،،١	٣٤٦١٩	٦٩٣ +
كمال جنبلاط	٣٥٠٧٧	٣٤٩٦٨	١٠٩ +
سليم الخوري	٢٨٧٠٤	٢٨١٢٦	٥٧٨ +
احمد الحسيني	٣٢٥٥٤	٣٢٦٩٦	١٣٨ –
كبريال المر	٣٦٩٣٩	٣٦٦٠٩	٣٣٠ +

احمد البرجاوي	٣٠١٤٣	٢٩٩٤٣	+ ٢٠٠
مجيد ارسلان	٣٢١٨٥	٣٢٠٨٩	- ٩٦
فيليب تقلا	٢٨٥٤٣	٢٧٨٥٣٤	+ ٩
وديع نعيم	٢٧٢٧٢	٢٧٣٥٥	- ٨٣
خليل ابو جوده	٢٧٥٨٠	٢٧٥٥٠	+ ٣٠
امين نخله	٢٧٢١٤	٢٢٣١٢	+ ٤٩٠٢
فريد الخازن	٢٦٦٥٧	٢٦٤٠٢	+ ٢٥٥

وقد بلغ عدد المقترعين بمقتضى جدول اللجنة الخاصة ٥٣١٦١ بدلا من ٥٣٠٤٦ الوارد في جدول المحافظة فتكون الاكثرية المطلقة ٢٦٥٢٤ .

بناء عليه يكون السادة: كميل شمعون، الياس الخوري، كمال جنبلاط، سليم الخوري، احمد الحسيني، كبريال المر، احمد البرجاوي، مجيد ارسلان، فيليب تقلا، وديع نعيم، خليل ابو جوده قد فازوا بالاكثرية المطلقة.

اما السيدان فريد الخازن وامين نخله فلم ينالا الاكثرية المطلوبة لان اصوات الاول تنقص ١٨٠ والثاني ٤٢٧٠ صوتًا. وهذا النقص الاجمالي متأت افراديًا عن اقلام الاقتراع التالية:

اولا - فيما يتعلق بالشيخ فريد الخازن.

القضاء	قلم الاقتراع	قوائم الفرز	المحضر	جدول المحافظة
المتن	بكفيا	١٠٧	١٠٧	٢٠٧
الشوف	كفرنبرخ	٢٢٥	٢٢٥	٢٤٥
الشوف	برجا الثاني	١٠٤	١٠٦	١٠٦
الشوف	كترمايا	٥٣٠	٥٢٩	٥٢٩
الشوف	بعقلين	١٧٥	١٨٧	١٨٧
الشوف	الجيه	١٣٨	١٣٥	١٣٥
بعبدا	المريجة	١١٧	١١٦	١١٦

القضاء	قلم الاقتراع	قوائم الفرز	المحضر	جدول المحافظة
بعبدا	فالوغا	١١٦	٩٨	٩٨
كسروان	حارة صخر	٣٥٧	٣٧١	٣٧١
كسروان	عشقوت	٢٢٢	٢٥٢	٢٥٢
كسروان	المنصف	١٣٢	١٣٢	٢٣٢

جدول اللجنة	الفرق	ملاحظات
١٠٧	١٠٠+	اعتمدت اللجنة الرقم ١٠٧ لانه موافق للمحضر وقوائم الفرز في المتن
٢٢٥	+ ٢٠	موافق للمحضر وقوائم الفرز في كفر نبرخ
١٠٤	+	٢اخذت اللجنة بقوائم الفرز دون المحضر في برجا الثاني
٥٣٠	- ١	اخذت اللجنة بقوائم الفرز دون المحضر في كتر مايا
١٧٥	+ ١٢	اخذت اللجنة بقوائم الفرز دون المحضر في بعقلين
١٣٨	- ٣	اخذت اللجنة بقوائم الفرز دون المحضر في الجيه
١١٧	- ١	اخذت اللجنة بقوائم الفرز دون المحضر في المريجة
١١٦	- ١٨	اخذت اللجنة بقوائم الفرز دون المحضر في فالوغا
٣٥٧	+	١٤اخذت اللجنة بقوائم الفرز دون المحضر في حارة الصخر
٢٢٢	+ ٣٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز دون المحضر في عشقوت
١٣٢	+ ١١٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز الموافقة لاحدى نسختي المحضر لان الثانية لا تتفق وقوائم الفرز في المنصف.

فيكون فرق الاصوات التي نالها الشيخ فريد الخازن بحسب جدول المحافظة في هذه الاقلام ٢٥٥ يجب حسمها من جدول المحافظة البالغ ٢٦٦٥٧ فيكون العدد الصحيح ٢٦٤٠٢ وهو العدد المدون في جدول اللجنة. وهذا العدد ينقص عن الاكثرية المطلقة ١٨٠ صوتًا.

ثانيًا ـ فيما يتعلق بالسيد امين نخله.

القضاء	قلم الاقتراع	قوائم الفرز	المحضر	جدول المحافظة
كسروان	عجلتون	٠	٨	٢١٨
كسروان	بعقوتا	٠	٠	١٩٠
كسروان	لحفد	٠	٠	٥٣٧
كسروان	بير الهيت	٢٠	٢٠	١٢٠
كسروان	بنتاعل	٠	٠	١٠٠
عاليه	عاليه الاول	٣٢٦	٣٤٦	٣٤٦
عاليه	عاليه الثاني	٨٤	٣٤	٣٤
عاليه	شويفات ٢	٥٧١	٥٨١	٥٨١
عاليه	عينداره	١٢٩	١٣٢	١٣٢
بعبدا	كفرشيما	١١٣	١١٣	٣١٣
بعبدا	المريجه	١٣٣	١٣٢	١٣٢
بعبدا	فرن الشباك	٣٢	٣٢	٤٣٢
بعبدا	عاريا	٣٦	٣٦	٢٣٦
بعبدا	بعلشميه	٩١	٩١	١٩١
بعبدا	قبيع	٣٠	٣٠	٢٣٠
بعبدا	حمانا	١٤٤	١٤٤	٢٤٤
بعبدا	قرنايل	١٣٦	١٣٦	٢٣٦
بعبدا	فالوغا	١٤٢	١٤٢	٢٤٢
بعبدا	صليما	٥	٥	٢٠٥
بعبدا	ارصون	١٤٦	١٤٦	٢٤٦
بعبدا	بتخنيه	١٧	١٧	١١٧
المتن	الجديدة	١٠٢	١٠٢	٢٠٢
المتن	برج حمود ١	٧٩	٧٩	٢٧٩

القضاء	قلم الاقتراع	قوائم الفرز	المحضر	جدول المحافظة
المتن	برج حمود ٢	٤٨	٤٨	١٤٨
المتن	برج حمود ٣	٤٦	٤٦	١٤٩
المتن	الحي الوطني	١٦	١٦	١١٦
المتن	بيت مري	٤٩	٤٩	٢٤٩
المتن	بعبدات	٤٩	٤٩	١٤٩
المتن	بكفيا	١٠٩	١٠٩	٢٠٩
المتن	حملايا	٥٧	٥٧	١٥٧
المتن	بيت شباب	١٢	١٢	١١٢
المتن	عين عار	٤	٤	١١٤
المتن	مزرعة ياشوع	١	١	١١١
المتن	الخنشارة	١٨٩	١٨٩	٢٨٩
المتن	المروج	١٤	١٤	١١٤
المتن	المتين	٩٢	٩٢	١٩٢
المتن	سن الفيل	٥	٥	٢٠٥

جدول اللجنة	الفرق	ملاحظات
٨	+ ٢١٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحاضر في عجلتون
٠	+ ١٩٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحاضر في بعقوتا
٠	+ ٥٣٧	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحاضر لحفد
٢٠	+ ١١٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحاضر في بير الهيت
٠	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحاضر في بنتاعل
٣٢٦	+ ٢٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز دون المحضر في عاليه
٨٤	– ٥٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز دون المحضر في عاليه
٥٧١	+ ١٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز دون المحضر في شويفات

اللجنة	الفرق	ملاحظات
١٢٩	+ ٣	اخذت اللجنة بقوائم الفرز دون المحضر في عيندار
١١٣	+ ٢٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز المنطبقة على المحضر في كفرشيما
١٣٣	- ١	اخذت اللجنة بقوائم الفرز دون المحضر في المريجه
٣٢	+ ٤٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في فرن الشباك
٣٦	+ ٢٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في عاريا
٩١	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في بعلشميه
٣٠	+ ٢٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في قبيع
١٤٤	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في حمانا
١٣٦	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في قرنايل
١٤٢	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في فالوغا
٥	+ ٢٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في صليما
١٤٦	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في ارصون
١٧	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في بتخنيه
١٠٢	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في الجديدة
٧٩	+ ٢٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في برج حمود ١
٤٨	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في برج حمود ٢
٤٦	+ ١٠٣	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في برج حمود ٣
١٦	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في الحي الوطني
٤٩	+ ٢٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في بيت مري
٤٩	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في بعبدات
١٠٩	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في بكفيا
٥٧	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في حملايا
١٢	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في بيت شباب
٤	+ ١١٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في عين عار
١	+ ١١٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في مزرعة ياشوع
١٨٩	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في الخنشارة

اللجنة	الفرق	ملاحظات
١١٣	+ ٦٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في كفر عقاب
١٤	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في المروج
٩٢	+ ١٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في المتين
٥	+ ٢٠٠	اخذت اللجنة بقوائم الفرز والمحضر في سن الفيل

فيكون الفرق بين الارقام المدونة في جدول المحافظة والارقام المدرجة في جدول اللجنة الخاصة: ٤٩٠٢.

وقد اطلعت لجنة الطعون على جميع محاضر الاقلام المبينة اعلاه وقابلت الارقام المدونة فيها على قوائم الفرز وجداول اللجنة الخاصة فتوصلت الى النتيجة نفسها.

الفصل الثالث

التدقيق في الشكاوي المقدمة.

لقد اطلعت لجنة الطعون على جميع الشكاوى المقدمة الى اللجنة القضائية المؤلفة بمقتضى المرسوم رقم ٩٠٠٧ قبل المباشرة باعمال الاقتراع وفي اثناء حصوله، وعلى الشكاوى المقدمة الى اللجنة الخاصة المؤلفة بمقتضى المرسوم رقم ٩١٢٦، وعلى الشكاوى المقدمة اليها رأسًا او المحالة اليها من رئاسة المجلس.

وبعد ان درست هذه الشكاوى والتحقيقات التي قامت بها اللجنة القضائية والافادات التي اعطاها افراد الكتلة الوطنية الى هذه اللجنة، وبعد ان استمعت بنفسها الى بعض المرشحين ورؤساء اقلام الاقتراع، تبين ان الشكاوى تنحصر في المواضيع التالية.

اولا ـ استعمال تذاكر الموتى والمهاجرين.

ادلى السيدان اميل لحود واسد الاشقر ان القوائم الانتخابية المختصة باقلام غوسطا وبرجا والشويفات وعاليه والباروك ودير القمر لم يزل مدونًا فيها اسماء بعض المتوفين والمهاجرين وان هذه الاسماء قد شطبت باعتبار ان اصحابها قد تقدموا للاقتراع.

فاللجنة تعتبر ان هذا الاعتراض مردود شكلاً لغموضه ولعدم تعيين الاشخاص المشار اليهم وفضلاً عن ان القوائم الانتخابية قد نشرت ضمن المدات القانونية وكان على المعترضين ان يتقدموا باعتراضاتهم في المهل المنصوص عليها في قانون الانتخاب.

ثانيًا ـ الضغط على المنتخبين.

جاء في اعتراضات السادة: اسد الاشقر وايلي حلبي ولويس زيادة وبيير جميل وشكري الحصري وعوض الخوري انه حصل تدخل وضغط اثناء الانتخابات على المنتخبين في اقلام عينوها في عرائضهم.

لقد ورد الى اللجنة القضائية عدة شكاوى بهذا المعنى اكثرها بتاريخ ٢٦ ايار سنة ١٩٤٧ فاتصلت اللجنة بوزارة العدلية التي ابلغت بدورها النيابة العامة لدى محكمة جبل لبنان، ووزارة الداخلية وجوب اتخاذ التدابير اللازمة، من عدلية وادارية للتحقيق وتأمين حرية الناخبين. وقد اجري التحقيق في الاقلام المشكو منها فتبين له ان مشادة حصلت بين سعيد دليقان وجورج سبع شاهين في عاليه، فتدخلت السلطة ووضعت حدًا للمشادة وامنت حرية الانتخاب وتبين انه حصل في بسكنتا هجوم على قلم الاقتراع الذي كانت تشرف عليه هيئة القلم ومن حضر لديهم رخص له بالدخول. واراد الهاجمون الدخول بالقوة لكسر الصندوق والاستيلاء على محتوياته وهم يوجهون الشتائم والتهم لرئيس القلم. فتدخلت قوى الامن في الحادث واعادت الامن الى نصابه قبل ان يتعرض احد لصندوق الاقتراع.

ثالثا ـ استقلال رئيس القلم باعمال الفرز وعدم سماحه لممثلي المرشحين ان يشرفوا على هذه الاعمال.

جاء في اعتراض السيد اسد الاشقر ان رئيس القلم كان يقوم لوحده بفرز الاصوات دون الاهالي في حالات وجونيه والجديدة وكفرذبيان وجعيتا.

جاء في المادة الخمسين من قانون الانتخابات ان «تحقيق اوراق الناخبين ـ اي فرز الاصوات ـ يتم على ايدي موظفي قلم الاقتراع وتحت مراقبتهم «فضلاً

عن ان الشكوى لم يبين فيها اسماء المرشحين ومندوبيهم الذين منعوا من حضور عمليات الفرز فلا يسع اللجنة، والحالة هذه، ان تأخذ بهذه الشكوى.

رابعًا ـ ان عدد المقترعين المبين في المحاضر يزيد عن عدد المقترعين الحقيقي.

جاء في اعتراضات السادة: اسد الاشقر ولويس زياده ونهاد ارسلان وشفيق الحلبي وحبيب عقل وصلاح لبكي وسليم الحايك وادوار حنين والياس حبيش وعوض الخوري ان عدد المقترعين المبين في المحضر يزيد عن عدد المقترعين الحقيقيين وذلك في اقلام قرطبا، حارة حريك جعيتا، غزير، غوسطا والشويفات واهمج والعذرا وخلافها.

ففيما يتعلق بقلمي قرطبا وحارة حريك فان اللجنة اقترحت الغاءهما. اما فيما يختص بالاقلام الاخرى فاللجنة ترى ان توضح مبدأ اقرته واعتمدته في جميع المناطق الانتخابية، وهو استحالة استماع المقترعين فردًا فردًا، والاطلاع على تذاكر هويتهم، كما طلب المعترضون لان هذا العمل لا يؤدي الى نتيجة حاسمة لان كثيرًا ما يحمل الشخص الواحد اكثر من تذكرة واحدة. فلا يسع اللجنة ان تطلب جميع الناخبين وتقابل بين تذاكرهم وقوائم الشطب في جميع المناطق اللبنانية فضلاً عن ان شهادة اشخاص ينتمون لاحزاب مختلفة مشكوك بصحتها بعد اعلان نتيجة الانتخاب.. وان اللجنة عندما اشتبهت ببعض المحاضر للخلل فيها اقترحت الغاءها.

خامسًا ـ الفرز في غير قلم الاقتراع.

جاء في اعتراضات السادة شفيق الحلبي وحبيب عقل وصلاح لبكي وسليم الحايك وادوار حنين والياس حبيش وعوض الخوري ان الفرز في حراجل وغلبون جرى في قائمقامية كسروان.

ان محضري حراجل وغلبون موقعّان من جميع الاعضاء. ويتبين منهما ان الفرز جرى في مركز الاقتراع فور اختتام اعمال الانتخاب. هذا وقد اقترحت لجنة الطعون الغاء محضر حراجل برمته لمخالفات اخرى وجدتها فيه وقد بينتها في مكان آخر من هذا التقرير.

سادسًا ـ قراءة اسم مرشح بدلا من غيره.

جاء في اعتراض السيد عبد الله الحاج انه اثناء عملية الفرز في قلمي برج البراجنة والغبيره قرأت اسماء مرشحين غير المدونة في ورقة الاقتراع.

بما ان المادة ٥٤ من قانون الانتخاب تقضي بان تحرق امام الناخبين جميع الاوراق الانتخابية، ما خلا الاوراق التي يجب ضمها الى المحضر وفقًا للمادتين ٣٧ و ٥٢ من القانون المذكور فليس بوسع لجنة الطعون ان تتثبت من صحة هذا الامر، لان اوراق الاقتراع هي من جملة الاوراق التي اتلفت بمقتضى القانون فور اعلان نتائج الفرز في القلم.

سابعًا ـ وجود فرق بين عدد المقترعين وبين مجموع الاصوات التي نالها مرشحون ينتمون لطائفة واحدة.

جاء في اعتراضات السادة عبد الله الحاج وجرجس عبد الله الطيار ان عدد الاصوات التي نالها مرشحو طائفة واحدة ينقص عن عدد المقترعين المذكور في المحاضر.

انه بمقتضى المادة ٥٣ من قانون الانتخاب يجوز للناخبين ان يذكروا في ورقة اقتراعهم عددًا من المرشحين اقل من عدد النواب المطلوب انتخابهم. فلا يسع اللجنة ان تتوقف عند هذا الاعتراض.

ثامنًا ـ عدم وجود قوائم فرز.

جاء في اعتراضات السادة: شفيق الحلبي وحبيب عقل وصلاح لبكي وادوار حنين والياس حبيش وبهيج تقي الدين واميل لحود عدم وجود قوائم فرز لقلمي عانوت والباروك.

خلافًا لما يدعيه المعترضون لقد وجدت اللجنة ان اوراق الفرز في قلم عانوت مربوطة بالمحضر، وهي موقعة جميعها. كما انها وجدت اوراق الفرز لقلم الباروك مربوطة بالمحضر ايضًا.

تاسعًا ـ وجود تباين بين عدد الاصوات المدونة في اوراق الفرز والعدد المدون في المحضر وعدم تطابق قوائم الفرز والمحضر على الجدول العام المنظم في بعبدا.

جاء في اعتراضات السادة: اسد الاشقر واميل لحود وبهيج تقي الدين وشفيق الحلبي وحبيب عقل وصلاح لبكي وسليم الحايك وادوار حنين والياس حبيش وعوض الخوري ونهاد ارسلان ويوسف السودا ان بعض المرشحين لم يذكر لهم في المحضر الاصوات التي نالوها بمقتضى قوائم الفرز. وان بعضهم تختلف الارقام المدونة لهم في قوائم الفرز، عن الارقام المدونة في المحضر، او في الجدول العام المنظم في بعبدا.

بينت لجنة الطعون في مكان آخر من هذا التقرير انها اعادت التدقيق في جميع قوائم الفرز والمحاضر والجداول العامة. وانها نظمت جداول جديدة، اعادت فيها الامور الى نصابها. وقد استمعت لجنة الطعون الى الاستاذ يوسف السودا وناقشته في مضمون اللائحتين اللتين قدمهما، وبينت له وجهة نظرها في امر التدقيق في عدد المقترعين الحقيقي، واطلعته على المحاضر التي قال انها غير مطابقة لقوائم الفرز، وبينت له ان جميع الاخطاء قد صححت في الجداول الجديدة التي نظمتها هذه اللجنة ولم يقدم الاستاذ السودا بعد ذلك اللائحة الثالثة التي وعد بتقديمها عند استماعه.

عاشرًا ـ عدم توقيع المحاضر من قبل هيئة القلم وممثلي المرشحين.

جاء في اعتراضات السادة: شفيق الحلبي وحبيب عقل وصلاح لبكي وسليم الحايك وادوار حنين والياس حبيش وبيار جميل وجوزف سعاده ان بعض المحاضر لم يوقعها اعضاء القلم وممثلو المرشحين.

ليس لممثلي المرشحين ان يوقعوا على محاضر الاقتراع لان هذا الامر محصور باعضاء القلم فقط (المادة ٥٥ من قانون الانتخاب) وقد وجدت اللجنة محضرًا موقعًا من رئيس القلم دون الاعضاء ـ وهو محضر انطلياس ـ فاقترحت الغاءه.

حادي عشر ـ حشو بعض الصناديق باوراق الاقتراع قبل ختمها.

لقد جاء في برقية الى اللجنة القضائية من المطران بولس عقل ان رئيس قلم الاقتراع في اهمج وضع في صندوق الاقتراع قبل ختمها خمسماية ورقة. فابلغت اللجنة القضائية الامر الى وزارة العدلية فطلبت الى حاكم صلح المنطقة اجراء التحقيق فانتقل الى اهمج واستجوب الحاضرين وبعد التحقيق تبين له عدم صحة الشكوى وان لا تزوير ولا تلاعب في اقتراع قلم اهمج.

وهنالك شكاوى لا تشير الى امور معينة صريحة يمكن الاخذ بها، او تحقيقها لغموضها وعدم صراحتها.

اما اعتراض الكتلة الوطنية المقدم في ٣٠ ايار سنة ١٩٤٧ الى اللجنة القضائية فان لجنة الطعون ترى ان تدرسه على حدة:

تلخص الشكاوى الواردة في هذا الاعتراض كما يلي:

اولا ـ خروج الحكومة عن الحياد بتأليف وزارة الانتخاب وتشكيل القائمة الحكومية.

جاء في الاعتراض ان تدخل الحكومة ظهر في تأليف وزارة الانتخابات من خمسة وزراء ينتمون الى جبل لبنان واعطاء الطائفة الدرزية مقعدين وزاريين خلافًا للتقاليد. وظهر هذا التدخل ايضًا في سعي الحكومة الى خنق المعارضة في الجنوب وبيروت والبقاع والشمال واجبارها بعض المرشحين على الانسحاب من المعركة وتأييدها بعض المرشحين.

١ ـ ترى لجنة الطعون ان هذا الاعتراض مردود لان الوزارة التي اشرفت على الانتخاب قد تألفت وفقًا للدستور ونالت ثقة المجلس السابق.

٢ ـ ليس في الدستور او في قانون الانتخابات او في التقاليد البرلمانية التي تتمشى عليها جميع الدول ما يمنع الوزراء من ترشيح انفسهم للانتخابات النيابية والاشتراك في المعركة الانتخابية، والترويج بالخطب لهم ولرفاقهم في القائمة. والمادة ٢٩ من قانون الانتخاب لا تمنع الوزراء من ترشيح انفسهم بل ذكرت في طريقة الحصر سكرتير الدولة والمديرين وقضاة محكمتي الاستئناف

والتمييز، ولا يجوز التوسع بالتفسير في هذا الباب وقد فسرته الدوائر المختصة على هذا النحو اذ قبلت ترشيح بعض الوزراء سنة ١٩٣٧.

٣ ـ ان انسحاب بعض المرشحين لمصلحة مرشحين آخرين عمل شخصي بحت ينطبق على احكام المادة ٣٥ من قانون الانتخاب.

ثانيًا ـ المخالفات القانونية التي سبقت الانتخابات.

تختص بعدم نشر القوائم الانتخابية في موعدها، وبعدم توزيع اقلام الاقتراع في حينها وبتعيين رؤساء الاقلام قبل موعد الانتخاب بخمسة ايام، وبتدخل الموظفين لمصلحة فئة من المرشحين.

لقد اتصلت اللجنة بوزارة الداخلية مستوضحة عن جميع هذه الامور، فتبين لها ان الاعمال التي سبقت الانتخاب جرت جميعها وفقًا للقانون.

ثالثًا ـ المخالفات القانونية التي رافقت الانتخابات.

جاء في اعتراض الكتلة الوطنية:

أ ـ ان الادارة حشدت على ابواب اقلام الاقتراع قوى عسكرية حالت دون دخول الناخبين الى غرف الاقتراع.

ب ـ ان بعض رؤساء اقلام الاقتراع شكلوا اللجان الانتخابية الموالين فقط.

ج ـ ان بعض رؤساء اقلام الاقتراع منعوا المرشحين المعارضين عن الدخول لاقلام الاقتراع.

د ـ ان بعض رؤساء اقلام الاقتراع منعوا مرشحي المعارضة من الاشراف على فرز الاوراق.

هـ ـ ان بعض رؤساء اقلام الاقتراع لم يعلنوا النتائج الموقتة في قلم الاقتراع.

و ـ ان بعض المحاضر قد نظمت خارج الاقلام كما حدث في جونيه مثلاً. كما ان هناك محاضر وقوائم فرز لم توقع عليها اللجان.

تبين للجنة ان قوى الامن لم تتدخل في شؤون الانتخاب، بل انها حافظت على الامن ليس الا، وان رؤساء اقلام الاقتراع، عينوا معاونيهم من الناخبين الحاضرين عند افتتاح مركز الاقتراع، وفقًا لاحكام المادة ٤٣ من قانون الانتخاب، وان القول في ان رؤساء اقلام الاقتراع منعوا الناخبين من دخول قلم الاقتراع والمرشحين من الاشراف على عملية الفرز او انهم اعلنوا الفرز خارج قلم الاقتراع فجميع ذلك لم يثبت ولم يدل بما يثبت صحته. اما بشأن توقيع قوائم الفرز فبعضها موقع وبعضها غير موقع، وليس في القانون ما يوجب توقيعها.

رابعًا ـ في اعمال التلاعب والتزوير.

جاء في اعتراض الكتلة الوطنية:

١ ـ ان عدد المقترعين الحقيقي هو دون العدد المدون في المحاضر.

٢ ـ ان بعض الاسماء ابدلت باسماء اخرى عند فرز الاوراق في اقلام الاقتراع وعند قراءة النتائج في بعبدا.

٣ ـ اقدم بعض رؤساء الاقلام عند الفرز على ابدال المغلفات بمغلفات اخرى تحتوي على اوراق حكومية.

فيما يتعلق بعدد المقترعين، فقد ردت اللجنة على مثل هذا الاعتراض في صدر هذا التقرير. وفيما يتعلق بابدال بعض الاسماء باخرى في اوراق الفرز فان ذلك لا يؤدي حتما الى الغاء المعاملات الانتخابية عملاً بالاجتهاد المستمر القائل ان المحضر الذي يحتوي على حك او اضافة لا يمكن ابطاله بمجرد ذلك اذا كانت الارقام لم تبدل وقد لاحظت لجنة الطعون ان في بعض قوائم الفرز شطب او اضافة لمصلحة مرشحين ينتمون لجميع الفئات. ولكن ذلك لم يؤثر على صحة الاعمال لانه يتبين ان الارقام المدونة بالنتيجة هي الارقام الحقيقية (راجع اوجين بيير عدد ٢٧٧ ص ٢٧٨).

وفيما يتعلق بقراءة الاسماء في بعبدا فان لجنة الطعون اعادت النظر بعمليات الفرز ونظمت جدولاً جديدًا اعتمدت الارقام الواردة فيه دون سواها.

اما فيما يتعلق بابدال مغلفات باخرى فان هذا القول بقي مجردًا عن كل دليل.

الفصل الرابع

ابطال بعض المحاضر المشكوك بصحتها.

بعد ان دققت اللجنة في الاعمال الانتخابية، ودرست تقارير اللجنة الخاصة والشكاوى المقدمة من بعض المرشحين، واستمعت الى فريق منهم، توقفت عند المحاضر المنظمة في اقلام الاقتراع التالية:

قرطبا، حارة حريك، حراجل، بعبدات، انطلياس، حالات، المروج و كفر عقاب.

ولدى اعادة النظر والتدقيق تبين لها ان هذه المحاضر مشكوك بصحتها، وينبغي ابطالها للاسباب التالية. وقد رأتها اللجنة كافية لان تقترح ابطالها ويقرها المجلس على ذلك:

قرطبا ـ يوجد تباين في الارقام الواردة في نسخ المحضر. ففي واحدة منها دون ان عدد المقترعين بلغ ٣٠٠، وفي الثانية ٣٢٠، وفي الورقة الداخلية من المحضر ٤٥٠، وذكر فيها انه وجد في الصندوق ٤٥٢ ورقة. وفضلاً عن ذلك فهذه الارقام لا تنطبق على الارقام المدونة في جداول الفرز. وهذه الاخيرة غير منظمة حسب الاصول. ولم يكن باستطاعة اللجنة ان تعتمد رقمًا من هذه الارقام المختلفة الواردة في هذه وتلك.

حارة حريك ـ لان المحضر لم يوقع الا في صفحته الاخيرة واوراق الفرز غير موقعة وبعضها محرر بقلم رصاص. وهنالك خمس اوراق فرز مشطبة برمتها وقد كتب على حقولها ـ لا شيء ـ ولم يذكر اسم احد المرشحين في رأسها وهناك فرق كبير بين اوراق الفرز والمحضر، ونسختا المحضر لا ينطبق بعضها على بعض، ولم يذكر فيها بعض اسماء المرشحين، الى غير ذلك من العيوب المبينة في الصفحات ٦ و ٧ و ٨ من تقرير اللجنة الخاصة المختص بقضاء بعبدا.

وزيادة في التدقيق دعت اللجنة رئيس قلم حارة حريك واستوضحته عن كل هذه النقاط فلم يتمكن هو نفسه من توضيحها.

حراجل ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة ـ قوائم الفرز غير موقعة وقد دون في المحضر لبعض المرشحين عدد من الاصوات لم ينقط في اوراق الفرز ـ ووجد تناقض بين اوراق الفرز والمحاضر كما هو مبين تفصيلاً في تقرير اللجنة الخاصة. وقد استمعت لجنة الطعون الى رئيس قلم الاقتراع فصدق على المحضر وعلى مندرجاته وافاد انه نظم المحضر بناء على نسخة من قوائم الفرز، فقدت على ما يظهر من بين اوراق هذا القلم.

بعبدات ـ بالرغم من ان المحضر الاصلي موقع، وكذلك قوائم الفرز، قد لاحظت لجنة الطعون تباينًا بين قوائم الفرز والمحضر، وان قوائم الفرز منها ما هو منقط بالحبر ومنها ما هو منقط بالرصاص. ومن مقابلة المحضر على قوائم الفرز وجد ان الارقام المدونة في احدى نسختي قوائم الفرز لا تنطبق على الارقام المدونة في النسخة الاخرى فيما يتعلق بثمانية وعشرين مرشحًا.

انطلياس ـ ان المحضر موقع فقط من رئيس قلم الاقتراع، واوراق الفرز كتب بعضها على اوراق عادية، والارقام المدونة فيها لا تطابق الارقام المدونة في المحضر، ولا تطابق بعضها البعض، بالرغم من ان بعض قوائم الفرز قد وقعتها هيئة القلم فلم تتمكن لجنة الطعون من الاخذ بها وقد استمعت اللجنة الى رئيس القلم وطلبت اليه ان يوضح النقاط الغامضة في الاوراق الانتخابية المذكورة فلم يستطع ان يطبق الارقام المدونة في المحضر على الارقام المدونة في قوائم الفرز.

ومن الوجهة القانونية لا يجوز الاخذ بمحضر لم يوقعه سوى رئيس القلم، ولا يمكن التوفيق بينه وبين الاوراق التي بني عليها.

حالات: لم تعثر اللجنة على اوراق الفرز ولاحظت ان المحضر موقع في صفحته الاخيرة، وان ورقته الداخلية غير موقعة بصورة يمكن استبدالها. فلم تتمكن اللجنة من ان تثبت من صحة الارقام المدرجة فيها.

المروج ـ لقد اقترحت اللجنة ابطال المحضر العائد لقلم المروج للاسباب نفسها المتعلقة بالقلم السابق فضلاً عن ان هناك تباينًا بين عدد المقترعين في نسخ المحضر فقد ذكر في احدى النسخ ان عدد المقترعين ٣٠٢ وفي الاخرى ٣٤٠.

كفر عقاب: ان قوائم الفرز غير موجودة ولم يذكر شيء يبرر فقدانها. اما المحضر فقد وقعت صفحته الاخيرة وورقته الداخلية لم توقع. وذكر في المحضر ان عدد المقترعين بلغ ٣٣٨ وان الاوراق التي وجدت في الصندوق بلغت ٢٥٨. فهذا التباين جعل اللجنة تقتنع بعدم صحة هذا المحضر.

فاذا وافق مجلسكم الكريم على ابطال المحاضر المذكورة اعلاه لوجب عليه ان يتحقق من تأثير هذا الالغاء على نتيجة الاقتراع.

فاذا حسمت اصوات المقترعين في الاقلام المقترح الغاؤها لاصبح عدد المقترعين ٤٩١٤٧.

وصارت الاكثرية المطلقة ٢٤٥٧٤.

واذا جمعت الاصوات التي نالها الشيخ فريد الخازن في الاقلام المذكورة لبلغت ١٩٢٧ تحسم من اصل مجموع الاصوات التي نالها بموجب جداول اللجنة فيكون قد نال ٢٤٤٧٥ وهذا العدد هو دون الاكثرية المطلقة بتسعة وتسعين صوتًا.

وقد حسمت اللجنة لكل من المرشحين الفائزين عدد الاصوات المدونة لهم في الاقلام المقترح الغاؤها فظلت الاصوات التي ينالونها فوق الاكثرية المطلقة وقد ضمت الى هذا التقرير جدولا مفصلاً بهذا العدد. وهو الجدول الذي ينبغي اعتماد الارقام المدونة فيه اذا ابطلت المحاضر المذكورة اعلاه.

الدورة الثانية

واطلعت لجنة الطعون على اعمال الانتخابات التكميلية الجارية في محافظة جبل لبنان بتاريخ اول حزيران سنة ١٩٤٧ وعلى الشكاوى المقدمة بشأنها فتبين لها ما يلي:

ان عدد المقترعين بلغ ٣٢٨٢١ وقد فاز بالعدد الاكبر من الاصوات السادة:

اسم المرشح	عدد الاصوات
شهيد الخوري	٢٢٦٥٩
يوسف حتي	٢٠٤٣٢
جورج زوين	٢١٦٨٣
بهيج تقي الدين	١٨١٦٤

واطلعت اللجنة على الشكوى المقدمة من الاستاذ اميل لحود بشأن الانتخابات التكميلية فتبين لها ما يلي: ادعى الاستاذ لحود في شكواه المؤرخة في ١٠ حزيران سنة ١٩٤٧ انه نال اكثرية نسبية تتراوح بين ٥٦ و ٧٠ بالمائة من مجموع اصوات الناخبين الذين تقدموا للاقتراع في الدورة الثانية ما عدا ثمانية عشر قلم اقتراع لم ينل فيها سوى ما يعادل الثمانية بالماية من مجموع عدد المقترعين وهي:

برجا، كترمايه، غادير، حراجل، العذرا، جورة الترمس، غزير، جبيل، علمات، الشويفات، عاليه، دير القمر، المريجه، الباروك، كفرحين، سوق الغرب، بيصور.

وعند استجوابه من قبل لجنة الطعون بتاريخ ٢١ حزيران سنة ١٩٤٧ اعلن انه يشكو من الاقلام الآتية:

الشويفات، برجا، كترمايه، عاليه، غوسطا، غزير، العذرا، جورة الترمس، جبيل، وعلمات.

مدعيًا ان الاسباب التي افقدته الاكثرية في هذه الاقلام ناتجة عن استبدال رؤساء الاقلام بغيرهم خلافًا للاصول وحمل الناخبين على الاقتراع لغير مصلحته. وطلب بالنتيجة الغاء اعمال هذه الاقلام واعلان صحة فوزه بانتخابات اول حزيران لسنة ١٩٤٧.

وقد دققت اللجنة في اعمال جميع الاقلام المشكو منها فوجدت ان الاصوات التي نالها الاستاذ لحود بحسب قوائم الفرز قد دونت له بتمامها في المحاضر ما عدا قلم واحد هو قلم العذرا الذي نال فيه بموجب قوائم الفرز ٤٩ صوتًا دونت له في المحضر ٤٠ صوتًا فقط.

واتصلت اللجنة بالمراجع المختصة مستوضحة، فتبين لها ان استبدال رؤساء اقلام الاقتراع في المراكز التي اشار اليها الاستاذ لحود قد جرى وفقًا للاصول.

الفصل الخامس

نتيجة تدقيق لجنة الطعون.

يتضح مما تقدم ان الفائزين في الانتخابات النيابية في جبل لبنان في الدورتين الاولى والثانية هم السادة:

كميل شمعون، الياس الخوري، كمال جنبلاط، سليم الخوري، احمد الحسيني، كبريال المر، احمد البرجاوي، مجيد ارسلان، فيليب تقلا، وديع نعيم، خليل ابو جوده، شهيد الخوري، جورج زوين، يوسف الحتي وبهيج تقي الدين.

فاللجنة تطلب تصديق انتخابهم.

اما الشيخ فريد الخازن والسيد امين نخله فلم يحصلا على الاكثرية المطلقة فاللجنة تقترح اعلان بطلان انتخابهما واجراء انتخابات تكميلية لملء المقعدين المارونيين في محافظة جبل لبنان.

وتقترح اللجنة اخيرًا ابطال المحاضر الانتخابية العائدة لاقلام اقتراع قرطبا، حارة حريك، حراجل، بعبدات، انطلياس، حالات، المروج، كفر عقاب للاسباب المبينة في صدر هذا التقرير.

بيروت في ٢٤ حزيران سنة ١٩٤٧

الرئيس

هنري فرعون

اعضاء اللجنة

محمد صفي الدين

احمد البرجاوي

يوسف حتي

جدول بنتيجة اعمال الفرز
كما وضعته لجنة الطعون.[(١)]

قلم الاقتراع	عدد المقترعين	كميل شمعون	الياس الخوري	كمال جنبلاط
قرطبا	٤٥٠	٤٥٠	٤٢٠	٤٢٥
حارة حريك	٨١٢	٣٤٤	١٨٠	٣٠٢
حراجل	٧٧١	٦٥١	٥٠١	٦٥١
بعبدات	٢٨٣	١٥	١٦٣	٢٥
انطلياس	٨٤٢	٣٤٨	٤١٢	٤٠٥
حالات	٣٥٥	١٥٤	١٥٤	١٠٤
المروج	٢٤٣	١٨١	١٣٨	٢٢
كفرعقاب	٣٥٨	١١٧	٤٥	١٤٠
المجموع	٤٠١٤	٢٢٦٠	٢٠١٣	٢٠٧٤
الاصوات بحسب جدول اللجنة		٣٤٨١٠	٣٤٦١٩	٣٤٩٦٨
الاصوات المقترح الغاؤها		٢٢٦٠	٢٠١٣	٢٠٧٤
الباقي		٣٢٥٥٠	٣٢٦٠٦	٣٢٨٩٤

احمد الحسيني	كبريال المر	احمد البرجاوي	مجيد ارسلان	فيليب تقلا
٤٥٠	٤٣٠	٤٥٠	٤٣٠	٣٧٥
٣٠٠	٣٢٥	٦٦٦	١٣٠	٥٩٠
٦٥١	٤٥١	٦٥١	٦٥١	٥٠١
٩٩	١٨	١٣	٥٤	١٣
٣٨٣	٥٨٥	٢٨٣	٣١٨	٣٠٢
١٥١	٩٦	١١٥	١٥٠	١٧٩
٣٤	٢٠٦	٩	٢٣	٢٤
٦٨	٢٤٥	٦٩	٥٧	١١
٢١٣٦	٢٣٥٦	٢٢٥٦	١٨١٣	١٩٩٥
٣٢٦٩٣	٣٦٦٠٩	٢٩٩٤٣	٣٢٠٨٩	٢٨٥٣٤
٢١٣٦	٢٣٥٦	٢٢٥٦	١٨١٣	١٩٩٥
٣٠٥٥٧	٣٤٢٥٣	٢٧٦٨٧	٣٠٢٧٦	٢٦٥٣٩

(١) ان اسماء اقلام الاقتراع الواردة في القسم الاول من هذا الجدول هي نفسها بالنسبة الى

فريد الخازن	وديع نعيم	خليل ابو جوده	سليم الخوري	امين نخله
٤١٠	٤٢٠	٤١٥	٤٢٥	٤٣٥
١٠٣	٦٥٠	٦٣٥	٦٢٠	٢٤٠
٦٥١	٥٠٠	٣٣١	٦٥١	—
٣٥	١٥	٣٧	١٩٣	٤٩
٢٥٠	٢٦٢	٥٩٣	١٦٩	٢٩٨
٢٥٤	٩٠	٢٧	٢٦٨	٧١
٢٠٣	٥٠	١٩٦	١٨٩	١٤
١٦	٢٤	٦٤	١٨٨	١١٣
١٩٢٧	٢٠١١	٢٢٩٨	٢٧٠٣	١٢٢٠
٢٦٤٠٢	٢٧٣٥٥	٢٧٥٥٠	٢٨١٢٦	٢٢٣١٢
١٩٢٧	٢٠١١	٢٢٩٨	٢٧٠٣	١٢٢٠
٢٤٤٧٥	٢٥٣٤٤	٢٥٢٥٢	٢٥٤٢٣	٢١٠٩٢

نجيب صالحه	يوسف السودا	شهيد الخوري	اميل لحود	جورج زوين	يوسف حتي
٢٠٥	٤٢٠	٤٠٠	٤٠٠	٤٠٥	٤٠٠
٤٠٦	١١٢	٢٨٥	٦٢٧	٢٨٠	٣٠٤
١٢٠	٤٥٩	٢٣٣	٦٥١	٥٢١	٣٦١
٩٦	٣٥	٣	٢٥١	١	—
٣١٣	١٥٦	٢٣٢	١٩٣	٢٨٢	٣٥١
١٢	٤٣	٢٠٥	٢٣٣	١٩٣	١٩
٢٧	٥٣	٣٣	٢٠٦	١٥١	٢٤
٦١	٧٤	٦	١٦٨	٤	٢٠
١٢٤٠	١٣٥٢	١٣٩٧	٢٧٢٩	١٨٣٧	١٤٧٩
٢٢٦٢٢	٢١٩٢٦	٢٤٣٦٧	٢٣٥٣٩	٢٤٢٤٥	٢٣٦٢٦
١٢٤٠	١٣٥٢	١٣٩٧	٢٧٢٩	١٨٣٧	١٤٧٩
٢١٣٨٢	٢٠٥٧٤	٢٢٩٧٠	٢٠٨١٠	٢٢٤٠٨	٢٢١٤٧

الاصوات التي نالها المرشحون بحسب جدول اللجنة يحسم منها الاصوات التي نالوها في الاقلام المقترح الغاؤها.

لقد بلغ عدد المقترعين الاجمالي بحسب جدول اللجنة: ٥٣١٦١
يحسم منه عدد المقترعين في الاقلام المقترح الغاؤها: ٤٠١٤
الباقي: ٤٩١٤٧
الاكثرية المطلقة تبلغ: ٢٤٥٧٤

ان المرشحين الذين نالوا الاكثرية المطلقة هم السادة: كميل شمعون، الياس الخوري، كمال جنبلاط، احمد الحسيني، كبريال المر، احمد

البرجاوي، مجيد ارسلان، فيليب تقلا، وديع نعيم، خليل ابو جوده، والشيخ سليم الخوري.

الجمهورية اللبنانية

مجلس النواب

تقارير اللجنة الخاصة

المنشأة بموجب المرسوم رقم ٩١٢٦ الصادر في ٢٨ ايار سنة ١٩٤٧

عن الانتخابات النيابية في جبل لبنان

التي جرت في ٢٥ ايار واول حزيران سنة ١٩٤٧.

لحضرة وزير العدلية:

نرسل لحضرتكم لفًا الاوراق التالية:

١ ـ خمسة جداول تحتوي على الاصوات التي نالها المرشحون في محافظة جبل لبنان بحسب قوائم الفرز، او محاضر اقلام الاقتراع والملاحظات الواردة في تقارير اللجنة.

٢ ـ اربعة تقارير وضعت فيها حالة اوراق الفرز والمحاضر وسجلت المخالفات التي لاحظتها اللجنة واهمها:

١ ـ عدم توقيع المحاضر من اعضاء اللجنة برمتها.

٢ ـ عدم توقيع الصفحات الداخلية من المحاضر وهي التي تحتوي على اسماء المرشحين وعدد اصواتهم.

٣ ـ عدم توقيع قوائم الفرز.

٤ ـ عدم العثور على قوائم الفرز في بعض المحاضر.

٥ ـ عدم انطباق بعض قوائم الفرز على البعض الآخر، ونسخ بعض المحاضر على النسخ الاخرى.

٦ ـ فرز الاصوات على ورق عادي.

٧ ـ وجود حقول في بعض قوائم الفرز بدون ان يذكر في اعلاها اسماء المرشحين.

٨ ـ وجود الاصوات المجموعة في بعض حقول قوائم الفرز، ثم شطبها وتدوين اصوات اخرى، ومحو التفقيط وابداله برقم آخر.

الى غير ذلك مما ورد في التقارير الخمسة المرسلة.

ولما كان مجلس النواب قد طلب ـ على اثر تشكيل لجنة الطعون ـ ان ترسل له الحكومة جميع الاوراق المتعلقة بالاعمال الانتخابية، بما فيها اوراق جبل لبنان.

ولما كان حضرة وزير العدلية قد ابلغنا بتاريخ ١٠ حزيران الجاري الساعة ١١ والدقيقة ٤٥ ان مهمة لجنتنا قد انتهت فور تشكيل لجنة الطعون.

ولما كانت لجنتنا لم تنجز التدقيق في محاضر كسروان، كما فعلت في الاقضية الاخرى ولم تقارن بين الجداول التي وضعتها والجداول المحفوظة لدى وزارة الداخلية، ولم تتمكن من الاستماع الى اصحاب الاعتراضات، واستجواب بعض الموظفين الذين تولوا الاشراف على الاعمال الانتخابية في محافظة جبل لبنان.

لذلك تكتفي اللجنة برفع نتائج الاعمال التي قامت بها تاركة للمرجع الصالح ان يستخلص منها ما يراه موافقًا.

بيروت في ١١ حزيران سنة ١٩٤٧

اعضاء:

اسعد بدوي

زهدي يكن

جورج سيوفي

اندره تويني

انيس صالح

تقرير اللجنة الخاصة

بشأن الاعمال الانتخابية بجبل لبنان.

بناء على المرسوم الصادر في ٢٨ ايار سنة ١٩٤٧ والقاضي بتأليف لجنة للتدقيق في جميع الاعتراضات الواردة على الانتخابات النيابية في جبل لبنان. اجتمعت اللجنة في اليوم نفسه وبعد ان اطلعت على مهمتها اتفق رأيها بعد المداولة، ان ترتب اعمالها على الصورة التالية:

١ ـ التدقيق بادىء ذي بدء في قوائم الفرز، والمحاضر والمقابلة بينها وبين النتائج المعلنة.

٢ ـ دراسة الاعتراضات الفردية، والشكاوى الواردة، وتقديم تقرير عنها بعد استجواب من يلزم من الموظفين وغيرهم.

وبناء على ما تقدم استلمت اللجنة قوائم الفرز من وزارة الداخلية بتاريخ ٢٨ ايار سنة ١٩٤٧ بموجب محضر مفصل ثم عمدت الى التدقيق فيها فتوصلت الى النتائج الآتية:

قضاء بعبدا.

ملاحظة عامة: اعتمدت اللجنة الارقام الواردة في قوائم الفرز وصححت الجداول على اساسها.

قلم اقتراع بعبدا.

١ ـ ان اوراق الفرز غير موقعة. اما المحضر فيحتوي على ثماني صفحات، منها ورقتان منفصلتان عنه وخاليتان من اي توقيع وقد ذكرت فيهما اسماء المرشحين والاصوات التي نالوها، وقد وقع على آخر صفحة من المحضر فقط.

٢ ـ دون لوديع نعيم ٤٦ صوتًا في احدى اوراق الفرز، و ٤٧ صوتًا في الورقة الثانية و ٤٦ صوتًا في المحضر.

٣ ـ دون لراجي السعد ٥١ صوتًا في احدى اوراق الفرز و ٣١ صوتًا في الورقة الثانية و ٣١ صوتًا في المحضر.

٤ ـ دون لجورج زوين ٢٣ صوتًا في احدى اوراق الفرز و ٢٤ في الورقة الثانية و ٢٤ صوتًا في المحضر.

٥ ـ دون لعزيز عون في احدى اوراق الفرز صوتان قيدا ١١ صوتًا وبذلك دون له في المحضر ٣٢ بدلا من ٢٣.

٦ ـ دون لجورج باسيل في الفرز ٢٣ صوتًا وفي المحضر ١٩.

٧ ـ دون لعبد الكريم الحجار في احدى اوراق الفرز ٩ اصوات و ١٧ صوتًا في الثانية وفي المحضر ٩ اصوات.

وادي شحرور.

لا ملاحظة للجنة على هذا القلم.

الحدث

١ ـ اوراق الفرز موقعة والمحاضر موقعة في الصفحة.الاخيرة فقط.

٢ ـ دون للدكتور حليم سعاده ١٩ صوتًا في احدى اوراق الفرز و ٢٠ في الورقة الثانية و ٢٠ المحضر.

٣ ـ دون لفضل الله حماده في اوراق الفرز ٢٢١ صوتًا وفي المحضر ٢١٨.

٤ ـ دون لحبيب عقل في اوراق الفرز ١١٤ صوتًا ولم تذكر في المحضر.

٥ ـ دون للدكتور يوسف حتي في اوراق الفرز ١٦٤ صوتًا لم تذكر في المحضر.

٦ ـ دون لأسد الاشقر ١٢٢ صوتًا في اوراق الفرز و ١٢٥ في المحضر.

٧ ـ دون لايلي الحلبي ٧ اصوات في اوراق الفرز وصوت واحد في المحضر.

كفرشيما.

١ ـ لم يذكر في اوراق الفرز اسم قلم الاقتراع.

٢ ـ لم تجمع الاصوات التي فاز بها كل مرشح تحت اسمه.

٣ ـ لم توقع اوراق الفرز.

٤ ـ وجدت اللجنة في ورقة الفرز الاولى بعض خطوط متشابكة، فاعتمدت ستة واربعين صوتًا وردت في الورقة الثانية وهي مطابقة لقيد المحضر.

٥ ـ رأت اللجنة في خانة اسماء المرشحين اسم جورج مشطوبًا ووضع مكانه اسم اميل اده دون ان توقع اللجنة على هذا الشطب، وما النسخة الثانية فهي خلو من الشطب.

٦ ـ لم تدرج في المحضر الأسماء الآتية وهي:

السادة: كميل شمعون، امين نخله، يوسف السودا، خليل ابي جوده، وبهيج تقي الدين، وعزيز عون مع انه بالرجوع الى قائمتي الفرز تبين ان السيد كميل شمعون حاز ٣١٣ صوتًا، والسيد امين نخله ١١٣ والسيد يوسف السودا ٢٩١ والسيد خليل ابي جوده ١٢٣ والسيد بهيج تقي الدين ٢٠٨ والسيد عزيز عون ٩.

وقد صححت لجنة تقييد الاسماء في المحافظة هذا الخطأ بقرارها الصادر في ٢٦ ايار سنة ١٩٤٧.

٧ ـ دون لجوزف سعاده ٢٩ صوتًا في احدى اوراق الفرز، وفي المحضر لم يرد اسمه في الورقة الثانية.

٨ ـ دون لكلوفيس الخازن ١٣٨ صوتًا في اوراق الفرز و ١١٩ في المحضر.

٩ ـ دون لاحمد البرجاوي ٣٦ صوتًا في احدى اوراق الفرز و ٣٧ صوتًا في الثانية و ٣٧ صوتًا في المحضر.

١٠ ـ دون للامير مجيد ارسلان ٢٦٠ صوتًا في اوراق الفرز و ١٦٧ في المحضر.

١١ ـ دون لشهيد الخوري ٥ اصوات في احدى اوراق الفرز وفي المحضر لم يذكر اسمه في ورقة الفرز الثانية.

١٢ ـ دون لفيليب تقلا ٢٤٩ صوتًا في اوراق الفرز و ٢٤٨ في المحضر.

١٣ ـ دون لفرج الله الحلو ٢٦٣ صوتًا في اوراق الفرز و ٢٣١ في المحضر مع الاشارة الى ان هناك ٣١ صوتًا لم يدون الا في نسخة واحدة من ورقتي الفرز.

١٤ ـ دون لادوار حنين في الفرز ٥٣ صوتًا لم تذكر في المحضر.

برج البراجنة.

١ ـ اوراق الفرز موقعة ولكنها تحتوي على اسم المرشح اكثر من مرة كما لوحظ ذلك باسماء السادة: فيليب تقلا، يوسف حتي، مجيد ارسلان، امين نخله، وديع نعيم، الياس الخوري، كمال جنبلاط، جورج زوين، كميل شمعون.

٢ ـ جميع صفحات المحاضر موقعة.

٣ ـ دون لاسكندر سعيد البستاني في الفرز ٤٦ صوتًا لم تدون في المحضر.

٤ ـ دون لعزيز عون في الفرز ١٢٢ وفي المحضر ١٢٨.

٥ ـ دون لقحطان حماده في الفرز صوتان لم يردا في المحضر.

المريجه.

١ ـ المحضر لم يوقع الا في صفحته الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز موقعة.

٣ ـ وردت الاخطاء الحسابية الآتية:

دون لالياس الخوري ١٨٣ صوتًا في اوراق الفرز و ١٨٢ صوتًا في المحضر.

دون لعبدو عويدات ١٨٣ صوتًا في اوراق الفرز و ١٨٢ صوتًا في المحضر.

دون لامين نخله ١٣٣ صوتًا في اوراق الفرز و ١٣٢ صوتًا في المحضر.

دون لجورج عقل ٢٣١ صوتًا في اوراق الفرز و ٢٣٠ صوتًا في المحضر.

دون لاحمد الحسيني ١٤٥ صوتًا في اوراق الفرز و ١٤٤ صوتًا في المحضر.

دون لغبريال المر ١٦١ صوتًا في اوراق الفرز و ١٦٣ صوتًا في المحضر.

دون لراجي السعد ١٥٤ صوتًا في اوراق الفرز و ١٥٣ صوتًا في المحضر.

دون ليوسف السودا ٦٣ صوتًا في اوراق الفرز و ٦٢ صوتًا في المحضر.

دون لادوار حنين ٣٦١ صوتًا في اوراق الفرز و ٣٦٠ صوتًا في المحضر.

دون لفريد الخازن ١١٧ صوتًا في اوراق الفرز و ١١٦ صوتًا في المحضر.

دون للامير مجيد ارسلان ١٥٣ صوتًا في اوراق الفرز و ١٥٢ صوتًا في المحضر.

دون لحبيب عقل ١٣٤ صوتًا في اوراق الفرز و ١٣٣ صوتًا في المحضر.

دون لاميل لحود ٢٥ صوتًا في اوراق الفرز و ٢٤ صوتًا في المحضر.

فرن الشباك.

١ ـ المحاضر موقعة في صفحتها الاخيرة فقط. اما اوراق الفرز فانها موقعة، وانما هناك مرشحون كتبت اسماؤهم اكثر من مرة على ورقة الفرز الواحدة وهذه هي الاسماء المذكورة:

نهاء ارسلان، لويس زياده، الشيخ سليم الخوري، جورج عقل، اميل اده، حليم سعاده، الياس ربابي، راجي السعد، شفيق الحلبي.

الشياح.

١ ـ جميع صفحات المحاضر موقعة وكذلك اوراق الفرز. ولكن هناك اوراق فرز احتوت على اسم المرشح الواحد اكثر من مرة واحدة وهذه هي الاسماء: كبريال المر، كمال جنبلاط، لويس زيادة، اميل اده، يوسف السودا، الياس ربابي، وديع نعيم.

٢ ـ ليس لاوراق الفرز نسخة، وقد دونت الاصوات فيها بلا ترتيب بين اسماء المرشحين.

٣ ـ دون لعبد الكريم الحجار في المحضر مابة صوت زيادة عما دون له في اوراق الفرز.

٤ ـ شطب اسم فريد الخازن في احدى اوراق الفرز ووضع مكانه اسم الامير نهاد ارسلان دون ان يوقع اعضاء لجنة الاقتراع على الشطب.

الغبيره.

١ ـ جميع صفحات المحاضر موقعة ولكن اوراق الفرز غير مرتبة وهي غير موقعة.

وقد تمنع عضوان من اعضاء اللجنة عن توقيع المحضر لاسباب لم يذكراها:

٢ ـ شطب احد الاسماء في حقل اسماء المرشحين ووضع مكانه اسم اميل اده (الحقل ٥).

٣ ـ دون لحليم سعاده في الفرز ١٩ صوتًا لم تذكر في المحضر.

٤ ـ دون لعزت جنبلاط ١٩ صوتًا في احدى اوراق الفرز و ١٦ في الورقة الثانية و ١٩ في المحضر.

٥ ـ دون لعزيز عون في احدى اوراق الفرز ١٦٥ صوتًا وفي الثانية ١٦٤ صوتًا وفي المحضر ١٦٥ صوتًا.

حارة حريك.

١ ـ وقعت لجنة الاقتراع على الصفحة الاخيرة من المحاضر.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة وبعضها محرر بقلم رصاص.

٣ ـ هناك خمس اوراق فرز مشطبة برمتها ثم استغني عن بعض الحقول المشطبة بكلمة لا شيء وليس فوقها اسم لاحد المرشحين.

٤ ـ هناك تناقض بين اوراق الفرز والمحضر يتضح مما يلي:

١ ـ بلغت اصوات كميل شمعون بالفرز ٣٤٤ وبالمحضر ٤٤٤ صوتًا.

٢ ـ بلغت اصوات الياس الخوري ١٨٠ وبالمحضر ٢٨٦ صوتًا.

٣ ـ بلغت اصوات لويس زياده بالفرز ٣٢٠ وبالمحضر ٤٩١ صوتًا.

٤ ـ بلغت اصوات امين نخله بالفرز ٢٤٠ وبالمحضر ٣٢٣ صوتًا.

٥ ـ بلغت اصوات نهاد ارسلان بالفرز ٣٦١ وبالمحضر ٣٦١ صوتًا.

ولم تدون اصوات نهاد ارسلان في النسخة الثانية من المحضر.

٦ ـ دون لكمال جنبلاط في الفرز ٣٠٢ صوتًا لم تدون في المحضر.

٧ ـ دون لجورج عقل في الفرز ٥٣٩ صوتًا و ٤٠٩ في المحضر مع ملاحظة ان اسمه ورد مترادفًا في ورقتي فرز وكتب اسمه في احدى نسخ الفرز بقلم رصاص.

٨ ـ وقد دون لاميل اده في نسخة المحضر الاولى ٢٢٠ صوتًا و ٥٠١ في الثانية و ٤٠١ في الفرز.

٩ ـ دون لسليم الخوري ٦٢٠ صوتًا في الفرز و ٧٢٠ في المحضر.

١٠ ـ دون لحليم سعادة ٢٨٧ صوتًا في الفرز و ٣٨٧ في المحضر.

١١ ـ دون لصلاح اللبكي ١٦٢ صوتًا في الفرز و ١٧٢ بنسخة المحضر الاولى و ١٥٣ في النسخة الثانية. وهناك شطب في الارقام لم تصدقه لجنة الاقتراع.

١٢ ـ دون لسليم الحايك ٣١٠ اصوات في الفرز و ٢٣ في المحضر.

١٣ ـ للسيد احمد الحسيني ٣٠٠ صوت في الفرز و ٤٠٠ في المحضر.

١٤ ـ دون لغبريال المر ٣٢٥ صوتًا في الفرز و ٤٢٥ في المحضر.

١٥ ـ دون لنجيب صالحه ٤٠٦ اصوات في الفرز ولم ترد في المحضر بتاتًا.

١٦ ـ دون ليوسف السودا بنسخة المحضر الاولى ٥٠١ صوتًا وفي النسخة الثانية ٢١٢ صوتًا و ١١٢ في الفرز.

١٧ ـ دون لشفيق الحلبي في الفرز ١٥٩ صوتًا لم ترد في المحضر.

١٨ ـ دون لالياس ربابي في الفرز ٦٥ صوتًا و ٧٥ في المحضر.

١٩ ـ دون لجوزف سعاده ٢٩٧ صوتًا في الفرز و ٤١٠ في المحضر.

٢٠ ـ دونل لكلوفيس الخازن ٢٣ صوتًا في الفرز و ١٧ في المحضر.

٢١ ـ دون لاحمد البرجاوي ٦٦٦ صوتًا في الفرز و ٦٦٧ في المحضر.

٢٢ ـ لاحظت اللجنة تناقضًا بين نسخة الفرز والمحضرين فيما يتعلق باصوات ادوار حنين الذي دون له ٦٦٥ صوتًا في الفرز و ١٧٢ في نسخة المحضر الاولى و ٢٦٦ في النسخة الثانية.

٢٣ ـ دون لفريد الخازن ٢٦٦ صوتًا في نسخة المحضر الاولى و ١٠٣ في النسخة الثانية له وفي الفرز.

٢٤ ـ دون لامير مجيد ارسلان في الفرز ١٣٠ صوتًا لم تذكر في المحضر.

٢٥ ـ دون لشهيد الخوري في الفرز ٨٥ صوتًا و ٢١٢ في نسخة المحضر الاولى و ٣٨٦ في النسخة الثانية.

٢٦ ـ دون لفليب تقلا ٥٩٠ صوتًا في الفرز و ٧١٢ في المحضر.

٢٧ ـ دون لوديع نعيم ٦٥٠ صوتًا في الفرز و ٧٥٠ في المحضر.

٢٨ ـ دون لحبيب عقل ١٧ صوتًا في الفرز وفي احدى نسخ المحضر و ١٠٣ في النسخة الثانية.

٢٩ ـ دون لخليل ابي جوده ٦٣٥ صوتًا في الفرز وفي المحضر الاول ٣٨٠، و ٤٣٦ في المحضر الثاني.

٣٠ ـ دون لاميل لحود ٦٢٧ صوتًا في الفرز و ٧٤٧ في المحضر.

٣١ ـ دون لجورج زوين ٢٨٠ صوتًا في الفرز و ٢٨٦ في النسخة الاولى من المحضر و ٣٨٠ في الثانية.

٣٢ ـ دون لبهيج تقي الدين في الفرز ٦٦ صوتًا لم تدون في المحضر.

٣٣ ـ دون لتوفيق رزق ٤٦ صوتًا في الفرز و ٤٧ بالمحضر.

٣٤ ـ دون ليوسف الحتي ٣٠٤ اصوات في الفرز و ٢٠٤ بالمحضر.

٣٥ ـ دون لميشال الزغزغي ١٤٤ صوتًا في الفرز و ١٥٣ بالمحضر.

٣٦ ـ دون لعبد الله الحاج ٢٢٣ صوتًا في الفرز و ٢٣٢ في المحضر.

٣٧ ـ دون لانطون ثابت ٥٧ صوتًا في الفرز و ٦٩ في المحضر.

٣٨ ـ دون لعزيز عون ٣٦ صوتًا في الفرز و ٤٧ في المحضر.

٣٩ ـ دون لاسد الاشقر ٥٢ صوتًا في الفرز و ٦٢ في المحضر.

٤٠ ـ دون لنعمة الله صغير ٤١ صوتًا في الفرز و ٥١ في المحضر.

٤١ ـ دون لعبد الكريم الحجار ١٨ صوتًا في الفرز و ٢٠ في المحضر.

٤٢ ـ دون لقاسم الخليل ٦٦ صوتًا في الفرز و ٧٩ في المحضر.

٤٣ ـ ورد اسم المرشح الواحد اكثر من مرة على ورقة الفرز الواحدة.

عاريا.

اوراق الفرز غير موقعة وقد اكتفت لجنة الاقتراع بتوقيع الصفحة الاخيرة من المحضر.

عبيدية.

ورقة الفرز الواحدة تحتوي على اسم المرشح الواحد اكثر من مرة واحدة اما المحاضر فهي موقعة في جميع صفحاتها بخلاف اوراق الفرز.

بعلشمية.

١ - ان اوراق الفرز موقعة من هيئة قلم الاقتراع.

٢ - المحاضر لم توقع الا في الصفحة الاخيرة منها.

٣ - دون للامير مجيد ارسلان ١٧٩ صوتًا في الفرز و ١٨٥ في المحضر.

٤ - دون لفرج الله الحلو ٩ اصوات في الفرز و ٥ في المحضر.

قبيع.

١ - جميع صفحات المحاضر موقعة.

٢ - اوراق الفرز بلا توقيع.

٣ - تحتوي اوراق الفرز على اسم المرشح الواحد اكثر من مرة.

حمانا.

المحاضر موقعة في جميع صفحاتها. اما اوراق الفرز فغير موقعة.

قرنايل.

١ - اوراق الفرز غير موقعة بينما المحاضر موقعة في جميع صفحاتها.

٢ - دون لسليم عربيد في الفرز ٢٢ صوتًا و ١٢ في المحضر.

٣ - دون لملحم سماحة ٢٠ صوتًا في الفرز و ٩ في المحضر.

كفرسلوان.

المحاضر موقعة واوراق الفرز بلا توقيع.

فالوغا.

المحاضر موقعة بصفحاتها خلافًا لاوراق الفرز.

صليما.

اوراق الفرز غير موقعة والمحضر موقع بصفحته الاخيرة.

رأس المتن.

١ - اوراق المحضر موقعة برمتها مع اوراق الفرز.

٢ - دون للويس زيادة ٩٤ صوتًا في الفرز و ٩٣ في المحضر.

٣ - دون لنهاد ارسلان ٨٣ صوتًا في الفرز و ٨٢ في المحضر.

٤ - دون لنجيب صالحه ٣٨٢ صوتًا في الفرز و ٣٨٩ في المحضر.

٥ - دون لادوار حنين ٢٤ صوتًا في الفرز و ٢٠ في المحضر.

٦ - دون لاسكندر البستاني ٣٧ صوتًا في الفرز و ٤٣ في المحضر.

بتخنيه.

١ - المحضر موقع وقوائم الفرز غير موقعة.

٢ - دون لجورج باسيل ١٤ صوتًا في الفرز و ١٤ في المحضر.

ارصون.

١ - ان صفحات المحضر موقعة وقائمة الفرز وقعها احد اعضاء هيئة الاقتراع.

٢ - هناك قائمتا فرز مقسومتان الى ورقتين.

٣ - يوجد بين الاوراق محضر من رئيس القلم وقائد مفرزة الجيش والمختار يفيد ان بعض اعضاء اللجنة انسحبوا قبل الفرز دون ايراد الاسباب.

٤ - دون لالياس الخوري ١٦٩ صوتًا في الفرز و ١٦٨ في المحضر.

٥ - دون لجورج عقل ٧٠ صوتًا في الفرز و ٦٩ في المحضر.

٦ - دون لجوزف سعاده ٧٠ صوتًا في الفرز و ٧١ في المحضر.

٧ ـ دون لحبيب عقل ٦١ صوتًا في الفرز و ٧١ في المحضر.

٨ ـ دون ليوسف الحتي ١٢٧ صوتًا في الفرز و ١٢٦ في المحضر.

٩ ـ دون لعبد الله الحاج ٣٤ صوتًا في الفرز و ٣٢ في المحضر.

وضعت اللجنة جدولا عامًا لقضاء بعبدا ذكرت فيه ما ناله كل مرشح من الاصوات بعد التحقيق الذي اجرته وقد طلبت اللجنة جدول هذا القضاء من وزارة الداخلية في ٤ حزيران سنة ١٩٤٧ لاجراء المقابلة بينه وبين الجدول الذي وضعته اللجنة فلم يرد اليها حتى هذا التاريخ وقد كرر الطلب مرارًا.

في ١١ حزيران سنة ١٩٤٧

الاعضاء

اسعد البدوي

زهدي يكن

جورج سيوفي

اندره تويني

انيس صالح

التقرير الثاني

قضاء الشوف

قلم الاقتراع.

١ ـ وقعت المحاضر في صفحاتها الاخيرة فقط.

٢ ـ وقعت قوائم الفرز برمتها.

٣ ـ دون لاحمد البرجاوي ٥٠ صوتًا في الفرز و ٤٠ في المحضر.

وقد لاحظت اللجنة ان هنالك تباينًا بين الارقام المدونة والارقام المبينة في قوائم الفرز فاعتمدت اللجنة هذه الارقام الاخيرة لان المحاضر مستقاة منها.

عاليه ـ الاول.

١ ـ وقعت الصفحات الاخيرة من المحاضر، واما اوراق الفرز فقد وقعت جميعها من هيئة الاقتراع.

٢ ـ دون لامين نخله ٣٢٦ صوتًا في الفرز و ٣٤٦ في المحضر.

٣ ـ دون لنهاد ارسلان ٦٢ صوتًا في الفرز و ٧٢ في المحضر.

٤ ـ دون لقحطان حماده ٣١ صوتًا في الفرز و ٣٠ في المحضر.

٥ ـ دون لحافظ منذر ٤٢ صوتًا في الفرز و ٤٣ في المحضر.

٦ ـ دون لعزت جنبلاط ٢٧ صوتًا في الفرز و ٢٦ في المحضر.

٧ ـ دون لعبد الله الحاج ٤٨ صوتًا في الفرز و ٤٣ في المحضر.

٨ ـ دون لانطوان ثابت ٨٣ صوتًا في الفرز و ٩٧ في المحضر.

عاليه ـ الثاني.

١ ـ اوراق الفرز غير موقعة، والمحاضر وقعت صفحاتها الاخيرة فقط.

٢ ـ دون لامين نخله ٨٤ صوتًا في الفرز و ٣٤ في المحضر.

دير القمر.

١ ـ اوراق الفرز موقعة. واما المحضر فقد وقعت صفحته الاخيرة فقط.

٢ ـ هنالك اخطاء في عدد الاصوات مبينة فيما يلي:

١ ـ دون للويس زيادة ٢٧٨ صوتًا في الفرز و ٢٧٣ في المحضر.

٢ ـ دون لجوزيف سعاده ٣٢١ صوتًا في الفرز و ٢٩٦ في المحضر.

٣ ـ دون لسليم الخوري ١٧٧ صوتًا في الفرز و ١٦٧ في المحضر.

٤ ـ دون لكبريال المر ٧٢٨ صوتًا في الفرز و ٧١٨ في المحضر.

٥ ـ دون لمجيد ارسلان ٥٢٩ صوتًا في الفرز ٥٣٢ في المحضر.

٦ ـ دون لحبيب عقل ٦١ صوتًا في الفرز و ٥٩ في المحضر.

٧ ـ دون لميشال الزغزغي ٣٣ صوتًا في الفرز و ٣١ في المحضر.

٨ ـ دون لاسكندر البستاني ١٧٤ صوتًا في الفرز ١٦٥ في المحضر.

٩ ـ دون لعزت جنبلاط ٣٤ صوتًا في الفرز و ٣٣ في المحضر.

١٠ ـ دون لسليم عريبيد ٢٠ صوتًا في الفرز و ٢١ في المحضر.

١١ ـ دون لقاسم الخليل ٣ اصوات في الفرز و ١ في المحضر.

سوق الغرب.

وقعت هيئة الاقتراع قوائم الفرز. ولكن المحاضر لم توقع الا في الصفحة الاخيرة منها.

بيصور.

١ ـ وقعت المحاضر في الصفحة الاخيرة. ووقعت قوائم الفرز من قبل الهيئة.

٢ ـ دون لعبدو عويدات ٩ اصوات في الفرز و ٦ اصوات في المحضر.

٣ ـ دون لحليم سعادة ١٠ اصوات في الفرز و ٧ اصوات في المحضر.

٤ ـ دون لاحمد الحسيني ٣٥٩ صوتًا في الفرز و ٣٦٩ صوتًا في المحضر.

٥ ـ دون لفضل الله حماده ٩ اصوات في الفرز و ٦ اصوات في المحضر.

شملان.

١ ـ ان المحضر موقع في الصفحة الاخيرة واوراق الفرز موقعة.

٢ ـ دون للويس زيادة ٦٢ صوتًا في الفرز و ١٥٢ في المحضر.

٣ ـ دون لصلاح لبكي ٣٨ صوتًا في الفرز و ٤٨ في المحضر.

بنويتي.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة فقط.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

١ ـ دون للشيخ سليم الخوري ٥٢ صوتًا في الفرز و ٥١ في المحضر.

٢ ـ دون لحليم سعادة ١٤ صوتًا في الفرز و ٥١ صوتًا في المحضر.

٣ ـ دون لصلاح اللبكي ١٣ صوتًا في الفرز و ٢٣ صوتًا في المحضر.

٤ ـ دون لنجيب صالحه ٩٦ صوتًا في الفرز و ٨٦ صوتًا في المحضر.

٥ ـ دون لاحمد البرجاوي ١٢٤ صوتًا في الفرز و ١٣٤ صوتًا في المحضر.

٦ ـ دون لخليل ابي جودة ٦٥ صوتًا في الفرز و ٤٣ صوتًا في المحضر.

٧ ـ دون لجورج زوين ١٠٤ اصوات في الفرز و ١٠٣ اصوات في المحضر.

٨ ـ دون لبهيج تقي الدين ١٣١ صوتًا في الفرز و ١٣٠ صوتًا في المحضر.

عبيه ـ كفرمتى ـ الرميله.

المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة فقط واوراق الفرز بلا توقيع.

بعقلين.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة فقط.

٢ ـ ان قوائم الفرز وقعت من الهيئة برمتها.

١ ـ دون للدكتور الياس الخوري ٣٤٨ صوتًا في الفرز و ٣٥٩ صوتًا في المحضر.

٢ ـ دون للامير نهاد ارسلان ١٥٣ صوتًا في الفرز و ١٤٣ صوتًا في المحضر.

٣ ـ دون لحليم سعاده ١٤٩ صوتًا في الفرز و ١٣٩ صوتًا في المحضر.

٤ ـ دون لاميل اده ١٤١ صوتًا في الفرز و ١٤٩ صوتًا في المحضر.

٥ ـ دون لفضل الله حماده ١٩٦ صوتًا في الفرز و ١٩٣ صوتًا في المحضر.

٦ ـ دون لفريد الخازن ١٨٧ صوتًا في الفرز و ١٧٥ صوتًا في المحضر.

٧ ـ دون لمجيد ارسلان ٢٢٩ صوتًا في الفرز و ٢٣٩ صوتًا في المحضر.

٨ ـ دون لاميل لحود ٢٧٨ صوتًا في الفرز و ٢٧٦ صوتًا في المحضر.

٩ ـ دون لخليل ابو جوده ١٢٧ صوتًا في الفرز و ١١٧ صوتًا في المحضر.

١٠ ـ دون لميشال الزغزغي ١٤٣ صوتًا في الفرز و ١٤١ صوتًا في المحضر.

١١ ـ دون لاسكندر البستاني ١٧٢ صوتًا في الفرز و ١٧٣ صوتًا في المحضر.

١٢ ـ دون لبشارة كرم ٧٢ صوتًا في الفرز و ٦٥ صوتًا في المحضر.

١٣ ـ دون لانطون ثابت ١٤٧ صوتًا في الفرز و ١٤٨ صوتًا في المحضر.

عرمون.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ يختلف الجمع في المحضرين ويوجد فرق في الجمع بصوتين. وانما النتيجة الواردة باحد المحضرين انت موافقة لنتيجة الفرز.

٤ ـ دون لعبدو عويدات ٢ صوتان في الفرز و ١ في المحضر.

٥ ـ دون لادوار حنين صوتًا واحدًا في الفرز لم يذكر في المحضر.

٦ ـ دون لفيليب تقلا ٢٧٨ صوتًا بقائمة الفرز و ٢٩١ في المحضر.

٧ ـ دون لحبيب عقل ١٢ صوتًا بقائمة الفرز و ١ في المحضر.

٨ ـ دون لتوفيق رزق ٢ صوتان بقائمة الفرز لم يدونا في المحضر.

٩ ـ دون لميشال الزغزغي ٥ اصوات بقائمة الفرز لم يدونا في المحضر.

١٠ ـ دون لاسكندر البستاني ١٧ صوتًا بقائمة الفرز و ٢٧ صوتًا في المحضر.

١١ ـ دون لاسد الاشقر ١٥٠ صوتًا بقائمة الفرز و ١٦٠ صوتًا في المحضر.

١٢ ـ لم تذكر الاصوات العشرة التي نالها نعمة الله صفير في المحضر.

١٣ ـ دون لفريد الخازن ٢٦٧ صوتًا بقائمة الفرز دونت له بنسخة المحضر الاولى واما في النسخة الثانية فقد ورد خلوًا من الاصوات.

بشامون.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة واوراق الفرز غير موقعة.

٢ ـ دون لانطون ثابت صوتان فى الفرز وصوت واحد في المحضر.

العمروسية.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ دون لوديع نعيم ٥٣٦ صوتًا في قائمة الفرز ٥٣٣ في المحضر.

غريفة.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة فقط.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ دون لادوار حنين ٥ اصوات في الفرز و ٤ في المحضر.

٤ ـ دون لجورج باسيل ٦٧ صوتًا في الفرز و ٥٧ في المحضر.

شويفات الثاني.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة فقط.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

١ ـ دون للدكتور الياس الخوري ٦٥٢ صوتًا في الفرز و ٦٤٩ صوتًا في المحضر.

٢ ـ دون للويس الزيادة ٦٨ صوتًا في الفرز و ٥٦ صوتًا في المحضر.

٣ ـ دون لامين نخله ٥٧١ صوتًا في الفرز و ٥٨١ صوتًا في المحضر.

٤ ـ دون للمير نهاد ارسلان ٤٠ صوتًا في الفرز و ٣٧ صوتًا في المحضر.

٥ ـ دون لراجي السعد ٣٥ صوتًا في الفرز و ٢٩ صوتًا في المحضر.

٦ ـ دون ليوسف السودا ٣٩٨ صوتًا في الفرز لم تدون في المحضر.

٧ ـ دون لاميل لحود ٧١ صوتًا في الفرز و ٦٠ صوتًا في المحضر.

٨ ـ دون لتوفيق رزق ٣٠ صوتًا في الفرز و ٢٥ صوتًا في المحضر.

٩ ـ دون لفرج الله الحلو ٣٣ صوتًا في الفرز و ٣٢ صوتًا في المحضر.

١٠ ـ دون لاسكندر البستاني ٤٧ صوتًا في الفرز و ٤٥ صوتًا في المحضر.

١١ ـ دون لبشارة كرم ٥٠ صوتًا في الفرز و ٤١ صوتًا في المحضر.

١٢ ـ دون لعزيز عون ١١٣ صوتًا في الفرز و ١١٤ صوتًا في المحضر.

١٣ ـ لم ينل حافظ المنذر شيئًا ودون له في المحضر صوت واحد.

١٤ ـ دون لسليم عربيد بالفرز ٥١ صوتًا و ٤٢ في المحضر.

١٥ ـ دون لجورج باسيل بالفرز ٧٠ صوتًا و ٥٨ في المحضر.

١٦ ـ دون لعبد الكريم حجار بالفرز ٤٧ صوتًا و ٤١ في المحضر.

١٧ ـ دون لمحلم سماحة بالفرز ٣ اصوات و ٥ في المحضر.

١٨ ـ دون لقاسم حاطوم بالفرز ٦ اصوات و ٤ في المحضر.

كفرحيم.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ لم توقع اوراق الفرز.

٣ ـ لا ملاحظة اخرى.

بشتفيه.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز لم توقع.

١ ـ دون لنجيب صالحه ٩٧ صوتًا في الفرز و ٨٧ في المحضر.

٢ ـ دون لعزيز عون ١٩٢ صوتًا في الفرز و ٢٠٢ في المحضر.

٣ ـ دون لاسد الاشقر ١٠٧ اصوات في الفرزو ١١٧ في المحضر.

٤ ـ هناك الخطأ في تفقيط الاصوات في المحضر، ولكن الارقام المدونة فيه تطبق على ارقام الفرز.

مزرعة الشوف.

١ ـ ان المحاضر وقعت صفحاتها الاولى والاخيرة دون الصفحات الداخلية.

٢ ـ اوراق الفرز موقعة.

٣ ـ دون لحبيب عقل ٨ اصوات في الفرز و ٩ في المحضر.

القماطية.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة فقط.

٢ ـ قوائم الفرز بلا جمع ولا توقيع.

رمحالا.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة واوراق الفرز غير موقعة.

٢ ـ دون لصلاح اللبكي ٧٥ صوتًا في الفرز و ٥٤ في المحضر.

٣ ـ دون لفضل الله حماده ٨٤ صوتًا في الفرز ٩٤ في المحضر.

٤ ـ دون لامين تلحوق ٢٥ صوتًا في الفرز لم تذكر في المحضر.

بسوس.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير مجموعة ولا موقعة.

٣ ـ دون لعبدو عويدات ٨٠ صوتًا في الفرز و ٢٧ في المحضر.

٤ ـ دون لاحمد البرجاوي ١٢٠ صوتًا في الفرز و ١١٨ في المحضر.

٥ ـ دون لشهيد الخوري ٨٣ صوتًا في الفرز و ٨١ في المحضر.

٦ ـ دون لعبد الله الحاج ١٢ صوتًا في الفرز و ٧ في المحضر.

٧ ـ دون لعبد الكريم الحجار ٥ اصوات في الفرز و ٤ في المحضر.

المختاره.

١ ـ المحاضر موقعة بصفحاتها كلها.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

عماطور.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة واوراق الفرز غير موقعة.

عين عنوب.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة واوراق الفرز بلا توقيع.

٢ ـ دون ليوسف السودا ١٨ صوتًا في الفرز و ٨ اصوات في المحضر.

٣ ـ دون لفضل الله حماده ٣ اصوات في الفرز لم تدون له في المحضر.

بدادون.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز موقعة.

٣ ـ دون لاميل لحود ٧٧ صوتًا في الفرز و ٨٧ في المحضر.

٤ ـ دون ليوسف شقير صوت واحد لم يذكر في المحضر.

شرتون.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة وقوائم الفرز بلا توقيع.

اغميد.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة واوراق الفرز غير موقعة.

نيحة الشوف.

١ ـ المحاضر موقعة واوراق الفرز غير موقعة.

الباروك.

١ ـ اوراق الفرز غير موقعة والمحاضر موقعة بنهايتها.

٢ ـ دون لمجيد ارسلان ٥٥٠ صوتًا في الفرز و ٥٥١ في المحضر.

٣ ـ دون لاحمد البرجاوي ٤٥٠ صوتًا في الفرز و ٤٥٩ في المحضر.

٤ ـ دون لخليل ابي جوده ٤١٢ صوتًا في الفرز و ٤١١ في المحضر.

٥ ـ دون لوديع نعيم ٤٩٠ صوتًا في الفرز و ٤٨٨ في المحضر.

٦ ـ دون لاحمد الحسين ٥١١ صوتًا في الفرز و ٥١٠ في المحضر.

٧ ـ دون لبهيج تقي الدين ٣٥٥ صوتًا في الفرز و ٣٥٦ في المحضر.

٨ ـ دون لسليم الخوري ٣٣٤ صوتًا في الفرز و ٤٣٣ في المحضر.

٩ ـ دون لجورج عقل ٨٢ صوتًا في الفرز و ٨٣ في المحضر.

١٠ ـ دون لاميل اده ٦٥ صوتًا في الفرز و ٦٢ في المحضر.

١١ ـ دون لعبد الكريم الحجار ٧٦ صوتًا في الفرز و ٧٤ في المحضر.

١٢ ـ دون لسليم عربيد ١٣٠ صوتًا في الفرز و ١٢٦ في المحضر.

١٣ ـ دون لكلوفيس الخازن ٢٣ صوتًا في الفرز و ٢٤ في المحضر.

١٤ ـ دون لجورج باسيل ٢١ صوتًا في الفرز لم تدون في المحضر.

١٥ ـ دون لنعمة الله صغير صوتان لم يذكرا في المحضر.

١٦ ـ دون لعزت جنبلاط ١٧ صوتًا في الفرز و ٢١ في المحضر.

مزرعة النهر.

١ ـ المحاضر موقعة بنهايتها واوراق الفرز موقعة.

٢ ـ دون للامير نهاد ارسلان ٤١ صوتًا في الفرز و ٤٠ في المحضر.

٣ ـ دون لحبيب عقل ١٢ صوتًا في الفرز و ١١ في المحضر.

٤ ـ دون لفرج الله الحلو ٣ اصوات في الفرز و ٢ في المحضر.

عين داره.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة وقوائم الفرز غير موقعة.

٢ ـ دون لامين نخله ١٢٩ صوتًا في الفرز و ١٣٢ في المحضر.

٣ ـ دون لشفيق الحلبي ١٧ صوتًا في الفرز و ١٥ في المحضر.

٤ ـ دون لادوار حنين ٨ اصوات في الفرز و ٩ في المحضر.

٥ ـ دون لقحطان حماده ١١ صوت في الفرز و ٥ في المحضر.

٦ ـ دون لتوفيق رزق ٣٠ صوتًا في الفرز و ٢٩ في المحضر.

٧ ـ دون لفرج الله الحلو ٧٧ صوتًا في الفرز و ٧٦ في المحضر.

٨ ـ دون لعبد الله الحاج ١٩ صوتًا في الفرز و ١٦ في المحضر.

٩ ـ دون لجورج باسيل ١٤٩ في الفرز و ١٣٦ في المحضر.

رشميا.

١ ـ المحاضر وقعت في الصفحة الاخيرة وقوائم الفرز غير موقعة.

برجا ـ القلم الاول.

١ ـ المحاضر وقعت في الصفحة الاخيرة واوراق الفرز غير موقعة.

٢ ـ هناك قائمتا فرز احداهما نسخة طبق الاصل للاولى دونت في اعلاها اسماء سبعة عشر مرشحًا دفعة واحدة وشطبت ثمانية حقول فيهما دون ان يذكر اسم كل مرشح فوق الحقل.

وقد استجوبت اللجنة رئيس قلم الاقتراع عن ذلك فافاد بانه لجأ الى هذه الطريقة اقتصادًا للوقت، وللدلالة على ان كلاً من الاسماء السبعة عشر قد نال الاصوات الواردة في الحقول المعدة للشطب، وان ما زاد على ذلك دوّنه في قوائم اخرى.

٣ ـ جاء في محضر القلم انه في الساعة الرابعة والربع حصل خلاف بين المقترعين ختم الرئيس على اثره فوهة الصندوق بالشمع الاحمر وفي الساعة السادسة فتح الصندوق وباشر الفرز.

وقد افاد رئيس القلم انه عند انتهاء الوقت المعين للاقتراع ارادت فئة من الناس ان تدخل قلم الاقتراع فحصلت من جراء ذلك جلبة اضطرت الرئيس الى اتخاذ التدبير الوارد اعلاه.

٤ ـ وجدت اللجنة بعض الاسماء مشطوبة وقد وضعت فوقها اسماء اخرى وقد افاد رئيس القلم انه فعل ذلك لان الاسماء المشطوبة دونت في محل آخر.

٥ ـ وجدت اسماء لويس زياده، سليم الحايك، جوزف سعاده وكلوفيس الخازن مشطوبة بالحبر وقد افاد رئيس القلم ان هذا ليس بشطب وانما هو اشارة وضعت بالحبر اثناء اجراء عملية الفرز بمعرفة هيئة قلم الاقتراع.

٦ ـ دون لخليل ابي جوده ٨٧٨ في الفرز و ٨٨١ في المحضر.

٧ ـ دون ليوسف السودا ٨٠٩ قيدت باحدى المحضرين دون الاخر.

٨ ـ دون لحافظ المنذر ١٠ اصوات في الفرز و ٧ في المحضر.

٩ ـ دون لعبد الكريم الحجار ١٢ صوتًا في الفرز و ١٠ في المحضر.

١٠ ـ دون لفضل الله حماده ١١ صوتًا في الفرز ١٠ في المحضر.

١١ ـ دون لحليم سعاده ٣ اصوات في الفرز و ٢ في المحضر.

برجة الثاني.

١ ـ اوراق الفرز بلا توقيع.

٢ ـ المحاضر غير موقعة.

٣ ـ دون ليوسف السودا ١٠٣ اصوات في الفرز و ٩٣ في المحضر.

٤ ـ دون لوديع نعيم ١١٧ صوتًا في الفرز و ١٠٧ في المحضر.

٥ ـ دون لفريد الخازن ١٠٤ اصوات في الفرز و ١٠٦ في المحضر.

٦ ـ دون للويس زياده ١٢٨ صوتًا في الفرز ١٢٩ في المحضر.

٧ ـ دون لالياس الخوري ١٢٣ صوتًا في الفرز و ١٢٠ في المحضر.

٨ ـ دون لكمال جنبلاط ١٣٦ صوتًا في الفرز و ١٣٠ في المحضر.

الجية.

١ ـ قوائم الفرز موقعة والمحضر موقع بصفحته الثانية والاخيرة.

٢ ـ دون لفضل الله حماده ١٤ صوتًا في الفرز و ١٥ في المحضر.

٣ ـ دون لفريد الخازن ١٣٨ صوتًا في الفرز و ١٣٥ في المحضر.

٤ ـ دون لتوفيق رزق ٢٣ صوتًا في الفرز و ١٩ في المحضر.

٥ ـ دون لسليم عربيد ٢٢ صوتًا في الفرز و ٢٣ في المحضر.

مزرعة الضهر.

المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة فقط وقوائم الفرز غير موقعة.

جون.

١ ـ قوائم الفرز موقعة من الرئيس. المحاضر موقعة باخرها.

عانوت.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز موقعة.

٣ ـ دوّن لالياس الخوري ٤٢٠ صوتًا في الفرز و ٤٣٠ في المحضر.

٤ ـ دون للويس زيادة ٣٦ صوتًا في الفرز و ٣١ في المحضر.

٥ ـ دون لاميل اده ٣٨ صوتًا في الفرز و ٣٤ في المحضر.

٦ ـ ان النسخة الثانية من المحضر سقط منها ثمانية عشر مرشحًا وردت

اسماؤهم في الصفحة الثانية من النسخة الاولى منه. وقد وردت اصواتهم في جدول هذه المنطقة وهم:

بهيج تقي الدين ١٨٥ صوتًا، جورج زوين ١٨٠ صوتًا، اسكندر البستاني ١٨٩ صوتًا، عزت جنبلاط ١٠٤ اصوات، انطون ثابت ٤٠ صوتًا، سليم الخوري ٢٣١ صوتًا، اميل لحود ٢٥٦ صوتًا، قاسم الخليل ٦٢ صوتًا، روكس ابو ناضر ١٠٧ اصوات، اسد الاشقر ١٩٠ صوتًا، نعمة الله صفير ٩٧ صوتًا، حافظ المنذر ١١٢ صوتًا، امين تلحوق ١٦٨ صوتًا، عبد الله الحاج ١٠٣ اصوات، سليم عربيد ٧٩ صوتًا، بشاره كرم ٦٥ صوتًا، جورج باسيل ٧٦ صوتًا وانطوان سعاده ٩٥ صوتًا.

مجدل بعنا.

١ ـ المحضر موقع في صفحته الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ دون لعبدو عويدات ٦٥ صوتًا في الفرز و ٦٤ في المحضر.

٤ ـ دون لاميل لحود ٣٤ صوتًا في الفرز و ٤٣ في المحضر.

٥ ـ دون لتوفيق رزق ١٠٠ صوت في الفرز و ١٠٣ في المحضر.

٦ ـ دون لحافظ المنذر ٩ اصوات في الفرز و ١٤ في المحضر.

بحمدون.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ ملحم سماحة نال صوتًا واحدًا لم يسجل في المحضر.

كفرنبرخ.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز ممضاه من اعضاء القلم.

٣ ـ بعض الاسماء وردت مكررة في قائمة الفرز الواحدة.

عين زحلتا.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ دون لراجي السعد ١١٧ صوتًا في الفرز و ١١٥ في المحضر.

٤ ـ دون لفضل الله حماده ٤ اصوات في الفرز و ٣ في المحضر.

بتاتر.

١ ـ المحاضر ممضاة تحت اسم كل مرشح.

٢ ـ اوراق الفرز بلا توقيع.

٣ ـ النسخة الثانية من المحضر خالية من اسماء المرشحين والاصوات التي نالوها.

٤ ـ دون لسليم عربيد ٤٦ صوتًا في الفرز و ٧٦ في المحضر.

٥ ـ دون لنعمة الله صفير ٦٣ صوتًا في الفرز و ٦٤ في المحضر.

شارون.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ دون لعبد الله الحاج ١١ صوتًا في الفرز و ٦ في المحضر.

٤ ـ دون لملحم سماحة ١١ صوتًا في الفرز و ١٤ في المحضر.

٥ ـ دون لسليم عربيد ٩ اصوات في الفرز و ٤ في المحضر.

بريح.

المحضر موقع في الصفحة الاخيرة واوراق الفرز غير موقعة.

مجدل المعوش.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ بعض قوائم الفرز تحتوي على اسم المرشح الواحد مكررًا.

الدامور.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز موقعة.

٣ ـ دون للويس زياده ٥٥٢ صوتًا في الفرز و ٥٦٢ في المحضر.

٤ ـ دون لادوار حنين ٣٥٣ صوتًا في الفرز و ٣٥٥ في المحضر.

٥ ـ دون لنهاد ارسلان ٥٢١ صوتًا في الفرز و ٥٢٩ في المحضر.

الناعمة.

١ ـ المحضر موقع بنهايته، وقائمة الفرز موقعة.

٢ ـ دون لاميل لحود ٩٣ صوتًا في الفرز و ٣٩ في المحضر.

٣ ـ دون للدكتور حتي ٣٤ صوتًا في الفرز و ٩٦ في المحضر.

قلم اقتراع شحيم الاول.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة فقط.

٢ ـ اوراق الفرز موقعة.

٣ ـ دون لجوزف سعادة ٣ اصوات في الفرز وصوتان في المحضر.

قلم اقتراع كترمايا.

١ ـ قوائم الفرز موقعة من اربعة اعضاء عوضًا عن الخمسة الذين حضروا الاقتراع.

٢ ـ ان المحضر موقع من توفيق عيد ومحمود بو مرعي والياس نقولا الحداد ولم يوقع من بقية هيئة قلم الاقتراع (ملحم العلم، وعلي حسين سعد) ولم يذكر السبب.

٣ ـ دون لاحمد الحسيني ٦٥٤ صوتًا في الفرز و ٦٤٤ في المحضر.

٤ ـ دون لمجيد ارسلان ٧٣٠ صوتًا في الفرز و ٧٢٠ في المحضر.

٥ ـ دون لنجيب صالحه ٤٩١ صوتًا في الفرز و ٤٩٢ في المحضر.

٦ ـ دون لفريد الخازن ٥٣٠ صوتًا في الفرز و ٥٢٩ في المحضر.

٧ ـ دون لعبد الكريم الحجار ٦٦٦ صوتًا في الفرز و ٦٥٦ في المحضر.

٨ ـ دون لكبريال المر ٦٨٢ صوتًا في الفرز و ٦٨٣ في المحضر.

٩ ـ دون لشهيد الخوري ١٤٧ صوتًا في الفرز و ١٤٨ في المحضر.

١٠ ـ دون لعزت جنبلاط ٢٥٥ صوتًا في الفرز و ٢٤٥ في المحضر.

١١ ـ دون لاحمد البرجاوي ٥٧ صوتًا في الفرز و ٤٧ في المحضر.

١٢ ـ وضعت اربعة محاضر لهذا القلم ورد باحدها ان جورج زوين نال ٣٠٤ وبالاخرى ٢٤٠ صوتًا ودون لجورج باسيل في احد المحاضر ١٣ وفي الباقية ٤٣.

قلم اقتراع دير المخلص.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة فقط.

٢ ـ قوائم الفرز غير موقعة.

المطلة.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة فقط.

٢ ـ قوائم الفرز ثلاث منها موقعة من الهيئة بكاملها وثلاث اخرى موقعة منها ما عدا الرئيس.

٣ ـ دون لبهيج تقي الدين ٩ اصوات في الفرز و ٨ في المحضر.

ملاحظات عامة.

لم تتمكن اللجنة من مقارنة جدولها بالجدول الذي اذاعته لجنة تقييد الاسماء بالمحافظة نظرًا لعدم وروده الى هذه اللجنة رغم طلبه رسميًا.

بيروت في ١١ حزيران سنة ١٩٤٩

اسعد البدوي

زهدي يكن

جورج سيوفي

اندره تويني

انيس صالح

استجواب رئيس قلم برجا الاول.

بناء على قرار اللجنة بدعوة رئيس قلم اقتراع برجا ـ الاول واستجوابه عما ورد في قلمه، فقد دعي الى الحضور لوزارة العدلية ـ حيث اجتماع اللجنة، وبحضورها استجوب على الوجه الآتي:

س: عن اسمه وشهرته الخ...

ج: رمضان راشد شاتيلا بيروت، رئيس قلم اقتراع برجا الاول موظف بقلم التحصيل في بيروت.

س: لماذا لم توقع الهيئة على المحاضر وجداول الفرز؟

ج: ان الهيئة اكتفت بالتوقيع على آخر صفحة من المحضر لعلمها ان هذا يغني عن كل توقيع على بقية صفحات المحضر وجداول الفرز.

س: وجدت اللجنة اسم سبعة عشر مرشحًا في اعلا قائمة الفرز، ووجدت شطبًا في حقول اسماء المرشحين دون الاشارة الى اسم كل منهم فما معنى هذا؟

ج: ان الهيئة قصدت من هذا العمل ان تشير الى ان كل مرشح ورد اسمه في اعلى القائمة نال الاصوات المشطوبة فيها بالنظر لانهم جميعًا من قائمة واحدة، وما زاد على ذلك شطب على ورقة اخرى.

س: عن حادث الشغب؟

ج: انه عند الساعة الرابعة وربع تكاثرت الجماهير وارادت الدخول الى قلم الاقتراع لاجل ان ينتخبوا بعد فوات الوقت فعندئذ ختمت الصندوق بالشمع الاحمر من فوهتها واخرجت الجماهير حيث بدأت بالفرز بحضور اللجنة في تمام الساعة السادسة، وفي اثناء هذه المدة كانت الصندوق في حراسة كاملة.

س: لماذا لم تجمع في القائمة ما ناله كل مرشح؟

ج: جمعت ذلك على ورقة خارجية.

س: لماذا استعملت اقلامًا مختلفة في الشطب؟

ج: حسب الاقلام التي كانت معنا.

س: ان الشطب الذي حصل بالقائمة التي تحتوي على اسم سبعة عشر مرشحًا هل شطبت بمعرفة واحد من الهيئة او اكثر؟

ج: ان الشطب كان يجري في كل قائمة ـ من ممثلي شخص واحد.

س: لماذا في قائمة واحدة حصل الشطب في قلمين مختلفين؟

ج: لان قلم الرصاص كسر فاستعملنا قلم حبر من الدرك ثم رجعنا بعد بريه الى الرصاص (كوبيا).

س: لماذا كان في قائمة الفرز يستعمل الشطب باتجاهات مختلفة؟

ج: لا اعلم لان القائمة التي شاهدتموها كانت بيد احد اعضاء اللجنة.

س: شطب بعض اسماء المرشحين بالحبر؟

ج: ان هذا ليس شطبًا وانما حيز وضع للمراقبة وانا اول مرة اذهب للانتخاب.

س: حذفت بعض اسماء المرشحين ووضعت سماء اخرى فماذا تقول؟

ج: لانه وجد انه كتب في محل آخر.

س: لماذا لم توقع على التصحيح؟

ج: لا اعلم ان هذا ضروري.

هل من زيادة؟

بيروت في ٥ حزيران سنة ١٩٤٧

الاعضاء

اسعد البدوي

زهدي يكن

جورج سيوفي

اندره تويني

انيس صالح

التقرير الثالث

قضاء المتن

اولا ـ قلم اقتراع المروج.

١ ـ ان قوائم الفرز غير موجودة وقد تبين ان رئيس القلم نظم محضرًا ذكر فيه ان القوائم فقدت منه اثناء الازدحام.

٢ ـ ذكر في نسخة المحضر الاول ان عدد الناخبين ٣٠٢ وعدد المقترعين ٣٠٢ صوتًا، وفي النسخة الثانية من المحضر لم يذكر عدد الناخبين وذكر ان عدد المقترعين ٢٤٣.

٣ ـ لم توقع سوى الصفحة الاخيرة من المحضرين:

٤ ـ اعتمدت اللجنة العدد ٢٤٣ بعد جمع المحضر واوردت ملاحظاتها بشأن هذا القلم في الجدول العام الذي نظمته.

ثانيًا ـ قلم اقتراع قرنة شهوان.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة فقط.

٢ ـ اوراق الفرز على نسخة واحدة غير موقعة.

٣ ـ عدد المقترعين ١٩٩ والناخبين كذلك في الصفحة الاولى من المحضر وعدد المقترعين ١٣٨ في الصفحة الثانية وقد اعتمدت اللجنة العدد ١٣٨ بعد جمع اوراق الفرز.

٤ ـ دون لعبد الله الحاج ١٤ صوتًا في الفرز و ١٧ في المحضر.

ثالثًا ـ كفرعقاب.

١ ـ قوائم الفرز غير موجودة ولم تبين الاسباب.

٢ ـ ان عدد الناخبين كما ورد في المحضر ٣٣٨ وعدد المقترعين ٣٣٨ مع ان الاوراق التي وجدت في الصندوق حسب قيد المحضر ٢٥٨ وهو الرقم الذي اعتمدته اللجنة.

٣ ـ المحضر لم توقع سوى صفحته الاخيرة.

رابعًا ـ القعقور.

١ ـ جاء في المحضر ان عدد المقترعين وعدد الناخبين ٢٤٣ مع ان الاوراق التي وجدت في الصندوق بحسب قيد المحضر نفسه عددها ١٨٦.

٢ ـ قوائم الفرز غير موجودة ولم تبين الاسباب.

٣ ـ المحضر موقع بصفحاته جميعها.

خامسًا ـ الخنشاره.

١ ـ اوراق الفرز على نسخة واحدة وموقعة.

٢ ـ المحضر موقع بصفحته الاخيرة فقط.

٣ ـ نال فضل الله حماده ٤٠ صوتًا لم تقيد في المحضر وقد قيدتها اللجنة في جدولها.

٤ ـ لاحظت اللجنة اختلاف الحبر في تفقيط قوائم الفرز، كما انه شطب اسم يوسف الحتي في احد الحقول من قائمة الفرز ووضع مكانه امين نخله وعدد الاصوات تحت هذا ١٠٠ مئة واعطي هذا العدد الى امين نخله بحسب ظاهر القيود.

سادسًا ـ عينطورة المتن.

١ ـ لم يبين في المحضر لا عدد الناخبين ولا عدد المقترعين.

٢ ـ المحضر موقع صفحته الاخيرة فقط.

٣ ـ اوراق الفرز منقطة على نسخة واحدة وغير ممضاة ولا مجموعة وقد ورد اسم المرشح الواحد اكثر من مرة في ورقة الفرز الواحدة.

سابعًا ـ مزرعة ياشوع.

١ ـ المحضر موقع في صفحته الاخيرة.

٢ ـ قوائم الفرز غير موقعة وعلى نسخة واحدة.

٣ ـ دون لوديع نعيم ٣ اصوات في الفرز وصوتان في المحضر.

ثامنًا ـ قرنة الحمرا.

١ ـ المحضر موقع بصفحته الاخيرة.

٢ ـ قوائم الفرز على نسخة واحدة وغير موقعة.

تاسعًا ـ حملايا.

١ ـ اوراق الفرز غير موجودة ولم تبين الاسباب.

٢ ـ المحضر موقع بجميع الصفحات.

عاشرًا ـ الشوير.

١ ـ المحضر موقع في صفحته الاخيرة واوراق الفرز غير موقعة.

٢ ـ لاحظت اللجنة انه شطب خمسة عشر اسما ووضع بدلا منها اسماء اخرى ولم يصدق على الشطب.

٣ ـ قائمة الفرز الواحدة دون فيها اسم المرشح الواحد اكثر من مرة.

٤ ـ دون لامين تلحوق ٣٢٨ صوتًا في الفرز و ٣٣٨ في المحضر.
دون لسليم الحايك ٣٧ صوتًا في الفرز و ٣٤ في المحضر.

دون لحبيب عقل ٢١ صوتًا في الفرز و ٢٢ في المحضر.

دون لخليل ابو جوده ٢٢٢ صوتًا في الفرز و ٢٣٢ في المحضر.

دون لاسكندر البستاني ١٩٣ صوتًا في الفرز و ١٨٩ في المحضر.

دون لقاسم حاطوم ٧ اصوات في الفرز و ١٧ في المحضر.

دون لسليم عربيد ٩٦ صوتًا في الفرز و ٧٩ في المحضر.

وقد صححت اللجنة هذه الاخطاء بجدولها معتمدة الارقام المدرجة في قوائم الفرز.

حادي عشر ـ برمانا.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ يوجد قائمة فرز بنسخة واحدة ليس لها صورة طبق الاصل عنها.

٤ ـ ذكر اسم المرشح الواحد في ورقة الفرز الواحدة اكثر من مرة.

٥ ـ اوراق الفرز بلا جمع ولا توقيع قد استعمل لها ورق عادي. وهنالك اخطاء بما ناله كل مرشح تورده اللجنة كما يلي مع البيان بانها صححت القيود حسب قوائم الفرز.

دون لاحمد الحسيني ٤٣٤ في نسخة الفرز الاولى و ٤٤٤ في النسخة الثانية وفي المحضر ٤٤٤.

دون لفضل الله حماده ٢٣ صوتًا في الفرز و ٢٨ في المحضر.

دون لالياس ربابي ٢٨٤ صوتًا في الفرز و ٢٨٣ في المحضر.

دون لتوفيق رزق ٦٠ صوتًا في الفرز و ٥٩ في المحضر.

دون لاسد الاشقر ٣٥٩ صوتًا في احدى اوراق الفرز، ٣٤٩ في الثانية و ٣٥٩ في المحضر.

ثاني عشر ـ بعبدات.

١ ـ المحضر الاصلي موقع وقوائم الفرز موقعة.

٢ ـ قوائم الفرز منها نقط بالحبر ومنها ما نقط بقلم رصاص.

٣ ـ هناك تباين بين بعض نسخ الفرز والمحضر.

وقد اعتمدت اللجنة على الجمع الذي اجرته حسب قوائم الفرز المنقطة مع المحضر واليك بعض الاخطاء:

دون لكميل شمعون	في ورقة الفرز الاولى١٥	وفي الثانية ١٤
دون لنهاد ارسلان	في ورقة الفرز الاولى١٠٣	وفي الثانية ٧٦
دولن لكمال جنبلاط	في ورقة الفرز الاولى٢١	وفي الثانية ٢٥
دون لجورج عقل	في ورقة الفرز الاولى١٠٠	وفي الثانية ٧٠
دون لاميل اده	في ورقة الفرز الاولى١٠٠	وفي الثانية ٩٥
دون لحليم سعاده	في ورقة الفرز الاولى٦٥	وفي الثانية ٩٤
دون لسليم الحايك	في ورقة الفرز الاولى١٨٩	وفي الثانية ١٠٩

دون لاحمد الحسيني	في ورقة الفرز الاولى٩٩	وفي الثانية ٧٥
دون لراجي السعد	في ورقة الفرز الاولى٨٦	وفي الثانية ٥٦
دون لنجيب صالحه	في ورقة الفرز الاولى٩٦	وفي الثانية ٧٠
دون ليوسف السودا	في ورقة الفرز الاولى٣٥	وفي الثانية ٣٠
دون لشفيق الحلبي	في ورقة الفرز الاولى٦٨	وفي الثانية ٩٧
دون لالياس ربابي	في ورقة الفرز الاولى٢٩	وفي الثانية ٥٥
دون لجوزف سعاده	في ورقة الفرز الاولى٨	وفي الثانية ٦
دون لكلوفيس الخازن	في ورقة الفرز الاولى ٨٩	وفي الثانية ٥٧
دون لادوار حنين	في ورقة الفرز الاولى٥٢	وفي الثانية ٣٣
دون لفريد الخازن	في ورقة الفرز الاولى٣٥	وفي الثانية ٣٤
دون لمجيد ارسلان	في ورقة الفرز الاولى٥٤	وفي الثانية ٤١
دون لوديع نعيم	في ورقة الفرز الاولى١٥	وفي الثانية ١٣
دون لحبيب عقل	في ورقة الفرز الاولى٩٩	وفي الثانية ٧٧
دون لخليل ابو جوده	في ورقة الفرز الاولى٣٧	وفي الثانية ٣٠
دون لجورج زوين	في ورقة الفرز الاولى٢	وفي الثانية ١
دون لبهيج تقي الدين	في ورقة الفرز الاولى١٩	وفي الثانية ١٤
دون لتوفيق رزق	في ورقة الفرز الاولى٧٥	وفي الثانية ٥٤
دون لميشال الزغزغي	في ورقة الفرز الاولى٤٧	وفي الثانية ٢٨
دون لعبد الله الحاج	في ورقة الفرز الاولى٣	وفي الثانية ١
لانطوان ثابت	في ورقة الفرز الاولى١١	وفي الثانية ٧
لفؤاد غصن	في ورقة الفرز الاولى٢٤	وفي الثانية ٧

ثالث عشر ـ برج حمود الاول.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ دون لاميل لحود ٥٦ صوتًا في الفرز و ٥٥ في المحضر اعتمدت اللجنة قائمة الفرز.

٤ ـ دون لعبد الله الحاج ١٧ صوتًا في الفرز و ١٦ في المحضر .

رابع عشر ـ برج حمود الثاني .

١ ـ المحضر موقع في الصفحتين الخامسة والسابعة .

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة .

٣ ـ اسماء المرشحين مكررة بقائمة الفرز الواحدة .

خامس عشر ـ برج حمود الثالث .

١ ـ المحضر موقع في صفحته الاخيرة .

٢ ـ قوائم الفرز غير موقعة .

٣ ـ دون لامين نخله ٤٦ صوتًا في الفرز و ٤٩ في المحضر اعتمدت اللجنة قائمة الفرز .

سادس عشر ـ انطلياس .

١ ـ اوراق الفرز غير مرتبة وغير موقعه ولا يطابق بعضها البعض وفيها اوراق عادية غير كاملة استعملت للفرز وقد اكتفت اللجنة بالاخذ بقيد الاصوات الواردة في المحضر لعدم امكان المقابلة بين قوائم الفرز والمحضر وذكرت ملاحظتها على الجدول العام .

سابع عشر ـ برج حمود الرابع .

١ ـ قوائم الفرز بدون توقيع .

٢ ـ المحضر موقع في الصفحتين الخامسة والسابعة .

ثامن عشر ـ برج حمود الخامس .

١ ـ المحضر موقع في صفحته الثانية والاخيرة .

٢ ـ قوائم الفرز غير موقعة .

تاسع عشر ـ برج حمود الحي الوطني .

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة .

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة وقد استعملت ورقة عادية للفرز .

عشرون ـ كفرعقاب .

١ ـ اوراق الفرز غير موجود ولم تبين الاسباب .

٢ ـ المحضر موقع بآخره .

واحد وعشرون ـ سن الفيل .

١ ـ المحضر موقع في جميع صفحاته .

٢ ـ اوراق الفرز غير مرتبة ولا موقعة .

٣ ـ جورج عقل لم يرد اسمه في النسخة الثانية من المحضر مع انه نال ٣٤٢ صوتًا درجتها اللجنة له في الجدول .

اثنان وعشرون ـ بيت مري .

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة .

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة .

٣ ـ استعملت اوراق فرز عادية .

٤ ـ هناك مرشحون دون لهم في قوائم الفرز اكثر من مئة صوت مع ان الحقل يقتصر على مئة فقط .

٥ ـ نظمت ورقة فرز على ورق عادي .

ثلاثة وعشرون ـ بيت شباب .

١ ـ المحضر موقع في جميع صفحاته .

٢ ـ وجدت اوراق فرز غير مطبوعة بلا جمع ولا توقيع وقد دون في كل حقل منها اكثر من مئة صوت وفي كل سطر اكثر من عشر نقط .

٣ ـ وجدت خمس اوراق فرز مربوطة بورقة كتب عليها هذه هي النسخة المضبوطة ولكنها غير موقعة.

٤ ـ ان عدد الاصوات في احد المحضرين بلا تفقيط واكتفى بذكر الارقام.

٥ ـ اخذت اللجنة بعدد الاصوات الواردة في المحضر بالنظر لاستحالة تطبيقها على قوائم الفرز وذكر ذلك في جدولها العام النهائي.

اربعة وعشرون ـ بسكنتا.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة ومكتوبة على اوراق عادية بلا توقيع ولا جمع ولا تفقيط، سوى قسم بسيط منها ولا تطابق قوائم الفرز بعضها بعضًا، وقد اخذت اللجنة بالمحاضر. وذلك لعدم تمكنها من تطبيق قوائم الفرز على المحاضر. وقد اشارت الى ذلك في الجدول العام.

خمسة وعشرون ـ الجديدة.

المحضر موقع واوراق الفرز غير موقعة.

ستة وعشرون ـ بكفيا.

المحضر موقع بصفحاته واوراق الفرز غير موقعة. وهناك قائمتا فرز عاديتان.

سبعة وعشرون ـ المتين.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة واوراق الفرز موقعة ومجموعة.

ملاحظة عامة.

لم تتمكن اللجنة من المقابلة بين الجدول الذي وضعته بنفسها والجدول

الذي اعلنته لجنة تقييد الاسماء في المنطقة بالنظر لعدم ورود الجدول الاخير الى هذه اللجنة رغم طلبه رسميًا.

في ١١ حزيران سنة ١٩٤٧

الاعضاء

اسعد البدوي

زهدي يكن

جورج سيوفي

اندره تويني

انيس صالح

تقرير اللجنة الرابع

قضاء كسروان

اولا ـ قلم اقتراع بنتاعل.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة فقط.

٢ ـ قوائم الفرز بلا توقيع.

٣ ـ دون للدكتور توفيق رزق ٢٣ صوتًا في الفرز و ٣٣ في المحضر.

ثانيًا ـ قلم اقتراع حارة صخر.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة من الرئيس ومعاونين دون المعاون الثالث ولم تذكر الاسباب.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة والقوائم قديمة من الانموذج المطبوع باللغة الفرنسية.

٣ ـ وجدت ثلاثة حقول منقطة بقائمة فرز دون ان يذكر اسم لاحد المرشحين فوقها.

٤ ـ دون لراجي السعد ٤٨ صوتًا في الفرز و ٤٧ في المحضر.

دون لنجيب صالحه ٢٧٥ صوتًا في الفرز و ٢٨٥ في المحضر.

دون ليوسف السودا ٣٤٠ صوتًا في الفرز و ٣٥٠ في المحضر.

دون لشفيق الحلبي ٥٦ صوتًا في الفرز و ٥٧ في المحضر.

دون لاميل اده ٣٢ صوتًا في الفرز و ٣١ في المحضر.

٥ ـ ورد في المحضر الاول اسم الشيخ سليم الخوري وانه نال ٣١٩ صوتًا وفي المحضر الثاني اسم الشيخ سليم الخازن مع ان هذا الاخير غير مرشح.

٦ ـ دون لاحمد البرجاوي ٢٢٧ صوتًا في الفرز و ٢٢٨ في المحضر.

دون لخليل ابو جوده ٣٥٧ صوتًا في الفرز و ٣٧١ في المحضر.

دون لفرج الله الحلو ١٨٠ صوتًا في الفرز و ١٥٠ في المحضر.

دون لانطوان ثابت ١٤ صوتًا في الفرز و ٨ في المحضر.

دون لانطون عارج ٢٣٥ صوتًا في الفرز و ٢٥٥ في المحضر.

دون لوديع نعيم ٨٧ صوتًا في الفرز ٩٧ في المحضر.

دون لشهيد الخوري ١٩٧ صوتًا في الفرز ١٩٣ في المحضر.

دون لفؤاد غصن ٤٦ صوتًا في الفرز و ٤٧ في المحضر.

دون لادوار حنين ٢١ صوتًا في الفرز لم تقيد بالمحضر.

ثالثًا ـ ذوق مكايل.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز موقعة من ثلاثة اعضاء بدلا من خمسة دون ايراد الاسباب.

٣ ـ دون لجوزف سعاده في الفرز ٦٥ صوتًا لم تدون بالمحضر وقد دونتها له اللجنة في جدولها العام.

٤ ـ تكرر ذكر اسم المرشح الواحد في قائمة الفرز الواحدة.

٥ ـ دون لاسعد البستاني صوتان في الفرز وصوت واحد في المحضر وقد صحح ذلك.

٦ ـ دون لفرج الله الحلو ٣٨ صوتًا في الفرز و ٣٧ في المحضر.

رابعًا ـ غادير وصربا.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ دون لجوزف سعاده في الفرز ٦٥ صوتًا لم تدون بالمحضر وقد دونتها له اللجنة في جدولها العام.

٤ ـ تكرر ذكر اسم المرشح الواحد في قائمة الفرز الواحدة.

٥ ـ دون لاسعد البستاني صوتان في الفرز وصوت واحد في المحضر وقد صحح ذلك.

٦ ـ دون لفرج الله الحلو ٣٨ صوتًا في الفرز و ٣٧ في المحضر.

رابعًا ـ غادير وصربا.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ ذكر اسم المرشح الواحد في الحقول المتتابعة وملئت الحقول باعداد تزيد على المئة صوت.

٤ ـ دون لنجيب صالحه ٤٠٢ صوتًا في الفرز و ٥٩٤ في المحضر.

٥ ـ دون للدكتور حتي ٤٨٤ صوتًا في الفرز ٥٨٧ في المحضر.

٦ ـ دون لفضل الله حماده ١١٤ صوتًا في الفرز ١٤ في المحضر.

خامسًا ـ جعيتا.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة وقد ذكر ان احد الاعضاء بولص صافي خرج من قلم الاقتراع الساعة الحادية عشرة ونصف دون ان ينتظر نتيجة الفرز والتوقيع على المحضر.

٢ ـ اوراق الفرز موقعة.

٣ ـ دون ليوسف السودا ٨١ في الفرز ولم تدون في المحضر.

٤ ـ دون لاحمد البرجاوي ٣٤٣ صوتًا في الفرز و ٣٣٣ في المحضر.

سادسًا ـ عشقوت.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة فقط واوراق الفرز غير موقعة.

٢ ـ دون لاميل داه ٢٢٢ صوتًا في الفرز و ١٢٢ في المحضر.

٣ ـ دون لسليم الخوري ٢٨٦ صوتًا في الفرز و ٢٧٩ في المحضر.

٤ ـ دون لفريد الخازن ٢٢١ صوتًا في الفرز و ٢٥٢ في المحضر.

٥ ـ دون لخليل ابو جوده ٧٠ صوتًا في الفرز و ٩٠ في المحضر.

سابعًا ـ غلبون.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

ثامنًا ـ اهمج.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ بعد ان نقطت وجمعت الاصوات في اوراق الفرز محيت وابدلت باعداد اخرى ولا يمكن الاخذ باوراق الفرز لذلك وضعت هذه الملاحظة.

تاسعًا ـ قرطبا.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ ذكر في احدى نسخ المحضر ان عدد المقترعين ٣٠٠ وفي الثانية ٣٣٠ وقد جاء في الورقة الداخلية من المحضر ان عددهم ٤٥٠ وان وجد في الصندوق ٤٥٢ ورقة اقتراع.

٣ ـ ان اوراق الفرز بعد ان جمعت صحح جمعها ولا يمكن الاخذ بها.

عاشرًا ـ العاقوره.

١ ـ وقع المحضر في صفحاته كلها.

٢ ـ لم توقع اوراق الفرز وكرر اسم المرشح الواحد في قائمة الفرز الواحدة ووجدت اسماء بعض المرشحين مشطوبة وقد كتبت بدلا منها اسماء اخرى ووجد تحت اسم المرشح نجيب صالحه ٢٣ صوتًا بعد تدقيق هذا العدد ثم زيدت عشرة اصوات وابدل المجموع بثلاثة وثلاثين بدلا من ٢٣ .

حادي عشر ـ المغيره .

١ ـ المحضر موقع في صفحته الاخيرة فقط .

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة وهي من نموذج قديم المطبوع باللغة الفرنسية .

٣ ـ المحضر منظم على نسخة واحدة .

ثاني عشر ـ بير الهيت .

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة فقط .

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة وشطبت فيها بعض اسماء المرشحين ووضعت اسماء اخرى بدلا منها .

ثالث عشر ـ علمات .

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة .

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة وهي جميعها من النموذج القديم المطبوع بالفرنسية . وفي احد الحقول كتب اسم الياس ربابي وشطب وكتب مكانه اسم الياس الخوري .

وقد نقطت حقول كتبت فوقها اسماء نجيب صالحه ويوسف حتي واحمد البرجاوي وكمال جنبلاط ومجيد ارسلان وفريد الخازن ثم شطبت .

رابع عشر ـ المنصف .

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة فقط .

٢ ـ اوراق الفرز موقعة .

٣ ـ لم يبين تاريخ اختتام المحضر ووضعه .

خامس عشر ـ عمشيت .

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة فقط .

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة .

سادس عشر ـ جبيل .

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة فقط .

٢ ـ اوراق الفرز موقعة .

سابع عشر ـ حالات .

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة .

٢ ـ لا يوجد اوراق فرز .

٣ ـ قيدت الارقام في الجدول استنادًا الى المحضر .

ثامن عشر ـ العذرا .

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة فقط من الهيئة ما عدا العضو العازار كامل دون ان يبين سبب عدم توقيعه .

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة .

٣ ـ في احد حقول اوراق الفرز كتب اسم اميل اده ثم شطب وكتب اسم نهاد ارسلان مكانه .

٤ ـ في احد حقول الفرز ذكر لجورج عقل سبعة اصوات ثم شطبت وكتبت لفظة (بطل) .

٥ ـ في احد حقول الفرز كتب اسم يوسف السودا ثم شطب وكتب اسم جورج عقل .

٦ ـ في بعض حقول الفرز الشطب في اتجاهين مختلفين .

تاسع عشر ـ جورة الترمس.

١ ـ المحضر موقع في صفحته الاخيرة فقط.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ في بعض حقول الفرز اخذ بعض المرشحين عددًا من الاصوات جمع وفقط ثم اضيف اليها بعض النقط حتى بلغت ماية وشطب رقم الجمع وابدل بمائة وهو ظاهر للعيان جدًا والتشطيب باتجاهين مختلفين.

٤ ـ في احد الحقول كتب اسم كميل شمعون ثم شطب وكتب اسم جورج زوين.

٥ ـ في احد الحقول وضع لعبدو عويدات عشرة اصوات ثم شطبت.

٦ ـ كان احد اعضاء الهيئة انطون قرقماز فشطب وابدل بنبيه قرقماز.

عشرون ـ غزير.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز موقعة وقسم منها من الانموذج القديم المطبوع بالفرنسية.

٣ ـ فريد الخازن نقط له ماية صوت ثم حذف منها خمسة عشر فأصبحت ٨٥.

واحد وعشرون ـ لحفد.

١ ـ المحضر موقع في صفحته الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة واحداها من الانموذج القديم المطبوع بالفرنسية.

٣ ـ الدكتور حتي شطب له ٥ اصوات.

٤ ـ ان هذا المحضر قد وضع بشأن تقرير خاص من اللجنة الاولى الثلاثية.

اثنان وعشرون ـ غوسطا.

١ ـ المحاضر موقعة في جميع صفحاتها.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ وضعت النقط واسماء بعض المرشحين في بعض اوراق الفرز بقلم كوبيا وقد جمعت النقط بالحبر. وفي قوائم اخرى جمعت بقلم كوبيا.

ثلاثة وعشرون بقعتوتا.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة فقط ولم يوقعه العضو رشيد يوسف دون ان يذكر السبب.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ اعطي اميل لحود ٩٤ صوتًا ثم صححت واسقطت الى الثمانين.

٤ ـ شطب اسم الاستاذ السودا في احد الحقول ووضع مكانه اسم دكتور يوسف الحتي.

٥ ـ ذكر اسم المرشح الواحد اكثر من مرة في قائمة واحدة.

٦ ـ ذكر في اوراق الفرز لكمال جنبلاط في حقل واحد فقط ماية نقطة وفقط بماية واربعة وتسعين. كما ذكر له في المحضر ١٩٤ صوتًا.

٧ ـ وفي احد حقول الفرز ذكر ١٩٠ صوتًا دون ان يذكر اسم المرشح الذي ناله.

رابع وعشرون ـ ريفون.

١ ـ المحاضر موقعة في الصفحة الاخيرة فقط.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ من اوراق الفرز ١٢ ورقة مكتوبة على قصاصات صغيرة من نوع اوراق فرز وغيرها.

٤ ـ ان بعض قوائم الفرز استعمل فيها حبران مختلفا اللون.

خامس وعشرون ـ كفردبيان.

١ ـ المحضر موقع في صفحته الاولى والاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز موقعة.

سادس وعشرون ـ البوار.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة من الهيئة ما عدا الرئيس نجيب مارون بعقليني فانه لم يوقع على احدى النسختين.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ الدكتور توفيق رزق نقط له ٥ اصوات ثم شطب.

سابع وعشرون ـ منيطره.

١ ـ المحضر على نسخة واحدة وموقع في صفحته الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة وبعضها من الانموذج القديم.

٣ ـ جورج زوين شطب له في احدى اوراق الفرز ٦ اصوات وفي ورقة فرز اخرى ٦ اصوات.

٤ ـ يوسف السودا شطب له في احدى اوراق الفرز صوتان.

٥ ـ ذكر في الصفحة الاولى من المحضر ان عدد المقترعين ٤٧٢ وان الاوراق التي وجدت في الصندوق ٤٧٢ وفي الصفحة الثانية ان عدد المقترعين ٣٧٢ وعدد الاوراق الموجودة في الصندوق ٤٢٠ وفي الصفحة الثالثة ٤٧٢ و ٤٧٢ وتبين من المحضر ان السنيين نالوا ٤٧٢ صوتًا والارثوذكس ٤٧١ والمرشحين الكاثوليك ٤٧١ صوتًا.

ثامن وعشرون ـ حراجل.

١ ـ المحضر موقع في الصفحة الاخيرة.

٢ ـ اوراق الفرز غير موقعة.

٣ ـ دون في المحضر للسادة: كميل شمعون، جورج زوين، يوسف الحتي، اميل لحود، خليل ابو جوده، عدد من الاصوات لم ينقط في اوراق الفرز.

وبما ان اللجنة درجت في مثل هذه الحالات الاستثنائية على تدوين ما ورد في المحضر مع ابداء ملاحظاتها بشأن الفرق الحاصل في عدد الاصوات لذلك تدرج اللجنة الفرق الحاصل بعدد الاصوات بين قيود المحضر واوراق الفرز بعد اسقاط الاصوات التي لم تنقط على قائمة الفرز وهي كما يأتي:

١ كميل شمعون نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٣٨١ صوتًا قيدت ٦٥١ بالمحضر.

٢ الياس الخوري نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٢٩٣ صوتًا قيدت ٥٠١ بالمحضر.

٣ لويس زيادة نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٣٩ صوتًا قيدت ١٢٠ بالمحضر.

٤ عبدو عويدات نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٧٥ صوتًا قيدت ١٢٠ بالمحضر.

٥ يوسف الحتي نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٤٢٤ صوتًا قيدت ٣٦١ بالمحضر.

٦ اميل لحود نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٤٢١ صوتًا قيدت ٥٥١ بالمحضر.

٧ خليل ابو جوده نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٢١٦ صوتًا قيدت ٢٣١ بالمحضر.

٨ جورج زوين نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٢٤١ صوتًا قيدت ٥٢١ بالمحضر.

٩ يوسف السودا نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ١٧٦ صوتًا قيدت ٤٥٩ بالمحضر.

١٠ وديع نعيم نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٢٤١ صوتًا قيدت ٥٠٠ بالمحضر.

١١ فريد الخازن نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٣٢٧ صوتًا قيدت ٦٥١ بالمحضر.

١٢ شهيد الخوري نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٧١ صوتًا قيدت ٢٣٣ بالمحضر.

١٣ مجيد ارسلان نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٣٢٨ صوتًا قيدت ٦٥١ بالمحضر.

١٤ كمال جنبلاط نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٣٢٥ صوتًا قيدت ٦٥١ بالمحضر.

١٥ بهيج تقي الدين نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٣٢٣ صوتًا قيدت ٦٥١ بالمحضر.

١٦ جبرائيل المر نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٢٢٤ صوتًا قيدت ٤٥١ بالمحضر.

١٧ فيليب تقلا نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ١٧٠ صوتًا قيدت ٥٠١ بالمحضر.

١٨ احمد الحسيني نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٢٣٥ صوتًا قيدت ٦٥١ بالمحضر.

١٩ نجيب صالحه نقط له بالفرز على الوجه المذكور اعلاه ٤٨ صوتًا قيدت ١٢٠ بالمحضر.

٢٠ احمد البرجاوي لم ينل اصواتًا بالفرز فقيد له ٦٥١ بالمحضر

٢١ اميل اده نال ٣١ صوتًا قيدت ١٢٠ بالمحضر.

٢٢ كلوفيس الخازن نال ١٥٣ صوتًا قيدت ٦٥١ بالمحضر.

٢٣ دكتور سليم الحايك نال ٢٧ صوتًا قيدت ١٠٠ بالمحضر.

٢٤ حبيب عقل نال ٣١ صوتًا قيدت ١١١ بالمحضر.

٢٥ ادوار حنين نال ٣١ صوتًا قيدت ١١٠ بالمحضر.

٢٦ ميشال الزغزغي نال ٦١ صوتًا قيدت ١٢٠ بالمحضر.

٢٧ راجي السعد نال ٣٣ صوتًا قيدت ١٢٠ بالمحضر.

٢٨ جورج عقل نال ٣٢ صوتًا قيدت ١٢٠ بالمحضر.

٢٩ نهاد ارسلان نال ٣٢ صوتًا قيدت ١٢٠ بالمحضر.

٣٠ انطون عارج نال ٧٨ صوتًا قيدت ٢٠٠ بالمحضر.

٣١ جوزف سعاده نال ٧٨ صوتًا قيدت ٢٠٠ بالمحضر.

٣٢ شفيق الحلبي نال ٣٠ صوتًا قيدت ١٢٠ بالمحضر.

٣٣ حليم سعاده نال ٨٢ صوتًا قيدت ٣٢٠ بالمحضر.

٣٤ توفيق رزق نال ٣٠ صوتًا قيدت ١٢٠ بالمحضر.

٣٥ فضل الله حماده نال ٣١ صوتًا قيدت ١٢٠ بالمحضر.

٣٦ الياس ربابي نال ٩٣ صوتًا قيدت ١٥٠ بالمحضر.

في ١١ حزيران سنة ١٩٤٧

الاعضاء

اسعد البدوي

زهدي يكن

جورج سيوفي

اندره تويني

انيس صالح

الفصل الثاني

جريمة ٢٥ ايار

جريمة ٢٥ ايار
كيف جرت الانتخابات النيابية في جبل لبنان.

كانت اماني الامة اللبنانية ان يكون الخامس والعشرون من ايار يوم الحرية والسيادة، ويوم الاستفتاء النزيه، فاذا به ينقلب فيصبح يوم التمثيل بكرامة الامة، ويوم العدوان على حريتها، ويوم الانقضاض على سلطتها، بل يوم الاجرام والتزوير.

في الخامس والعشرين من ايار جرد الشعب اللبناني من سيادته وسلطانه وحريته.

في هذا اليوم الاسود منع الشعب من حق الاقتراع، ونكل القائمون على الامر والمشرفون على الانتخاب بالناخبين فصادروا حرياتهم، واعتدوا على اصواتهم وبدلوا زورا نتائج الاقتراع.

في هذا اليوم الاسود سخرت الدولة ذاتها لتمثيل هذه المأساة، لتنفيذ هذا العدوان، ولتكريس النتائج الزائفة التي جعلت من الفاشل الخاسر نائبا بقوة التزوير وبفضل التلاعب والمتلاعبين.

واما قائمة الكتلة الوطنية في جبل لبنان فقد كان الفوز حليفها على الرغم من ضغط المسؤولين، والموظفين، ورجال الفوضى والغوغائيين المسلحين. لقد كسبت المعركة باكثرية ساحقة تقرب من الاجماع، لكن حكومة الانتخابات، والمراجع الرسمية العليا امرت المحافظة والمرؤوسين بتجديد عمليات تزويرية مفضوحة، فجيء بالنتائج والمحاضر الى القائمقاميات والى المحافظة، وفي دور الحكومة، وعلى يد موظفيها ارتكب افظع تزوير في النتائج، وفي محاضر اقلام الاقتراع، وسرقت اصوات المرشحين الوطنيين الفائزين دون سواهم، واضيفت زورا الى افراد القوائم الحكومية.

وهكذا انقلب الخامس والعشرون من ايار الى محنة وطنية تجاسرت فيه القوة على الحق، وتغلبت الفوضى على القانون، وقام الطغيان مقام الدستور، واحل الزور والبهتان محل الحقائق الصارخة، وابيح الاغتصاب والاجرام، ولم يكن المجرمون غير المسؤولين من رؤساء ومرؤوسين.

لهذا كله، رأى حزب الكتلة الوطنية ان يجمع بهذا الكتاب الاراء والوثائق التي تعبر عن رأي الامة جمعاء، والتي تقيم الحجة على المجرمين وتثبت اجماع الرأي العام بواسطة جميع الاحزاب والهيئات الوطنية والصحافة اللبنانية على فظاعة الجريمة.

ولهذا كله ايضا اخذ الحزب على عاتقه ان يهب ملبيا نداء الوطن للدفاع عن الحريات والحقوق ولتأييد الامة في نضالها ضد اعدائها.

لقد حاول اكثر من حاكم مستبد ان يغتصب سلطة الامة، وان يستعبد الشعب، لكن يوم المستبدين يوم اسود ذليل ينبلج وراءه فجر التحرر، فتهب الامة على صوت احرارها المخلصين ترد الكيد الى نحر المستبدين، وتجعل من مصيرهم المحتم عبرة للمعتبرين.

سيعود عاجلا الى الامة سلطانها، ويعلو الحق، ويسقط الطغيان، وتعيش الحرية.

عاش لبنان

امين السر العام لحزب الكتلة الوطنية اللبنانية

جورج عقل

مرشحو حزب الكتلة الوطنية اللبنانية

لانتخابات ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧.

الرئيس اميل اده، لويس زياده، كلوفيس الخازن، جورج عقل، راجي السعد، الدكتور سليم الحايك، حبيب عقل، صلاح لبكي، ادوار حنين، ميشال زغزغي، نهاد ارسلان، شفيق الحلبي، قحطان حماده، الدكتور توفيق ابراهيم رزق، الدكتور حليم سعاده، عبده عويدات، فضل الله حماده.

الاعمال التي سبقت الانتخابات.

اعتبارات عامة.

يوم دعي الشعب اللبناني الى انتخاب اعضاء مجلسه النيابي الذي حل قبل انتهاء المدة كان يعايشنا امل وطدته في نفوسنا اعتبارات جمة منها: ايماننا بحقوق الانسان وبقدسية هذه الحقوق.

والرعاية الواجبة للنظام الديمقراطي الذي يقوم على احترام الحريات الانسانية والدستورية، واحترام ارادة الفرد، وحق الشعب في اختيار حكامه عن طريق انتخابات حرة نزيهة يعبر فيها عن ارادته تعبيرا صادقا بعيدا عن الضغط والارهاب والاغراء والتزوير.

والعناية بالاستقلال الذي تؤذيه التصرفات الاعتباطية، ويسيء اليه العبث بارادة الامة، والعدوان عليها، ويؤذيه خرق الدستور الذي يحميه، ونبذ القوانين التي هي في حمايته.

ومن تلك الاعتبارات الطمأنة التي حملها الينا ميثاق جامعة الامم المتحدة الذي وقعته الحكومة اللبنانية وتعهدت باحترامه، وهو يضمن حقوق الانسان وحرياته العامة، وفي مقدمتها حرية الانتخاب، مرتبا العقوبات الصارمة على كل من يخرج عنها او عن بعضها من الاعضاء الموقعين.

والتأثير الطيب الذي تركه في النفوس خطاب الرئيس ترومن في الكونغرس حيث قال:

«. . . ويجب على كل امة ـ في هذه اللحظة من تاريخ العالم ـ ان تختار لنفسها اي السبيلين تسلك: فأما ان تختار تنفيذ ارادة الاكثرية، ومن مظاهرها النظم الحرة، والحكومة النيابية، والانتخابات الحرة، وضمان الحرية الفردية، وحرية الكلام والدين والتحرر من الاضطهاد السياسي، واما ان تختار السبيل الثانية التي تقوم على فرض ارادة الاقلية بالقوة، معتمدة في ذلك على الارهاب والاضطهاد، ورقابة الصحف، ومحطات الاذاعة وتقييد الانتخابات، وقمع الحريات الشخصية.

فكان خطابه انذارا صريحا للحكومات العابثة بارادة الاكثرية، والانتخابات الحرة، والحرية الفردية وغيرها من مقومات النظام الديمقراطي.

واذا رضينا ان نضيف، الى ما تقدم، تأكيدات رئيس الجمهورية، في رسالته الى المجلس النيابي السابق، بالمحافظة على حرمة الدستور وحرية الناخبين، وتأكيدات مماثلة لرئيس مجلس الوزراء في جلسة المجلس الاخيرة.

واذا توقفنا، بصورة خاصة، عند تبرم الشعب اللبناني بحكامه الذين ساءت الادارة في عهدهم، وساء القضاء، وعمت الفوضى، وشمل الاستثمار كل مرافق الدولة والبلاد، وتوقفنا عند توقه العظيم الى قلب الحال واستبدال الرجال، وعند الامال التي يعقدها الشعب على فوز المعارضة في الانتخابات، واذا نوهنا عن رغبة الامة في امتحان مدى احترام الحكومة للاستقلال وللحريات العامة والخاصة.

نكون قد اشرنا الى معظم الاعتبارات التي حدت بنا الى تلبية نداء الواجب وخوض المعركة الانتخابية على اساس المعارضة.

خنق المعارضة في البلاد.

وظلت هذه الامال في مكانها من نفوسنا حتى رأينا اولياء الشأن يحشدون كافة قوى الدولة المادية والمعنوية للتغلب على ارادة الامة، وخنق المعارضة، ويخرجون عن الحدود والقيود القانونية التي تحد من طغيان الحاكم على المحكوم الاعزل، ويفرضون وزارة الانتخابات التي تميزت بحشد خمسة وزراء فيها من منطقة جبل لبنان على تباين نزعاتهم وارائهم السياسية، من محلية وعامة، مما ادى الى حرمان بعض المناطق من التمثيل الوزاري، خلافا للتقاليد المتبعة، فقصدوا بهذا التدبير الى التأثير المادي والمعنوي على حرية الناخبين، وخصصوا الطائفة الدرزية، مبالغة في التأثير، بمقعدين وزاريين.

ثم وجهت الحكومة جل اهتمامها الى ابادة المعارضة في كافة المناطق لتتفرغ الى محاربة المعارضة في جبل لبنان.

ففي الجنوب عملت المراجع العليا على تفكيك جبهة المعارضة، وجرت مساومات ادت الى سحب المرشح السني، الامير خالد شهاب، واحلال رياض بك الصلح رئيس مجلس الوزراء محله، وبذلك اتيح لرئيس مجلس الوزراء ان يتفرغ بكليته الى انتخابات جبل لبنان، بعد ان اطمأن الى مصيره.

اما في البقاع فقد بعثرت المعارضة وشردت بنقل جوزف سكاف الى لائحة الجنوب، خلافا لقانون الانتخابات، بعد ان كان قد حصر ترشيحه، ضمن المدة القانونية، في منطقة البقاع، فانهارت هكذا اللائحة المعارضة، وبقيت اللائحة الحكومية لوحدها.

اما في الشمال، فان تأييد المراجع العليا لبعض المرشحين، من الاقارب والمحاسيب، وضغطها على العناصر الانتخابية لمناصرتهم ومماشاتهم قد ادى الى انسحاب المعارضة، احتجاجا على التدخل، وتجنبا لاساليب الضغط والارهاب والتزوير التي حصلت في جبل لبنان.

وفي بيروت هدمت المعارضة بحمل صائب بك سلام على الانسحاب وبالتدخل الفعلي لمنع تشكيل قائمة المعارضة فيها.

اما في جبل لبنان.

وهكذا بعد ان قضت المراجع العليا على المعارضة في كافة المناطق انصبت على محاربتها في جبل لبنان.

من ذلك ان رئيس الدولة خرج عن حياده، واشترك اشتراكا فعليا في تأليف القائمة الحكومية، وانه حرص على ان يشرك في هذه اللائحة الحكومية الوزراء الخمسة الذين كان قد عينهم لهذه الغاية في وزارة الانتخابات.

وقد روجت الاوساط الحكومية لهذا التدخل، فكانت تتناقله الصحف والاندية، والاوساط الانتخابية، بعضها من قبيل التهويل، وبعضها من قبيل الاخبار، بدون ان تلقى هذه الانباء اي تكذيب او تصحيح، كل ذلك في سبيل التأثير على حرية الناخب.

هدم الضمانات القانونية.

بعد ان امن الحكام الى تأليف قائمتهم انتقلوا الى المرحلة الثانية عامدين الى هدم الضمانات التي يوفرها القانون للمرشحين والمنتخبين معا في وضع اللوائح الانتخابية، وتوزيع اقلام الاقتراع، واعلان اسماء رؤساء اللجان.

اولا ـ التلاعب بلوائح الناخبين.

تنص المادة ١٥ من قانون الانتخاب على : ان قوائم الناخبين، المختصة بالاقضية، يرسلها القائمقامون لكي تودع يوم ٣١ كانون الثاني، على الاكثر، في سكرتيريات المجالس البلدية، ولدى المختارين في احياء المدينة وفي الاماكن الجامعة التي ليس لها بلديات، ويجوز لاي كان ان يطلع على هذه النسخ وينسخها. وفي اليوم الذي تودع فيه يعلن امرها بجميع وسائل الاعلان الرسمي المعتاد وبواسطة الصحف المحلية، اذا وجدت، ليتمكن اصحاب العلاقة من الاطلاع عليها، وتقديم اعتراضاتهم وطلبات التصحيح، ضمن المهلة المعينة بالفقرة الثانية من المادة١٩، وهذا نصها:

«... ويجب ان تقدم الطلبات المتعلقة بقيد الاسماء او بحذفها في خلال عشرة ايام تبدأ من تاريخ نشر نسخ القوائم الانتخابية».

وقد خالفت الادارة، عمدا، هذه النصوص القانونية الصحيحة بان منعت على الناخبين، واصحاب العلاقة، ممارسة هذا الحق فلا هي ارسلت القوائم (اي جداول الشطب) الى المختارين والبلديات ولا اعلن عنها. وقد ثبت على سبيل المثل، ان ضابط الدامور، السيد فؤاد خطار، ارسل الى مختاري المنطقة تبليغا خطيا يطلب فيه اليهم ان يسبقوا تاريخ الاعلان بعشرة ايام قطعا لكل مراجعة او احتجاج، وقد وقع احد التبليغات في يد حضرة الاب كليمندوس بردويل من الرهبنة المخلصية واحتفظ بصورة رسمية عنه كما سيلي، مما يدل، دلالة قاطعة على ان الادارة تلاعبت في القوائم، فحشرت فيها الموتى والمغتربين، والانصار، واقصت الاحياء المعارضين من اصحاب الحق في التصويت. وان التدقيق في قوائم الشطب يثبت هذا التلاعب.

ثانيا ـ . . . وفي توزيع اقلام الاقتراع.

تقضي المادة ٢٩ من قانون الانتخابات بنشر توزيع اقلام الاقتراع قبل دعوة الناخبين الى الانتخاب، وقد قصد المشترع في ذلك اعطاء وقت كاف لاعداد العدة لممارسة حق الاقتراع في الزمان والمكان المعينين، وابعاد كل مفاجأة تحد من حريته بهذا الخصوص، وتمكين المرشحين من تقديم اعتراضاتهم على التوزيع، وقد رأينا الادارة تخالف هذا النص فتؤخر اعلان مراكز الاقتراع الى ما قبل موعد الانتخابات باربع وعشرين ساعة فقط، وتلجأ الى توزيعات كيفية كان من نتيجتها انتزاع قرى نائية عن وسطها الجغرافي الطبيعي وربطها باقلام بعيدة عن مراكزها، تسهيلا للتلاعب، والضغط على الناخبين، ولمنع المعارضين من ممارسة حقهم (مثال على ذلك قلم غوسطا).

وكان من نتيجة هذا التوزيع ان زاد عدد الناخبين في بعض الاقلام عن الالف وخمسماية مقترع، مما يوجد استحالة مادية في اشتراكهم بالتصويت لمدة ثماني ساعات، لانه اذا استغرقت عملية التصويت لكل واحد منهم دقيقة واحدة، بصرف النظر عن اضاعة الوقت في حل المشاكل التي تنشأ، فانه لا يمكن ان ينتخب في الوقت المحدد سوى اربعمائة وثمانين ناخبا، والاغرب من ذلك ان نسبة المقترعين في هذه الاقلام جاءت ماية بالماية (مثل اقلام غوسطا والشويفات وجونيه وعاليه وبرجا).

ثالثا ـ . . . وفي اعلان اسماء رؤساء اقلام الاقتراع.

تنص المادة ٤٣ انه يجب ان يعلن تعيين المنتدبين لرئاسة مراكز الاقتراع قبل الشروع بالانتخابات بخمسة ايام على الاقل، والغاية من ذلك تمكين المرشحين من الاعتراض على المشبوهين منهم والمتحزبين، وهي ضمانة اخرى وضعها القانون للمحافظة على حرية الانتخاب.

وقد قضت الادارة على هذه الضمانة بان اصبح صباح الخامس والعشرين من ايار واسماء رؤساء المراكز لم تعلن، ولم يعرفوا الا عند البدء بعمليات الاقتراع، وقد ظهر ان الحكومة تعمدت كتم اسمائهم على المعارضة لانها اختارتهم من انصارها ومحاسيبها المتحزبين، وقصدت بهم التلاعب والتزوير، وقد كانوا عند حسن ظن الادارة بهم وحسن اختيارها لهم.

رابعا ـ عمال التزوير

كانت الحكومة قد اقامت على ادارة جبل لبنان رجالا عرفوا بحزبيتهم العمياء كما ظهر من عمليات انتخابية سابقة وتصرفات لهم معلومة، فبحت اصوات المعارضة في طلب تنحيتهم وابدالهم، حرصا على سمعة الحكومة وحيادها وحرية الانتخابات، وعبثا تكرر هذا الطلب برقيا وخطيا وشفويا، وقد حصل ما توقعته المعارضة، فرأينا هؤلاء الموظفين، هم وعملاؤهم في مختلف النواحي والقرى، يدعون لقائمة الحكومة وافرادها بالوعد والوعيد، بالترغيب والتهديد، حتى كان يوم الانتخاب، فظهرت الحقيقة وبانت، وكفت يد بعض هؤلاء الاداريين، فان كل ما عمله هؤلاء الاداريون، قبل الانتخابات، افسد حرية الناخب واخرج الحكومة عن حيادها المحتوم.

وقد اطلقت الحكومة يد رجال الدرك والامن العام في كل مكان، مساعدة لرجال الادارة في اعمالهم الحزبية، فضغطوا على الناخبين باسم الحكومة، وتهددوا اصحاب المصالح في مصالحهم، وانتهكوا الحرمات والكرامات بداعي التفتيش، واختلقوا القضايا على رجال المعارضة (كما حصل في الدامور وجبيل مثلا).

وقد اوعزت الادارة الى اثنين وتسعين مأمورا من مأموري الامن العام ان يترشحوا للنيابة لكي تنفذ بواسطتهم اعمال الشغب والضغط والارهاب في داخل الاقلام وخارجها.

مطالبات الشعب بتأمين حرية الانتخابات.

عندها ادركت المعارضة ان حكومة الانتخابات تعمل بداعي الحزبية لانجاح رجالها واقصاء رجال المعارضة كما ادرك ذلك رجالات لبنان ورؤساء الاحزاب والمنظمات والصحافة والمرشحون وعامة الناس.

فهب الشعب بهيآته واحزابه وصحافته مطالبا بتنحية الحكومة الحزبية القائمة واجراء انتخابات حرة نزيهة بواسطة حكومة حيادية تؤلف من شخصيات لا تشترك في الانتخابات كما توجبه المادة ٢٩ من قانون الانتخاب.

تصريح غبطة البطريرك الماروني واحتجاجه.

من ذلك تصريح غبطة البطريرك الماروني لمندوب جريدة «التقدم» الحلبية اذ قال:

«.. لا نظن ان ضغطا خارجيا سيطرأ على الانتخابات بسوريا ولبنان كما اننا لا نتوقع ان تجري الانتخابات في جو حر في كلا البلدين وان كنا نتمنى ان تظهر الحكومتان اقصى ما عندهما من قوة لتأمين هذه الحرية».

واعلانه التالي الى الحكومة اللبنانية بتاريخ ١٧ نيسان:

بطركية انطاكية وسائر المشرق المارونية.

لبنان.

اعلان الى حكومة لبنان الجليلة.

«كنا ابدينا بعض ملاحظات واجبة تتعلق بنظام انتخاب النواب ولم يكترث بها.

«والان ننبه الحكومة الى امور واجبة بشأن الانتخاب.

اولا ـ انه كان قد صدر قرار باجراء الاحصاء عن كل مدة عشر سنين وقد مضى على احصاء سنة ١٩٣٢ الاخير خمس عشرة سنة ولم تعمل الحكومة بهذا القرار ولم تصدر قرارا بالغائه.

ثانيا ـ قد ثبت رسميا ان احصاء سنة ١٩٣٢ كان مزيفا ولم تزل الحكومة تعتمد عليه بدون النظر الى اصلاحه وهذا اساس فاسد للانتخاب.

ثالثا ـ ان المغتربين اللبنانيين الذين طلبوا ابقاءهم في الجنسبة اللبنانية ان تسجل اسماؤهم وتدرج في لوائح الناخبين والمنتخبين وهذا الحق قد اهمل.

رابعا ـ ان الذين توفوا من بعد احصاء سنة ١٩٣٢ لم تزل اسماؤهم مدونة بين الناخبين وهذه الامور كلها من مفسدات الانتخاب.

خامسا ـ ان مقتضيات صحة الانتخاب هي حرية الناخبين التامة، فاذا لم تعط هذه الحرية يكون الانتخاب باطلا.

سادسا ـ من مقتضيات صحة الانتخاب الحرص الشديد على صناديق الانتخاب من التلاعب والتزوير باسماء المنتخبين.

ولما كان من اهم الواجبات التي يتطلبها الشعب العزيز منا، المحافظة على حريته ورفاهيته رأينا ان نصدر هذا التنبيه، الى الحكومة الجليلة راجين منها ان تأخذ هذه الامور بمزيد الاهمية حتى ترفع عنها كل مسؤولية».

صدر عن الكرسي البطريركي في بكركي
في ١٧ نيسان سنة ١٩٤٧

الحقير انطون بطرس
بطريرك انطاكية وسائر المشرق

تظاهرات الطلاب واحتجاجهم.

ومن ذلك ايضا اضراب الطلاب، وتظاهراتهم في العاصمة وزحلة وخارجهما، ومقابلتهم لرئيس الجمهورية، ورئيس الوزارة، وبعض الوزراء، الهادفة جميعها الى المطالبة بتأمين حرية الانتخابات، عن يد حكومة حيادية تشرف عليها، وقد ظلت هذه المطاليب غير مجاب عليها، كما يظهر من البيان التالي الصادر من لجنة اضراب الطلاب:

ايها الطلاب.

«على اثر المظاهرات السلمية التي قمعت بالقوة الغاشمة، في بيروت، في ١٣ ايار، قام طلاب زحلة باضراب سلمي آخر في ١٤ ايار، وقد وجهت ايضا الى صدورهم البنادق والحراب، وقد وقع في كلا الاضرابين جرحى ومصابون عديدون.

«وقد وعدت رئاسة الجمهورية الطلاب الذين قابلوا فخامته ان المطاليب التي توجهوا بها سيبت فيها بوقت عاجل، كما ان رئيس الوزارة ووزير الخارجية وعدا بذلك.

والى الآن لم تتخذ الحكومة الاحتياطات الشكلية، ولم تلب الجوهري من مطالبينا، وقد حاولت الحكومة، بتأثيراتها الشخصية، ان تحدث شقاقا بصفوف الطلاب المتضامنين، مستعملة كل الوسائل، ومنها الطائفية، وهي العبارة التي

يكرهها الطلاب وتعارض ثقافتهم ووعيهم الى ابعد حد، فلم تنجح، بل اضربت كل الجامعات والمدارس بدون تفريق، وقد اضرب الطلاب اللبنانيون من جميع المذاهب والاديان.

وها ان لجنة الطلاب للاضراب تتجه الى الرأي العام الوطني، مناشدة اياه بالخروج من سباته العميق، وباكمال الحركة التحريرية المباركة التي قامت بها الى الان، سافكين الدماء الذكية في سبيل نجاحها، فالطلاب يدعون الاحزاب، والمنظمات ذات العقيدة، الى العمل المشترك السريع، والتضامن الفعال معهم، للتوصل الى تحقيق هدف الاحرار المنشود. ان نصرة الامة لخيرة ابنائها واجب مقدس فلن تدعهم وحدهم يجابهون القوة المجرمة وهي مكتوفة الايدي فالى العمل السريع يا احرار الامة.

بيروت في ١٦ ايار سنة ١٩٤٧

لجنة الطلاب للاضراب والطالبات ايضا

وقد اشتركت طالبات البلاد في الاحتجاج فاجتمع طالبات الكلية الاميركية ورفعوا عريضة الى رئيس الجمهورية قلن فيها:

صاحب الفخامة الشيخ بشارة الخوري الافخم.

«نحن طالبات كلية البنات الاميركية، المعتزات بلبنانيتنا واستقلالنا، المعتصمات بشخصكم الكريم، نرى لزاما علينا، والبلاد تجتاز هذه المرحلة الخطيرة من حياتها الاستقلالية، ان نرفع لفخامتكم وجهة نظرنا بخصوص الانتخابات (وان لم نمنح حق التصويت بعد).

«اننا كافراد امة واعية، نطالب بحرية الانتخابات، وننتظر تحقيق اخلاصكم لهذا القطر بضمان هذه الحرية كي يختار الشعب من يمثله تمثيلا صالحا»

هذا ودمتم ذخرا للبلاد.

طالبات الكلية

احتجاج مرشحي بيروت.

كما رفع المرشحون عن بيروت عريضة لرئيس الجمهورية يلفتونه فيها الى الاعمال الشاذة التي تحدث، والى وجوب اخذ التدابير المنقذة. واننا نثبت فيما يلي نص هذه العريضة:

لفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الاكرم. بيروت

«ان الوطنية الصادقة في اول عهدنا الاستقلالي التام توجب على من بيدهم الحكم اجراء الانتخابات المقبلة في جو حر حيادي لتمثيل البلاد في المجلس المقبل تمثيلا حقيقيا كما يطلبه الوعي القومي الصحيح.

«ان فخامة رئيس البلاد كان قد اكد في خطابه الموجه الى المجلس السابق يوم اعلن حله انه حريص على تأمين حرية الانتخابات، وحياد الحكومة التام، ليتمكن الناخب اللبناني من اداء واجبه الوطني المقدس دون ما ضغط ولا تدخل من قبل السلطات، ولكننا نلمس اليوم، كما يلمس الرأي العام اللبناني ان الحكومة القائمة على كراسي الحكم لم يكفها ما تستمد من قوة انتخابية لمرشحيها من وجودها في الحكم، بل خرقت حرمة الحياد المقدسة واخذت، خلافا لوعد فخامة الرئيس، تتدخل علنا وبشخص رئيسها لشد ازر بعض المرشحين دون الاخرين ضاربة عرض الحائط بالوفاء بالعهود التي قطعتها على نفسها. وها هي الوقائع التي تثبت صراحة تدخل الحكومة غير المشروع:

اولا - الخطاب الذي القاه دولة رئيس الوزراء في محلة الزيدانية في بيروت وهو المرشح عن الجنوب في الحفلة التي اقيمت للقائمة الحكومية المسماة بالقائمة الشعبية والذي صرح به علنا تأييد السلطة لافراد هذه القائمة.

ثانيا - الكتاب المرسل من احد الوزراء كمال بك جنبلاط لدولة رئيس مجلس الوزراء وفيه يطلب اتخاذ بعض التدابير الضرورية لتأمين حرية الانتخاب مما يثبت ان تلك الحرية غير مؤمنة».

ثالثا - لقد خالف رئيس الحكومة واعضاؤها نص المادة ٢٩ من القرار رقم ٨ - ل. بترشيح انفسهم للنيابة. مع ان المادة المذكورة توجب على امين سر

الدولة (اي على رئيس واعضاء مجلس الوزراء بعد ان اعيد الدستور) ترك الحكم بمدة ستة اشهر قبل موعد الانتخابات اذا ارادوا ترشيح انفسهم للنيابة».

رابعا ـ لقد خالفت الحكومة نص القانون الصريح باصدارها تعميما يتعلق بسن الناخبين وقد جاء فيه ان الذين يحق لهم الاقتراع هم الذين ولدوا سنة ١٩٢٤ وما قبل مع ان القانون يخول حق الاقتراع للبنانيين الذين جاوزوا سن الـ ٢١ (اي الذين هم من مواليد سنة ١٩٢٥ وما قبل).

خامسا ـ لقد تدخلت الحكومة في الانتخابات بتوزيعها مبالغ هامة من قرش الفقير قبل موعد الانتخابات ببضعة ايام مع انها كانت قد قررت تجميد هذا المال.

سادسا ـ لقد انحازت الحكومة لمأجوري مرشحيها عندما تعدوا على منافسيهم مما ادى الى تشجيع قتل بعض المواطنين او جرحهم».

سابعا ـ ان تصرفات الحكومة ومأموريها خلق جوا مضطربا في البلاد واصبح كل مواطن يعتقد، ويعلن ان الحكومة ستتدخل في الانتخابات بجميع الطرق، وبان الانتخابات لن تكون حرة».

هذا من جهة الوقائع. اما من حيث المنطق فلا يعقل ان تكون الحكومة الحاضرة حيادية وجميع اعضائها مرشحون. اما القول بان فخامة الرئيس لا يحق له دستوريا بعد حل المجلس ان يقيل الحكومة الحاضرة ويستبدل بها حكومة حيادية فهو قول مردود لان الدستور يخول فخامة رئيس الجمهورية حق اقالة الوزارة عندما يشاء.

لذلك،

«فان المرشحين الموقعين ادناه يتقدمون من فخامتكم بطلب اتخاذ التدابير السريعة لتأمين حياد الحكومة. واولها اقالة غير الحياديين من اعضائها وتشكيل حكومة مؤلفة من اشخاص نزهاء حياديين تطمئن اليهم النفوس، وذلك حفظا على سلامة وحدة الصفوف، ومنعا للاضطرابات والحوادث المؤلمة التي ستقع حتما اذا ما بقيت الحالة على ما هي عليه الان، وارضاء للرأي العام اللبناني

الذي طالما اعلن ويعلن كل يوم بصحافته وطلابه ومنظماته وبرقيات مغتربيه عن استيائه من الحالة الحاضرة ومن بقاء الحكومة الحالية».

وتفضلوا يا فخامة الرئيس بقبول فائق احترامنا.

بيروت في ١٧ ايار سنة ١٩٤٧

عن مرشحي بيروت غير الحكوميين اللجنة التنفيذية:

حسين السجعان، جوزف شادر، مصطفى العريس، فيليب تامر، ميناسيان.

احتجاج رئيس الرهبنة المخلصية.

ورفع رئيس الرهبنة المخلصية العام، بعريضة لرئيس الجمهورية، احتجاجا مقرونا بالادلة على وجود التلاعب والتهديد نثبتها فيما يلي:

في ٢٤ ايار سنة ١٩٤٧

فخامة رئيس الجمهورية.

يا صاحب الفخامة.

«منذ بدأ الناس في لبنان يتكلمون عن هذه الانتخابات وبعض مأموري الحكومة يناورون حوالي دير المخلص ليضغطوا على حرية من فيه وحواليه، ويفرضوا عليهم وعلى من يخصهم ارادتهم لمصلحة لبنان. ومن هذه المناورات انهم لم يبلغونا اللوائح الانتخابية في الوقت المعين حسب القانون كي نتمكن من اصلاح ما قد يكون وقع فيها من الاغلاط. وعندما احتججنا على ذلك صدر تعميم للجندرمة مآله: ان الغوا قرى الدير وسبقوا (يا للعار) تاريخ التبليغ لاجئين بهذا التسبيق الغريب الى اضاعة حقنا في التصحيح. وقد جاءت القوائم الانتخابية مشوهة في كتابة الاسماء سقط منها الجزء الاكبر ممن لهم حق الانتخاب، وظهر فيها عدد كبير من الاموات الذين يفضلون ان يبقوا مرتاحين حيث هم على ان يشهدوا انتخابا تذهب فيه الحرية المقدسة ضحية الهوى.

«ومن ذلك ايضا انه في منطقتنا توجد اربعة مراكز للاقتراع، للدير فيها اخصاء ينتخبون فيها. وهذه المراكز هي دير المخلص نفسه، وجون، ومزرعة الضهر والمطلة. ويتبع مركز جون قرية مزمورة وقرية بكيفا والاولى هي حارة من مزرعة الضهر حيث القلم، وبكيفا هي على قاب قوسين من مركز الدير ومركز مزرعة الضهر، ومع هذا فقد فرض رجال حكومتكم على سكان هاتين القريتين ان يبتعدوا عن مركز الضهر القريب وان يذهبوا الى مركز جون مارين على دير المخلص حيث المركز الاخر، قاطعين بعده مسافة طويلة حتى يصلوا الى جون، وفي ذلك مشقة وعناء يقضيان على حرية الناخبين المقدسة.

«ومنها ايضا ان وكيل القائمقام السيد يوسف عباس مر البارح من هنا يتهدد باسم الحكومة من لا ينتخب لفئة دون الاخرى.

يا صاحب الفخامة.

«وفي ما انا اكتب لفخامتكم قد قطع الجندرمة خط التلفون في الدير واعطوه للمختار في جون لتستفيد منه فئة معلومة.

«ان اخر فرد في الجمهورية اللبنانية له في الانتخاب نفس الحق الذي لفخامتكم. انما ليس له سيارة يقطع فيها المسافات الشاسعة التي يفرض عليه قطعها دون ما ضرورة تعنيه. وليس عنده خاصة، قوة تصون حقوقه من ان يعتدى عليها. نحن نعلم يا صاحب الفخامة ان في الحكومة رجالا ومأمورين كلهم نزاهة وكلهم غيرة على لبنان، انما لا يسعنا الا ان نحتج على مثل هذه المناورات والاعمال التي يتذرع بها البعض ليحولوا دون الناخب عندنا، ودون ممارسة حقه المقدس بالحرية.

«لذلك نرانا مضطرين بكل اسف الى ان نمتنع عن الانتخاب احتجاجا على هذه المناورات غير المشروعة راجين للبناننا العزيز ولابنائه المحبوبين ان يوفقوا الى حكام كلهم هداية وكلهم استقامة وحكمة ونزاهة».

وتفضلوا يا صاحب الفخامة واقبلوا احترامي العميق.

عن دير المخلص نائب الرئاسة العامة

الارشمندريت يوسف بهيت

احتجاج كمال بك جنبلاط ومطالبه.

وكان وزير الاقتصاد الوطني، كمال بك جنبلاط، قد وقف على نوايا الحكومة التي هو احد اعضائها وعلى الكثير مما يحدث ويجري، وتبين له ان حرية الانتخابات سوف لا تصان ولا تكون متوفرة ومحترمة، فتقدم بمطالب الى رئيس الحكومة، من شأنها تأمين تلك الحرية وذلك بالرسالة التالية:

رسالة جنبلاط ومطالبه.

دولة رئيس مجلس الوزراء المحترم.

«بغية تأمين حرية المنتخب وتنفيذا لما وعد به الشعب اللبناني، ارى من واجبي لفت نظر دولتكم وزملائي الوزراء الى ضرورة اتخاذ التدابير السريعة التالية:

١ ـ تشكيل هيئة عليا مؤلفة من خمسة قضاة ينتقون من الاسماء المدرجة في الجدول المرفق وتكون مهمتها الاشراف المباشر على عمليات الانتخابات النيابية، ومراقبة حرية المنتخب اللبناني. وتعمل هذه الهيئة بمعرفة وزير الداخلية وباشرافه، ويكون لها حق عزل وتنحية ونقل وتأديب اي موظف يتبين تدخله في حرية الانتخابات النيابية.

٢ ـ تعيين مكتب اقتراع لكل قرية تبعد عن الاخرى اكثر من كيلو مترين.

٣ ـ تنحية الموظفين المدنيين من محافظين وقائمقامين، وانتداب قضاة من الجدول المشار اليه آنفا للقيام باعمالهم، او انتداب قضاة للاشراف على اعمالهم مباشرة ومراقبتهم.

٤ ـ تنحية بعض قواد وضباط الدرك وانتداب من يقوم مقامهم وفقا للبيان المرفق ربطا.

«ان الاسماء المنتقاة تبدو لنا بعد البحث الدقيق بالمراجعة انها من افضل واميز موظفي الدولة، ومن الذين تتفق عليهم جميع الاوساط وتشهد لهم بالضمانات الكافية لتأمين حرية الانتخاب المقدسة، شرط ان يضطلعوا بمسؤولياتهم تمام الاضطلاع دون ضغط ولا تدخل ولا تقييد.

«ونظرا لقرب موعد الانتخابات المداهم، ولزوم طمأنة الرأي العام، فاني ارجو من دولتكم تعيين جلسة مستعجلة خاصة لمجلس الوزراء تكون في يوم الاثنين او يوم الثلاثاء القادمين لبحث هذه المقترحات التي تشكل كلا لا يتجزأ، وتحتوي اقل ما يمكن عمله لضمانة حرية الانتخاب».

وتفضلوا بقبول فائق احترامي.

في ١٦ ايار سنة ١٩٤٧

وزير الاقتصاد الوطني والشؤون الاجتماعية والزراعة

كمال جنبلاط

احتجاج الكتلة الوطنية.

وعندما رأت الكتلة الوطنية ان شيئا لم يتغير من كل ما دبر، وجهت لرئيس الجمهورية البرقية التالية لا توقعا لخير وانما قياما بواجب.

وهذه هي البرقية:

فخامة رئيس الجمهورية.

«قدمنا اليوم، لوزارة الداخلية، اعتراضات واحتجاج قائمة الكتلة الوطنية في جبل لبنان على التغرض والتحزب والتحيز في تعيين اقلام الاقتراع ومأموريها. نطلب المساواة بين القوائم والاحزاب، واعادة القديم الى قدمه، وتعيين مأمورين متجردين منزهين، من غير ابناء المحافظة، ومن غير المتهمين بالتلاعب سابقا. نطلب الغاء التعديلات المغرضة لمصلحة هذا او ذاك، ومع فئة ضد فئة، ننتظر صدور القرار بالتعديلات التي تطلبها المعارضة بحق. غياب وزير الداخلية جعلنا نراجع ونحتكم الى فخامتكم.

جورج عقل

امين السر العام للكتلة الوطنية نيابة عن قائمة الحزب

احتجاج الكتلة الوطنية لوزيرالداخلية.

وهذه هي الاحتجاجات التي اشرنا اليها في البرقية الموجهة الى رئيس الجمهورية.

لجانب وزارة الداخلية الجليلة.

لجانب اللجنة القضائية للانتخابات.

«يتشرف مرشحو الكتلة الوطنية بان يرجوا تحقيق المطاليب الاتية حفظا لحرية الانتخاب:

١ ـ **قلم اقتراع سن الفيل**. لم يكن هذا القلم في ما مضى منقسما وكانت قرى المنصورية والدكوانة والمكلس تابعة جميعها له. فالحاق المنصورية ببيت مري، والدكوانة بالجديدة اجحاف ظاهر بحق الناخبين لبعد المسافات عن اقلام الاقتراع المضمومة لها هذه القرى، وبالعكس ان اتباع هذه القرى بقلم سن الفيل يعد تسهيلا لعملية الانتخاب لذلك نطلب النظر بالامر وارجاع القديم الى قدمه.

٢ ـ **قلم القعقور**. تعيين قلم جديد في قرية القعقور الحقت به قرى عديدة كعين الزيتونة والصفصاف وبنابيل والخله التي كانت تابعة لقلم المروج، ولما كانت المسافة بين هذه القرى والقعقور تتجاوز الكلومترين، ولا تبعد اكثر من كيلو متر واحد عن المروج، فاننا نطلب ابقاءها تابعة لقلم المروج.

٣ ـ **قلم درعون**. نرجو انشاء قلم خاص بدرعون كما في السابق، وابقاء غوسطا وبطحا ومعراب وبزمار القريبة جميعها لغوسطا في قلم غوسطا.

٤ ـ **قلم دلبتا**. نرجو ضم عرمون كسروان لقلم دلبتا بالنظر لقرب المسافة بينهما.

٥ ـ **قلم عشقوت**. ضم بقعاتة عشقوت ورعشين الى قلم عشقوت للاسباب نفسها.

٦ ـ **قلم عجلتون**. ضم بلونه وداريا لقلم عجلتون للاسباب نفسها.

٧ ـ قلم عينطورة. جعل قلم عينطورة في جعيتا في بيت اصحابه من خصوم الكتلة الوطنية اجحاف ظاهر، فنرجو اعادة قلم عينطورة جعيتا الى عينطورة كما في السابق.

٨ ـ تعيين نور الدين عسيران. ان تعيين السيد نور الدين عسيران رئيسا لقلم عجلتون غير جائز بالنظر لتلاعب هذا المأمور في الانتخابات السابقة. فنرجو ابداله وقد روجع معالي وزير الداخلية بامر ابدال جميع رؤساء الاقلام الذين هم من المنطقة الانتخابية في نفس المنطقة، فاظهر معاليه ان في نقل المأمورين صعوبة قد طرح عليه ان لا يكون رئيس القلم بصورة عامة من نفس البلدة فوعد خيرا. مثال ذلك الشيخ رامح الخازن باق رئيس قلم لحفد وهو من نفس القرية وسبق له في الانتخاب الفرعي ان اوجد اوراقا لجميع الناخبين في الصندوق دون ان يكون تقدم احد من الانتخاب. كذلك الامير فريد شهاب، والامير شكيب شهاب، والامير سعيد شهاب الذين هم من نفس قراهم ولهم فيها اقارب وانسباء عديدون. وهكذا رئيس قلم بدادون. فوجود جميع هؤلاء بهذه الاقلام يؤدي حتما الى الشغب والى الضغط على حرية الناخبين.

٩ ـ قلم كفر متى. ضم عبيه لكفر متى ظلامة لبعد المسافة، وكثرة عدد الناخبين في القلم الواحد لذلك نرجو اعادة قلم عبيه لعبيه، وابقاء قلم كفرمتى لكفرمتى.

١٠ ـ قلم الدبيه. نرجو تحقيق وعد معالي وزير الداخلية الى اسعد بك البستاني بانشاء قلم اقتراع بالدبية وجوارها للاسباب التي بينها لمعاليه، وهي سهولة المواصلة بين الدبيه والساحل، بعد فتح طريق الدبيه. ولبعد الدبيه عن برجا نحو ساعتين مشيا على الاقدام.

لذلك،

نرجو تحقيق هذه المطاليب بالسرعة الممكنة قبل يوم السبت القادم ليعرف الرأي العام ان الحكومة ساهرة على حرية الانتخابات.

وتفضلوا بقبول الاحترام.

بيروت في ٤٧/٥/٢٢

الامضاءات: الدكتور حايك، حبيب عقل، ادوار حنين، جورج عقل، صلاح لبكي، راجي السعد.

احتجاج الاحزاب والصحافة.

هذا فضلا عن المساعي التي بذلتها المنظمات والافراد من ذوي النوايا الحسنة.

وقد قامت الصحافة اللبنانية على اطلاقها بهذا الواجب فطالبت والحت ورسمت الطرق المؤدية الى تأمين حرية الانتخابات وكانت صدى امينا لما كان يجول في خاطر اللبنانيين، ومجالا سمحا لنشر كل احتجاج ودرس واقتراح ورد اليها بهذا الخصوص، وقد تناولت جميع الجرائد والمجلات هذا المشكل بافتتاحياتها ورئيسياتها بحيث لا يتسع المجال الى ايراد ما قالته في هذا الكتاب.

استنتاج اول.

تبين من كل ما تقدم اجماع اللبنانيين على معرفة ما كانت تبيته المراجع العليا وحكومة الانتخابات للشعب اللبناني.

وتبين ان الاجراءات التي كانت تتخذها الحكومة قبل الانتخابات كانت تدل على ما حدث في يوم الانتخاب.

وتبين ان سكوتها عن الاحتجاجات التي وجهت اليها والمطاليب التي طلبت منها، انما كان بقصد تنفيذ الخطة المرسومة التي اوصلت الى التلاعب والتزوير، والى الاحتيال على ارادة الامة وفرض مرشحي الحكومة على الشعب.

يكون اذن ان الاشياء التي حدثت يوم الانتخاب والتي سيلي الكلام عليها لم تكن فورية، وانما هيئت وصممت من قبل، واخذت لانجاحها التدابير.

الكتاب من عنوانه.

وقد مهدت الحكومة لليوم المشؤوم بحملة ارهاب واسعة النطاق عمت سكان الجبل الامنين. ونكتفي بالاشارة الى ما حدث في منطقة جبيل ليل ٢٢ ايار حيث لجأ عمال الحكومة الى اخس الوسائل واحقرها للفت في عضد الاهلين عندما اعيتهم الحيل لتحويل التيار الوطني الكاسح.

فقد توجه في نهار ذلك اليوم وفد الكتلة الوطنية المؤلف من الاساتذة ريمون اده ونهاد بويز وانيس الحايك الى بلدة بجه لزيارتها. وساء الحكوميين ما اظهرته المنطقة من دروب الحفاوة باعضاء الوفد. فلجأ زبانية الامن العام بالاتفاق مع قائد الدرك الى مؤامرة دنيئة للايقاع بهم واوفدوا احدهم المدعو عقل ابي عقل لتنفيذها. فقام هذا المأمور باطلاق بعض عيارات نارية من مسدسه الحكومي في ساحة البلدة، وهرول مسرعا الى قائد الدرك وابلغه ان اعضاء الوفد يطلقون النار في الساحة، فانتقل بقوة من رجاله وكمن لهم على الطريق. وعند عودتهم ليلا تعرض لهم واوقفهم مع مرافقيهم واقتادهم الى المخفر حيث باتوا ليلتهم. وما ان علم الاهلون بالحادث الدنيء حيث اخذت الاجراس تدق حزنا، وتوافدت الجموع الى ساحة المدينة، وفي مقدمتها سيادة الحبر الجليل المطران بولس عقل، واقفلت المدينة احتجاجا. وكانت المظاهرات الحاشدة تستنكر العمل، وتطالب بالافراج عن المعتقلين، ومعاقبة المتآمرين على الحقوق والحريات. ولم ينتصف النهار حتى اعطيت الاوامر باطلاق سراحهم بعد ان فضح التحقيق شباك المؤامرة الدنيئة.

هذا مثل من مئات الامثال البارزة التي تنطق بالنوايا الحكومية وبما بيته رجال الحكم لمصادرة الشعب في ارادته وسلطته.

الانتخابات يوم ٢٥ ايار.

وهكذا سخرت الاداة الحكومية للشهوات الحزبية حتى اذا جاء يوم الانتخاب، بدت ومعظم الدوائر ميادين حرب وقتال، لكثرة ما اجتمع فيها من قوات الحكومة وقوات مرشحي الحكومة التي سلحت تحت سمع الحكومة ونظرها، وذلك لمنع المعارضين من الوصول الى اقلام الاقتراع للقيام باعمال الرقابة التي يفرضها القانون. وان ما حدث بهذا الشأن قد شمل جميع اقلام الاقتراع. وفي ذلك التمهيد الذي ارادوه للقيام باعمال التزوير والتزييف بلا رقيب ولا حسيب.

من ذلك.

١ ـ ان كان رؤساء الاقلام يشكلون اللجان الانتخابية من الناخبين الموالين، ويرفضون اشراك رجال المعارضة في تأليف هذه اللجان.

٢ ـ انهم منعوا المرشحين المعارضين من دخول اقلام الاقتراع. واذا توصل احدهم الى الدخول كانوا يخرجونه بالقوة ويتوسلون بالشغب المفتعل.

٣ ـ توجب المادة ٥١ من قانون الانتخاب ان تكون الطاولات التي تجلس اليها اللجان الانتخابية وقت الفرز في وسط الغرفة، بشكل يستطيع معه الناخبون ان يدوروا حولها، تسهيلا للمراقبة. ولكن خطة التزوير قضت على رؤساء الاقلام بمخالفة هذه الضمانة، فوضعوا طاولات الانتخاب الى جانب الحائط، ومنعوا المعارضين الذين تمكنوا من الدخول الى القاعة من الدنو منهم، للاطلاع على قراءة القوائم. كما استقل الرؤساء بقرائها خلافا للمادة ٥٠ التي توجب ان تحقق على التوالي من قبل محققين اثنين.

٤ ـ كثيرا ما كان يمتنع رؤساء اقلام الاقتراع عن اعلان نتائج الاقتراع على الناخبين الموجودين. وحتى عن تنظيم المحضر في مركز الاقتراع، ليدونوا بعيدا ما يملى عليهم من النتائج لمصلحة قائمة الحكومة وقد اهملوا عمدا توقيع قوائم الفرز من اعضاء اللجنة تسهيلا للتلاعب والاستبدال.

٥ ـ في المراكز التي لم يستطع رئيس القلم التخلص من وجود رقيب المعارضة، كان يلجأ الى نقل الصندوقة من مركزها بحراسة القوة المسلحة الى مكان مأمون حيث كان يستقل بالفرز والتزوير وتبديل النتائج، كما حصل مثلا في الجيه وغلبون والعاقورة والمغيرة وغيرها. وقد نقلت صندوقة حراجل الى مركز القائمقامية في كسروان للغرض نفسه.

وقائع انتخابية في اقلام الاقتراع.

واننا نورد في ما يلي بعض الوقائع الانتخابية على سبيل المثال والتدليل وهي تنطق بالجريمة والعدوان.

في قلم جديدة المتن.

جرى الاقتراع في قلم جديدة المتن بكل دقة وانتظام حتى الساعة الرابعة. ولما بدأت عمليات الفرز بكل تدقيق تحت اشراف السيد جوزيف نعمه رئيس القلم، رأى قائمقام المتن ان لائحة الحكومة لم تحرز ـ على الثلاثماية صوت التي فرزت ـ الا عشرين بالمئة. عند ذلك دبر سعادة القائمقام الحيلة واتى بموظف حكومي، وادخله الصندوق، وطلب منه ان يشرف على الفرز مكان رئيس القلم القانوني. ثم ادخل الى غرفته احد مرشحي الحكومة وتدبر الحيلة، فخرج مرشح الحكومة وهو يرغي ويزبد ويهول بعصاه انه يريد كسر الصندوق. عند ذلك تظاهر القائمقام بالغضب وسخر الجيش لاخراج جميع المرشحين القانونيين خارج الغرفة.

ولما احتجت اللجنة المشرفة على الفرز على هذا التدبير خصوصًا انها كانت بعيدة عن المشاغبات، ارغم القائمقام الجيش على ان يخرج الجميع بقوة الحراب. فاختلى القائمقام بالصندوقة وبقي وحده مدة ساعة ونصف يدير الفرز كما يشاء، وكانت النتيجة كما يشاء طبعا.

في قلم العذره.

وقعت حوادث مؤسفة في اقلام الاقتراع في فتوح كسروان. فقد منع الناخبون المعارضون للائحة الحكومية من انتخاب مرشحيهم، واهينوا من المأجورين المسلحين الذين اصطفوا امام اقلام الاقتراع في العذره وجورة الترمس، واخذوا يستفزون الناخبين بصورة تشمئز منها النفوس. وامام وعي الناخبين الذين احتملوا الشتائم والضغط في سبيل القيام بالواجب، وانتخاب الطليعة الواعية من ابناء الامة، عمد المأمورون الى طرق السوقة فانهالوا على الامنين بالعصي والحجارة، واخرجوا مسدساتهم واصبع الديناميت للتهويل

والضغط. وقد جرى اشتباك دام في قرية العذره، واسفر عن سقوط سبعة جرحى، وانسحاب الناخبين المعارضين. وفي الساعة الحادية عشرة دخل انصار المرشح الحكومي السيد جورج زوين الى قلم اقتراع العذره فتعاونوا مع الجند على طرد مرشحي الكتلة الوطنية والكتائب الذين كانوا يراقبون عملية التصويت، ويشاهدون التزوير العلني المفضوح الذي يقوم به كل من حصن كامل وشاكر كامل ونعمة الخوري كامل بانزال كدسات من اوراق مرشحي الكتلة الحكومية.

وكان هؤلاء الفرسان الثلاثة يدخلون مكان الاقتراع بسلاحهم الكامل، وبحرية تامة، ويعطون الاوامر للجندرمة ويشتمون الناس. اما في جورة الترمس فقد كان الدركي المسؤول يعترض الناخبين ويطلع على ورقة التصويت التي يحملونها. ولم يكن يأذن للناخب الوطني بدخول قلم الاقتراع مما ادى الى انسحاب اكثر الناخبين الى بيوتهم.

وقد شهد حضرة الدكتور شكري الحصري المرشح رسميا للانتخابات المهازل التي رافقت الاعمال الانتخابية في قلم العذره فرفع فيها عريضة الى وزارة الداخلية نثبتها فيما يلي:

قال:

١ ـ «ان رئيس قلم الاقتراع رفض تعيين احد من المراقبين المعارضين، واقتصر على تعيين اربعة من الموالين لمرشحي الحكومة.

٢ ـ «منع رئيس القوة المسلحة المرشحين المعارضين من دخول قلم الاقتراع. بينما كان المرشح جورج زوين جالسا امام الصندوق طول الوقت، ويصدر اوامره الى رئيس القلم. وكان يفتح كل ورقة ويطلع عليها قبل ان تلقى في الصندوق. وعندما حاول احد المراقبين المدعو فرنسيس الصائغ الذي ارغم على الوقوف بعيدا، الاعتراض على هذا العمل المغاير للقانون، امره رئيس القلم بان يبتعد. كما انتهره المرشح جورج زوين واهانه.

٣ ـ «كان المرشح جورج زوين مع انصاره واقفين على باب الاقتراع يمنعون كل شخص لا ينتمي الى حزبهم من الدخول.

ثم يشير الدكتور حصري الى عدة مخالفات اخرى منها احداث مشاغبة في الخارج، والقاء كميات من الاوراق في الصندوقة دفعة واحدة.

وعندما رأى المعارضون ذلك وهم الاكثرية انسحبوا دون ان يمارسوا حقهم بالانتخاب».

في قلم غزير.

وقد ادت الاعمال الانتخابية في قلم غزير الى الاحتجاج التالي:

من جورج يارد الى رئيس قلم اقتراع غزير السيد ادوار حبيقه.

... وبعد لا يسعني الا ان ابدي اعجابي بك لانني لمست لمس اليد امانتك للاوامر المعطاة لك، وانا الوحيد الذي راقب كل حركة من حركاتك طوال يوم الاقتراع فرأيت فيك الوفاء الكثير لمن امنوك على الصندوقة العجائبية. لقد ضربت انت وزملاؤك الرقم القياسي بوفائك للعهود المقطوعة.

لبنان يعتز بكم بما ابديتموه من البطولة، فانتم خير من عمل على بعث الاموات من قبورهم احياء، ولو الى حين.

لقد اتيح لي ان ارى والدي المرحوم امام صندوقة الاقتراع باسما شاكرا لك حسن جميلك، لانك بفعلك هذا، احضرته من عالم الاموات بطريقة داهشية.

ان الجهود التي قمت بها لتتطلب مكافأة كبيرة في هذه الدنيا. اما في الاخرة «ففي يوم الله يعين الله»!

لقد دقت الساعة الرابعة زوالية ولم تقفل الصندوقة رغمًا عن ان هنالك ناخبين لا يزالون على الطريق، وهكذا اعطي الوقت الكافي للذين كانوا في الغرفة المجاورة لتدبير الاوراق التي كانت تحضر لتلقى في الصندوقة، حينما تسمح الفرص.

ولقد تمت المؤامرة على بعض المرشحين من الكتلة الوطنية بين محو اسم زيد وابداله بآخر.

شكرا لك لانك اخرجتني من غرفة الاقتراع بقوة السلاح وتحت الضغط لئلا ترى اعيننا ما لم نتعوده من قبل.

انني واثق بان الذين انتخبوا في غزير لا يزيد عددهم على الاربعمئة، بينما ظهر ان لاحد المرشحين ستماية. والذي يثبت لي التلاعب هو عدم ظهور اي اسم للمرشح الارثوذكسي الدكتور فؤاد غصن، مع اني واخواني واقاربي ممن انتخبوه. هذا وللدكتور اصدقاء كثر في غزير، فضلا عن المحبذين العديدين الذين اقسموا له اليمين بالاخلاص كما اقسمت انت اليمين بالزيادة لاصحابك.

ان مجموع ما اخذ غصن من الاصوات هو صفر فقط...

لقد كانت غرفة اقتراع غزير اشبه بجهنم من حيث الفوضى التي شنتها انت.

وهكذا رفعت اسم غزير عاليا باستعمالك طريقة الجمع والضم.

الا سِر يا صديقي على هذه الطريق الكفيلة لك بالنجاح في الظروف التي نحن فيها.

في قلم حالات.

كان السيد اميل ديب رئيس قلم الاقتراع في حالات جبيل والمعتمد على بأس المختار الدستوري، يستفز المقترعين بصورة مفضوحة للايقاع بهم، ويعرقل عملية التصويت ويؤخرها.

وكان بعد ان يعرف ميل الناخب، من لون ورقته، او من قراءة الاسم الاول فيها يرفض الاعتراف بورقة هويته ويقول انها مزورة ويسلمها للدركي، طالبا ان ينظم بصاحبها محضر ضبط، وقد رفض عدة تذاكر لانصار الكتلة الوطنية بحجة انه رأى فيها بقلم احمر كلمة (متأهل) اضافتها دائرة النفوس عند زواج اصحابها زاعما انها تدل على تزوير البطاقة مهددا اصحابها بالسجن، حتى اذا تدخل المختار واقنع صاحب التذكرة باخفاء اللائحة التي يريدها ذلك الرئيس اذن له بالتصويت ولم يبق على التذكرة من بأس ولا تعلل.

ومما فعله هذا الرئيس انه حين رأى احد المرشحين المراقبين يميل الى حزب آخر غير الحزب الذي يؤيده هو، انتظره ريثما يفوه باول كلمة هادئة واتهمه زورا باحداث الشغب والغوغاء واخذ يصرخ باعلى صوته طالبا اخراجه. وعندئذ هجم على المرشح المختار مع بعض اتباعه، وكلهم من الحزبية نفسها ودفعوه بسواعدهم المفتولة الى الخارج، فتشوش الحاضرون من عمل الموظف والمختار. وقد شاء الدكتور دحداح ان يبين ما في هذا العمل من التحامل والاستفزاز فنال قسطه من الاهانة.

وقد اقترحت لجنة الطعون ابطال محضر هذا القلم في تقريرها الرسمي المرفوع الى «مجلس النواب».

في قلم غلبون.

اقترع في صندوق غلبون ٦٥٠ من اصل ما يقارب ٨٠٠ وقد صوت اكثرهم للرئيس اده. ولما افرزت الاوراق اخذ رئيس القلم يتلو النتيجة. وكان بالطبع يقرأ اسم اميل اده. فما كان من احد انسباء الدكتور جورج باسيل، وهو مرشح على لائحة الشيخ سليم الخوري الا ان صرخ به: انت لا تعرف تقرأ فدعني اقرأ مكانك. وهكذا صار. فاخذ «الرئيس الجديد» يتلو الاسماء على هواه دون ان يسمح للمعاونين بالمراقبة، الامر الذي اثار احتجاجهم. عند ذلك حدثت ضجة ادت الى اخراج الحضور والمعاونين. وبعد عشر دقائق عاد الجميع واذا بالاستاذ اده لاينال اكثر من خمسة وعشرين صوتا بعد ان صوتت له اكثرية المقترعين، وقد حاول البعض تحطيم الصندوق لكن الاستاذ ريمون اده حال دون ذلك، رادعا انصاره.

في قلم بشتفين.

في بشتفين، التابعة لقضاء الشوف، ثبت للمعاون السيد لطف الله ريشا وهو كذلك من شباب الكتائب، ان اسم الاستاذ اميل اده، يقرأ شهيد الخوري، فاحتج بصخب، لكن الحضور جميعهم من رئيس قلم الاقتراع الى الكاتب والمعاونين ينتمون الى فئة معلومة، تهجموا عليه بصورة همجية، فاضطر ان

ينسحب من مركز الاقتراع، ولم يوقع وفقا للاصول، على المحاضر برغم انه معاون رسمي. وقد ابرق الى الدوائر المختصة محتجا.

حبر يعطل الاوراق.

روى لنا شاهد عيان ان التلاعب في صناديق اقتراع جبيل بلغ حدا تهون عنده الروايات الخيالية منها: ان عدة صناديق في تلك المنطقة نقلت الى جبيل وافرزت فيها لمصلحة احد المرشحين المعروفين. فقد فتقت الحيلة لرئيس قلم غلبون اذ شعر بحراجة موقف الحكومة، فأفرغ الدواة في الصندوقة فتلف قسم من الاوراق والقسم الباقي كان رئيس القلم يعطله بوضعه عليه بقعا من الحبر. ولما احتج سكان غلبون على هذا التدبير اسرع الرئيس ونقل الصندوقة الى جبيل حيث افرزت فيها. ومثل قلم غلبون قل عن اقلام اخرى.

في بعض اقلام كسروان.

كانت منطقة كسروان بهمة قائمقامها بديع صالح من اخصب المناطق بالنتائج العجيبة الغريبة المريبة.

وعلى سبيل المثال نورد شيئا طفيفا مما جلته اللجنة القضائية الاولى - وهي التي عهد اليها في درس الشكاوى والاعتراضات قبل تشكيل اللجنة الثانية - في بعض اقلام كسروان. ومن هذا «الشيء الطفيف» وحده، وقد دونته اللجنة في تحقيقها، يتضح مثلا ان السيد فيليب تقلا لم يحصل على العدد الكافي من الاصوات لاحصائه بين الفائزين.

وان حصرنا المثل في السيد تقلا، واضرابه كثيرون من المزور لمصلحتهم، فما ذلك الا لتيسر عدد الاصوات التي نالها بين ايدي المراقبين الذين اهتموا بهذه الناحية.

والان نترك الكلام للارقام فدون بلاغتها بلاغة الاقلام.

مقارنة بين الاصوات التي نالها السيد تقلا حقا في بعض اقلام كسروان والاصوات التي زيدت له بعد التزوير والتلاعب:

قلم الاقتراع	النتيجة في القلم	النتيجة بعد الفرز ببعبدا	الفرق
البوار	١٩٠	٣٥٣	١٦٣
اهمج	٣٦٠	٧٥٦	٣٩٦
قرطبا	٦٢	٣٧٥	٣١٣
غلبون	١٠	٥٦٠	٥٥٠
علمات	٢٥	٣٩٠	٣٦٥
المغيرة	٢٨	٣٠٠	٢٧٢
لحفد	١٩٨	٥٥٠	٣٥٢
			٢٤١١

نال السيد تقلا حسب النتيجة المزورة المعلنة رسميا في بعبدا ٢٨٥٤٣ صوتًا.

يحسم من هذا العدد الاصوات المزيدة في الاقلام السبعة المذكورة اعلاه ٢٤١١ يبقى ٢٦١٣٢.

عدد الاصوات الواجب الحصول عليها للفوز وفقا للنتائج الرسمية المزورة المعلنة في بعبدا هو ٢٦٥٦٦.

فما رأي المحققين في التلاعب والتزوير في هذا النموذج «البسيط» الذي نعرضه على علاته، مع العلم ان قلم اهمج مثلا كان آية من آيات التزوير، حتى قبل الانتقال الى القائمقامية فالمحافظة، ومع الافتراض ان الاثنين والستين صوتا في قرطبا كانت كلها بجانب السيد تقلا؟

في قلم غوسطا.

تجلت «البطولة» ومنعت المعارضة من الاقتراع بشتى الطرق. وقد جاءت غوسطا التي جعلوها قلعة حكومية بما ضموا اليها من اقلام اقتراع مجلية في ميدان التزوير والتلاعب. فوقف «القباضيات» على ابوابها وحالوا دون دخول

احد من المعارضين اليها بقوة السلاح. وفضلا عن ذلك كانت ميدانا فسيحا للتلاعب حيث اقترع الموتى، وانتخب الشخص اكثر من مرة بتذاكر نفوس عديدة ليست له.

مثال على ذلك ان المدعو انطون يوسف افرام الشمالي الغائب عن البلدة وهو كتائبي، اقترعوا باسمه بعد ان حصلوا على تذكرة نفوسه من والده بطرق الضغط المعروفة، وانتخب بها المدعو انطون حنا سرور من درعون. وانتخب بعدة تذاكر مزورة غيرها كان يوزعها الدكتور صخر الخازن. واقترع المدعو انطون ميلاد الشدياق اربع مرات بتذاكر مزورة. كما اقترع مختار درعون حنا انطون الشمالي اكثر من ثلاثين مرة بالطريقة نفسها.

وقد حطمت سيارة من دلبتا لانها كانت تعلق صورة الاستاذ اده. وضرب شاب من عرامون على رأسه بهراوة لانه طالب بان يكون الانتخاب حرا فجرح جرحا بليغا. وارجع رئيس عام المرسلين البولسيين في حريصا مع كهنته بالقوة لانهم لم يشاؤوا انزال اللائحة الحكومية.

في قلم حارة صخر.

وتلقينا من حارة صخر ان الاقتراع في قلمها استمر بشكله القانوني العادي حتى نهاية الوقت المحدد.

ولكن «الاعجوبة» حدثت على الاثر، اذ صدر الامر «العالي» بطرد جميع المرشحين من غرفة القلم، وابقاء الموظفين والكتاب وحدهم في الغرفة وراح رئيس القلم يفرز الاوراق ويتلو الاسماء دون ما مراقبة من اي كان من المرشحين. فكان يبدل الاسماء على ما يحلو له، او بالاحرى حسبما اوعز اليه. ففليب تقلا مثلا، يحل مكان الياس ربابي، وسليم الخوري مكان سليم الحايك وهكذا دواليك.

وعلى اثر ما اشيع عن حصول التلاعب والتزوير في كل مكان، وعلى الاخص ضد مرشحي الكتائب، غادر الكتائبي المندوب لتدوين الاصوات التي نالها المرشحان الكتائبيان، غرفة الاقتراع احتجاجا واستنكارا. وكان عدد الاصوات التي نالها الاستاذ الياس ربابي، منذ غادر الغرفة، ٢٤٦ صوتا، وكان لم يزل هنالك ظرف كامل يحتوي على مئة ورقة لم تفرز بعد.

ولما عاد المندوب ثانية الى قلم الاقتراع قالوا له انهم اعطوا ربابي مئتي صوت، وتقلا مئتين وخمسة وعشرين صوتا فسألهم متعجبا: «ولكن كيف فعلتم ذلك ولماذا؟ فأجابوه: «حرام تقلا. لازم نعطيه اكثر حتى يطلع!».

في قلم حراجل.

اما في حراجل فقد نظمت المؤامرة باحكام لفرز الاصوات بمعزل عن مندوبي المرشحين المعارضين.

ففي الساعة الواحدة والنصف تلقى رئيس القلم نبأ هاتفيا من القائمقام ليؤخر اعمال الفرز. وقد كان عدد المقترعين ٧٧٤ من اصل ٩٦٥ ناخبا. وبعد ان تم فرز ٢٥٠ اسما وظهر ان الاكثرية كانت بجانب مرشحي الكتائب اوقف العمل. وفي الساعة الثانية والنصف وصلت قوة من الجيش مؤلفة من عشرين جنديا، ما عدا الجنود الستة الذين كانوا في القلم، ومعهم اربعة مدافع رشاشة. فدخلوا قلم الاقتراع وطردوا جميع المراقبين من المعارضة ولم يبق سوى مراقب دستوري ثم اخذوا غلافات اوراق الاقتراع وعادوا من حيث اتوا.

وكان رئيس القلم يلقي بعشرات الاوراق دفعة واحدة في الصندوق بعد ان يهمس في اذن معاونه ويطلب اليه ان يشطب عددا مماثلا من الاسماء.

وهذا من الاقلام التي اقترحت لجنة الطعون ابطال نتائجها.

في قلم قرطبا.

وننشر في ما يلي نص العريضة التي رفعت الى اللجنة القضائية العليا عن فضيحة قلم اقتراع قرطبا:

المستدعي: جوزف عبود اسعد بصفتي احد المعاونين المختار من ناخبي قلم الاقتراع في قرطبا، جبل لبنان.

اتشرف ان اعرض لحضرتكم ما يلي.

يوم الاحد الواقع في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ انتدبني اهالي قرطبا معاونا في قلم الاقتراع لتلك البلدة وعدد ناخبيها كما ورد في دفتر الشطب ٧٠٨ اشخاص

يضاف اليهم عدد ناخبي جنة ومارسركيس وعددهم ستون شخصا فيكون المجوع ٧٦٨.

ولما كانت قرطبا قد اضربت عن الاقتراع بسبب اهمال مشاريعها الحيوية، فلم يتقدم من صندوق الاقتراع سوى ٦٢ (اثنين وستين) ناخبا ليس الا، قيدت اسماؤهم فردا فردا وهي محفوظة عندي اقدمها لدى الاقتضاء.

وعندما اعلنت النتيجة الموقتة للاقتراع رفض رئيس القلم تنظيم محضر الاعمال في نسختين وفقا للمادة ٥٥ من القرار عدد ٢ واكتفى بان وقع هو وكل من اعضاء مركز الاقتراع على الاوراق المعدة لاثبات النتيجة مع الاشارة لعدد الاصوات التي نالها كل من المرشحين.

وكذلك لم يسمح لي رئيس قلم الاقتراع ان ارافق الصندوق الى مركز القائمقامية في جونيه.

وقد علمت ان عدد المقترعين في قرطبا الذي لم يتجاوز الاثنين والستين ناخبا كما ذكرت تضاعف بطريقة سحرية فاصبح ٥٦٢ (خمسمائة واثنين وستين) شخصا.

لذلك،

التمس من حضراتكم الاطلاع على نتيجة الاقتراع في قلم قرطبا، حتى اذا ما تحققتم ان التزوير واقع في اضافة خمسمائة صوت الى عدد الذين اقترعوا فعلا وهم ٦٢ شخصا، تستدعون رئيس واعضاء قلم الاقتراع في قرطبا وتستجوبونهم عن امر هذه الزيادة، ومن ثم تجرون المقتضى.

واذا لم يعترف اعضاء ذلك القلم بالحقيقة فبين يدي تذاكر كافة الاشخاص الذين لم يتقدموا الى الاقتراع وفيها الدليل القاطع الذي لا يرد على وجود التزوير.

كما انني احتفظ لنفسي بحق اقامة دعوى شخصية لدى المحاكم المختصة على كل من رئيس القلم ومن اشترك معه في هذا التزوير الفاضح.

ولي الثقة التامة بانكم تأخذون هذا الامر بعين الاهتمام وتجرون المقتضى.

وتفضلوا يا سادتي القضاة بقبول فائق الاحترام.

في ١٧ ايار سنة ١٩٤٧

ملاحظة: وقد اقترحت لجنة الطعون ابطال هذا القلم ايضا.

في بلاد جبيل.

اما صناديق اقتراع جبيل فقد نقلت الى قائمقامية كسروان دون ان تفرز في مراكزها الاساسية. وقد احتفظ قائمقام كسروان بهذه الصناديق مدة ٢٤ ساعة. فكيف اجاز لنفسه ان يحتفظ بهذه الصناديق كل هذه المدة. ومن يضمن لنا ان التزوير والتلاعب لم يحصلا في تلك الصناديق وامر قائمقام كسروان معروف؟

في قلم لحفد.

وعلمنا ان الكتلة الوطنية في اعتراضاتها التي تقدمت بها الى اللجنة القضائية المشرفة على الانتخابات قد ابرزت للجنة المذكورة ايصالا موقعا من رئيس قلم لحفد والاعضاء الاربعة يفيد ان عدد المقترعين فيها ٥٧٦، وان الرئيس اده ورفاقه قد احرزوا منها ما يقارب الخمسماية، وان النتائج قد وصلت الى بعبدا مقلوبة بحيث اصبح للرئيس اده ورفاقه ٢٦ صوتا لكل منهم وقد ادعى اعضاء الكتلة التزوير في المحضر المذكور بعد ان ثبت لهم ذلك. ويقول مخبرنا انه رأى بام عينه الايصال والمحضر ودقق في الامضاءات فتبين صحة هذا التزوير وقد فتحت اللجنة تحقيقا في ذلك.

بين شمعون والخازن.

ومعلوم ان قلم اقتراع غوسطا كان يضم القرى التالية: درعون، معراب، عين ورقة وثلاث قرى غيرها فاتنا ذكرها وذلك لطمس الحقائق، وما ازفت الساعة التاسعة حتى كانت ١٢٠٠ ورقة موضوعة في صندوقة الاقتراع. ثم اشار مرشح المنطقة على القباضيات بوجوب ارجاع كل ناخب من حيث اتى وهكذا كان.

وقد احس باللعبة الوزير شمعون فعاتب المرشح المذكور بشدة على تلك اللعبة المفضوحة وهدد بفضح القضية فما كان من المرشح المذكور الا ان تنصل مما اقدم عليه قائلا انه لم يقدم على ما اقدم عليه الا بناء لاوامر عالية.

في الشوف.

وكان الشوف ايضا ميدانا لحوادث التلاعب. ففي بشتفين منع مندوب الكتائب من الاطلاع على فرز الاوراق وشعر بان اسماء مرشحي الكتائب كانت تقرأ معكوسة. فطلب الاطلاع على الاوراق فرفض رئيس القلم ومزقها.

وفي كفرحيم القيت مئة ورقة دفعة واحدة بالصندوق قبل البدء بالاقتراع. وعند الفرز طرد جميع المراقبين المعارضين بالقوة. وطبق عدد الاوراق على قائمة الشطب بعد ان الغيت الزائدة من لوائح المعارضة.

وفي جون وجد عدد كبير من الموتى في قائمة الناخبين. وامتنع رهبان الدير عن الانتخاب وقاموا بجناز حول الصندوق.

وفي فرن الشباك ارغم مندوب الكتائب على الخروج عند الفرز.

وتلقينا من بشتفين البرقية التالية:

انتدبني ناخبو قلم اقتراع بشتفين عضوا. منعني رئيس القلم من الاطلاع على الاوراق. لاحظت تغييرا في قراءة الاسماء احتججت دون جدوى. وانسحبت محتجا على العبث باقدس الحقوق.

الامضاء: لطف الله ريشا

في قلم الشويفات.

تلقينا بيانا من السيد عادل نادر المرشح المراقب على صندوق اقتراع الشويفات ورزق الله شقير المشرف على احد دفتري الشطب جاء فيه ما يلي:

١ ـ ان الانتخابات في قلمنا كانت حرة حتى الساعة العاشرة صباحا حيث تقدم ما يقارب المائة والخمسين منتخبا.

٢ ـ وعندما رأى الجمهور التدخل قاطع لانتخاب. ولم يتقدم الى الاقتراع منذ وصوله حتى نهاية الوقت اكثر من مئة شخص.

٣ ـ عندما تبين للموالين ان المقترعين لم يزد عددهم على ٢٥٠ اخذوا ينزلون الاوراق في الصندوق بايديهم ثم يشطبون من دفتر الشطب اسماء تعادل الاوراق الملقاة فارتفع عدد الاوراق في الصندوق الى ٦٣٨.

٤ ـ بعض التذاكر التي مهرت وهي لاشخاص متوفين ومهاجرين قد جمعت وهي بين ايدينا. وقد انتخب بعضهم بموجبها.

٥ ـ عندما تبين لنا كل هذه المخالفات انسحبنا وابينا توقيع المحضر. على ان احدنا رزق الله فوجىء الساعة الثانية بعد منتصف الليل بدركيين قاداه الى مركز القلم حيث ارغم بالتهديد والقوة على التوقيع.

هذا ملخص ما جاء في البيان الذي وقعه السيدان عادل مرشد نادر ورزق الله شقير ورفعاه الى المؤتمر الوطني والصحافة ليكون ضميرهما مرتاحا كما يقولان.

في قلم بيت شباب.

وفي بيت شباب عين السيد شكري مارون الحايك ابن بيت شباب رئيسا لقلم اقتراع بيت شباب فاصطفى معاونيه من القوميين. وقد ابى قبول الكتائب والوطنيين، فتألفت اللجنة منه ومن فريق واحد. وحاول ابعاد جميع المراقبين المعارضين فلم يتمكن في بادىء الامر. وعندما شرع بالفرز اثار مشكلة داخل الغرفة ابدل اثناءها غلافا بآخر، فاحتج احد المرشحين المعارضين وكادت تقع مشادة غير محمودة العواقب.

في قلم حارة حريك.

وكانت الكتلة الوطنية سيدة الموقف في الساحل واحرزت اكثرية الاصوات الساحقة، بحيث انه كان قد سجل للرئيس اده ولمرشح الكتلة الساحلي الاستاذ ادوار حنين ما يزيد عن الخمسماية صوت، حوالي الساعة الثانية بعد منتصف الليل، واذا في النتيجة تهدر هذه الاصوات وتنقص الى خمسين صوتا لكل واحد منهما وقد اقيمت الشكوى بهذا الخصوص.

وهذا ايضا قد اقترحت لجنة الطعون ابطاله ضد مصلحة الكتلة الوطنية.

وفي مختلف الاقلام.

قالت البشير: شاهد مندوبنا الجوال في مختلف اقلام جبل لبنان ان الناس كانوا يمنعون بالقوة المسلحة من الدخول الى اقلام الاقتراع لاداء هذا الواجب. مثال ذلك ما جرى في قلم برج البراجنة وكترمايا واقليم الخروب وغوسطا كسروان وعاليه والشويفات والشوف. وقد شاهد ان ابواب غرف الاقتراع ظلت موصدة في وجه المقترعين ومحمية بالحراب تفتح لمن يريدون، وتغلق في وجه الاخرين.

وشاهد مندوبنا ان رؤساء بعض الاقلام كانوا يمتنعون عن فتح الصناديق عند البدء بعمليات الاقتراع خلافا للقانون. وكانوا يرفضون ان تتمثل الكتلة الوطنية في اللجنة خلافا للقانون ايضا. وكانوا يمنعون المرشحين من الكتلة الوطنية حتى الاصيلين منهم الداخلين في اللائحة حق الدخول الى غرف الاقتراع خلافا للقانون ايضا. وكانوا يمنعون المرشحين ووكلاءهم واعضاء اللجنة الوطنيين من حضور عملية فرز الاصوات اذ كانوا قبل الشروع فيها يخرجونهم بالقوة. وعند البدء في تلاوة اوراق الاقتراع، كانوا يمتنعون خلافا للقانون ان يجلسوا الى طاولة موضوعة في وسط الغرفة ليتمكن الناخبون من مراقبة عملية الفرز والقراءة والدوران حولها.

وشاهد مندوبنا غير ذلك الكثير وعلم اكثر واكثر مما يسود له وجه التاريخ خجلا.

وان ما حصل في محافظة جبل لبنان جرى مثله في جميع المحافظات اللبنانية.

في القائمقاميات والمحافظات.

ويظهر ان نتائج التزوير في اقلام الاقتراع على ما بذلوا من جهود لم تؤمن الفوز لمرشحي الحكومة، كما كانوا ينتظرون لانها جاءت لمصلحة بعض مرشحي المعارضة مما قادهم الى معالجة الجريمة بجريمة اشد هولا وبشاعة.

فقد اوعزوا الى القائمقامين بتغيير النتائج المثبتة بالمحاضر، وتحويل البقية الباقية من الاصوات الى مرشحي الحكومة. وقام القائمقامون، وخصوصا قائمقام كسروان وقائمقام الشوف بهذه المهمة بشكل مفضوح. وشمل هذا التزوير ما يزيد على الخمسين قلم اقتراع كما صرح كمال بك جنبلاط وزير الاقتصاد.

وهكذا ارسلت المحاضر الى المحافظة للتتولّى الفرز النهائي على اساسها. وانكب المحافظ مع بعض المرشحين الحكوميين على تفحص النتائج في غرفة خاصة قبل تقديمها الى لجنة الفرز.

ولما تأكدوا من ان التزوير المكرر لم يأت هو ايضا بالنتيجة المفروضة ايقنوا ان بعضهم سوف يخرج فاشلا تملكتهم الحيرة واتصلوا برؤوسائهم المشرفين على اعمال التزوير. فقر رأيهم على مواصلة التزوير للوصول الى الغاية المقررة فلم يروا طريقا آخر غير اضافة عدد كبير من الاصوات الى المحتاجين منهم فارتفع النصاب القانوني للفوز. ويقول احدهم الشيخ فريد الخازن انه نام ليلته فائزا وافاق في اليوم التالي فاشلا بعد الزيادة المجرمة فاسرع الى بعبدا وسوى مسألته بزيادة مناسبة مكنته من اعادته الى زمرة الفائزين.

بعض الادلة على التزوير.

ولقد استفاضت الادلة المادية على هذه الوقائع، منها ما هو صادر عن الوزراء انفسهم، ومنها ما هو صادر عن رفاقهم في القائمة وخصومهم في القائمة الحكومية الثانية وبعض هذه الادلة ناتج عن مستندات رسمية ناطقة اتصلت بنا من بعض رؤساء الاقلام.

فضيحة قلم لحفد.

من ذلك ان رئيس قلم لحفد اعطى بيانا بنتيجة الفرز الى مرشحي القائمة الوطنية وقعه اعضاء اللجنة. وبهذا البيان يثبت ان المرشحين الوطنيين نال كل منهم اكثر من ثلاثماية صوت. فاذا المحضر المزور يثبت تحويل هذه النتيجة الى مرشحي الحكومة، بحيث لم يبق للمرشحين الوطنيين الا عدد لا يتجاوز اصابع اليد.

تصريحات كمال جنبلاط.

واننا نورد فيما يلي تصريحات كمال بك جنبلاط وزير الاقتصاد الذي اطلع بنفسه على التزوير، وشرح وقائعه والمراحل التي مر بها مشيرا الى المراجع العليا التي امرت به قال:-

يؤلمني ان اصرح للشعب اللبناني بان ما وقع في اقلام الاقتراع عامة وفي بعبدا خاصة لدى فرز الاوراق يفوق ما كنا نتصور من اساليب المكيافيلية والفساد. فبعد انتقالنا الى بعبدا في الساعة الثانية عشرة من نهار اول امس مع اصحاب المعالي اليافي، شمعون، المر، وبعد ان درست الهيئة القضائية درسا بديهيا ودققت في بعض المحاضر تبين لها ما يأتي:

اولا ـ ان هناك تزويرا في جميع الاصوات التي احرزها الشيخ سليم الخوري والاستاذ اميل لحود في منطقة الشوف وحدها. وقد بلغ هذا التزوير ٢٠٠٠ صوت للشيخ سليم و١٥٠٠ للاستاذ لحود.

ثانيا ـ ان هناك تزويرا ماديا في فرز محاضر بعبدا. فهناك فوارق كبيرة جدا بين المحاضر التي نظمت في اقلام الاقتراع والنسخ التي جاءت الى بعبدا مثلا: لقد درست اللجنة محاضر اربعة اقلام للاستاذ السودا فتبين لها ان الاستاذ السودا احرز في الشويفات ٦٠٠ صوت. ومن العجب ان هذه الاصوات اختفت في محضر الفرز في بعبدا. وكذلك شأن لحفد وقريتين آخريين بلغ مجموع عدد اصواتها ١٢٠٠ صوت.

ثالثا ـ ان هناك محاضر حكت وابدلت الارقام فيها.

رابعا ـ ان الاوراق الواردة من اكثر اقلام الاقتارع لا تحمل اسم المرشحين مما يسهل ابدال المحاضر بعضها ببعض.

مثلا: محاضر عاليه لا تحمل اي اسم مرشح.

وقد فهمت شخصيا انه قد صدرت اوامر عليا الى اقلام الاقتراع بان لا يسجلوا اسماء المرشحين في صدر المحاضر.

وسنوافيكم غدا بمعلومات طريفة عن هذه «المهزلة» التي مثلت ادوارها في جبل لبنان. والتي دهش لها القضاة اعضاء اللجنة وحاروا في امرها.

اما المعلومات الشخصية التي وصلت الينا فتدلنا على ان هناك ما لا يقل عن اربعين او خمسين قلم اقتراع اجري فيها التزوير محليا، اما بطرد المراقبين عن اربعين او خمسين قلم اقتراع اجري فيها التزوير محليا، اما بطرد المراقبين وقت فرز الاصوات، واما باستعمال القوة والتهديد معهم، واما بطرد بعضهم واتفاق الباقين على تقاسم الاصوات وقد حدث حادث طريف في احدى قرى الفتوح يتلخص فيما يلي:

ارسل الى قلم الاقتراع احد موظفي الامن العام ي.ر. لمصلحة القائمة الثالثة وكذلك الجاويش ف.ب. من غزير.

وكان يدخل هؤلاء الموظفون الى اقلام الاقتراع ويفتشون الاوراق على الابواب وخارج المركز وداخله.

وقد وجد في الصندوق ٨٠٠ ورقة مع ان عدد المقترين كان حتى الساعة الرابعة ٢٨٨.

ثم حاولوا اخراج رجل يدعى ا.ع. وقالوا له، بعد ان عجزوا عن اقناعه بزيادة ٤٠٠ او ٥٠٠ صوت على قلم الاقتراع بان يقتسموا هذه الاصوات فيما بينهم على مرأى ومسمع من كثيرين، واختلفوا على حصة احد مرشحي اللائحة الثالثة. هم يريدون اعطاءه ٦٠٠ والجاويش يريد اعطاءه ٥٠٠ فقط.

لانه عارض في زيادة رواتب الموظفين عند ما كان نائبا.

واحتج م.ز. كيف ان حصة الاستاذ شمعون اكثر من حصة ابن المنطقة. واختلف واياهم مندوب مرشح آخر على حصة معلمه التي لم تتجاوز الستين صوتا.

جرى كل هذا على مسمع وعلى مرأى اشخاص كثيرين كانوا حاضرين.

جرى هذا الامر وخلافه في اكثر اقلام الاقتراع.

وفي عاريا اطفأوا الانوار ووضعوا ما شاؤوا في الصندوق، واستعملوا هذا الاسلوب في اقلام اخرى.

واغرب من ذلك انني شخصيا، عندما كنت اصعد للتدقيق في الاوراق في بعبدا كان محافظ الجبل يحصي لي تدريجا عدد المقترعين، فاذا بالعدد يقفز من ٤٢٠٠٠ الى ٤٤٠٠٠ الى ٤٥٠٠٠ الى ٤٧٠٠٠ الى ٥٢٠٠٠ وثم الى ٥٣٠٠٠ مع ان العدد الحقيقي للمقترعين لم يكن ليزيد عن ٤٠ الفا.

ومما لا شك فيه ان التزوير تناول ما لا يقل عن ١٣٠٠٠ صوت.

واني اعلن ذلك على مسؤوليتي التامة.

ان هناك قصصا وحكايات يشيب لها شعر الانسان وتجعلنا نفكر في الدرك الذي تدهورت اليه اخلاقنا العامة واخلاق الموظفين وتصرفات الادارة.

واني لا اشك ابدا ان المحافظ كان منفذا لارادات تتعداه. فان كان هو مسؤولا او لا فالمسؤولية ايضا تقع على سواه.

والاغرب من ذلك، ان صناديق الاقتراع في كسروان والفتوح وجبيل ظلت في مركز القائمقامية فترة طويلة من الزمن. وقد اعطيت الاوامر التلفونية من قبل المحافظ وغير المحافظ بابدال هذه المحاضر وفي تنقيحها. وقد تم فعلا هذا الامر وعرفناه نحن شخصيا من موظف نشيط رفض العمل الشائن الذي امر بتنفيذه.

ان السيد بديع صالح قائمقام كسروان هو في الواقع مجرم ومزور ايضا، ويجب محاكمته، كما يجب محاكمة جميع الموظفين الكبار والصغار الذين اشتركوا في التزوير.

وعندي مجال واسع لكي اسرد لكم عشرات الوقائع من هذا الطراز، واني اعجب جدا كيف اقدمت الحكومة على اعلان نتائج الانتخابات في جبل لبنان وتحملت مسؤولية ادخال نواب غير شرعيين للمجلس النيابي.

فهل فكرت الحكومة بما فعلت. وهل فكرت بالعواقب الوخيمة التي ستصل اليها حتما من جراء الوعي القومي المتزايد.

وكان الاحرى في نظري ان تأخذ على مسؤوليتها الغاء الانتخاب في جميع المناطق التي ظهر فيها التزوير والتلاعب واعادته مجددا. فعسى ان ترجع الى الصواب قبل فوات الاوان».

وقد قال في خطاب له القاه في الجماهير المحتشدة امام بيته يوم جاءت تستفسر عن استقالته من الوزارة.

«هل تريدون ان تعرفوا ماذا يجب عليكم ان تعملوا؟

اني ادعوكم الى مقاطعة الانتخابات التكميلية التي ستجري نهار الاحد...

فالبرلمان الذي سيتألف من النواب الذين اعلن فوزهم هو برلمان معين بالتزوير. فهو والحالة هذه غير شرعي. وسيظل كذلك الى ان تجري انتخابات جديدة.

سيدعى هذا البرلمان بعد سنتين الى انتخاب رئيس جديد للجمهورية. وسيكون هذا الرئيس ايضا غير شرعي.

فلا تسمحوا بان تجري مثل هذه الامور وقاطعوا الانتخابات التي ستجري نهار الاحد المقبل».

والجدير بالذكر ان الحكومة التي اتقنت الوسائل التي كانت تتبع اثناء الانتخابات في عهد الانتداب، اتقنت ايضا وسائل الضغط التي كانت تتبع في ذلك العهد لخنق الحريات. فاقامت حواجز من القوات المسلحة على مداخل

بيروت لمنع القادمين من الجبل للاشتراك في مهرجان لجنة الانقاذ الوطني الذي اقيم في صرح معهد الحكمة.

تصريحات كميل شمعون.

وقد نشرت جريدة الهدف الصادرة بتاريخ ٢٩ ايار سنة ١٩٤٧ المعروفة بمواقفها المعارضة للقائمة الوطنية تصريحا لكميل شمعون وزير المالية هذا نصه الحرفي:

«في الصباح بلغ الاستاذ شمعون ان اصوات كسروان ارتفعت ارتفاعا عظيما وانه هو: اي الاستاذ شمعون، نال منها فوق العشرة الاف صوت.

فما كان من الاستاذ شمعون الا ان اجاب: هذا تزوير مفضوح وانا لا ادعي اني انال من كسروان وجبيل كل هذه الاصوات، كما ان زيادتها لمصلحتي بقصد اسكاتي عن زيادتها لسواي، لا ارضى به».

فاذا كان الاستاذ شمعون وهو رئيس القائمة الحكومية لا يزعم لنفسه الحصول على عشرة الاف صوت من بلاد جبيل وكسروان فهل يبقى ادنى شك في تزوير النتائج في هذه المنطقة بعد توفر الادلة الاخرى. وفي ان هذا العدد الضخم من الاصوات قد انتزع من اصحاب الحق فيه، واحيل تزويرا من قائمة الكتلة الوطنية الى القوائم الحكومية.

كما ان رئيس القائمة الحكومية الثانية الشيخ سليم الخوري شقيق فخامة رئيس الجمهورية اعترف ايضا بهذا التزوير واحتج عليه واستقال كما سيرد بيانه.

وقد اقرت الحكومة بكامل اعضائها تزوير النتائج بكف يد محافظ جبل لبنان، وقائمقام كسروان، مما اوجب اجماعا كليا من معارضين وحكوميين، وحكومة على الاعتراف بالتزوير.

احتجاج البطريرك الماروني.

وقد تفضل غبطة البطريرك الماروني فرفع احتجاجا باسم الامة عن التزوير الحاصل الى رئيس الوزارة قال فيه:

بطريركية انطاكية وسائر المشرق المارونية.

لبنان.

حضرة صاحب الدولة رياض بك الصلح رئيس الوزارة اللبنانية المعتبر.

قد كثرت الشكاوى والمظاهرات كما لا يخفاكم ضد انتخابات منطقة الجبل بحجة انها حصلت بالضغط والتزوير. ومما يؤيد هذه الشكاوى احتجاجات وزيرين من الوزراء عليها رغم حصولهما على الاصوات الكافية لنجاحهما. والشاكون يوردون براهين عديدة على حصول الضغط والتزوير، وذلك، مما يسيء جدا الى سمعة الحكومة بالداخل والخارج ويضر بالاستقلال. فنحن الذين يهمنا جدا نجاح لبنان والمحافظة على الامن والحرية وحسن سمعة الحكومة نرى ان اهم طريقة لتبرير الحكومة مما نسب اليها هي ان تأمروا باعادة الانتخابات التي جرت بالضغط وبتزوير الاصوات، مع اتخاذ الوسائل الضرورية لتأمين حرية الانتخاب، ومنع كل تلاعب بالاصوات تحت اشد العقوبات. وانتم تعلمون ان اهم رائدنا المحافظة على سمعة الحكومة، وابعاد كل ما يقلق راحتها وذلك من واجبنا ومصلحتنا ومصلحة بني وطننا.

وفيما نؤمل ان تعيروا كلامنا هذا، الاهمية التي يقتضيها ندعو لدولتكم ولحكومتكم بكل توفيق.

عن بكركي في ٢٩ ايار سنة ١٩٤٧

الحقير انطون بطرس

بطريرك انطاكية وسائر المشرق

ما تبع الانتخابات.

صرخة الشعب.

وقد هب الشعب يستنكر وحشية هذا العدوان على الحقوق والحريات.

واننا نورد فيما يلي جانبا من هذه الصرخة الشعبية:

تصريح هنري فرعون.

وقد صرح هنري بك فرعون وزير الخارجية للصحفيين وهو خارج من مكتب رئيس الوزارة بما يلي:

«ان الحكومة باقية وهي التي ستشرف على الانتخابات الفرعية، ونحن نعلم بان هناك تزويرا حصل في بعض المناطق الانتخابية، ودرسنا امره. وبما انه لا يوجد هناك قانون يخولنا ان نلغي هذه الانتخابات او ان نقفها فستتابع عملية الانتخابات سيرها الطبيعي على ان تقدم جميع الاعتراضات للجنة الطعون لانها هي وحدها تستطيع ان تقرر ما اذا كانت الانتخابات صحيحة او فاسدة».

البطريرك الماروني والمطارنة يستنكرون.

وما ان علمت وقائع الانتخابات حتى اتجه اللبنانيون الى ملاذهم في الملمات العصيبة، الى الصرح البطريركي في بكركي لمقابلة صاحب الغبطة السامي الاحترام ليعرضوا عليه ما جرى، خصوصا ان اللبنانيين كانوا قد نزلوا على نصيحة غبطته التي وجهها قبل ايام بشأن انتقاء المرشحين.

وقد غصت امس واول من امس بكركي بالكسروانيين الذين اختلفوا اليها من مختلف المناطق للاحتجاج على اعمال التلاعب والتزوير التي لم يخل منها قلم تقريبا، واثبتوا ذلك الى غبطته بوثائق لا تدحض، فاهتم غبطته للامر واسف اسفا شديدا ان تطعن الحرية الشعبية والحرية الفردية في عهد الاستقلال الناجز، ووعد بعقد مؤتمر لبناني تمثل فيه جميع الطوائف لدرس القضية على ضوء المصلحة العامة والعمل على الغاء هذه الانتخابات المزيفة وذلك باقرب فرصة ممكنة.

كذلك عقد اصحاب السيادة المطارنة اجتماعات افرادية وعمومية درسوا فيها الموقف درسا دقيقا، وقرروا الاحتجاج على المظالم والمهازل التي مثلت على مسرح الانتخابات الاخيرة على اوسع نطاق.

صرخة المطران مبارك.

وقد وجه سيادة المطران مبارك كتابا مفتوحا الى رئيس الجمهورية يستنكر فيه الضغط الذي حصل بقوة السلاح على حرية الناخبين وعلى التزوير العلني المفضوح الذي قامت به الحكومة في سائر اقلام الاقتراع قال:

يا صاحب الفخامة.

بعد سؤال خاطر فخامتكم. ان الذي يخاطبكم هو المطران مبارك الذي تربطكم به صداقة خمس واربعين سنة. هو المطران مبارك الذي يوم راشيا لاجل نجاتكم من الاسر، ولربما من القتل انتم ورئيس وزارتكم الحالي وسائر رفاقكم نزل الى الشارع، واسمع صوته لسائر طبقات الشعب في الكنائس والمنتديات والشوارع، وهيج الامة اللبنانية باسرها لتناصركم، وتعرض للسجن والقتل برصاص السنغاليين لاجلكم. المطران مبارك الذي طالما كرر الجنرال سبيرس على مسامعكم بعد رجوعكم: ان حكومة جلالة ملك انكلترا لولا تظاهرات المطران مبارك معكم ضد الافرنسيين لما تدخلت، ولا قدرت ان تعمل شيئا لخلاصكم. المطران مبارك الذي منذ اربع سنين يسمعكم الحقايق سرا وانتم تصمون اذانكم ولا تقبلونها، بل كنتم تبادلون هذا الاخلاص الحقيقي بالكدر دائما وبالحرد احيانا. وهو مع ذلك لا ينفك عن متابعة الاخلاص املا بالاصلاح.

فالمطران مبارك الصديق المخلص هو اليوم في حالة يأس شديد لانه لم ير في عهدكم ان العمل الذي اشترك فيه اكثر من كل لبناني الا وهو استقلال لبنان لم ير ما كان يتوخاه من امن وعدل وراحة وسعادة للشعب اللبناني. لم ير الا الفوضى ضاربة اطنابها في كل الدوائر. لم ير الا الرشوة والظلم في المحاكم لم ير الا الاختلاسات والسرقات من قبل الحكام والمتنفذين لديكم والنواب في المجلس النيابي. لم ير الا حوادث القتل تتكرر كل يوم بالعشرات دون ادنى

احترام للحكومة التي اضاعت كل هيبة واحترام، ولا احد يحسب لها حسابا لان لديها قصاص المجرمين العفو عنهم اذا استعصوا عليها.

وها ان المطران مبارك اليوم، يوم الانتخابات الاولى في عهدكم وعهد الاستقلال يشاهد لبنان كبركة دم في سائر انحائه خصوصا في منطقة جبل لبنان الامنة بسبب تدخل الحكومة بقواها لتمنع حرية الناخبين، وتسهل انتخاب طغمة اشتهرت في الماضي باستبدادها وظلمها وسرقاتها واختلاساتها مضحية كل مصلحة عمومية في سبيل منافعها الشخصية.

فالشعب لا يريد هذه الطغمة ويرفض انتخابها، وحكومتكم تريد ان توصلها بالقوة والتزوير الى النيابة، عابثة بارادة الشعب، دائسة حقوق الامة بمنع مناوئي هذه الطغمة من الوصول الى اقلام الاقتراع، ووضع لوائح كاذبة باسمها كما رأينا ذلك في غوسطا وغيرها من منطقة جبيل والشوف. اهذا ما يوحيه لكم روح الدين الذي نعهده بكم. اهذا ما يوحيه لكم الضمير الذي كنا عهدناه حيا فيكم. اهذه هي ثمرة الاستقلال الذي حاربنا لاجله يوم راشيا. فكانت النتيجة اذلال الشعب واستعباده بقوة السلاح. وخنق الحريات باجمعها، ومنع الانتخابات لمن لا يناصركم على هذا الظلم، وجعل لبنان بركة دم يصرخ الى السماء للانتقام لهذا الشعب المظلوم: «لي النقمة يقول الرب وانا اجازي».

الا تذكرون يا صاحب الفخامة الامثولة الاولى المرة التي قبلتموها لاجل تزوير الانتخابات عند ترؤسكم الوزارة في عهد الدباس. انسيتم الامثولة الثانية في عهد دي مارتيل يوم تقاسمتم المرشحين والغنائم مع خير الدين الاحدب. اما كان يجب ان يذكركم رفاته المنقول حديثا الى لبنان تلك الامثولات حتى لا ترجعوا الى الخطر ذاته.

فتجاه هذه الحالة، ولدى رؤيتنا هذه الفظاعات ترتكب جهرا بمعرفتكم وباشارتكم وبامركم وتجاه المسؤولية العظمى التي وضعت على مناكبكم من قبل الله ومن قبل الشعب اللبناني الذي تعرض للموت لاجل خلاصكم وخلاص رفاقكم يوم راشيا، ونحن كنا شهودا على تفانيه في سبيلكم. اسمحوا لنا ان نعطيكم نصيحة الصديق المخلص لصديقه الضعيف لاننا لا نزال نخلص لكم

الصداقة كما في الماضي. وهي: حفظا لكرامتكم واراحة لضميركم نرجوكم ان تستقيلوا من رئاسة الجمهورية اللبنانية وادارة الحكم فيهما طالما لا تقدرون ان تديروا الدفة العليا لايجاد العدل والامن في لبنان، ولا تتمكنون من حفظ كرامته وحرياته المقدسة واولها حرية انتخاب نوابه في مجلسه الاكبر.

وإلاَّ، يا مولاي اذا لم تقووا على هذه التضحية الضرورية في سبيل الوطن نرجوكم ان تخلصونا شخصيا من هذه المشاهد التي تدمي قلبنا وترسلونا الى سجن راشيا لنكفر هناك عن اغلاطنا وخطايانا التي كانت ثمرتها الظلم والجور، وخنق الحريات المقدسة وخراب لبنان من قبل من تناصرونهم. واسعدوا انتم وهم سعادة نيرون لدى مشاهدته حريق رومية وانهر دم الابرياء في وسط خرابها ودوموا بهذه السعادة في خراب لبنان.

بيروت في ٢٧ ايار سنة ١٩٤٧

الداعي لفخامتكم

اغناطيوس مبارك

مطران بيروت

احتجاجات الكتلة الوطنية

البرقية الاولى.

فخامة رئيس الجمهورية.

مرشحو حزب الكتلة الوطنية اللبنانية يحملون حكومة الانتخابات ويحملون فخامتكم مسؤولية التدخل والتأثير الرسمي واعمال التزوير والضغط والارهاب التي جرت قبل، وابان، وبعد الاقتراع في منطقة جبل لبنان. لقد تآمرت السلطة على كرامة الشعب اللبناني، واعتدت على اقدس حقوقه، وخرقت الدستور. نعلمكم باسم الامة، انه لا يمكن القبول بالانتخابات لانها مزورة ويقتضي الغاؤها. سنقاوم العدوان في سبيل تحرير الامة.

عاش لبنان

الامضاءات: صلاح لبكي، الدكتور حليم سعاده، عبدو عويدات، ادوار حنين، حبيب عقل، ميشال الزغزغي، راجي السعد، لويس زيادة، نهاد ارسلان، جورج عقل، شفيق الحلبي، سليم الحايك وكلوفيس الخازن.

٢٤ ايار سنة١٩٣٧

البرقية الثانية.

مستعجل بيروت.

جميع قوات الدرك والامن العام وجميع المأمورين مجندون للارهاب والضغط على حرية ناخبي الكتلة الوطنية في جبل لبنان لمصلحة قائمة الشيخ سليم الخوري. ابرقنا امس احتجاجا على التحيز والتحزب وعرقلة حرية الشعب في تعيين اقلام الاقتراع ومأموريها من المأمورين الحزبيين والمشبوهين بادغام الاقلام ببعضها بصورة غير طبيعية وغير معقولة. كما بينا في مذكرتنا مثل حشد اكثر من الفي ناخب في قلم غوسطا. كل هذا يعني التحايل والاستهتار بالمسؤوليات. عبثا حاولنا الاتصال بوزير الداخلية خلال يومي الجمعة والسبت للبت في اعتراضاتنا على الاجراءات الحزبية الجائرة، فهو غائب قصدا على ما يظهر، ومدير الداخلية لا يحل ولا يربط. هذا الضغط والارهاب، وهذا التحيز وهذا العدوان على حرية الناخبين وتواري المسؤولين، كل هذا يبشر بسوء المغبة، نحمل المسؤولين تبعة هذه المخالفات، نطالب فخامتكم تدارك الامر والبت اليوم باعتراضاتنا وهي كلها حقة.

٢٥ ايار سنة ١٩٤٧

امين السر العام لحزب الكتلة الوطنية

مرشح جبل لبنان عن قائمة الحزب

جورج عقل

شكوى الكتلة الوطنية الى اللجنة القضائية.

بعد هاتين البرقيتين تقدمت الكتلة الوطنية بشكواها الى اللجنة القضائية عن اعمال التلاعب والضغط والتزوير التي جرت ضدها في منطقة جبل لبنان،

وقد ضمنتها ملخصا عما هو وارد في صفحات الكتاب. لا نرى فائدة من اعادة نشرها خصوصا ان لجنة الطعون تناولتها بالجواب بندا بندا.

احتجاج ومطاليب الاجتماع الشعبي في مدرسة الحكمة.

على اثر الاجتماع العظيم الذي عقد في مدرسة الحكمة الخميس مساء، صدر البيان التالي:

ان الاجتماع الشعبي المنعقد في مدرسة الحكمة في بيروت بتاريخ ٢٩ ايار سنة ١٩٤٧ بدعوة من لجنة الانقاذ الوطني، والذي اشتركت فيه جميع الاحزاب والهيئات والنقابات السياسية اللبنانية واكثر الشخصيات السياسية من رؤساء الدولة ووزراء سابقين ورجال الصحافة والفكر، والذي ضم جماهير غفيرة من العاصمة والمناطق.

يعلن موافقته بالاجماع على المقررات التالية:

١ ـ الغاء الانتخابات في جميع مناطق الجمهورية اللبنانية لانها مزورة ولا تمثل ارادة الشعب اللبناني.

٢ ـ تأليف حكومة حيادية فيها الضمانات الكافية لاجراء انتخابات حرة وسريعة.

٣ ـ ابلاغ هذه القرارات الى فخامة رئيس الجمهورية والى الحكومة اللبنانية والى جامعة الدول العربية والى الرأي العام الدولي.

عن اللجنة: المحامي صلاح لبكي

احتجاج نساء العاصمة والجبل.

نساء بيروت.

وجهت نساء بيروت الى فخامة رئيس الجمهورية الرسالة التالية:

الى فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية.

نحن نساء بيروت، وان كنا قد حرمنا الان الاشتراك في هذا الحق الوطني الطبيعي حق الاقتراع كمواطنات، فاننا لا نحرم رفع صوتنا بالاحتجاج والاستنكار للوضع الحاضر الذي رسم على صفحات التاريخ وصمة عار سجلها

الاعتداء المخجل على حرية الفرد، واكراهه على قبول خطة مرسومة فرضتها قوة مستبدة ونفذها الاعوان والمحاسيب، الامر الذي استفز شعور الشعب وغضبه للتعدي على كرامته وتكبيل حريته بالشكل الذي كان جليا واضحا لكل ذي بصيرة يوم ٢٥ ايار، يوم فرضت قوة الرعاع على الشعب الواعي المخلص، وسلطت قوى الامن للاخلال بالامن، وادخال الرعب والارهاب على القلوب المطمئنة الوادعة الواثقة بان هذه القوى انما وجدت لتحمي الامة وتدافع عن حقوقها، وعليه نرجو من فخامة الرئيس اللبناني الاول انصاف لبنان بتلبية مطاليب ابنائه، وذلك باجراء انتخابات جديدة نزيهة تحت اشراف حكومة محايدة تحمي الحرية كما ينص الدستور والسلام على من اتبع الهدى:

اليس نقاش، جوليا جبر، ريموند مرقده، ماري مرقده، اليس عمون، ايفون تيان، هند تيان، ماري ابو طقه، انطوانيت صباغه، شفيقة سالم، روز صباغة، مدام اليس عبود، اميلي خليفة، لور بشور، ماري نابلسي، ماري بشور، استيفاني خوري فرا، ليندا جبران خوري، ايفون حداد، زهية يوناني، ايلان البطراني، هند فرح، مدام فرح، حنه غفله، مدام سرياني، مدلين ملحمه، بوليت يارد، روز ابي جعجع، فرجيني مارون، لويزا صفير، لور جورج ثابت، سيلفي انيس طراد، لوسي ثابت، ماري نحول، امينه مختار بيهم، حرم مصطفى قدوره، ايما نصولي، ابريزا مدام ايليا سماحة، ليلى سركيس، احسان محمصاني، وداد بيهم، بهيه خياط، شفيقه سلام، فاطمة داعوق، ملكه بيهم، ساره داعوق، لميا بيهم، ماري فؤاد تامر، امينه النعماني، احسان منيمنة، هند غندور، فاطمة عبد الكريم قرنفل، راجيه بيهم، رشا شيخ، عفيفه بيهم، ملكه بيهم اياس، خديجة بربير، اقبال الداعوق، حليمه بربير، سلوى صفا، اميره الخالدي بيهم، رشديه عمري، سلوى محمصاني مومنه، فاطمة قرنفل، زاهية دوغان، ابتهاج قدورة، مود فرج الله، مدام خوري، اديبه قزعون، نور النصولي، روز رامز سركيس، سهيله سعاده، سلمى جنبلاط، نبيهه الاعور، فريده نجار، نجلا الريس، انيسه عساف، ادلان ريشاني، فاطمه خالدي سلام، لمعان طرابلس لاذقي، زهيه سلمان، عصمت محمصاني، حنينه الطرشا، رفيقه دوغان، ساميه درويش، عائشة التنير، اميره مزهر، حنيفه نصولي، ليلى بيهم، يمنى بيهم سوبره، سندس سباعي، انعام غندور.

الاتحاد النسائي.

وقد عقد الاتحاد النسائي اللبناني اجتماعا وقرر الاحتجاج بدوره على الانتخابات المزورة استنكارا لتصرفات الحكومة الشاذة، ورفع برقية الى رئيس الجمهورية اللبنانية يقول:

تجتاح لبنان عاصفة استياء واستنكار احدثها اعتداء مخجل على الحرية الشخصية والكرامة الوطنية بتدخل اشخاص لا مبرر لوجودهم في عرف القانون والانصاف، الامر الذي لا يقره الاستقلال، ونحن في فجر عهده، ولا تؤيده الديمقراطية. وقد اتخذناها اساسا لبناء كياننا ونظامنا نسير بموجبه مع الامم الراقية. فهل لفخامة الرئيس اللبناني الاول ان يتدخل فعليا ويستمع لرغبات الامة ويحقق آمالها وامانيها فيعيد الى النفوس الثقة والطمأنينة، والى البلاد العدل والامن والسلام.

٣٠ ايار سنة ١٩٤٧

رئيسة الاتحاد النسائي اللبناني العربي

ابتهاج قدوره

الاتحاد النسائي.

وارسلت حضرة الاديبة الراقية ابتهاج قدوره رئيسة الاتحاد النسائي الى رئيس الدولة الرسالة التالية:

حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم.

يتشرف الاتحاد النسائي اللبناني العربي بتقديم هذه العريضة لفخامتكم مكررا احتجاجه على حوادث ٢٥ ايار ١٩٤٧ بخصوص الانتخابات التي شهدت تزويرها الامة اللبنانية بشتى المخالفات للقانون، الامر الذي يؤلمه هذا الانشقاق بين صفوف الامة الواحدة وهذا التنافر بين افرادها وهذا الوجوم البادي على الوجوه التي كانت لايام خلت تثيرها بسمة الحرية والامل لبناء مستقبل سعيد مجيد، يسوده العدل والمساواة تحت سماء لبنان منبت الاحرار ومصدر الوعي والحكمة.

فهل لفخامة الرئيس ان يشمل الشعب اللبناني برعايته، فيستمع الى رغباته ويحقق آماله فيعيد اليه ثقته ويشدد عزيمته باعادة حقه اليه، فيشعر ان لبنان له وهو وما يملكه للبنان؟

يا صاحب الفخامة، لا يخفى عليكم ما يعانيه الشعب اللبناني من ازمة نفسانية في الوقت الحاضر، فالاتحاد النسائي اللبناني العربي يرجو من فخامتكم استعمال صلاحيتكم بحل هذا المجلس الذي لا يعتبره الشعب ممثلا له، ولا يثق بالمحاضر التي قدمت الى لجنة الطعون للنظر فيها واصدار حكمها بصحة الانتخاب او بطلانه، لان هذه المحاضر لا تحمل حقيقة الواقع انما وضعت بطريقة غير مشروعة ولا يقرها القانون ولا الانصاف.

فالاتحاد النسائي اللبناني العربي لا يزال يعتقد بان هناك ضمائر لا تزال حية في الاخوان اللبنانيين، وبامكانها ان تكون من نفسها لنفسها حكما، فهل ترينا يا ترى من الصراحة والبطولة، فتقسم يمين صدق الاقتناع بصحة انتخابها. فهذه بطولة تسجلها بالفخر والشكر وهذه عظمة تفوق المناصب وتسمو على كل زعامة. عندئذ يوليها الشعب ثقته وارتياحه ويحملها الى مجلس الامة لتمثله وتحافظ على حقوقه، وتصون كرامته ويسير واياها في اتجاه المجد والاستقلال.

هذا واننا نرجو يا فخامة الرئيس الافراج عن الصحف المعطلة والاقلام المحطمة التي ما قالت الا لتسمعكم صوت الشعب، وتعرض لفخامتكم الرأي العام.

وتكرموا يا صاحب الفخامة بقبول عظيم الشكر وفائق الاحترام.

رئيسة الاتحاد النسائي اللبناني العربي

ابتهاج قدوره

سيدات العاصمة والجبل.

استقبلت نهار الاحد السيدة لور ثابت عقيلة الوجيه جورج بك ثابت، في قصرها، وفودا غفيرة من كرام سيدات المدينة والجبل اللواتي حضرن للمداولة في شؤون الساعة الحاضرة، ولبحث ما يتوجب عليهن القيام به لايفاء قسطهن كمواطنات نحو البلاد التي تئن مما اصابها من التلاعب والتزوير يوم الاحد الغابر.

وقد كان عددهن يربو على الماية والعشرين، ووكلن الى صاحبة الدار والسيدات ابتهاج قدوره وحنينه طرشا، وعفيفة مجدلاني، وعقيلات سليم صعب، وراجي بيهم، والدكتور حبيب الخوري سعاده ان يقدمن مطالبهن في عريضة الى فخامة الرئيس.

وفي الساعة ١١ والنصف من صباح الاثنين قصد الوفد الى قصر الرئاسة وقابل فخامة الرئيس وقدم له عريضة تشتمل على استنكار الاعتداء الذي استهدف عقيلة الرئيس الفرد نقاش وطلب محاكمة المعتدي وخلصت بالنتيجة الى المطاليب التالية:

١ ـ ابطال الانتخابات المزورة.

٢ ـ استقدام حكومة حيادية تشرف على انتخابات حرة جديدة.

٣ ـ تعديل الدستور الذي هو وليد الانتداب بحيث يتفق مع رغبات الشعب وامانيه.

٤ ـ اطلاق حرية الصحافة والافراج عن الصحف المعطلة.

وقد رجا الوفد ان لا تظل هذه المطاليب مهملة كالتي سبقتها بهذا الخصوص تداركا للحالة التي وصلت اليها البلاد، وانقاذا لما يمكن ان ينقذ قبل ان يستفحل الامر.

وقد علم ان فخامة الرئيس قد استقبل وفد السيدات بحفاوة وشيعه باكرام. وان فخامته وعد خيرا بعد ان اخذ علما بالمطالب والتمنيات.

في ٢ حزيران ١٩٤٧

نساء زحله.

وقد ابرقت سيدات عاصمة البقاع زحلة يطلبن اعادة الانتخابات فقلن: الضغط والتلاعب والتزوير المفضوح في انتخابات البقاع قد هيج الخواطر لدرجة تنذر بشر العواقب، نطلب اعادة الانتخابات تحت اشراف حكومة حيادية، ضنا بدماء رجالنا واولادنا وبسمعة لبنان المستقبل الديمقراطي.

لوريس مطران، شهزمه حماده، اميلي نصر الله، نجلا هراوي، رينه ابو حيدر، ماري عيسى، بلانش ربيز، بديعه عقل، كثر ايوب، اوديت مسلم، جورجيت هراوي، اميلي عقل، نبيهه الخوري، اجني معلوف، جوزفين معكرون، اديل عقل، ملكه هاشم، ليلى فرعون.

للمصادقة على امضاءات السيدات الموقعات اعلاه وعددها سبعة عشر امضاء.

في ٢٩ ايار سنة ١٩٤٧

مختار الميدان: عزيز جريصاتي

احتجاج المؤتمر الوطني.

واذاع المؤتمر الوطني البيان التالي:

لقد بحث المؤتمر الوطني اللبناني في جلسات متتالية قضية الانتخابات النيابية من وجهتها المبدئية بالرغم من عدم خوضه اياها، ولفت نظر السلطة مرارا لوجوب تغيير قانون الانتخابات الحالي الفاسد، واستبداله بقانون اقرب الى النظم الديمقراطية بحيث يجيء النائب منتخبا من دائرته الخاصة ومعروفا منها، وممثلا لها اصدق تمثيل. وقد طالما تقدم المؤتمر بطلب جعل الانتخابات سليمة وصحيحة، وبتسهيل عملية الاقتراع لكل مواطن دون اكراه ولا تهديد ولا تصعيب. وقد كان المؤتمر دائما يحث الناخبين على التقدم الى صناديق الاقتراع ليقوموا بواجبهم المقدس وينتخبوا بوحي ضمائرهم. وطالما سعى المؤتمر لدى الحكومة لتقوم بواجبها كحكومة محايدة.

فعل المؤتمر كل هذا، فتبين له الان ان مساعيه ذهبت دون جدوى وان تصرفات رجال السلطة لا يجوز السكوت عنها.

ففي اجتماع عقده المؤتمر خصيصا لدرس الامور على ضوء انتخابات ٢٥ ايار، وبعد وقوفه على ما جرى قبلها وفي اثنائها من المناورات والمتاجرات والمخالفات القانونية، وبعد ان شاهد بام عينه ما حدث امام صناديق الاقتراع من اعمال العنف والتلاعب اتخذ قرارا اجماعيا باستنكار كل ذلك.

فالمؤتمر الوطني اللبناني الذي ساهم في توجيه حركة التحرر في تشرين سنة ١٩٤٣ سيتابع نضاله في سبيل تحرر البلاد، وهو يدعو اللبنانيون الى الاتحاد ويناشدهم الوقوف بجانبه في نضال اليوم كما وقفوا في نضال الامس. وكماتحررت البلاد من الاستعمار هكذا من الاستغلال والاستثمار.

ان لبنان لاهله، لا لفئة من الذين يريدون احتكاره. وليكن هدفنا الاوحد وكلمتنا العليا لبنان للبنانيين كافة. عاش لبنان.

في ٢٩ ايار سنة ١٩٤٧

امين السر:

الدكتور جورج حنا

نائب الرئيس

الدكتور سليم ادريس

استنكار نادي المهاجرين.

يا صاحب الفخامة.

يؤلم المغتربين ان يضموا صوتهم الى صوت المقيمين بالاحتجاج عاليا على تلطيخ سمعة الشعب اللبناني وتذليله باظهار عدم كفاءته لادارة شؤون نفسه بنفسه وهو يخوض المعركة الاولى في عهد الاستقلال الصحيح معركة الانتخابات النيابية، فاذا بالايدي الاثيمة تمتد الى قدس اقداس اللبنانيين فتفسد ضمائرهم، وتنتهك حرمة حرياتهم المقدسة، وتخنق في المهد مبادىء الديمقراطية التي عشقها الاجداد والتهمها الاحفاد.

ان نادي المهاجرين الذي وقف نفسه على خدمة الوطن العزيز بشطريه المغترب والمقيم يرى لزاما عليه، في الوقت الذي يجاهد فيه لارجاع المغتربين الى احضان الوطن الام وجمع الرساميل اللبنانية في خدمة المشاريع العامة، ان يثبت وجوده في هذه المناسبة المؤلمة.

فباسم مئات الالوف من المغتربين المتشردين تحت كل سماء نرفع الى مقام اللبناني الاول احتجاجنا البريء على نتائج هذه الانتخابات المزيفة، راجين من فخامتكم ان تعيدوا الى لبنان زهوته باستقلاله. وان تمحوا وصمة العار عن جبين ابنائه، فتفسحوا لهم المجال لانتخاب من يرونه جديرا بتمثيلهم في المجلس العتيد بعد ان تعلنوا فساد هذه الانتخابات البائخة وبطلانها.

وبذلك تعيدون الثقة الى نفوس المغتربين والطمأنية الى قلوبهم، فلا تضيع الجهود المبذولة لتوثيق الصلات بين شطري لبنان لخير هذا الوطن المفدى! مكررين لفخامتكم عاطفة احترامنا واخلاصنا.

بيروت في ٣٠ ايار سنة ١٩٤٧

امين السر

نمر ابو خليل

الرئيس

اميل عضيمي

احتجاج حزب النداء القومي.

واذاع حزب النداء القومي البيان التالي مستنكرا:

كان حزب النداء القومي خلال العهد الذي انقضى بين مطلع الاستقلال وبين سنة ١٩٤٧ يشارك في الحياة العامة السياسية والاجتماعية قدر طاقته، فيتحمل كهيئة يقودها الضمير السليم، الى جانب الجهات المسؤولة في الدولة، اعباء التوجيه والعمل العامين، وكان يتحمل خلال ذلك كثيرا من المتاعب، ويغضي عن كثير من المآخذ والانتقادات، حرصا منه على تغليب المصلحة العليا، وهي يومئذ الاستقلال والجلاء، على اي امر آخر كان يعتبره ثانويا. كل ذلك عن عزم منه ان يجعل من انقضاء عهد المجلس النيابي السابق نهاية لخطته السمحاء، ومن تلك الانتخابات بداية لعهد جديد خطوطه الكبرى دوام المحافظة على الغرضين الاسميين: الاستقلال والتحرر، الى جانب الاغراض السامية في الاصلاح العام الشامل في داخل الوطن وفي هيكل المؤسسات

الشعبية. فلما حل هذا الموعد، موعد الانتخابات، حرص الحزب على ان يحوط الامر بكل انواع الاهتمام والكرامة والتقديس، فسعى مع الساعين لكي يأتي المجلس في مستوى من الحرمة، وفهم التبعات، واحترام الحريات وحدود السلطات، ما يضمن لهذا العهد المقبل حرمته واعتبار الناس له.

وكان للحزب في هذا الموضوع نشاط وسعي واثر قام ببعضه منفردا، وببعضه الاخر بالتعاون مع سائر الهيئات الرسمية الشعبية. ولكن الحزب وقد انتهى الحادث على الصورة التي عرفها الناس جميعا يرى انه لا بد من اعلان رأيه وموقفه فيه بعد ان ترقبه الجمهور طويلا.

ان الحزب يقرر ويعلن ان الارادة الشعبية اللبنانية العليا لم يمكن لها الظهور ظهورا حرا في ما سمي انتخابات ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧. إذ قد تأكد للجهات الحزبية جميعا في المناطق كافة ان هذه الانتخابات قد اعتورها شتى اسباب الفساد والبطلان، كشراء مقاعد الترشيح في القوائم شراء سوقيا، ورشوة الناخبين، وتهديدهم بالبطش والاذى، او الحيلولة بينهم وبين صناديق الاقتراع، والايحاء للموظفين بافعال معينة تخالف الحياد والقانون، وكاستعمال القوى المسلحة والفتاوى التي حمل الاجتهاد فيها ما لا يطيق، وكالتلاعب في صناديق الانتخاب، وفي قوائم الشطب وما الى ذلك مما يعسر حصره.

ومما يؤسف له كثيرا ان هذه الاعتداءات على الحرية لم يبررها في الواقع اي مبرر من خطر وطني مزعوم، بل هي محض تدابير تعسفية املاها نفر معلوم سوغوا لانفسهم ان يعبثوا باقدس الحرمات تأمينا لمصالح لهم شخصية لا تتصل بالمصلحة العامة بسبب ما.

والحزب لا بد له من ان يشير خلال حملته على هذه الانتخابات الى ان اشخاصا لهم من كفاءتهم ومن شعبيتهم ما يؤهلهم للتمثيل والنيابة كانوا في غنى وهم اليوم في غنى عن اية وسيلة غير مشروعة توصلهم الى البرلمان. فلا نخالهم الا اشد منا امتعاضا واعنف ثورانا على هذه الافعال الفاضحة التي شملتهم بمعايبها، واهانتهم في كرامتهم فوق ما طعنتنا جميعا في كرامتنا كمواطنين وقوميين ذوي ارادة حرة.

ان الحزب يأسف اذ يعلن للشعب اللبناني انه، بالاستناد الى ما ثبت لديه من هذه الحقائق لا يسعه التسليم بصحة هذه الانتخابات، ولا بما يمكن ان يترتب عليها، ويتلوها من نتائج مضرة بمصلحة الوطن.

ولقد اعرب الحزب في شتى المناسبات عن رأيه في ان قانون الانتخاب الحالي اداة غير صالحة لظهور ارادة الناخب ظهورا سليما لانه كرس الطائفية والنفوذ الاقطاعي في البلاد. وعزز الاقطاعية البرلمانية، وسوغ الرشوة وسهلها واضعف المراقبة، والغى المساواة بين ابناء الوطن، عيوب بمجموعها كانت موضع اعتراضاتنا الحزبية وسنظل كذلك الى ان تسوى.

والحزب يغتنم هذه الفرصة لكي يكرر اعتراضه على القانون، ويوجه الى الجهات المختصة احتجاجه على استمرار تمسكها به، ويطلب اليها ان تعمد حالا الى سن قانون يخلو من العيوب، ويفي بالغرض الامثل، وان يصحب ذلك تلبية الرغبة العامة في اعلان بطلان هذه الانتخابات مع جميع نتائجها السيئة، وان تدعو الى انتخابات جديدة على اساس القانون الجديد.

والحزب لن يفوته وهو يقول هذه القولة ويجهر بها مدفوعا بسائق من ضميره القومي الوطني السليم، ان عناصر سيئة القصد ملوثة التاريخ ناقمة على الوضع الوطني ستحاول ان تخلق من موقفنا الحزبي هذا اداة تهديم ومنفذا ترمي منه الى غيرما يرمي اليه المصلحون من بنيان وانشاء واصلاح.

ولكننا في حرصنا وانتباهنا واعتمادنا على العناصر الحسنة النية لن نمكنها من بلوغ مآربها، بل سنحرص على ان تكون النتيجة الوحيدة لامتعاضنا وانتفاضنا بلوغ الاصلاح الذي قصدناه في الاصل. والحزب يعتمد في مراميه هذه على نشاطه الخاص. ولكنه فوق ذلك يقوم بكل تعاون مع اي فرد او جماعة تخلص للمصلحة العامة اخلاص الحزب لها. ويدعو المواطنين جميعا للسير حثيثا في هذا الموكب العام.

٣١ ايار ١٩٤٧

احتجاج المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني.

واذاع المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني البيان التالي مطالبا بالغاء الانتخابات المزيفة والدعوة الى انتخابات جديدة سريعة:

عقد المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني اجتماعا يوم امس الاول لبحث الانتخابات النيابية. فتبين للمجتمعين ان الاعمال التي لجأت اليها الحكومة لتزوير انتخابات يوم الاحد الماضي قد برهنت بصورة لا تقبل الشك ان هناك منذ البدء نيات مبيتة لمقاومة ارادة الشعب في اول معركة انتخابية يخوضها في عهد الاستقلال. فأساليب التزييف المفضوح، والارهاب المسلح والعدوان المكشوف، قد استخدمت في جميع المناطق وخصوصا في بيروت. ولاجل تنفيذ ذلك سخروا جهاز الدولة من جيش ودرك، وموظفين كبار، واستأجروا لها القبضيات وحثالة الناس، المتمرسين باعمال الضرب والاجرام لحرمان الشعب حرية ابداء رأيه بممثليه، وايجاد مجلس نيابي يضم العناصر التي تريدها بعض المراجع العليا لتستطيع بواسطتها ان تنفذ سياسة معينة وتسير في اتجاهات داخلية ودولية مرسومة لا ترضى عنها الامة.

ان الشعب اللبناني يرى ان المسؤولين عن هذه الاعمال المغايرة لكل قانون ولكل مصلحة وطنية، لا يهتمون بمصير البلاد وباستقلالها وبسيادتها وكرامتها بل بتأمين امتيازاتهم ومصالحهم واغراضهم الخاصة. ولذلك سلكوا هذه الطريق التي شوهت سمعة استقلال لبنان.

وقد دلت تلك الاعمال على عجز الحكومة وضعفها وخوفها من الشعب، اذ تبين في اثناء هذه المعركة الانتخابية ان الشعب اللبناني قد بلغ درجة عالية من الوعي الوطني والادراك السياسي، وهو يشعر بمسؤوليته في صون استقلاله والدفاع عنه، والوصول الى حالة من الاستقرار يستطيع معها ان يحقق الاصلاحات التي تحتاجها البلاد في المرحلة الحاضرة، ولذلك اتضح للسلطات ان اساليب الرشوة وشراء الاصوات والوعود وغيرها لم تعد صالحة، فالتجأت الى العنف والارهاب والعدوان المكشوف.

غير ان الغضبة الشعبية الكبرى التي عمت لبنان من اقصاه الى اقصاه قد دلت بوضوح انه لم يبق من السهل التلاعب بارادة الشعب ولا اهانة استقلاله وكرامته. لان تزوير الانتخابات ليس اعتداء على مبادىء الحرية والديمقراطية وحسب، بل هو ايضا طعنة تصوب الى الاستقلال والجمهورية وتشوه سمعتها.

فالحل الصحيح لانقاذ سمعة لبنان واستقلاله، ولغسل جريمة التزوير والتزييف، واعادة الامور الى نصابها هو الغاء الانتخابات المزيفة وتعيين موعد لانتخابات جديدة ضمن المدة الدستورية تحت اشراف حكومة تؤمن الضمانات الكافية لاحترام الحرية والمبادىء الديمقراطية وارادة الشعب.

والمكتب السياسي للحزب يدعو جميع اللبنانيين الى الاتحاد والتضامن والوقوف صفا واحدا في الدفاع عن الاستقلال والجمهورية، والى اليقظة ضد عملاء الاستعمار والصائدين في الماء العكر من اية جهة جاءوا. وهو واثق من ان الشعب اللبناني الذي انتصر في جميع معارك الاستقلال، سيعرف بفضل اتحاده وتضامنه ووعيه ان ينتصر ايضا في معركة الدفاع عن الحرية والديمقراطية وسمعة الاستقلال، وسيغسل وصمة التزوير والتزييف من تاريخ لبنان.

احتجاج الحزب القومي.

واذاع انطون سعاده رئيس الحزب القومي بيانا تحدث فيه عن مراحل المعركة الانتخابية الاولى وعن اشتراك حزبه فيها الى ان قال:

«ان شعبا يتساهل في مبادىء الحرية واسس الاستقلال والسيادة يمكنه ان ينتظر يوم الانتخابات النيابية غير بلية الحرية والاستقلال. ثم ينتقل الى القول ان انتخاب ٢٥ ايار رافقه التزوير الى ان يذكر ما يلي: المسألة اعمق كثيرا من ان تكون مجرد مسألة انتخابية يغضب فيها اشخاص، فيعمدون الى تهييجك ويفرح بنتائجها اشخاص فيعملون على تسكيت جأشك.

ان القضية قضية انقاذك من براثن النفعيات، وتحريرك من عوامل الرجعة والسير بك في طريق المجد القومي.

نال الحزب القومي من التزوير ما لم ينل فئة اخرى في البلاد في محافظة جبل لبنان. اعطى الحزب القومي ومناصروه لافراد لائحته ما يزيد على الثلاثين الف صوت، ولكن مرشحي الحزب انفسهم لم ينالوا اكثر من احد عشر الفا ونيفا!

هكذا شاء تزوير الاصوات وتزوير فرز الاصوات وقس على ذلك ما جرى في بقية المناطق.

ولكن الحزب القومي الاجتماعي لا يرى ان مسألة الانتخابات هي القضية الاساسية، بل يرى ان القضية هي قضية مبادىء. فأما ان تنتصر مبادىء الحياة القومية الاجتماعية وتنتصر بها حريتك الحقيقية، ايها الشعب وسيادتك الصحيحة. واما ان تنتصر مبادىء الرجعة والحياة الاقطاعية، الطائفية وينتصر بها ذلك وشقاؤك وعبوديتك لورثة الاستعباد الاجنبي وحلفائه! الى ان يقول البيان:

في هذه الساعة يكثر الذين يريدون ان يستغلوا غضبتك للحق ولكرامتك وان يحولوها لمنفعتهم فاتق المستغلين، اصحاب البطولة الوهمية!

اتق المشكلات المحاكية التي نشأت بارادات اجنبية، وبدوافع خصوصية تضلك عن طريق النهضة القومية الاجتماعية التي فيها مصالحك وفيها عزك ومجدك.

احتجاج حزب البعث العربي.

ولم يقتصر الاستنكار على العشب اللبناني بل تجاوز الحدود الى الشعب السوري الشقيق الذي ثار لهذا العدوان الصارخ، وهب مشاركا اللبنانيين في الاستنكار والاحتجاج. واننا نثبت فيما يلي البيان الذي اصدره حزب «البعث العربي» في دمشق وهو اقوى احزاب المعارضة:

ان الانتخابات التي جرت مؤخرا في لبنان ليست بالحادث المحلي الذي يمكن ان يهمل ويسكت عنه، بل هي ذات مساس مباشر بمصلحة الشعب العربي العليا، وذات اثر عميق في حاضر هذا الشعب ومستقبله.

ولقد دلت هذه الانتخابات على ثلاث ظواهر:

١ ـ ان الحكومة اللبنانية، بلجوئها الى اساليب التزوير والتلاعب، واعمال الارهاب والضغط، في بلاد حرة مستقلة قد اساءت اكبر اساءة الى الاستقلال الذي تدعي لنفسها شرف الحصول عليه والدفاع عنه، وبرهنت مرة اخرى على انها تتخذ من الاستقلال ستارا ووسيلة لاحتكار الحكم واستغلال نفوذه وخيراته.

٢ ـ ان السياسة التي اتبعتها الحكومة اللبنانية في الانتخابات قد قرنت باسم الاستقلال باعمال الغش وتشويه الحق والتعدي على الحريات الى حد كاد يجعل النزاهة والحق والحرية في صف الخونة وصنائع الاجنبي، مما يقوي هؤلاء ويثبت اقدامهم في البلاد، ويكسبهم عطفا لا يستحقونه، بدلا من ان يقضي على البقية الباقية منهم، ويمحو آخر اثر من آثارهم.

٣ ـ ان الغاية الحقيقية التي ترمي اليها الحكومة اللبنانية من وراء تذرعها بمحاربة اعداء الاستقلال هي الحيلولة دون نجاح العناصر الواعية المخلصة التي تمثل حاجات الشعب العربي في لبنان ورغباته تمثيلا صادقا، وتشكل الخطر الحقيقي على الفئة الحاكمة ومطامعها في السيطرة والاستغلال.

فالشعب العربي في سوريا اذ يعلن استنكاره الصارخ لاعمال الحكومة اللبنانية وتأييده المطلق لشعب لبنان الشقيق في مطلبه العادل الحق بالغاء هذه الانتخابات المزورة، وفسح المجال لظهور الارادة الشعبية الصحيحة، يعرف معرفة واضحة ان ما حدث في لبنان لن يكون شيئا مذكورا بالنسبة الى ما يتوقع حدوثه من قبل الفئة الحاكمة في سوريا بمناسبة الانتخابات المقبلة القريبة. لذلك فهو يشعر شعورا عميقا قويا بضرورة التضامن مع شعب لبنان الشقيق في سبيل وضع حد حاسم لهذا النوع من الحكم الجاثم على صدور السوريين واللبنانيين، الذي هو في الواقع اشد خطرا على الاستقلال من اطماع الدول الاستعمارية ودسائس عملائها المأجورين. وانه ليغتنم هذه الفرصة ليعلن منذ الان للفئة الحاكمة في سوريا، دون استثناء او تفريق بين اشخاصها سواءا كانوا وزراء او رؤساء، وسواء كانوا في الحكم، ام خارج الحكم، انه مصمم على

النضال المستميت من اجل انتزاع حريته واسترداد حقوقه القومية المقدسة، غير مبال ولا منخدع بالتصريحات الرسمية عن حياد رجال الحكم في الانتخابات، لان السلطة التنفيذية قد امست مشبوهة كلها في نظر الشعب فلا ينتظر منها الا الخداع والتآمر.

ان حزب البعث العربي الذي ما برح يناضل في سبيل استقلال الشعب العربي وحريته ووحدته في سبيل مصلحة الطبقة الشعبية الكادحة، يقف اليوم ليضم صوته وجهوده الى جهود جميع المناضلين العرب في لبنان وكل قطر عربي آخر، مهيبا بهم الى مواصلة النضال ومضاعفته لكي تخلص الحركة العربية من شوائب الطغيان والاستثمار، وتظهر بوجهها الحقيقي المؤتلف مع فكرة الحق ومبدأ الحرية وسيرة العدل والاستقامة.

مشق في ١٢ رجب ٣٦٦ و٣٠ ايار ١٩٤٧

«عميد البعث العربي»

ميشال عفلق

الكتائب اللبنانية.

شكت الكتائب اللبنانية مما شكونا منه نحن ومما شكت منه البلاد والامة واذا كنا لم نثبت احتجاجا للكتائب اللبنانية بين الاحتجاجات التي اثبتناها في ما تقدم لمختلف الاحزاب والمنظمات والهيئات السياسية فما ذلك الا لان جريدة الكتائب «العمل» كانت بمثابة اتهام صريح للحكومة ومن وراءها.

ويتعذر علينا بالنظر لضيق هذه المجموعة ان نورد كل ما نشر على صفحات العمل كما اننا لم نشأ ذكر بعض ما نشر واغفال البعض الآخر وهو اجتزاء يضعف حملة الكتائب المنظمة.

لذلك نكتفي بلفت الانظار الى مجموعة العمل والى ما سيصدر منها.

رسالة الرئيس الاعلى الى رئيس الجمهورية.

واننا نثبت هنا الرسالة المفتوحة التي وجهها الشيخ بيار الجميل رئيس الكتائب الاعلى الى رئيس الجمهورية وقد تميزت بعمقها وصراحتها وجرأتها قال.

يا صاحب الفخامة.

تميز لبنان، كما تعرفون وتعهدون، خلال العصور، بكونه معقلا للحرية يفيء اليه المضطهدون من كل حدب وصوب، وتلجأ اليه الجماعات والافراد معتصمة بملاذه من عوادي الجور والطغيان.

ومن هنا ان المذاهب تعايشت ضمنه يوم كانت تتناحر على ابوابه، ومن هنا ما يشاهد فيه اليوم من تعدد هذه المذاهب، وما تعددها الادليل على اتساعه لها كلها، دليل على ان اهل المذهب الواحد منها لم يحاولوا، مدى التاريخ وقبل ان ينفث الغريب سمومه، ابادة اصحاب المذاهب الاخرى.

فلبنان موطن اللبنانيين، اي موطن محبي الحرية لا موطن طائفة دون اخرى بالرغم مما يحاول الساسة ان يثيروه بين الفينة والفينة من اهواء وشهوات خدمة للمآرب الخاصة.

يا صاحب الفخامة.

ليس في لبنان، في طبيعة ارضه ومناخه، في تكوينه الجغرافي، في عدد سكانه، في قواه المادية وامكاناته الاقتصادية. ليس في كل هذه العوامل ما يوجب وجوبا مطلقا قيام دولة لبنانية لولا الطابع الخاص الذي تتميز به، اي لولا كون لبنان موطن الحرية ومركز تفاعل الحضارات. فالتفريط اذن في الحرية الواجبة للحرية عندنا تفريط في الكيان كله. ان سلخ مساحة من الارض عن لبنان ـ على ما في ذلك من جناية ـ لا يعد شيئا بالنسبة الى الافتئات على حقوق الحرية. واذا كان الله قد اسعف، وانتهى جهاد الامة، وانتم على رأسها في تشرين ١٩٤٣ الى استكمال اسباب الاستقلال والسيادة، فمن الحيف ان تقضي التصرفات الهوجاء على المقومات الجوهرية للاستقلال والسيادة، خاصة متى كان في الامكان دفع الكارثة.

ليس في لبنان ولا في الخارج من يستطيع ان يتجاهل او ينكر جادا الجريمة الشنعاء التي اصابت الوطن العزيز في الخامس والعشرين من نوار. فلا موجب للتعلق بشكليات اصول الاثبات، ولا حاجة الى اثبات ما هو ثابت

بداهة. والاصرار على التمسك باصول الاثبات اصرار على الجريمة. ولا وجه من ثم للقول: ان التزوير الذي وقع جزئي. انه تزوير عام فاضح تناول بعاره المجلس كله من بابه الى محرابه، وتناول السلطات والقوى التي اشارت به او اشرفت عليه.

اما اثار هذا التصرف فخيبة كادت ان تزعزع ايمان اللبنانيين ببلادهم، وحمت الحكومة السلطة التي توجب لها الطاعة اختيارا، فحكمها لا يستند ولن يستند بعد اليوم الا الى القوة. وقد طوح بسمعة البلاد في الخارج تطويحا يتجلى في ما تتناقله وكالات الانباء عنا مما يضطر وزراءنا المفوضين الى محاولة ستر ما افتضح بتأكيدات غير مسندة. وقد صرف عنا احترام العالم المتمدن، ونفر مغتربونا، وها نحن نتلقى كل يوم من انباء خيبتهم ما يدمي القلوب.

يا صاحب الفخامة.

بما لي من حق التعبير عن رأي النخبة من شباب بلادي، اناشدكم ان تتداركوا الامر، وان تعيدوا الى النفوس الثقة والى لبنان اعتباره.

ان المجلس الزائف لن يقوى على محو التزييف ولن يعمد الى محوه. وان الحكومة التي اشرف اكثر اعضائها على اعمال التلاعب لا سلطان لها لازالة نتائج تصرفها. وان الامة تنكر على المجلس وعلى كل حكومة تنبثق عنه اية صفة شرعية. وتعد باطلا كل تعاقد او قانون يصدر عنه. ويتزايد عندها الشعور بانها تخضع كارهة للقوة لا للنظام. فلا بد اذن، للخروج من الحالة الشاذة التي احدثها التلاعب بارادة الامة والتزوير عليها، لا بد من التوسل بالوسيلة الدستورية الشرعية الوحيدة الباقية، اي لا بد من استعمال حقكم في حل المجلس.

اننا مع نفرتنا من التعرض للمجالس النيابية في لبنان بالحل، ومع استنكارنا لكل سابقة من هذاالنوع، لا نرى في الظرف الحاضر مخرجا آخر.

يا صاحب الفخامة.

اما وان الوسيلة الوحيدة للخروج من الوضع الشاذ والعودة الى النظام هي هذه، اما وان الدستور يخولكم هذا الحق، اما وانه صار اعتبار فخامتكم مسؤولين دستوريا عن حق اناطه الدستور بكم دون سواكم، فانكم تتحملون تجاه الامة نتائج استعمال هذا الحق لمصلحتها او عواقب اهماله.

بوسعكم، يا صاحب الفخامة، ان تغضوا، ـ وتصبحون مسؤولين عن استمرار مفاعيل الكارثة التي مني بها لبنان في الخامس والعشرين من نوار ـ كما ان بوسعكم ان تنصروا الحريات، وتؤدوا للبلاد اجل الخدمات. انكم، منذ الخامس والعشرين من نوار تواجهون امام الضمير كل مسؤولياتكم الدستورية والامة بالانتظار.

مطلبها واحد:

حل المجلس وتأليف حكومة حيادية حقا لاجراء انتخابات نزيهة.

بيروت في ١٦ـ ٦ ـ ٤٧

رئيس الكتائب اللبنانية الاعلى

بيار الجميل

لبنان المغترب يتطلع الى لبنان المقيم.

وقد اجتازت اخبار الانتخابات المزورة الحدود، فحركت الرأي العام الدولي، وآلمت اللبنانيين المغتربين الذين اظهروا استياءهم بمختلف الطرق، وابرقوا الى المقيمين يحتجون على ما اصاب لبنانهم العزيز من اعمال العنف والارهاب، والضغط والتلاعب والتزوير. واننا ننشر في ما يلي بعضا من هذه النداءات والاحتجاجات بقصد التدليل لا بقصد الشمول.

صرخة اللبنانيين في مصر.

وجه لبنانيو مصر الى الشعب اللبناني النداء التالي:

ايها الشعب اللبناني الكريم.

لقد انتهت مهزلة الانتخابات، وكتبت فيها الغلبة للمزورين والمستبدين. فهل انت راض عن هذه النتيجة التي تلبسك العار بين الامم، وتبرهن على خنوعك وعدم نضجك للحرية والديمقراطية.

ان الشعب الحي لا تملى عليه ارادة فئة من الرجال الذين لا ضمير لهم ولا نزاهة، فهل ترضى بان تكون خانعا ذليلا مهيض الجناح يستغلك رجال عرفوا بفساد الضمائر وبسوء الادارة والحكم.

ان امرك وامر غدك بيدك، فهبَّ الى الجهاد في سبيل حريتك المسلوبة هبة رجل واحد، واستعد حقوقك المهضومة بجميع ما لديك من وسائل.

ان لبنان المغترب يعقد عليك الآمال الكبار، ويرقب اليوم الذي تبرهن فيه للعالم على انك اهل للمجد والحرية والاستقلال.

لبنانيو مصر

احتجاج الجالية اللبنانية في المكسيك.

«نحتج بقوة على الانتخابات المخجلة. نطلب باصرار اعادة الانتخابات

بحرية. لبنانيو المكسيك لا يسعهم الاعتراف بحكومة غير اهل لان تحكم الامة اللبنانية».

التواقيع:

الصحافة اللبنانية في المكسيك: القسطاس، الفرائد، ريدوندل، الاتحاد اللبناني في مكسيكو

سكرتيرا الجالية:

الفرد سليم

سليمان بولس

احتجاج اللبنانيين في سيغوري.

وهذا هو نص البرقية الواردة من سيغوري وهي موجهة الى الشيخ بيار الجميل رئيس الكتائب اللبنانية الاعلى:

«الجالية اللبنانية تحتج بقوة على الانتخابات المزورة. نؤيدكم حتى النهاية انتم املنا لانقاذ لبنان».

التوقيع: جوزف عيد

المهاجرون اللبنانيون في الولايات المتحدة الاميركية ـ يحتجون.

وابرق الاستاذ سلوم مكرزل صاحب جريدة الهدى النيويوركية بالنيابة عن خمسين جمعية لبنانية في المهجر الى رئيس الجمهورية اللبنانية يقول:

قلق اللبنانيون المغتربون للانباء التي وصلتهم عن تزوير الانتخابات في هذا العهد الذي يدشن فيه اللبنانيون استقلالهم التام الناجز. وقد كانت هذه الانتخابات والحوادث الدامية التي نتجت عنها تجربة لتبرهن الامة اللبنانية عن كفاءتها للحكم. ونحن نعتقد اعتقادا مخلصا ان فخامة رئيس الجمهورية لا يسجل في عهد حكمه الاجراءات غير الديمقراطية، وانه سيتخذ كل التدابير اللازمة لتقويم كل الاعوجاجات قبل فوات الوقت، لان المغتربين الذين يفاخرون بكونهم لبنانيين يعتقدون ان رتق الخرق ممكن.

ان هذا النداء المستعجل تبعثه الى فخامتكم جمعية النهضة في نيويورك، واللجنة الوطنية المؤلفة من خمسين جمعية لبنانية في اميركا.

الامضاء:

سلوم مكرزل

رأي الاستاذ انطون الجميل باشا.

كان الاستاذ رشدي المعلوف قد نشر «كتابا مفتوحا» في «صوت الاحرار» موجها الى الاستاذ الشيخ انطون الجميل باشا، رئيس تحرير «الاهرام» والعضو في مجلس الشيوخ المصري، نقد فيه موقف «الاهرام» من رواية حوادث الانتخابات النيابية عندنا، وقد رد الجميل باشا على الاستاذ المعلوف بكتاب قال فيه:

حضرة الاديب الفاضل الاستاذ رشدي معلوف.

تلقيت اليوم كتابك المفتوح على صفحات (صوت الاحرار) الاغر وقد بدأته معتذرا بان ليس لكم علي شيء، وليس لكم علي دالة.

فهل لي ان ابدأ كتابي اليك بغير ما بدأت كتابك به الي، فاقول ان لي عليكم شيئا بل اشياء، وان عليكم دالة ثم دالة..

وبعد فان كتابك الكريم ينطوي على عتاب كثير، ينقلب احيانا الى لوم صريح وقد كنت لبقا في هذا وذاك. فهل كنت في هذا وذاك منصفا.

عرضت اوفى عرض لما اصاب الانتخابات النيابية في لبنان من (اقالة المحافظ، وتنحية القائمقام، وتأليف لجنة التحقيق القضائية، واحتجاج بعض الوزراء، واعتراف الموظفين، وانسحاب المعارضة، واقرار بعض النواب الناجحين، وجميع الناس والمؤسسات والصحافة كلها والاحزاب على اختلافها... واخيرا استقالة نائب ناجح رئيس قائمة له كرامته وله مكانته... الخ.

ولكن هل رأيت (الاهرام) قد اغفلت حادثا من هذه الحوادث التي تشير اليها؟ انها نشرت كل ذلك واكثر من ذلك من الاجتماعات التي عقدت والاحتجاجات التي وضعت. نقلا عن مراسلها الامين وعن مراسلي الشركات البرقية.

ان لنا اخوانا واصدقاء في الفريقين من المعارضين ومن المؤيدين، وان لنا اخوانا واصدقاء في الجانبين ممن نجحوا في الانتخابات وممن لم ينجحوا. ولكننا لم نراع في بسط الحوادث على وجهها الصحيح لا هؤلاء ولا هؤلاء. حتى اننا تلقينا لوما وانتقادا من كلا الفريقين ـ ولا اسمي ـ كما اننا تلقينا شكرا وثناء من كلا الفريقين ايضا ـ ولا اسمي ـ وفي هذا ما فيه من الدلالة مما لا يخفى على فطنة المواطن الحصيف.

اما ان «الاهرام» لم تحمل في ايراد الحوادث الحملة الشعواء التي ارادها عليها الفريقان، فذلك ان «الاهرام» لا تصدر في لبنان، وليس في مصلحة لبنان ولا اللبنانيين ان يوسم لبنان واهلوه في الخارج بميسم التزوير والتزييف. الا يكفي ما قاله مراسل التيمس في بيروت ـ ونقله الينا مراسل الاهرام في لندن: «من ان الانتخابات جاءت مخيبة للامال المعقودة على لبنان الذي كان يرجى ان يكون نموذجا يحتذى في سائر بلاد الشرق العربي؟».

بقي ما تشير اليه من تعليق «الاهرام» وهو ـ لو تعلم ـ تعليق لم يكن منه بد. فان يد الاغراض كانت قد بدأت تلعب، فكتب من كتب ـ في غير صحف لبنان ـ ان الضجة التي تثيرها المعارضة مرجعها الطائفية ومردها الرجعية وممالأة الاستعمار على الاستقلال. ونحن نعرف كما تعرفون ان هذا كذب وافتراء، ولكنه قيل ونشر، فلم يكن بد من رد هذه السهام المسمومة قبل ان تجد طريقها الى النفوس، ولم يكن بد من اظهار لبنان في ازمته الاخيرة على وجهه الصحيح: اختلاف عنيف في اساليب السياسة الداخلية وطرق الحكم، واتفاق تام في السياسة الخارجية ومراميها الاستقلالية. واذا رجعت الى تعليق «الاهرام» رأيت انه لم يكن يقصد الى غير هذا.

بدأت كتابي على الا اطيل، وقد اطلت، فعذرا ايها الاديب الفاضل، ولعلك على كل حال ترى في تبسطي هذا انه كان علي اشياء، وكان لكم علي اكثر من دالة.

وفي الختام ادعو لكم بالتوفيق وللبنان العزيز بالسير بلا تعثر في معارج الرقي والفلاح.

القاهرة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٤٧

انطون الجميل

ترضية غير مقبولة.

قالت «الرواد» بعنوان «ترضية» ما نصه:

اتعتقدون ان الامة ستهضم هذه الترضية المرتكزة على الغاء نيابة ثلاثة بينهم من لم يكن يوما غريبا عن خيالها وثقتها؟

اذا كانت تلك هي تصاميم الترضية فلا نكتمكم ان الغضبة التي شملت حتى اليوم الفريق الاكبر من ابناء البلاد، فانها ستشمل بعد هذه المهزلة الامة جمعاء وتجعلها تكفر بكم وتفقد كل خيال وايمان باوضاعها الاستقلالية!

توقعنا كل شيء بعد ان تلطخت ايدي ابطال المؤامرة بدماء الحرية القانية، لكننا لم نتوقع مأساة كهذه، ومؤامرة جديدة تفرضها شهوة لاهبة جامحة تتأكل اكثر من صدر من الصدور التي يعسكر فيها الحقد والضغينة!

توقعنا ان تغيب عن الندوة وجوه محاسيبكم الذين من اجلهم قفز عدد المقترعين في الجبل الى الثلاثة والخمسين الفا فاذا بعمليات الجمع، نعم الجمع لا تعطي النتائج التي شئتموها. واذا بنواياكم ترسل مقررات توزعها الالسنة منذ خمسة ايام عن نتائج دروس لجنة الطعون!

لقد حسبتم ان الامة من البلاهة، بحيث تقف صامتة امام المأساة الجديدة. وتجاهلتم هذه الثورة الروحية التي مشت في كل وسط وصدر وقصر وكوخ، كأن هذه الصرخات التي تردد صداها في انحاء العالم كله، لم تنفذ بعد الى ضمائركم ـ استغفر الله ـ بل الى آذانكم!

وذهبتم الى ابعد من ذلك، فاعتقدتم ان من تبطلون نيابته هو مرابع من المرابعين الذين يكدحون في مزارعكم. او نسيتم يوم كنتم تفزعون اليه ليحميكم من الاجنبي، يوم كان درعكم ومعقلكم الحصين.

لا! غياب هذا الوجه عن الندوة لا يشكل ترضية الامة، بل يثير غضبها ونقمتها لانها (ضعيفة) في علم (الحساب) لا تستطيع ان تفهم هذه الارقام المعقدة ولا ان (تهضم) الثلاثة والخمسين الفا التي هضمتها ضمائركم (الحية).

احتجاج مرشحي البقاع.

وقد وجه مرشحو البقاع الى رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء احتجاجا يتضمن وصفا لانتخابات البقاع ويطالبون فيه بالغاء الانتخابات المزورة.

لقد ناضلنا مع جماهير الشعب في سبيل الاستقلال والجلاء والتضامن الوطني لنعيش في ظل لبنان موفوري الكرامة، ولننعم بالحرية والاستقلال على اكمل وجه. وكنا ننتظر يوم الانتخابات، باعتبارها المعركة الوطنية الاولى من نوعها في لبنان التي يقول فيها الشعب كلمته بكل حريته وفقا للدستور. فاذا بيوم الانتخاب يمسي يوم خزي وعار تسجله الحكومة على صفحة التاريخ اللبناني، فتشوه بذلك اسم لبنان امام العالم العربي والرأي العام العالمي.

لقد كان يوم ٢٥ ايار يوم التزييف والتزوير والتهديد وحراب الدرك والجيش التي سخرت لمرشحي الحكومة المتآمرة على الشعب والحرية. فالمجلس المنبثق من هذه الاعمال مولود ميت لا نعترف بشرعيته، ولا يمثل الا افرادا سموا بالحكومة المزورة المزيفة المساومة على حياة الشعب ولا نرضى ان يكون ذلك ايضا تحت سمع رئاسة الجمهورية وتسكت عنه كي لا يقال انه لم يبق في لبنان مسؤول واحد في الدولة يدافع عن الحرية، وكان البقاع منطقة تزوير وتزييف اكثر من كل المحافظات اللبنانية للاسباب التالية:

اولا ـ المساومات التي جرت على مقاعد القائمة الحكومية وفي طليعتها مقاعد الماروني والارثوذكسي والسني تلك المساومات التي جرت في المراجع الرسمية حتى بلغ ثمن المقعد الماروني ١٢٠ الف ليرة اشتهر امرها.

ثانيا ـ طواف ضباط الدرك والرؤساء والاداريين والموظفين على الاهالي والزامهم الاقتراع للقائمة الحكومية بصورة علنية وبطريقة التهديد.

ثالثا ـ ضغط (قباضيات) مرشحي الحكومة المسلحين ببنادق حربية وبمسدسات على انصار المعارضة ومنعهم من الاقتراع بمعاونة رجال الدرك والجيش.

رابعا ـ عدم فتح الصناديق قبل الشروع بعملية الاقتراع ومنع القائمة المعارضة من تعيين افراد من قبلها في اقلام الاقتراع.

خامسا ـ وضع الاوراق للقائمة الحكومية بالجملة وتشطيب اسماء الموتى والغائبين لمصلحة القائمة الحكومية.

سادسا ـ منع مرشحي المعارضة من الدخول الى اقلام الاقتراع، ونزع اوراق المعارضة من ايدي الناخبين واجبارهم على وضع اوراق القائمة الحكومية بضغط من رجال الدرك.

سابعا ـ تغيير محاضر الاقتراع وتقديم محاضر غير موقعة من لجان اقلام الاقتراع الى المراجع الادارية.

اننا مستعدون لاثبات جميع هذه الوقائع جملة وتفصيلا مع وقائع التزييف والتزوير التي حصلت في اقلام اقتراع البقاع.

لذلك نطلب اعتبار انتخابات يوم ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ ملغاة كأنها لم تكن، واجراء انتخابات جديدة تحت اشراف حكومة حيادية نزيهة تؤمن حرية الانتخابات حرصا على سمعة لبنان الابي الحر.

واننا لن ننثني مع جماهير الشعب عن النضال في سبيل الغاء هذا التزوير، وغسل وصمة العار التي لطخت جبين البلاد وحلت في البقاع مهما كلف الامر، ولن نتراجع عن صون حرية الشعب وكرامته.

حبيب نده مطران، جرجس الحاج شاهين، مهدي حماده، جورج هراوي، وديع نصرالله، شئيم عراجي، مصطفى مراد.

احتجاج مرشحي بيروت.

عندما رأى المرشحون المعارضون في بيروت ان المهزلة تطورت الى هذا الحد، وانه لم يعد بالامكان لاحد من انصارهم ان يقترع توجهوا الى قصر الرئاسة واحتجوا بشدة على تلك التصرفات المنكرة. فابدى فخامة الرئيس استغرابه وقال: «هل صحيح انهم يفعلون ذلك». ومما قاله احد المرشحين الحاضرين: «ان عهد عبد الحميد انهار من جراء مثل هذه الاعمال».

عندما خرج المرشحون من القصر الجمهوري اذاعوا البيان التالي بعد ان اعلنوا انسحابهم من الانتخابات:

ايها المرشح البيروتي الكريم.

لقد شاهدت بام عينك ايها الشعب البيروتي الكريم المؤامرة التي دبرت لتزوير الانتخابات النيابية التي دعيت اليها اليوم.

فالضغط والارهاب، والتعدي على الاشخاص، واطلاق الرصاص عليهم بلا سبب، وشراء الضمائر ومنع الناخبين من الاقتراع، وتسخير قوى الامن في سبيل انقاذ المؤامرة للتعدي على حقوقك المقدسة، كل ذلك حدابنا الى الاحتجاج الصارخ الى رئيس البلاد على هذه الاساليب الاجرامية وطلب الغاء الانتخابات لانها لم تجر وفقا للاصول.

انك ايها الشعب البيروتي لا ولن تقبل ان تداس حقوقك وحريتك، ويمنع عنك ممارسة حقك المقدس الذي ضمنه الدستور وكفله.

فالانتخابات اذن باطلة بطلانا تاما.

واعلم ايها الشعب بانه اذا كانت قد ديست حقوقك الان فالكلمة الاخيرة هي لك ولك وحدك.

الفرد نقاش، امين بيهم، فيليب تامر، جوزف شادر، جورج تابت، رامز سركيس، اديب قدوره، انيس الصغير، اديب معلوف، عبد الحفيظ محمصاني، حسين سجعان، ناصيف مجدلاني، هراتشيا شامليان، عبد السلام شاتيلا،

مصطفى العريس، كرنيك مناسيان، صبحي المحمصاني، محسن سليم، احمد الاحدب، محمود الحاج، زهير عسيران، ابراهيم خير الله، جاك لزمي.

في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ الساعة الحادية عشرة صباحا

احتجاج مرشحي بيروت في اجتماع صحفي

مذكراتهم الى رئيس الجمهورية.

عقد جميع مرشحي بيروت من غير اللائحة الحكومية وعددهم خمسة وعشرون، اجتماعا في الساعة العاشرة من صباح الاثنين دعي اليه الصحفيون. وبعد ان اختلى المرشحون فترة من الزمن، اقبل عليهم الصحفيون، فوجدوا علامات الحزم والاقدام على اوجه الجميع، وعندما استقر رجال الصحافة في مواضعهم، قدم لهم فخامة الرئيس نقاش حضرة الدكتور المحامي صبحي المحمصاني ليتحدث بالنيابة عن جميع المرشحين، فاستعرض الاستاذ محمصاني بتأثر بالغ، حوادث امس المؤلمة فقال:

تعلمون انه كان نهار امس موعد الانتخابات النيابية في لبنان، وكان جميع المرشحين ينتظرون انتخابات حرة رغم التهويلات التي كانت تسمع من مرشحي اللائحة الحكومية التي سميت خطأ اللائحة الشعبية.

وقد عين المرشحون مندوبين عنهم يشرفون على عمليات الاقتراع، بعد ان اخذوا جميع التعليمات القانونية من بيوت المرشحين، ولم يمض مدة وجيزة على انصرافهم حتى عادوا الى البيوت مع الناخبين، وكانت الكلمة متفقة:

١ ـ على ان صناديق الاقتراع لم تفتح في الوقت المعين بل فتحت متأخرة.

٢ ـ على ان فتحها لم يجر كما يوجب القانون.

٣ ـ على انه لم يسمح لاحد من الناخبين او من المفوضين بالدخول الا بعد الاهانة والضرب، ما لم يثبتوا انهم من ناخبي اللائحة الحكومية. وكانت اعمال العنف تجري اما بواسطة المسؤولين عن حفظ الامن او باغضائهم.

٤ ـ كان يجري تحري المرشحين على غير لائحة الحكومة كجورج بك تابت مثلا بحجة البحث عن السلاح، وكان رجال قائمة الحكومة يدخلون دون تحر والاسلحة في ايديهم . . .

٥ ـ كانت توضع الاوراق بالعشرات والمئات.

٦ ـ تعددت الجنايات على اثر ذلك فقتل اشخاص وجرح كثيرون، ومنع العدد الاكبر من الدخول.

٧ ـ طلب الناخبون لغير لائحة الحكومة ان يقابلوا العنف بالعنف فرفض المرشحون، وقد شاهدت جورج بك تابت يقبل واحدا منهم، ويهدىء خاطره، ويرجوه ان لا يستعمل القنابل التي في يديه. كل ذلك محافظة على السلام في هذا البلد الذي نحبه.

على اثر ذلك اجتمع المرشحون في الساعة العاشرة ورفعوا الى رئيس الجمهورية المذكرة التالية:

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الافخم.

بعد ان تكونت اللائحة الحكومية في بيروت في القصر الجمهوري تدخلت الحكومة ولا تزال تتدخل بصورة فاضحة في الانتخابات في بيروت بواسطة بعض رجال الشرطة والدرك والجيش والموظفين واعوانهم بطريقة الضغط على الناخبين، والتعدي عليهم، وارتكاب الجنايات وجميع انواع المخالفات القانونية، وبمنعهم من استعمال حقهم المقدس في انتخاب نوابهم، وباكراههم على وضع القائمة الحكومية وانزالها في الصناديق بطريقة غير مشروعة وبكميات وافرة.

الانتخابات باطلة نطلب الغاءها نحمل رئيس البلاد والحكومة المسؤولية عن كل ما حدث وما سيحدث عند عدم الغائها.

ان الشعب يرى في ذلك خطرا على استقلال البلاد.

الامضاءات: الفرد نقاش، امين بيهم، فيليب تامر، جوزف شادر، جورج تابت، زهير عسيران، مصطفى سلطاني، رامز سركيس، اديب قدوره، انيس الصغير، اديب معلوف، عبد الحفيظ محمصاني، حسين سجعان، ناصيف

مجدلاني، هراتشيا شامليان، عبد السلام شاتيلا، مصطفى العريس، ابراهيم خيرالله، وهران ليلكيان، كرنيك مناسيان، صبحي محمصاني، محسن سليم، احمد الاحدب، محمد الحاج، جاك لزمي، جان مسك، فريد جبران.

في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧

بعد المقابلة.

واكمل الاستاذ محمصاني فقال:

وبعد مقابلتهم لفخامة الرئيس وعد باجراء التحقيق، فطلب المرشحون ان يرسل مندوب الى اللجنة القضائية ليفتح صندوقا من الصناديق ويقابل بين الاصوات التي فيه وعدد الناخبين على جدول الشطب، فوعد بذلك، ولكننا لم نصل الى نتيجة بعد.

وقد قابلنا رئيس الوزارة بحضور هنري بك فرعون.

وبعد ذلك اجتمعنا وقررنا اطلاع الرأي العام على ما جرى، فقوطع الانتخاب الا من ناخبي الحكومة.

وعند الساعة الثامنة والنصف اخرج الجميع وفرزت الاصوات فاذا الاصوات في الصناديق تزيد عن عدد الناخبين في جميع المناطق.

التصويت بالنيابة.

وهنا اخذ الدكتور محمصاني بتقديم بعض الامثلة على ما حدث يوم الاحد فذكر عن رجال اتوا يصوتون بتذاكر نساء، وقال: نحن نتمنى ان تأتي المرأة الى التصويت، ولكن شرط ان تأتي هي بنفسها لتنوب عن نفسها لا ان يصوتوا عنها تزويرا.

وذكر عن رجل اتى فوجد اسمه قد شطب، فسأل كيف جرى ذلك، فقال له احد الحاضرين: لقد صوت انا عنك، ووضعت لك بدل الورقة عشر ورقات!

وذكر امثلة اخرى كثيرة قال انها من مجموعة من الحوادث تملأ المجلدات.

انتخاب غير مقبول.

ثم قال: ان مؤتمرنا الان مؤلف من جميع المرشحين المستقلين، وهم لا يمكن ان يقبلوا بهكذا انتخابات مزيفة مزورة جانية. وجميع الاحزاب والمنظمات في لبنان الممثلة في مؤتمرنا هذا متفقة متعاضدة في سبيل الوصول الى هذه الغاية.

ثم اعلن ان الاجتماع الشامل يكون غدا في الساعة الرابعة بعد الظهر في بيت الرئيس نقاش، وفيه تؤخذ المقررات النهائية.

احتجاج مرشحي لبنان الشمالي.

نحن مرشحي لبنان الشمالي الذين امتنعنا عن الاشتراك في الانتخابات، وسجلنا احتجاجنا ببيانات اصدرناها ونشرتها الصحف مكررة احتجاجنا على هذا الانتخاب المزيف وعلى ما سبقه من اغواء واغراء، وتهديد لمصلحة قائمة الحكومة التي وضعت بالقصر الجمهوري تحت اشراف رئيس الوزراء.

التلاعب والتزوير جرى في كل المناطق وفي معظم صناديق الاقتراع ونحتج على ما يأتي:

اولا: اجتهاد الحكومة بخلق جو من الارهاب فظيع الشكل لمصلحة قائمة الحكومة.

ثانيا: تحطيم قائمة المعارضة بطريقة الاغراء والاغواء، والوعود والرشوة.

ثالثا: رغم خلو الجو لقائمة الحكومة واضراب طرابلس ومعظم مناطق الشمال عن الانتخابات فقد ملئت صناديق الاقتراع بالاوراق الزائفة واشترك الاموات والمغتربون في الانتخاب.

رابعا: سكوت رجال الحكومة وقوى الامن عن مظهر الارهاب واطلاق الرصاص على المرشحين المنفردين.

خامسا: عام ١٩٤٣ مع وجود قائمتين متزاحمتين رافقهما الحماس لم ينتخب من الشمال غير ٢٨ الفا. نطلب فتح تحقيق عدلي من قبل اللجنة القضائية لاثبات التزوير، ونحن مستعدون لتقديم كل الادلة. نحمل الحكومة مسؤولية عملها. نطلب ابطال هذا الانتخاب واعادة الانتخاب مرة ثانية في جو من الطمأنينة والعدل، ادلتنا الناطقة على التزوير الذي حصل في عكار، الجبة، الزاوية، الكورة، البترون، الضغط على رئيس لجنة رحبه، شفيق الخوري من قبل قبضايات ورجال القائمة حمله الخوف على حياته لترك قلم الاقتراع ثلاث ساعات من غير رئيس حتى ارسل قائمقام عكار مأمور النفوس لاكمال الانتخاب صوريا - فؤاد دوبال، عبد الغني سلطان، قبلان عيسى الخوري، محمد المصطفى، خالد عبد القادر، احمد اليوسف.

للمصادقة على صحة التواقيع المدرجة في هذه البرقية وهي ستة تواقيع لا غير ٢٨ - ٥ - ٤٧ مختار محلة التربيعة.

توفيق الدايه

احتجاج نقيب الصحافة اللبنانية.

اجتمع الصحفيون الاميركان بالاستاذ تقي الدين بك الصلح نقيب الصحافة في لبنان وسألوه عن صحة ما يقال بان الانتخابات النيابية التي جرت يوم الاحد في ٢٥ ايار مزورة وحصل فيها تلاعب فاجابهم الاستاذ تقي الدين:

«نعم انها مزورة ومزيفة».

فاستغربوا ذلك واستزادوه ايضاحا قال:

«اقول لكم والاسف يحز في قلبي ان كل ما قيل عن التزوير والتلاعب في الانتخابات صحيح بالرغم من ان رئيس الوزراء هو ابن عمي».

وقد اعتقد ان هذا الخبر هو اشاعة فاتصل صحفيون بالنقيب الاستاذ تقي الدين الصلح ورددوا على مسامعه هذه الرواية فاكد لهم حصولها قائلا: «باستطاعتكم ان تذكروا ذلك عن لساني ايضا لان ما شاهدته بعيني يوم الاحد الماضي لا استطيع السكوت عنه مطلقا».

فما رأي الشعب اللبناني بهؤلاء النواب؟؟

غضبة اصحاب الصحف اللبنانيين.

وقد وقع اصحاب الصحف عريضة قدموها الى مقام فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية طلبوا فيها حل المجلس المزيف، وقرروا مقاطعته وعدم ارسال مندوبين الى الندوة لنقل ما يدور فيها الى الرأي العام. وهذا هو نص العريضة التاريخية:

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية الافخم.

«ان البلاد، يا فخامة الرئيس، تعيش بظل نظام جمهوري ديمقراطي دستوري، ويجعل الدستور من فخامتكم رقيبا اعلى ومرجعا اخيرا. ولما كانت البلاد قد اجمعت على ان الانتخابات - وهي روح الحكم النيابي ودعامته الاساسية - جرت بشكل لا يليق، وسيطر عليها التلاعب والتزوير. ولما كانت الصحف الناطقة باسم البلاد قد اجمعت على ان هذا المجلس المنبثق عن الانتخابات المزورة لا يمكن ان يمثل لبنان.

«ولما كان استمرار المجلس النيابي المزيف يزيل الصفة الجمهورية الديمقراطية من نظام الحكم، على اعتبار ان ارادة الشعب اللبناني غير ممثلة وان المجلس مفروض فرضا على اللبنانين،

«لذلك رأينا ان نطلب الى فخامتكم، وانتم المرجع الاعلى والاخير، استعمال حقكم الدستوري بحل المجلس الحالي المزور ودعوة البلاد الى انتخابات جديدة تجري كما يجب ان تجري كل انتخابات في بلد ديمقراطي، حر، مستقل.

«وبانتظار المرسوم بحل هذا المجلس واعادة الحكم الديمقراطي الى لبنان قررنا، نحن رجال الصحافة، مقاطعة اجتماعات مجلس النواب، فلا نوفد مندوبين من قبل صحفنا اليه، ولا ننشر شيئا عن ابحاثه، فيكون اضرابنا هذا معبرا عن رغبات الرأي العام».

وتفضلوا، يا فخامة الرئيس، بقبول اسمى احتراماتنا.

وقد وقع العريضة جميع الصحف ومنها:

الهدف، الديار، الصياد، الجمهور، آسيا، اليوم، لسان الحال، الرواد،

صوت الشعب، بيروت المساء، بيروت، صوت الاحرار، النضال، البيرق، مرقد العنزة، لوسوار، البشير، التلغراف، الاوريان، العمل، الخ...

احتجاج الشيخ سليم الخوري

رئيس القائمة الحكومية الثانية.

دفع الشيخ سليم الخوري - وقد اعلن نائبا عن جبل لبنان - الى وزير الداخلية عريضة اثبت فيها التزوير والتلاعب ومصدرهما والجهات التي استفادت منها قال:

يعرض مقدمه، سليم الخوري، ما يلي:

حضرة وزير الداخلية المحترم.

ان الضجة التي قامت حول انتخابي في الدورة الاولى، والتي كان مصدرها الكتلة الاتحادية، ولا سيما رئيسها لم تكن الا لاقصائي واقصاء مرشحي قائمتي عن الفوز فاستعملوا لاجلها شتى المحاربات والدعايات ولم يتورعوا بشيء بل عبأوا وحشدوا انصارهم من موظفين ومرشحين لتنفيذ مآربهم، لذلك فاني احتج:

١ - على كل ما رافق عملية الانتخاب الاول من ضغط على حرية الناخبين وتلاعب في داخل صناديق الاقتراع وخارجها، ان هذا الضغط تم على ايدي الموظفين الاتية اسماؤهم:

نصري شمعون: قائد كتيبة بعبدا.

توفيق شمعون: قائد فصيلة عاليه.

انطون شمعون: قائد فصيلة حمانا.

روكز شمعون: مخفر مجدل المعوش.

جورج شمعون: مخفر ريفون.

جورج دحروج: مخفر عين زحلتا.

يوسف عباس: قائمقام الشوف بالوكالة.

اميل بستاني: كاتب في محافظة جبل لبنان.

٢ ـ الوزير شمعون احتل مع بعض الوزراء وزارة الداخلية ونظم اقلام الاقتراع مع رئيس قلم وزارة الداخلية خليل بعقليني وعين رؤساءها من الموظفين الذين يأتمرون بامره ليتمكن من محاربتي فعليا.

٣ ـ ان رؤساء اقلام الاقتراع كانوا يخرجون مرشحي قائمتي من غرف الاقلام لتبديل الاوراق وادخال اوراق لمقترعين وهميين وقد تم لهم ذلك في عدة مراكز.

٤ ـ نحي محافظ جبل لبنان واتهم بعد ان ثبت لهم بانني فزت في الانتخاب. واعتقد جيدا بانه لو لم افز لما كان الوزير شمعون اقام هذه الضجة المصطنعة. وكيف يجوز ان يشرف وزير المالية بنفسه على فرز المحضر بعد تنحية المحافظ؟ نعم لقد اشرف بنفسه حتى يضمن الفوز لبعض مرشحي قائمته.

٥ ـ نظرا لكافة اساليب الضغط التي جرت في الدورة الاولى، وكل ما رافقها من عنف على حرية الانتخاب وتلاعب في صناديق الاقتراع، وللاسباب المبينة اعلاه، اطلب بصورة مستعجلة حازمة ما يلي:

أ ـ نقل قائمقام الشوف بالوكالة يوسف عباس وكل قواد وموظفي الدرك والداخلية المبينة اسماؤهم اعلاه لانهم تدخلوا فعليا وبصورة علنية باقصاء الناخبين الموالين للكتلة الدستورية التي ارئسها واجبروهم على الاقتراع لقائمة الوزير شمعون، وساعدوا مباشرة وبواسطة الدرك على اخراج مرشحي قائمتي من غرف الاقلام حتى تم لهم ما يشاؤون.

ب ـ تغيير اقلام الاقتراع واعادتها على ما كانت عليه سابقا قبل تحويرها من قبل وزير المالية.

ج ـ اقصاء رؤساء الاقلام الذين جرى التلاعب في صناديقهم واستبدالهم بسواهم خصوصا في اقلام الساحل والشوف. كما اني اطلب الاطلاع على تعديلات الاقلام قبل اعلانها وكيفية تعيين رؤسائها.

د ـ احتج بصورة حازمة على اشراف وزير المالية على اللجنة القضائية المكلفة بالنظر في الاعتراضات لانني اعتبره الخصم الاول في هذه الانتخابات. وكيف يجوز له ان يكون خصما وحكما في آن واحد.

وبانتظار تنفيذ مطالبي هذه التي اعلق عليها امورا هامة بضمان حرية الانتخاب في الدورة الثانية وحفظا لحقوق البقية الباقية من مرشحي لائحتي وقد كفى البلاد من الشرور التي جرت فيها من جراء تعسف بعض الوزراء.

هذا واني كنت اول من احتج الى محافظ جبل لبنان بتاريخ ٢٦ ايار ١٩٤٧ على كل ما جرى من شذوذ وتفضلوا بقبول الاحترام.

استقالة الشيخ سليم الخوري من المجلس احتجاجا على التزوير.

في الساعة التاسعة من مساء ٨ حزيران ١٩٤٧ رفع الشيخ سليم الخوري نائب جبل لبنان، وهو شقيق رئيس الجمهورية الى مقام صاحب الفخامة رئيس الجمهورية، ووجه الى عطوفة رئيس المجلس النيابي، عريضتين تتضمنان احتجاجه على كل ما جرى في اثناء الانتخابات، واستنكاره لكل ما نتج عنها من تصرفات، ولما يخلفها من مناورات تخفي وراءها اشد الاستهتار بارادة الامة، والافتئات على حقوقها المقدسة وكرامتها.

ننشر في ما يلي نص العريضتين:

لصاحب الفخامة رئيس الجمهورية المعظم.

يتشرف سليم الخوري نائب جبل لبنان بعرض ما يلي:

ان ثقتي بفخامتكم كثقة كل لبناني كاملة غير منقوصة، متينة لا تتزعزع وهذه الثقة هي التي جعلتني وجعلت الكثيرين حتى اليوم ان نسكت عن المآسي التي مثلت اثناء معركة الانتخابات مما لم يبق سرا مكتوما على احد. وذلك لاعتقادنا المتين ان فخامتكم تمدون يدكم الكريمة القوية في الوقت المناسب لنشل الامة من الهوة التي رماها البعض فيها ولتضميد الجراح التي انفذوها الى كبدها.

ومع بقائي على هذا الاعتقاد، رأيت على اثر تشكيل الحكومة الجديدة واسناد وزارة الداخلية فيها الى من كان السبب في كل الادوار التي مثلت، انه

لم يعد باستطاعتي ان اقوم بواجبي كنائب عن هذه الامة قياما صحيحا في مثل هذا الجو من الاستياء العام والاستنكار الشعبي.

لهذا السبب تقدمت من رئاسة مجلس النواب باستقالتي من النيابة بعريضة اتشرف برفع صورتها الى فخامتكم، وانا على ثقة من انكم بصائب رأيكم واصالة افكاركم وعطفكم على بلاد انتم فخارها، تستطيعون مداواة هذه الحالة وانتشال الامة من عثارها هذا، كما انتشلتموها في كل دور من ادوار بؤسها.

وارجو يا صاحب الفخامة ان تتأكدوا من ولائي واحترامي الفائقين، ومن انني كنت ولا ازال الجندي الامين في خدمة البلاد وخدمة فخامتكم.

سليم الخوري

لصاحب الفخامة رئيس الجمهورية اللبنانية.

رجاء احالته

الى عطوفة رئيس مجلس النواب الافخم.

سليم الخوري نائب جبل لبنان يعرض ما يلي:

يعلم الجميع ان دفة الانتخابات التي جرت في ٢٥ ايار ١٩٤٧ واول حزيران ١٩٤٧ سيرت بارادة فرد سخر قوى الدولة وسلطانها لمآرب معينة، ووجهها لمصلحة افراد وضد افراد.

وكنت انا في عداد من حاربتهم تلك القوى المسيرة بارادة فرد واحد، وكان ان فزت بالنيابة ضد تلك القوى مرفوعا اليها باصوات الامة وارادتها. وكان ان فاز بعض وفشل البعض الاخر بغير ارادة الامة واصواتها. حتى اجمع الشعب بصحافته واحزابه، ومنظماته وهيئاته، وكل فرد فيه، حتى النواب على استنكار الامر، ونعت هذا المجلس بالمجلس المزيف، وهذه الانتخابات بالمزورة مما لم يسبق له مثيل في تاريخ لبنان ولا في غيره من البلدان الديمقراطية.

وكنت اعتقد انه سيعقب هذه الضجة وهذه الموجة من الاستياء العام تشكيل حكومة تأتي بشيء من السكينة والاستقرار، وتهيمن على امور الدولة

بحيث يتسنى للسلطات العامة المولجة بالامر في المجلس وخارج المجلس ان تقول كلمتها وتحقق للامة مطاليبها المشروعة في اعلان نتائج التزوير والتحريف، واقصاء من زورت الانتخابات وحرفت لمصلحته، حتى لا يذهب البعض بجريرة البعض، وتستكن الافكار القلقة وترتاح النفوس الثائرة، ويسدل الستار بشيء من الكرامة على المآسي التي مثلت.

اما وقد الفت الحكومة الجديدة بالشكل الذي طلع على الناس، فقد ايقنت كل اليقين بان للمأساة فصلا وفصولا ستمثل فيما بعد، وان موجة الاستئثار والاحقاد والتحكم لم تهدأ بعد، فاني ارى نفسي مضطرا لان ارفع اليكم استقالتي من النيابة حتى لا ينسب الي الاشتراك، ولو من بعيد، في الاعمال التي جرت وستجري، او اقرار شيء منها، فاعود الى صفوف الشعب الذي انتخبني اقاسمه بلواه رافعا مر شكواه الى رئيس البلاد الاول الذي بات عندي اليقين انه وحده ينشل هذه البلاد من كبوتها ويوآسيها بجراحها.

وتفضلوا بقبول احترامي.

سليم الخوري

تصريح الشيخ فريد الخازن.

وفي ١٨ حزيران سنة ١٩٤٧ صرح الشيخ فريد الخازن «النائب الدستوري» بما يلي:

«ان بقاء هذا المجلس ذل وعار على البلاد لان التزوير قد جرى فعلا في جميع المناطق، ولا يستطيع احد من النواب ان يقول ان انتخابه كان صحيحا وسليما، وعندي انه من الضروري حل هذا المجلس المزور ودعوة البلاد الى انتخابات حرة جديدة نزيهة.

لقد كنت مساء الاثنين عند مرجع رسمي فقيل لي بعد ان اتصل احد موظفي القصر بمحافظة جبل لبنان ان عدد الناخبين بلغ ٤٨ الفا وان اسمي بين النواب الستة الفائزين لاني حصلت على ٢٥ الفا و«كسور». فكتبت الرقم على علبة الدخان وتوجهت الى جونيه حيث اقيمت المهرجانات ابتهاجا بالفوز. ثم

عرفت ان الرقم الاجماعي للمقترعين قفز الى ٥٣ الفا وان اصواتي قفزت الى ٢٧ الفا . . . فعرفت عندئذ ان التزوير في بعبدا قائم على قدم وساق.

هذا عيب وعار. لا يمكنا ان نقنع احدا في البلاد باننا نواب . . حتى ولا انفسنا. ولا شيء يحل المشكلة الا حل المجلس، فيجب ان نكون جريئين مع الناس لكي يحترمونا» . . .

صرخة الاستاذ بهيج تقي الدين.

لفظ الاستاذ بهيج تقي الدين «النائب الدستوري» في اول جلسة عقدها مجلس النواب خطابا حمل فيه على التزوير والمزورين قال:

«انه ليحز في نفوس احرار اللبنانيين ويملأها مرارة واسى ان تغمر لبنان، وقد انبثق اول مجلس نيابي في عهد السيادة والاستقلال هذه الموجة من السخط والاستياء، وان يرمى بما رمي به من تهم شنعاء، وان يقال ان النيابة كانت وليدة الضغط والعبث والتلاعب والتزوير، وهي التي يجب الا تمشي اليها الظنون، ولا يرقى اليها الشك، ولا يأتيها الباطل. اجل ان قلوبنا لتتفطر الما وحسرة واسى حين نقابل جماهير اللبنانيين، فاذا هم ساخطون متذمرون شاكون. الا فليعلم كل لبناني ولبنانية، وليسمع كل مواطن قريب او بعيد. انني اقولها كلمة مدوية مجلجلة لتصل الى آذان الحكام والمحكومين على السواء. اننا نأبى ان يوصم عهد الاستقلال بوصمة العار والتزوير. اننا نرفض ان نغطي الجريمة ونستر التلاعب ونسدل ستار النسيان على دوس القوانين والعبث بالحريات.

«اجل ان هناك موجة من السخط والاستياء ليس الشعب اللبناني مسؤولا عنها. هذا الشعب لم يكن يوما متعنتا او ظالما. ان المسؤول عما نحن فيه انما هو ذلك الائتلاف الذي شاؤوا ان يفرضوه على جماهير الناخبين.

«ان هذه الاصوات الصاخبة التي ترتفع ملصقة اشنع التهم بهذا المجلس ونوابه، وبالحكومة التي اشرفت على الانتخابات، ليست وحدها اصوات خصوم العهد، او خصوم لبنان، او اصوات المرشحين الفاشلين، ان بينها اصوات لبنانيين صميمين استقلاليين لا يشك احد في وطنيتهم وجهادهم، واخلاصهم لهذا الوطن اللبناني الذي خدموه ويخدمونه وهم يضحون في سبيله بالمهج والارواح.

«انها نغمة بالية عتيقة هذه التي نسمعها كل يوم من ان كل من يضج بالشكوى ويدل على مواطن الخلل ويشكو من العبث بالقوانين وتسخير السلطة لمصلحة الافراد هو متآمر على لبنان واستقلال لبنان. كلا ايها السادة، ليس في لبنان من يعمل على تهديم استقلاله، ان الوطنية ليست وقفا على فئة معينة من اللبنانيين، لقد رضعنا جميعا الوطنية وحب الانعتاق والسيادة منذ الصغر. ان هذه الفضائل لبنانية اصيلة في النفوس، وانها مزية ابناء هذا الجبل الاشم فلا يمن احد على احد بالوطنية. نريد ان نتحرر من هذه النغمة، ليس كل من طالب بالاصلاح مطية للاجنبي.

«ونريد ان نتحرر من نغمة اخرى اشد خطرا وانكأ جراحا في صدور اللبنانيين وهي ان تخالف القوانين، وتداس الحريات، ويعبث باقدس الاشياء، وتفتح صناديق الدولة وصناديق الافراد، وتسخر السلطة، ويحشد الاعوان والانصار بحجة الدفاع عن العهد، وانقاذ الاستقلال من خطر يحدق به، والقضاء على مؤامرات تحركها انامل الاجانب وتسخر لها فريقا من اللبنانيين.

«هذه الاوهام لا تبرر خرق القوانين، وهذه الادعاءات لا تبيح لاحد ان يعبث باقدس حقوق اللبنانيين وهي حرياتهم وكراماتهم.

«كانت جريمة الائتلاف انه فرض على اصحابه والمشرفين على تنظيمه واجب تحقيق نتائجه باي ثمن كان، فاذا بمرافق الدولة تسخر لمصلحة الائتلاف واذا بحكومة الانتخابات وقد اتاها المخاض لا تشعر بالراحة قبل ان تضع مولودها العجيب.

احتجاج محمد عمر بك بيهم.

اذاع حضرة الوطني الوجيه عمر بك بيهم بيانا جاء فيه:

بلغنا انهم يعيروننا بتمشينا مع اناس مشكوك بوطنيتهم، ويشهد الله والوطنية ان المفترين لكاذبون. ان البغي والطغيان والاستغلال والاحتكار والعبث بالحريات الشعبية هي وحدها التي جمعت بين مختلف الاحزاب والمنظمات والتكتلات والهيئات الوطنية، تحت شعار المعارضة الاصلاحية

الاستقلالية، بعد ان شاهدت البلاد اعمال الحكومة في تزوير الانتخابات وانزالها جميع قواها للتعدي على حرية الشعب، وثلم كرامته وسلبه حقوقه المقدسة.

ونجم عن هذا ان المزورين هم اصبحوا خائني الوطنية.

نعم ان المعارضة الاستقلالية الاصلاحية التي ترفع علمها تضم جميع الاحزاب والتكتلات على اختلاف عقائدها.

ويعلم اللبنانيون جميعا ان هذا التلاقي لم يكن الا بعد اقتراف التزوير والضغط.

ونرجو ان لا يضطرنا من اسودت وجوههم الى ذكر انتخابات سنة ١٩٣٧ ليكتفوا بما نعموا من كوتا وغزل، ونقد نادر وقرش الفقير، ورخص تصدير واستيراد. ومعظم هذه الموبقات مسجلة بالفوتوغراف.

الا فليعلم الدساسون المزورون اننا نتحداهم فردا فردا ليذكروا لوثة واحدة تنسب الينا.

وليتقوا الله في هذا العهد الذي تجره اعمالهم وتدجيلهم الى الهاوية. والكلمة الاخيرة العليا للشعب وللاخلاق وسننقذ الاستقلال باذن الله.

٢ حزيران ١٩٤٧

محمد عمر بيهم

احتجاج الرئيس الفرد نقاش.

اذاع فخامة الرئيس الفرد نقاش البيان التالي:

الى الاصدقاء الذين تفضلوا بمؤازرتي في المعركة الانتخابية.

الى جميع الناخبين الذين عرضوا انفسهم لسوء المعاملة من جانب القوى المسلحة وتحملوا الشتائم والاهانات، والضرب والتهديد من قبل المأجورين لهذا الغرض.

الى الذين انتظروا طويلا تحت حرارة الشمس وتعرضوا للازدحام والصدام في سبيل القيام بواجبهم المدني دون ان يتمكنوا من ذلك.

والذين شاهدوا بدهشة وخجل كيف حشيت صناديق الاقتراع حشوا بمئات الاوراق المبعوثة بعثا باسماء معلومة الى الذين عاينوا جميع ضروب التلاعب والتزوير.

الى الرأي العام الذي استنكر ونفر باشمئزاز مما شاهد وسمع اثناء مهزلة الانتخاب التي تمت يوم ٢٥ ايار الماضي واعتبرها لاغية من اساسها.

الى جميع هؤلاء السادة اقدم شكري الجزيل واقدم لهم اعتذاري.

بتاريخ ٢٥ ايار لم يعارض احد من الذين ارتكبوا جرما مشهودا بطعنهم طعنا فادحا حرية الانتخابات واصوليتها، في حين ان قانون الانتخاب يعاقبهم بالاشغال الشاقة نظرا لعظم الجرم.

اما اليوم فان المسؤولين يتشبثون بالقوانين وحذافيرها ويحترمونها كل الاحترام بقصد تثبيت نتيجة الاقتراع المزورة.

على انه مهما كانت وسائل الضغط والارهاب وغيرها التي يستعملونها لخنق صوت الامة، فاننا سنواصل النضال بكل قوانا من اجل الدفاع عن الحريات العامة المستهزأ بها.

عسى ان يعود ويتمتع الشعب اللبناني قريبا بكرامته المقدسة في ظل العدالة والشرف.

الفرد نقاش

احتجاج عادل بك عسيران نائب الجنوب.

انسحب الاستاذ سعيد فريحة صاحب «الصياد» من معركة «البالوتاج» يوم الاحد في اول حزيران وهو المرشح الارثوذكسي عن الجنوب نزولا على رغبة الاستاذ عادل عسيران وقد اظهرها في الرسالة التالية:

حضرة الصديق الاستاذ سعيد فريحة المحترم.

بعد الاجتماع الذي حصل بين فريق من اخوانك ومؤيديك، وقد رأوا في تأييدك تأييدا للفكرة الاستقلالية والمبدأ القومي العربي، وبعد اجماعهم كلمة واحدة على ان التزوير قد حصل في الانتخابات، الامر الذي ادى الى فاجعة دفنت حرية القوم، وارجعتهم الى الوراء ـ بهذا التمثيل البشع ـ مدة ربع قرن، لذلك ارى كما يرى اخواني جميعا ان تنسحب من المعركة الانتخابية التكميلية (البالوتاج) احتجاجا على هذا التزوير الذي حصل، فخيب امل البلاد وهكذا تحتفظ بثقة اصدقائك واخوانك للوقت الذي يدنو فيه العمل الحر، وهذا يمكنك من خدمة وطنك، ومتابعة رسالتك بواسطة صحيفتك «الصياد» التي جعلتك حبيبا للجميع.

فعلى امل تلبية رغبة اخوانك الذين كلفوني باسمهم ان اكتب اليك هذه الكلمة، تفضل بقبول اسمى عواطف تقديري واعجابي وشكري.

صيدا في ٣١ ايار سنة ١٩٤٧

عادل عسيران

مقابلة عسيران لرئيس الجمهورية وتصريحه.

توجه معالي عادل بك عسيران نائب الجنوب الجديد الى القصر الجمهوري وحظي بمقابلة الرئيس بحضور السيد رياض الصلح رئيس الوزارة، واطلع فخامته على كل ما حدث في الجنوب طالبا الغاء الانتخابات في الجنوب وجميع المناطق اللبنانية حفظا لكرامة هذا البلد وصيانة لحريته وتأييدا لاستقلاله، واطلعه على الحالة النفسية التي يعانيها اهالي الجنوب من جراء هذه الانتخابات المزورة.

وصرح الاستاذ عسيران بعد المقابلة للصحفيين في مكتب الزميلة «الهدف» بقوله:

« ـ قلت لفخامة الرئيس الاول ان الجنوب لن يهدأ له بال ولن يستقر على حال بل سيقوم كل فرد من افراده الذين يميزون بين الغث والسمين،

ويعرفون القراءة والكتابة بثورة تشتعل في مختلف ارجائه، لها اول وليس لها آخر، لان الحكومة الحاضرة قد عجزت عن توفير الامن، واجراء العدل، وحفظ النظام، واتخاذ الطمأنينة والمحافظة على متروكات الناس وحرياتهم. وانهى الاستاذ عسيران بيانه بقوله:

« ـ ليس هذا عهد استقلال ولا عهد حرية. ولا يجوز في عهد الاستقلال ان تجري الانتخابات مزوّرة، وان تسلب حريات الناس وتحجز اموالهم لمنفعة زيد او عمرو، فان لم تلغ هذه الانتخابات فالثورة واقعة حتما، وستحرق الاخضر واليابس، واخيرا نصحت لزميلي مارون كنعان وسعيد فريحه ان ينسحبا من الانتخاب التكميلي (البالوتاج) غدا الاحد احتجاجا على اعمال التزوير، ولا اظنهما الا فاعلين لان الناخبين غير مستعدين لانتخاب جديد.

تصريح يوسف بك الزين.

واعترف السيد يوسف الزين احد النواب الفائزين في الجنوب بان الانتخابات قد زورت. وتمنى ان يحل المجلس، ويصار الى انتخابات جديدة في تصريح لمندوب «العمل» جاء فيه مايلي.

«باستطاعتك ان تصرح عن لساني باننا جميعا نتمنى من صميم قلوبنا ان تلغى الانتخابات وتجري انتخابات جديدة في جو تسوده الحرية التامة. لقد قلنا ولا نزال نقول انه حصل تزوير في بعض اقلام الاقتراع كان لمصلحة قائمة الحكومة: اجل اننا نعتقد ان المجلس الجديد لا يمثل الامة التمثيل الصحيح ولا يعرب عن رغباتها وامانيها لان فيه اشخاصا نجحوا بالتزوير والخديعة ولا همَّ لهم اليوم الا ستر موقفهم».

احتجاج فرج الله الحلو.

اذاع الاستاذ فرج الله الحلو، مرشح جبل لبنان، البيان التالي:

«ذكرت الصحف اليوم ان الوزيرين كمال جنبلاط والاستاذ كميل شمعون قد قدما احتجاجا الى رئاسة الوزارة يطلبان فيه «الغاء نتائج مراكز الاقتراع التي

ثبت فيها التلاعب والتزوير وتكليف اللجنة القضائية العليا التحقيق فورا، واقصاء محافظ الجبل حالا».

«هذا ما ذكرته الصحف. ومهما تكن العوامل التي دفعت الوزيرين الى اتخاذ هذا الموقف، فمما لاريب فيه ان الاستياء الشديد الذي عم الشعب اللبناني من الاعتداء على حريته في الانتخابات، وتزوير ارادته، وتشويه سمعته وسمعة استقلاله، قد دل بصورة لا تقبل الجدل على ان العشب اللبناني شديد التعلق بالديمقراطية ومبادىء الحرية، وحريص على استقلاله الذي ناله بنضاله وتضحياته.

«واهم ما في طلب الوزيرين هوانه اعتراف رسمي علني بوقوع التزوير والتلاعب، ولذلك فمحاولة القاء المسؤولية على المحافظ وحده، او اعادة الانتخاب في المراكز التي ثبت فيها التزوير لا تغسل جريمة التزوير والتزييف، بل ان ذلك وسيلة لتغطية المسؤولين الرئيسيين عن تزوير ارادة الشعب، وتستير طابقهم.

«فالحل المعقول الذي يطلبه الشعب، ولن يكف عن النضال في سبيله هو ابطال الانتخابات في بيروت والجبل على الاقل واعادتها من جديد، انقاذا لسمعة لبنان ولسمعة استقلاله.

«وعلى الوزيرين جنبلاط وشمعون، اذا كانا حقا وصدقا ضد التزوير والتزييف ان يطلبا من الوزارة تنفيذ هذا الامر. وهما بصفتهما وزيرين مسؤولين لا يعجزان، اذا ارادا، عن حمل الوزارة على تنفيذه. ونحن بانتظار ما سيفعلانه».

فرج الله الحلو

مرشح جبل لبنان

احتجاج جورج عقل.

وقد اذاع الاستاذ جورج عقل سكرتير حزب الكتلة الوطنية البيان التالي:

ايها الشعب الكريم.

لم يخسر احرارك المعركة الفاصلة، معركة الانقاذ والكرامة، معركة السيادة والحريات الدستورية والديمقراطية، لا، بل ان الذين خسروا هم جميع اولئك الذين صغرت نفوسهم وماعت ضمائرهم، وتجردوا من كل شعور بالمسؤولية فتآمروا على سلامة الشعب وعلى حريته وكرامته، وكان يوم ٢٥ ايار يوما مشهودا كشف فيه المتآمرون عن خططهم الاجرامية ضد الامة وضد الناخبين، وتجند جميع اصحاب الرواتب، تدفعهم الاوامر المشددة والتعليمات الزجرية المرفوقة بالوعود والتهديدات، وشن جميع هؤلاء الذين ائتمنوا على مصالح الامة وعلى امن الدولة وعلى حريات الناخبين غارتهم، فاسفروا عن وجوههم البغيضة وانطلقوا يزرعون اقلام الاقتراع ارهابا وضغطا لاخلاء ساحة مكاتب الاقتراع حتى يكمل القائمون عليها (الامناء!) على اصوات الناخبين، مهمتهم بالتزوير والتلاعب، غير حافلين بما يعترضهم من صعاب وعراقيل، وبما يفضح امرهم من عيون مراقبة واحزاب متربصة عن كثب لاخذ كل مجرم خارج على ارادة الامة متلبسا بالجرم المشهود.

لقد كان يوم ٢٥ ايار يوما مشهودا اسود في تاريخ لبنان الحر الابي. ووقع العدوان على الشعب وعلى حريته من جانب اولئك الذين فرضوا انفسهم على الامة، وتحول عهدهم الى عهد ظلم والى حكم فردي لا يقدر قيمة المثل العليا، ولا يحترم المبادىء الديمقراطية، ولا يحفل بارادة الامة التي نبذت جميع الذين حكموا البلاد فاساؤا التصرف، وعبثوا بالامانة، وتاجروا برغيف الفقير والتهموا غرشه فجعلوه وقودا لاطفاء ظمأهم ونهمهم، وجعلوا الدولة مزرعة لاسرة واحدة وللمتقربين منها، واستغلوا مرافق البلاد الاقتصادية فاثروا على حساب الشعب ومن مال الشعب.

ايها الشعب الكريم.

نحن اليوم اشد ايمانا بالفوز منا قبل المعركة، لان هدفنا هو تحرير الامة من حكم المستبدين، وهدفنا الفوز بثقة الامة وقد غمرتنا بعطفها وتأييدها بشكل يشبه الاجماع. والامة اصدق من المزورين، وادرى من المتلاعبين، واقوى من المتسلطين، المستأثرين بالحكم بوسائل تزويرية ارهابية سوف تحطمها الامة وتنزل العقاب بجلاديها وبمغتصبي حريتها، وبممتهني كرامتها.

ان قائمة الكتلة الوطنية، وحزب الكتلة، يعتبران ان هذه المعركة قد وحدت صفوف الامة وجمعت كلمة احزابها ورجال المبادىء فيها في جبهة واحدة لانقاذ الوطن من المعتدين على اقدس حقوق الشعب وعلى حرياته الدستورية.

لقد قالت الاحزاب اللبنانية، والمنظمات اللبنانية والهيئات الشعبية في لبنان كلمتها الصريحة، ولقد اجمعت صحافة لبنان الحرة على شجب العدوان الذي ارتكبته الحكومة وعمالها وقواتها المسلحة، والعصابات المجرمة في هذه المعركة، لخنق صوت الامة ولتزوير رأيها، ولتحويل الانتخاب الى فرض ارهاب وتحكم واستبداد.

ان لبنان هو بلد صغير بعدد سكانه ومساحة اراضيه، لكنه عريق في تاريخه وامجاده، كبير في نزعة شعبه الحرة وفي اخلاص اللبنانيين للمبادىء الديمقراطية وللنظم الدستورية.

لم يعتد المعتدون على حرية الشعب فحسب بل اعتدوا على المبادىء الدستورية الاولية التي كرسها الدستور اللبناني. فقد تناول العدوان كرامة الامة وحقوق اللبنانيين السياسية كما تناول حريات الناخبين. والسلطة التشريعية التي يحاولون تشكيلها عن طريق التزوير والضغط والارهاب والاجرام بمختلف انواعه واشكاله، هذه السلطة لا تمت بصلة الى ارادة الامة، وليست وليدة سيادتها، فهي زائفة، غير شرعية، وكل ما يصدر عنها سيكون غريبا عن رأي الامة وارادتها وسيادتها الوطنية.

يا شعب لبنان الابي.

لقد شاءت العناية الالهية ان يتولى خصومنا ادارة الحكم حتى يدرك جميع الغافلين مدى اخلاصهم وامانتهم وحرصهم على عهود الامة وعلى اموالها وقيمها الروحية.

وشاءت العناية ان يجري الاستفتاء العام في عهدهم حتى يعرف القاصي والداني، ويلمس العالم المتمدن بيده نوايا خصومنا المبطنة، ومناعة اخلاقهم السياسية وصلابة مبادئهم الديمقراطية والدستورية.

لقد ازعجوا الامة بضجيج طبلهم وزمرهم، وادعائهم بانهم حماة الدستور وجنود الحرية وسيوف السيادة الوطنية.

لكن معركة ٢٥ ايار اثبتت للجميع، واخذتهم بالجرم المشهود، بانهم قد تآمروا على الدستور ونحروه نحر النعاج، واضطهدوا الاحرار من جميع الاحزاب، وذبحوا الحرية على مشهد الامة في ساحة الانتخاب وفي قلم الاقتراع.

اما سيوفهم فقد اغمدوها في صدور الاحرار، ووقفوها لحماية عصابات الاشرار وحماية نفوسهم من حساب الامة ومن غضبها.

الا فاعلم، ايها الشعب، بعد معركة ٢٥ ايار، اننا ثابتون في الميدان حتى يوم الظفر المبين، وحتى ندحر فلول الرجعية الاستثمارية.

عاش لبنان.

جورج عقل

النائب الشرعي بقوة الشعب

احتجاج المجتهد الاكبر عبد الحسين شرف الدين.

وجه المجتهد الاكبر للطائفة الشيعية في لبنان العلامة الشيخ عبد الحسين شرف الدين برقية الى رئيس الجمهورية اللبنانية نشرت في الصحف الصادر بتاريخ ٧ حزيران ١٩٤٧ قال فيها:

الى فخامة رئيس الجمهورية.

لا تسندوا رئاسة الحكومة الى سروقة لاموال الامة. يصانع بقرش الفقير يؤثر بالوظائف من لا يديرها. يحمل المأمورين على مخالفة القوانين تنفي لغرضه. يلقي الفتن. يخل بالامن ليسود. فبعدا له كما بعدت ثمود. اقبا النصح المخلص والا فعلى لبنان السلام.

الامضا

عبد الحسين شرف ال

احتجاج الطلاب.

ولم يقف الطلاب مكتوفي الايدي فاضربت المعاهد العليا نهار السبت تأييدا للشعب في نضاله ضد الانتخابات المزورة. وطير طلاب الجامعة الاميركية برقية الى فخامة رئيس الجمهورية يحتجون فيها على تزوير الانتخابات وعلى خنق حرية الناخبين.

وهكذا نرى ان كل الهيئات مجمعة على شجب هذا المجلس المزيف. والنواب انفسهم الذين فازوا يعترفون بوجود التزوير.

فكيف تريد الحكومة ان تعيش البلاد بهذا الجو، ومع مجلس يعترف اعضاؤه بان انتخابهم لم يكن صحيحا؟

مؤتمر وطني في قصر
محمد عمر بك بيهم.

نهار الاحد الواقع في ٢٩ حزيران سنة ١٩٤٧ تنادى فريق كبير من قادة الرأي ومن الاحزاب والمنظمات اللبنانية الى اجتماع حضرته جموع غفيرة في باحات قصر الوجيه الوطني المعروف محمد عمر بك بيهم، وقد تمثلت معظم الاحزاب والهيئات وتكلم العديد من الخطباء، تخص بالذكر منهم سماحة الاستاذ عبد الحميد كرامه وحضرة الرئيس الفرد نقاش، الدكتور جورج حنا، والاستاذ محي الدين النصولي، والاستاذ الياس ربابي، والشيخ عارف الزين والامير نهاد ارسلان. فحمل الخطباء على الوضع الشاذ الحاضر، وعلى الانتخابات المزورة، وعلى الحكومة غير الشرعية. وقد اتخذ المؤتمرون المقررات الآتية:

مقررات خطيرة وتعهدات وطنية.

١ ـ حل المجلس المزور.

٢ ـ تعيين حكومة حيادية تشرف على حرية الانتخابات.

٣ ـ عدم التقيد بأي اتفاق يعقده المجلس المزور مع الدول، او بأية امتيازات يمنحها للافراد والشركات.

٤ ـ تكليف كتلة التحرر الوطني العمل لتحقيق هذه المطالب بجميع السبل والوسائل.

وهنا وقف الشيخ بيار الجميل الرئيس الاعلى للكتائب اللبنانية، وقدم الاقتراح التالي:

«ليأخذ كل من قد يتولى الحكم في المستقبل من الحاضرين عهدا على نفسه بأن يتقيد بهذه المقررات وينفذها ويمتنع عن الاعتراف بكل عمل يصدر عن هذه الحكومة وعن هذا المجلس».

وقد تبنت كتلة التحرر الوطني هذا الاقتراح.

البطريرك الماروني يتحدث عن التزوير.

لا نريد اشعال ثورة

فلتتفهم الحكومة الواقع

الاستاذ اميل اده رجل الاستقلال

قابل مندوب «اخبار العالم» غبطة البطريرك الماروني، وطرح على غبطته عدة اسئلة، اجاب على بعضها وامتنع عن الاجابة على البعض الآخر. ونحن ننشر في ما يلي من الاسئلة والاجوبة:

ـ ما رأيكم بالمجلس النيابي الجديد وبأخبار التزوير؟

ـ لا شك بأن هذا المجلس لا يمثل ارادة الشعب اللبناني، وان فريقا كبيرا من اعضائه وصل الى الندوة عن طريق الضغط والتلاعب والتزوير، والارهاب ايضا.. وقد كتبت الى دولة الاستاذ رياض الصلح محتجا على ما جرى في عهد الاستقلال والسيادة والحرية. واني من القائلين بوجوب حل هذا المجلس، وبوجوب تعديل الدستور اللبناني، ووضع قانون جديد للانتخابات النيابية يتفق ايضا مع هذا العهد الذي نحرص عليه كل الحرص.

ـ واذا لم يحل المجلس فما هو موقفكم؟

ـ انا لا اريد اشعال ثورة في لبنان... وعلى الحكومة ان تتفهم الواقع وتعمل على تلافي هذه الامور التي نحن بغنى عنها... وعلى الحكومة ان تكون

عادلة وان تعير هذا الشعب الاهتمام المطلوب، عليها ان تقضي على هذه النقمة الكامنة في نفسية الشعب.

ـ ما هو موقفكم من الشائعات القائلة بان مشروع سوريا الكبرى سينحقق وسيتناول المشروع بعض اقضية من لبنان؟

ـ ثق اننا لا نتنازل عن شبر واحد من لبنان مهما كلفنا الامر، واعتقد ان هذه الشائعات المتعلقة بنا لا صحة لها، وما هي الا من قبل الدس والتفرقة. واما الرسائل التي وصلتني من جلالة الملك عبد الله فهي رسائل تودد وصداقة شخصية لا علاقة لها بالسياسة حتى ولا بسوريا الكبرى.

ـ يقال ان اميركا سترسل بعثات عسكرية الى الشرق فما قولكم بذلك؟

ـ انا لا اعتقد ان لاميركا مطامع استعمارية في الشرق. واظن انها تهتم فقط بقضاياها الاقتصادية البحتة.

رأي غبطته بالرئيس اميل اده.

ـ ما رأيكم بالاستاذ اميل اده؟

ـ ان الاستاذ اميل اده رجل لبناني قح، وهو رجل الاستقلال. ولكن هي السياسية، هي الحزبية، هي المصالح الفردية، هي الاخلاق التي تقرر كيان الامم ومستقبل الشعوب والافراد ايضا!..

«واكرر القول ان الاستاذ اميل ا ده رجل الاستقلال ولا تطلب مني ان اقول لك اكثر مما قلت...

مهزلة الدورة الثانية (البالوتاج).

وبدلا من ان تقف الحكومة عند الفضيحة الفضاحة وتعمد الى ازالة الوصمة التي دفعت بها شعبا من ارقى شعوب العالم علما ومدنية، فتمتنع عن اعلان النتائج المزورة وترجىء موعد الدورة الانتخابية الثانية الى ما بعد الكشف عن النتائج الحقيقية التي طمسها مزوروها، رأيناها تمعن في الجريمة وتعلن اسماء الفائزين بتلك النتائج المفضوحة وتشرع في اجراءات الدورة الثانية

لاخراج البقية الباقية من نوابها الذين قضى التمويه وفرض التعميه ارجاء «انتخابهم» الى الدورة الثانية.

ولم تكن هذه الدورة اقل حظا من سابقتها في مضمار التلاعب والتزوير اللذين كان مبعثهما المقاطعة التامة التي اعلنها الشعب بكافة هيئاته، ومختلف احزابه احتجاجا على ما رافق الدورة الاولى من مخاز ومساوىء لم يلجأ اليها حاكم في العصور المتأخرة، ولم تنزل باحط الشعوب وحشية وعبودية.

قاطع الشعب المهزلة الثانية ولم يتقدم الا المأمورون الذين هددوا بوظائفهم ومعهم اهلهم واقاربهم كما تقدم اصحاب المصالح الحكومية الذين خافوا الايذاء، ومعهم بطبيعة الحال مخاتير وبلديات هذه الايام وقد دفعوا الى الصناديق دفعا فلم تزد نسبة المشتركين عن عشرة بالماية، وشهد على ذلك بعض مرشحي الحكومة. ولكن الاوامر اعطيت بحشو الصناديق سترا للفضيحة، فاذا بهذه الصناديق تعطي اثنين وثلاثين الف صوت...

ومع ذلك فقد لاحظ الخبثاء ان هذه النتيجة لم تكن منسجمة مع عدد المقترعين في الدورة الاولى الذين حددهم المزورون بثلاثة وخمسين الف مقترع، فزعم هؤلاء الخبثاء ان الفرق بين النتيجتين وقدره واحد وعشرون الف صوت مفروض فيه انه قوة المعارضة التي قاطعت الانتخابات ولم يخصص منها لمرشحي المعارضة في الدورة الاولى الا ستة عشر الف صوت. ويعلن الخبثاء المذكورون ان الدورة الثانية جاءت دليلا اخر على تزوير الدورتين معا فبدت الحكومة كمن يسير في الرمل المتحرك اذا تقدم غرق فيه واذا تأخر غرق وان هو يبقى في مكانه فهو هالك......

اقوال الصحف.

وقد اجمعت الصحافة اللبنانية لاول مرة في تاريخها، وعلى اختلاف الوانها ونزعاتها على شدِّ ازر المعارضة وقول قولها في التلاعب والتزوير وفي وجوب حل المجلس ودعوة الناخبين الى انتخابات شريفة حرة.

وقد كان ميدان القول فسيحا امامها بحيث ان بعضها كتب وافاض، وعقد في الموضوع عشرات المقالات الطوال: كبيروت والعمل، وصوت الاحرار والبشير، والبيرق والاوريان، والجديد والدنيا، وآسيا والهدف مثلا.

واننا نثبت فيما يلي القليل الواجب اثباته بكل ايجاز واختصار.

هذا بعد ان اشرنا الى عريضة اصحاب الصحف الكبرى في غير هذا المقام، ومقاطعتها للمجلس المزور بامتناعها عن التحدث عنه ونشر اخباره.

جريدة البشير

اجماع على التزوير

الذين صرحوا بان الانتخابات مزورة

من الوزراء السادة:

كِميل شمعون، كمال جنبلاط، غبريال المر

اعتراف جزئي: السيدان هنري فرعون، وعبدالله اليافي

تلميح اشتراطي: رياض الصلح

الاحزاب والمنظمات:

الكتائب، النداء القومي، الغساسنة، الحزب الشيوعي، الحزب القومي، المؤتمر الوطني، الكتلة الوطنية.

الهيئات:

الانقاذ الوطني، التحرر الوطني، نادي المهاجرين، الاتحاد النسائي، هيئة السيدات اللبنانيات في زحلة وبيروت، اتحاد نقابات العمال، الطلاب.

المقامات الدينية:

البطريرك الماروني، المطران مبارك، المطران بولس عقل.

الرهبنات الكاثوليكية والمارونية على اختلافها.

من النواب الفائزين السادة:

الشيخ سليم الخوري، عادل عسيران، يوسف الزين، االشيخ فريد الخازن، وغيرهم...

- اللجنة القضائية الاولى.

- لجنة التحقيق القضائية الثانية.

الشخصيات الوطنية:

عمر بيهم، حبيب طراد، عبد الحميد كرامه، جان تيان النقيب سابقا، توفيق الناطور، تقي الدين الصلح نقيب الصحافة اللبنانية، والكثيرون غيرهم.

الدلائل الرسمية على الاعتراف بالتزوير عدا تأليف اللجنتين وتصريح الوزراء.

تنحية محافظ جبل لبنان حسين الجسر وقائمقام كسروان بديع صالح.

الصحف التي حملت على التزوير وطالبت بابطال الانتخابات:

الديار، النضال، اسيا، الرواد، نداء الوطن، صدى الاحوال، بيروت، بيروت ـ المساء، كل شيء، تلغراف، الهدف، نشرة المؤتمر الوطني، لسان الحال، صوت الاحرار، البيرق، العمل، مرقد العنزة، الجديد، اليوم، الاتحاد اللبناني، الكوكب، لوسوار، الاوريان، صوت الشعب، الزمان، الدنيا، النهار، الاخبار، (مع تحفظ)، الدبور، الريفوديليبان، الولاء، زحلة، الفتاة، الرائد، صدى الشمال، صدى لبنان، الافكار، المستقبل، الوادي، اخبار العالم، الصفاء، حتى لوجور.

تصريحات غير رسمية:

لمعظم موظفي اقلام الاقتراع، والمشتغلين بالسياسة الانتخابية.

تصريح صارخ من:

كل ناخب وكل مواطن لبناني ـ هذا عدا المرشحين انفسهم الذين جمعوا الوثائق والبيانات عن التزوير.

اما الذين يقولون ان الانتخابات جرت بحرية وانها افضل انتخابات جرت في لبنان فهم:

جريدة الشرق.

جميل مردم بك.

رياض الصلح.

بعض وزرائنا المفوضين المتحمسين وهم:

احمد الداعوق، سامي الخوري، مختار مخيش، جبران تويني.

جريدة بيروت.

وكانت جريدة «بيروت» من الجرائد التي ناضلت وكافحت ضد العدوان والتزوير، وقد اعتدي عليها هي ايضا، فعطلت لاجل غير مسمى فاستحقت مع زميلاتها الحرة شكر المعارضة والبلاد، قالت:

بين الشعب وبين هؤلاء النواب هوّة سحيقة...

لقد كنا في شك منها فارسلنا المقال تلو المقال مطالبين بحكومة محايدة لا ينزل جميع افرادها ساحة المعركة الانتخابية كما نزلتم، فلويتم اعناقكم وسخرتم من هذا الطلب، حتى اذا ازفت ساعة الانتخابات لم تتركوا وسيلة من وسائل الضغط حتى استعملتموها، فاذا الناخب اللبناني الحر يسام سوء العذاب، ويباعد بينه وبين صندوق الاقتراع بمختلف الاساليب، واذا اوراق

مرشحيكم تلقى في هذا الصندوق بالعشرات والمئات، واذا بنا جميعا نجم لهذا الموقف تقفه الحكومة اللبنانية من الاستقلال والكرامة، واذا معظم لوائحكم تفوز بالتزكية، واذا بين هذا الشعب وبين ندوته الجديدة هوة سحيقة لا يدري احد كيف تستطيعون غدا اجتيازها، وايجاد هذه الصلة الوثيقة من التعاون الكريم بينكم وبين الشعب اللبناني.

ان هذه الندوة التي كان يفرض فيها ان تعكس وجه اللبناني ابن الشارع لم تعكس سوى وجه الحكومة، ذلك لان الحكومة هي التي اتت بهذه الندوة، وهي التي فرضت افرادها فرضا وحملتهم الى الارائك النيابية حملا، فهل تنتظرون من ابن الشارع اللبناني ان يطمئن الى هذه الندوة غدا وان يتعاون معها على الاصلاح والخير وهي لا تمثله عن بعد او عن قرب، بل تمثل الذين عملوا لها، واجلسوا اعضاءها فوق الارائك متخطين ابسط مبادىء الديمقراطية والوعي الوطني.

وكان آخر شيء لجأت اليه الحكومة الجيش الذي كنا نود لو بقي بعيدا عن ساحة الانتخابات ونود لو حافظت الحكومة على حرمته فلم تزج به في هذا المأزق الحرج، فالجيش الذي هو قرة عين اللبنانيين لم ينشأ ليسدد حرابه لصدر اللبنانيين في يوم الاستفتاء وليخلق سلاحه من دبابات ورشاشات وبنادق هذا الجو من الارهاب الذي ذكرنا الذي خلقه السنغاليون في تشرين من عام ١٩٤٣.

لقد وقع التزوير واستعمل الضغط في يوم الاحد الفائت وساعدت على الضغط والتزوير الحكومة ورجالها ومرشحوها على الرغم من ارادة الشعب الكريم الذي لن يستكين، ولن يميع ازاء جشع نفر من ابنائه، بل سوف يفرض احترامه على اي كان سواء اطال الزمن ام قصر، وسواء اهزل الدهر ام جد. نحن في لبنان لم يعد لنا من مرجع سوى الله، فاليه نتوسل ان يحفظ هذا البلد الامين، واليه نبتهل ان يصون ابناءه من ظلم نفر من ابنائه. انه سميع مجيب الدعاء.

محيي الدين النصولي

وقالت في مقال آخر:

المجلس المزيف.

انتهت الانتخابات في شطريها الاساسي والتكميلي امس الاول، وانتهت على الوجه الذي لا يسر الصديق ولا العدو.

فاذا في لبنان مجلس نيابي سوف ينعت كلما ذكر بالتزييف، واذا في الندوة نواب لا يستطيعون ان يقولوا انهم جاءوا باسم الشعب بل بقوة الحكومة وبالرغم عن الشعب، واذا ثمة رجال انهارت سمعتهم الوطنية التي بنوها طوال اعوام واعوام، كما ينهار البيت الذي يبنى على الرمال، او كما يتداعى اللباس على الارض عندما يخرج منه لابسه.

واذا تألف هذا المجلس على النحو الذي رأيناه، وجيء بنوابه بهذه الاساليب القسرية التي لمسناها، فانه من الصعب بل من المستحيل ان يرضى اللبنانيون عن ممثليهم للسنوات الاربع المقبلة، او ان يقروا ما يسنونه من قوانين وشرائع، فالعلاقات الروحية التي يجب ان تشد النائب الى ناخبيه قد قطعتها الحكومة بهذه المناورات التي سبقت الانتخابات، ووسائل الضغط والاكراه التي تذرعت بها في اثنائها، فاذا في لبنان مجلس لا يستمد قوته من الشعب، والشعب هو صاحب الكلمة الاولى والاخيرة في البلدان التي تتمشى على المبادىء الديمقراطية في الحكم. فهل من المعقول ان تظل هذه المشادة قائمة بين الشعب وندوته، وان تبقى هذه الهوة السحيقة تفصل بينهما؟

وقالت:

الضمائر الملوثة.

عاد الى الندوة معظم النواب القدامى، ومعظم الذين اساؤوا الى البلد، تحميهم رؤوس الحراب، والاساليب الملتوية التي تذرعت بها الحكومة لكسب المعركة. فهل ثمة صلة بين هذه الندوة والشعب اللبناني، ام ان الحكومة - سامحها الله وعفا عنها - لم تدع جسرا واحدا يربط الندوة بالشعب في جانب، والندوة في جانب آخر، واذا المخلصون تتقطع انفسهم حسرات على هذه الحالة المؤسفة التي وصل اليها لبنان.

وقالت ايضا:

لقد طعنت الديمقراطية.

ان الالم يحز اليوم في صدر كل لبناني مخلص لهذا الوطن، وان الحزن يتملكه ان يرى الديمقراطية تداس في لبنان، والحرية تخنق في ارجائه، وهو بلد الحرية والديمقراطية، وفي عهد الاستقلال والكرامة، ومن قبل لبنانيين اتوا للحكم باسم الكرامة والاستقلال، واسم الحرية والديمقراطية ولكن هذا كله لن يجعل اليأس يتسرب الى نفوسنا.

هذه المختارات التي يطالعها القراء والتي اقتطفناها لهم من الصحف اللبنانية والاجنبية ان هي الا لمحة خاطفة عن موجة الغضب التي تميزت بها. وهي نسبيا، لا تعبر الا جزءا من الف.

جريدة (صوت الاحرار).

وعقد الاستاذ كميل يوسف شمعون في جريدته صوت الاحرار سلسلة من المقالات الرئيسية كشف فيها الستار عن جرائم ٢٥ ايار، فكان لها دوي في الاوساط الحكومية والشعبية. وقاد الاستاذان ادوار حنين ورشدي معلوف، على صفحات صوت الاحرار ايضا حملتين استهدفا فيها التزوير والمزورين. واننا نكتفي بايراد نتف ممّا كتبه الاستاذ شمعون في رئيسياته:

والتاريخ يعيد نفسه.

انتخابات اليوم شبيهة بانتخابات الامس.

لم تكن الحكومة بحاجة الى هز البلاد هزة عنيفة، في وقت تتطلب فيه الحكمة كثيرا من الهدوء، والتعقل. ولم تكن الحكومة مضطرة الى «ازعاج» الناخبين وتشغيل الاهلين وتعبئة الجيوش والمصفحات والدبابات لتحصل على النتيجة التي حصلت عليها يوم الاحد. فقد كان بالامكان ان تستصدر الحكومة - قبل حل البرلمان - قانونا بتمديد ولاية المجلس او باعطائها حق تعيين النواب، باعتبار ان التعيين بمرسوم خير من التعيين بالانتخاب، لان هذا المرسوم لا يكلف الشعب سوى بضعة اسطر مضروبة على الالة الكاتبة تحمل في ادناها

التاريخ والتواقيع، بينما التعيين بالانتخاب يكلف البلاد كثيرا من الكرامة الوطنية، والعزة والشهامة، ويكلفها بالتالي، كثيرا من التضحيات الانسانية.

لقد كانت معركة الانتخابات اول امس معركة مسلحة. وكان الناخبون يدخلون الى اقلام الاقتراع تحت حراب البنادق، وفي ظل الدبابات والمصفحات ورجال الجيش يلبسون على رؤوسهم الخوذ الفولاذية. وكانت الحرية معدومة بصورة واضحة، مما يدل على ان المشرفين على الموقف غير مكترثين لاحد، وغير حاسبين حسابا للانظمة والقوانين، ولما تنطوي عليه من احترام لحرية الرأي والاقتراع.

فالدستور كفل في مادته الثالثة عشرة حرية ابداء الرأي، والقوانين المرعية الاجراء كفلت بدورها حرية الانتخابات. على ان هذه الحرية لم تكن مصونة يوم الاحد، وقد عبث بها عمال الدولة بما اتوا من اجراءات مسلحة لمنع الناخبين من التصويت اذا كانوا من المعارضين، حتى ضجت العاصمة والانحاء وتعالت الاحتجاجات من جميع الجهات على التصرف الشائن الذي تصرف به هؤلاء العمال تأمينا لفوز المرشحين الرسميين!!..

لقد قامت المساومات قبل موعد الانتخاب ووقعت التعهدات، وقبضت الاموال بحضور رجال الدولة ولحست الامضاءات والتواقيع وخرجت الحكومة على القانون بتفسيرها المادة الخامسة والثلاثين من قانون الانتخاب تفسيرا غير صحيح توصلا الى نقل ترشيح من منطقة الى منطقة اخرى، وبذلت اموال طائلة للانضمام الى القائمة الرسمية فاذا بالكتاب يقرأ من عنوانه واذا بالمعركة الانتخابية تأتي مصداقا لما يكنه الكتاب.

وجاء فيها:

البلاد تفاجأ بالعدو بغتة.

فيدق النفير وتدعو المجندين.

اطل صباح الاحد على لبنان والدبابات والمصفحات تجوب شوارع العاصمة، ودوريات القوات المسلحة والشرطة تطوف احياء المدينة على

سيارات عمرت بالرجال المسلحين بالبنادق والحراب. وكانت هذه الاستعدادات الحربية مفاجأة غير منتظرة للاهلين الذين كانوا يرقبون يوم ٢٥ ايار، وكأنه عرس للارادة الشعبية تبدو فيه حرية الناخبين متحررين من كل قيد وضغط وارهاب. فاذا بالحوادث والمصفحات والدبابات، تلقي على الجو طابعا من التجهم والرهبة والتخوف، مما خيل للناس ان البلاد فوجئت بالعدو على حين غرة، وان الدولة اعلنت النفير العام ودعت جميع المجندين الى حمل السلاح رغبة في الدفاع عن الوطن، والقاء العدو خارج الحدود!!...

وقالت ايضا:

مأساة محزنة.

ان البلاد شهدت كثيرا من الفضائح في الانتخابات منذ العام ١٩٢١ الى يومنا هذا، وشهدت بالتالي حوادث التزوير والتلاعب. غير ان ما ارتكب يوم الاحد لم تشهده البلاد في وقت من الاوقات، لان التدخل كان يجري على المكشوف ودون ما خجل او استحياء، ولان المرشحين الرسميين كانوا يتولون التزوير بانفسهم، تحرسهم بنادق القوات العامة التي وضعت تحت تصرف هؤلاء المرشحين.

لقد كان العالم يشخص الينا ليرى مقدار احترامنا للحريات العامة، واقبل علينا مراسلو الصحف الاميركية ليلمسوا بايديهم مدى الاحترام الذي نضمره لهذه الحريات. ويؤلمنا ان ينقل المراسلون الانباء المحزنة عما شهدوه ورأوه، وان يصوروا لبنان بغير صورته الصحيحة. فالتلاعب الذي جرى يوم الاحد لا دخل للشعب فيه، بل على العكس فقد قام الشعب بواجبه، فانكر اولئك الذين اشرفوا على مقدراته اربع سنوات فاساؤوا التصرف، وقضوا على الاخضر واليابس معا، الا ان ارادته لم تصل الى الصناديق واذا كانت وصلت فقد استبدلوها تحت ضغط الرصاص والقنابل ايضا.

اجل ان مراسلي الصحف وقفوا على الحقيقة المجردة اثناء تجوالهم، ورأوا بام العين الاعتداءات التي وقعت على الناخبين، ورأوا ايضا الرصاص ينزل على الشبان، فيسقط القتلى والجرحى بعد ان صرعت الحرية، وقد جاؤوا يستغلون كل شيء باسمها.

جريدة «الرواد».

تنطق الرواد بلسان الوزير كميل شمعون رئيس القائمة الحكومية الاولى. ولم تتمالك عن مجاراة الصحف الاخرى في حملتها، فقالت:

جريمة!

اتقاضون مزورا ارتكب الجريمة طمعا بالوصول الى حفنة من الليرات، وتتركون من زور على ا لامة جمعاء، حرا طليقا، وسيدا مطاعا؟؟

او هل علمتم يوم ارتضيتم هذا العبث الشائن بثقة البلاد، انكم تقاسمتم الجريمة مع ابطالها، وان عليكم ان تواجهوا الادانة قبلهم بوصفكم المسؤولين عن جريمتهم؟؟

لقد تجاهلتم تبعة ما تقترفون، واعتقدتم ان الامة التي «هضمت» الجريمة في عهد المستعمر، تعودت على مثلها في عهدكم، وانها لا تملك جرأة على الانتقاض عليها، تتفرق على اشلاء حرياتها ينثرها المزورون امامها دون ان تلهب فيها ثورة غضب وانتقام!

تعالوا نلتقي اليوم معكم في ساحة الوطن المكشوفة ان كنتم تجرأون على الخروج من اوكار الظلمات لنقاضيكم جريمة معينة نشرت فصولها امس عارية على الشعب. فاذا به يتحفز للوثوب لينتقم، وسيكون انتقامه فظيعا وقاسيا!

اننا نشفق على نفوسكم المريضة التي لم تشفق يوما على هذا البلد، لذلك ننصح اليكم بان تغادروا ارضه، قبل ان تجتاحكم غضبته وتلتهمكم الشرارة المتطايرة من ثورته الصاخبة.

وقالت:

انحطاط اخلاق.

لم يسبق للاخلاق ان انحطت الى الدرك الذي انحطت اليه في يوم ٢٥ ايار الفائت وفي الايام القليلة التي تقدمته، ولم تصب معنويات البلاد، حتى في اتعس ظروف الانتداب، بمثل ما اصيبت به في هذا العهد، فقد كانت السنوات

الثلاث الاخيرة سلسلة فضائح ادارية ومالية وقضائية وسياسية واجتماعية تحملها الشعب بصبر، خوفا على الاستقلال واملا بان يختتم العهد المشؤوم ويدفنه في المعركة الانتخابية التي انتظرها طويلا ليضع بها حدا فاصلا بين ماضيه الاسود ومستقبله الضاحك، ويقضي على قوى الشر لتحل محلها قوى الخير.

وقالت:

رحم الله دي مارتل.

تساءل الكثيرون: هل عاد دي مارتل؟ ونحن نقول لهؤلاء، الارحم الله دي مارتل، ويتساءلون: هل عاد عهد العبيد السود؟ فنجيبهم لقد جاء عهد العبيد البيض، وهل حراب السنغاليين اكثر ايلاما في نفوس اللبنانيين، وهل صفاقة الاستعمار وتزويره وتلاعبه واعتداءاته على الحريات اشد وقعا من صفاقة الاستقلال وتزويره وتلاعبه واعتداءاته؟

وقالت:

تجنيد القوى للشر.

وجاء في «الرواد» ايضا ما نصه:

جندوا كل القوى، وحشدوا زبائنهم رجال الدرك، وعينوا محاسيبهم رؤساء لاقلام الاقتراع، وانبرى محافظ الجبل ينفذ اوامرهم كأنها شرعة حكومية، وتصرف تصرفات شاذة توجب اكثر من مؤاخذة، وهتك حرمة الانظمة في سبيل نصرة معسكر فرن الشباك، ومضى يدعو له ليس في الظلمات ووراء الكواليس بل في النور والساحات العامة.

(وهنا تنطلق الجريدة في تعداد المآسي التي وقعت في ٢٥ ايار وتطيل)

ملاحظة: تراجع الصفحة ٨٨ التي كان يجب ان تنزل في هذا المكان.

جريدة البيرق.

وقد تميزت «البيرق» كعادتها عندما يمس هذا الوطن اللبناني الحبيب، باعنف حملة واقواها. وقد اصابها التعطيل الاداري جزاء لها عن الحقيقة التي تجندت لخدمتها.

ولم يثنها ذلك، بل اصدرت مكان البيرق جريدة «مرقد العنزة» التي عطلت هي ايضا. فللبيرق ولمرقد العنزة منا كل ثناء وتقدير.

قالت البيرق:

فظاعة الجريمة.

فازت الخطط المدبرة في كل منطقة واقليم.

وكان فوزها بالضغط والارهاب وشراء الضمائر والاصوات في بيروت.

وكان ظفرها في الشمال والجنوب والبقاع بالتطبيق والمزاد العلني والتجارة بين المسيطرين والمتنفذين.

وكان سلاحها في منطقة جبل لبنان الارهاب والاعتداء والتهديد، والتلاعب والتعصب، والحزبية السوداء والتزوير!

نجحت قوائم مرشحي الحكومة في كل مكان وفقا للخطة المرسومة.

واثمرت مؤتمرات القصر والمراجع الرفيعة ثمراتها اليانعة، واعطت المؤامرة المدبرة على حريات اللبنانيين اطيب النتائج في ظل المبادىء الديمقراطية والدستور.

فهل يلام رجل كبير كدولة السيد عبد الحميد كرامة اذا اعتزل السياسة وامتنع عن الترشيح؟

امن حرج على احرار كعمر بك بيهم وحبيب بك طراد اذا اعرضوا عن الوظائف والانتخابات؟

ايلام رجل مجاهد محبوب وقائد اسمى لشبابنا الراقي المتوثب كالشيخ بيار الجميل اذا رفض رفضا باتا ترشيح نفسه، او قبول اي عرض او مساومة للدخول في زمرة الظهور المحنية ومقسمي الغنائم والخيرات؟

هذه هي انتخابات هذا العهد، فاين منها انتخابات عهود (سيفادون) (وبرونه) وسالوميك و(بوشيد) وكولومباني وشركاهم؟؟

لقد كانت الكلمة العليا لرجال الفتوة والاسافل، حتى اذا قصر هؤلاء في مهمة من المهام، جردت القوات العامة لاكمال الخطة وتنفيذ الاوامر السوداء.

هكذا جرى في بيروت حتى ظهر يوم الاحد.

وهكذا جرى في الجنوب. وهكذا تم على اكمل وجه في جميع انحاء جبل لبنان.

فليهنأ المزورون كبارا وصغارا، والارهابيون من كل سبط ودائرة، بما فعلوا وجنت ايديهم!

ليهنأ النواب بمقاعدهم الملطخة بالتزوير ودماء الابرياء.

ليست هذه المأساة الا البرهان الجديد على شدة احتقار الولاة للشعب اللبناني.

فالبيرق يرفع الصوت بالاحتجاج على هذه الجريمة النكراء ويضم صوته الى اصوات مرشحي بيروت الاحرار المستقلين والذين يمثلون جميع الاحياء والطوائف والاحزاب بطلب الغاء هذه الانتخابات الاستبدادية العرجاء.

وقالت:

الوزراء هم المسؤولون عن التزوير لا محافظ الجبل وحده، ذنبه انه زور للشيخ سليم وانتم زورتم لضمان نجاحكم.

استقيلوا والغوا الانتخابات المزورة.

ليست تصريحات معالي الوزير جنبلاط، ولا غضبة الوزراء على تزوير الانتخابات بالناشئة عن الانتصار للحرية فحسب، بل ان مصدرها الحنين الى استكمال بقية الرفاق المقصرين (المشرشحين) في صف (الظافرين).

ونحن، تعليقا على تصريحات كمال بك للصحف نعلن ان مسؤولية التزوير لا تقع على عاتق العبد المأمور محافظ جبل لبنان فحسب، بل هي، قانونا وشرعا وواقعا، لاصقة باعناق جميع الوزراء.

لقد نجح جميع اعضاء هذه الحكومة، اما بالمساومات وتجارة النفوذ اما بالتزوير. وكان من الحق ان يعتزلوا الحكم وان تبطل الانتخابات. فلو نجح رفاق القائمة الاتحادية الهزيلون لما ارتفع للوزير جنبلاط صوت، ولما ثارت النخوة في صدر شمعون انتصارا للنزاهة والحرية.

لو انصف الوزيران لحملا حكومة التزوير على الانسحاب اولا.

اذ اي ضرر من وصول الشيخ سليم الخوري الى البرلمان، هذا النجاح وحده لشقيق رئيس الجمهورية الذي منع الكرسي من عيون الوزراء الجبليين والمرشحين الاتحاديين، فهبوا للطعن بمحافظ الجبل ولطلب عزله ومحاكمته بعد ان ثبت تزويره للانتخابات.

انتم اعضاء الحكومة الملوثة المزورة الحاملة سخط الامة جمعاء، فلتكن لديكم الشجاعة مرة بالاستقالة والانسحاب.

لقد استقال كمال جنبلاط في فترة شهرين خمس مرات، ولكنه بقي وزيرا واوشك الاّ يستقيل.

فكفاكم استغلالا وتمويها، فالشعب قد عرف جوهركم ، واهدافكم فالوظيفة، لا المبادىء هي قبلة انظاركم، فعضوا عليها بالنواخذ لان الشعب سينتزعها من افواهكم انتزاعا.

انتم وحدكم المسؤولون عن التزوير والضغط والارهاب!!

جريدة الهدف.

قالت بهذا العنوان:

ايها الحكام.

الانتخابات مزورة يجب اعادتها.

هذا رأي الشعب فما رأى الحكومة.

... نحن الان بانتظار كلمة المسؤولين، بعد ان قال الشعب كلمته بهذه الانتخابات وابدى رأيه الصريح بها.

نحن الان بانتظار العمل الحاسم لنتخذ على اساسه خطتنا الحاسمة.

نحن الان على عتبة احداث هامة، وانقلابات خطيرة، فلتعلن الحكومة موقفها قبل ان تجتاحها العاصفة وتكتسحها الزوبعة.

الانتخابات مزورة مزيفة! عبارة صرخ بها كل لبناني من اقصى الشمال الى اقصى الجنوب، ومن اقصى الغرب الى اقصى الشرق، وتفجرت حروفها من قلب لبنان بيروت، ومن رأسه الجبل ومن جناحيه صيدا وطرابلس.

عبارة ارسلها من اعماق القلوب ابن الشارع والتاجر، والصحفي والمحامي، وكل من استظل هذه السماء، وشاركهم بها بعض الوزراء وبعض النواب الذين نجحوا بالانتخابات.

وهي العبارة ذاتها التي ترددها قلوب المسؤولين، وتفيض بها صدورهم ولم تخرج بعد من شفاههم.

فأين الجرأة، جرأة الحكومة، واين العدل، عدل الحكومة، لتعلن بدورها ان الانتخابات مزورة ومن الواجب ابطالها في جميع المحافظات للقيام بانتخابات حرة شريفة ترفع رأس لبنان، وتبيض وجهه، وتفيه حقه في الاستقلال، وتتناسب مع تقدمه العلمي.

وقال:

٢٥ ايار.

ما ان اشرقت شمس ٢٥ ايار وتقدم الناخبون الى صناديق الاقتراع في مختلف مناطق البلاد، حتى رأى المرشحون الذين لا ينتمون الى قوائم الحكومة بسبب من الاسباب انهم امام خطة محكمة الوضع، مدبرة الاساليب. وان الناخب مجبر على السير في نفس الطريق التي كان يسلكها في زمن الاستعمار والنار.

وان قوى الدولة من جيش ودرك، وشرطة وموظفين، جميعها في خدمة قوائم الحكومة بشكل علني مفضوح يندى له الجبين خجلا وحياء... والفارق الوحيد بين الامس واليوم ان هذه القوى التي كانت تسيرها اياد اجنبية

استعمارية، قد سيرتها في هذا الانتخاب اياد وطنية تحكم باسم الشعب، ومؤتمنة على حرياته ودستوره فقامت بواجبها على اكمل وجه بمساندة الرجعية والجهل والاقطاعية الى ابعد حدود المساندة، وسدت جميع السبل امام مرشحي المبادىء والعلم والوطنية والديمقراطية الصحيحة.

جريدة الاتحاد اللبناني

قالت ما نصه:

الشعب هو الملوم لا الحكومة.

لا يسعنا ازاء تلك الحوادث التي جرت في الانتخابات النيابية في بيروت وفي مناطق الجبل الا ان نبدي الأسف لتطبيق الاساليب القديمة البالية، والاعتماد على القبضايات وعلى الضغط والعنف في توجيه الناخب، لاتركه يسير بحريته ومطلق رأيه.

واذا كان من لوم فلا لوم على الحكومة ابدا بل اللوم كل اللوم على الشعب هذا الشعب الذي يقبل هذا الضغط ويرضخ له ولا يقف بوجهه ولا يثور عليه.

جريدة النضال

قالت بالعنوان ادناه:

الى زملائنا الاميركيين.

اسمعوا. اتريدون ان توافوا جرائدكم باخبار هامة؟ اكتبوا للرئيس ترومان انه اذا كان يريدان ينجح قائمة او ان ينصر الحزب الديمقراطي على الحزب الجمهوري، ويجعل الحكم بايدي احدهما فليرسل وراء الطباخ الماهر رياض الصلح من لبنان ويعهد اليه بهذه المهمة فيقوم بها على احسن وجه وافضل سبيل.

قولوا لقرائكم ان في لبنان رجلا يستطيع ان يجعل الابيض اسود، والاسود ابيض، وان يغير معالم الدنيا وما فيها باساليب بهلوانية لم يجاره فيها الا اسماعيل صدقي في مصر وتاج الدين الحسيني في سوريا.

ان بلادكم ايها الزملاء الاميركيون على عتبة الانتخابات فلا داع لتحميل الشعب تضحيات، ولا داع لتنافس الجمهوريين والديمقراطيين، فالامر اهون بكثير مما تعتقدون، اطلبوا رياض الصلح الى اميركا واجعلوه رئيسا للوزارة وهو يتكفل بتسوية الامور على احسن الوجوه.

جريدة الجديد

قالت:

يا لخجلنا من الشعوب.

اذا كانت «السياسة العليا» في البلاد تقضي بان يرجع الى المجلس النيابي اشخاص معلومون ذوو وجوه معروفة، جربتهم الامة وعرفت الخفي من امورهم، فقد كان في مقدور هذه السياسة العليا ان تمد في حياة المجلس النيابي الراحل سنة اخرى او سنوات، فتريح الناس وتستريح، بدلا من هذه المجازفة المروعة التي سالت فيها الدماء، وطعن الحياد الصحيح في الصميم.

فما جرى امس في بيروت او في غير بيروت من المحافظات الاربع الاخرى، لا يعد انتخابا وليس بينه وبين الانتخاب اية صلة او نسب، فهو كما قال المستر بيرنس وزير خارجية الولايات المتحدة السابق في احد تصريحاته المشهورة، استمرار لحالة راهنة يريد المسيطرون عليها والمنتفعون منها ان يلبسوها شكلا قانونيا لا اكثر ولا اقل.

وقالت:

الامة بدأت دفاعها.

فهل يقبل الشعب هذا الامر الواقع، وهل يرضى ان تنفذ المؤامرة على الشكل الذي رويناه، وهل يسكت عن هدر حقوقه وذبح كرامته وعزته القومية؟!

ان الصحافة كلها ثائرة، والاحزاب والمنظمات والهيئات الوطنية توالي عقد اجتماعاتها، والاوساط الشعبية والاندية القومية، والطلاب في هياج وغليان ينذر ابطال الفضائح بشر العواقب.

فهل ينتج عمل جدي عن كل هذا يفسد على السيد رياض الصلح ورفاقه خطتهم ويعيد كيد الكائدين الى نحورهم، فتلغى الانتخابات المزورة الماضية وتدعى البلاد الى انتخابات جديدة يسودها العدل ويسيطر عليها الحق والحياد والنزاهة.

ام تذهب هذه الثورة النفسية كرغوة من الصابون ويصدق حساب المزورين المضللين؟!

جريدة لوجور.

وهي الجريدة اللبنانية الوحيدة التي وقفت موقف المتفرج من الانتخابات وما رافقها من عسف وضغط وتزوير. الا انه لم يسعها بالنتيجة الا مجاراة زميلاتها ولو بخطوات بطيئة على عادتها. فاننا نثبت لها هنا هذا المقطع الذي عقبته مقالات ترسلها في مداواة الحال:

المشهد السخري.

اذا ما تألفت غدا وزارة تبدو كما يجب ان تكون فان الرأي العام اللبناني يشعر بارتياح كبير...

نحن لسنا على استعداد في هذا الظرف للاستمرار في تحفظ اتبعناه من قبل، ولسنا على استعداد لمتابعة الكلام جزافا بعد ان لمسنا صدى ضئيلا في ظروف كانت تستدعي التيقظ...

ان لبنان الجديد يريد ان نخدمه، ولا يسعه المثابرة على العيش طويلا بفضل اكاليل من الغار تذبل مع الزمن. ولا يسعه الانطلاق في حالة هي اسوأ ما يكون، ولا في التغافل والاهمال، ولا في خفي لدسائس صغيرة لا مجد فيها...

ان القضية الداخلية تبدو بكل جلاء قضية اشخاص. فان الطامحين والممالقين والطفيليين وسواهم لكثيرون. لكن عددا ضئيلا من الاشخاص يكفي للقيام بالمهمة شرط ان لا يكونوا من اصحاب الدسائس ومن الممخرقين. فلقد

شبعنا من تلك المماحكات المخيبة، والتأكيدات الفارغة والسرائر المغيظة... وآن الاوان ان لا يتعرض لبنان بعد اليوم، وقد كان بوسعه ان يجري انتخابات يفاخر بها، لذلك المشهد السخري الذي استهدفنا له خلال عشرة ايام كاملة والذي كان بالامكان اغناء اللبنانيين عنه...

ان مصلحة هذه البلاد ومصلحة الحاكمين تقضيان الان باقصاء كثير من الاشخاص الذين تزخر بهم قاعات الانتظار الرسمية، وكثير من القلوب الضعيفة والادمغة المحدودة. يكفي ما اغدق من نعم صغيرة، وما ارتكب من اخطاء كبيرة؟ انه لكاف وزائد؟

جريدة العمل

قالت ما نصه:

لغة الارقام.

كان مجموع الاصوات المقترعة قد جاوز الاثنين والخمسين الفا قبل وقف اعمال الفرز في بعبدا.

ويؤكد مراقبو سير الانتخابات والعارفون باحوالها انه من المحال ان يكون عدد المقترعين الحقيقي قد تعدى الاربعين الفا.

وحتى مدبرو مؤامرة التزوير انفسهم استكثروا هذا الرقم الضخم والدليل المخابرة التليفونية بين محافظ الجبل ومرجع حكومي عال عند الساعة الثانية بعد منتصف ليل الاثنين - الثلاثاء، ومحاولات محو نتائج جمع الارقام التي كانت آلة الجمع تؤديها بامانة لم ترق المشرفين على الفرز.

اما الدافع الى زيادة عدد المقترعين كل هذه الزيادة الهائلة فمرده الى رغبة «مراجع عليا» في انجاح مرشحيها منذ الدورة الاولى.

... وبعد هذا «يحدثونك» عن اقلام مشتبه فيها واقلام غير مشتبه فيها، وقد نسوا انهم «لغموا» الانتخابات كلها ولم يسلم قلم اقتراع واحد من حبائل مؤامرتهم الخسيسة.

اما في بيروت فقد بلغ «وعي» الناخبين حدا قصيا: واذا عدد المقترعين في انتخابات ١٩٤٣ يتضاعف في انتخابات ١٩٤٧، هذا مع العلم ان معظم المعارضين قد اعرضوا عن الانتخاب منذ الساعة التاسعة صباحا.

الا رحم الله عهدا كان «للحياء» فيه ذكر وذمام!

وقالت:

كذبتهم.

المزورون، بعد ان زوروا علنا وبطريقة مفضوحة، مرتكبين افظع جريمة عرفها لبنان منذ ان كان، لانها تتناول بفظاعتها شعبا كاملا وتزعزع اساسات الكيان الذي بني على الجماجم وروي بالدم، المزورون هؤلاء يشترون اليوم باموال الامة لتغطية المخازي الضمائر نفسها التي اشتروها امس لارتكاب هذه المخازي. فما احطهم!

المزورون، بعد ان ارتكبوا الخيانة العظمى بالخروج على ارادة الامة يحاولون اليوم تثبيتا لدعم ديكتاتوريتهم الاسيوية التوسل بالنعرة الطائفية لشق البلاد ولصرف القرف والثورة النفسية الصاخبة التي تتأجج بها الصدور عنهم. ولكن الامة واعية وتعرف الدسائس والدساسين ولن تأبه لمثل هذه الخساسة. والحرية حرية لبنان لا حرية طائفة دون اخرى.

المزورون يكابرون بعد ان اعترفوا بالتزوير بما عينوا من لجان للتحقق في شأنه، وبما نحوا المحافظ الذي نفذ مؤامرتهم ضد الامة متوسعا في التزوير بقحة لا حد لها، وبما اقالوا قائمقام كسروان مزور كل محاضر فرز جبيل والفتوح وكسروان، وبما كفوا يد قائمقام الشوف ورئيس قلمه الاثيمين بسبب ما ثبت من ارتكاباتهم، المزورون اخذوا يعلنون مباشرة وبواسطة عملائهم في البلاد المجاورة ان التزوير لم يقع وان الانتخابات كانت سليمة. ولكن العالم يعرف ان النفاق كان دائما حليف الارتكاب.

المزورون، وقد أركعهم الشعب واحتجاج الهيئات التي تحترم نفسها على تصرفهم الجاني، يريدون تحويل تيارات النقمة عنهم بما يزعمون انهم انما يحاربون رجعية اجنبية.

ايها الناخبون!

ان الحرية لبنانية اصيلة وان المطالبين بصيانتها لبنانيون لانهم يطالبون باحترامها. كذبتم، لا شأن لاجنبي عندنا.

كذبتم ان الذين يتوسلون باسلوب الاجنبي لخنق الحريات هم هم الذين اصبحوا اجانب. ان الذين استعملوا الجيش للضغط على رأي الناخبين، ولاقصائهم عن اقلام الاقتراع لمستعمرون بلديون ادهى من المستعمرين الدخلاء.

كذبتم، ان الذين يسلبون اللبنانيين حقهم في اختيار ممثليهم انما يفعلون قصد تضييع لبنان، وبيع لبنان، وحذف لبنان من عداد البلاد المتمدنة فهم اعداء لبنان ولو حكموه!

انتم الاجانب، انتم المستعمرون، انتم الجيش الاسود، انتم حرابه، انتم رصاصته فانقلبوا!

جريدة الزمان

قالت ما يلي:

اسوأ انتخاب.

لقد سبق للبنان، منذ عرف النظام النيابي الحديث في العام ١٩٢٢ حتى انتخاب ١٩٤٣ الذي سبق هذا الاخير ان شهد مختلف انواع التلاعب، لكن ذلك لم يبلغ الشكل المفضوح الذي آل اليه في هذه المرة، في حين كنا نتمنى ان تجيء هذه الانتخابات افضل من غيرها بمراحل بعيدة، لا سيما وهي الاولى التي تدور في عهد استقلالي محض لا ظل فيه للحراب الاجنبية، ولا غرو في ان الرجالات الذين استطاعوا تحمل مختلف التضحيات في سبيل هذا العهد كان بامكانهم ايضا ان يتحملوا تضحية الابتعاد عن المقاعد اذا قضت سمعة العهد وحرمة الحرية بابتعادهم الى حين.

جريدة الحياة

العهد الجديد قديم.

ونشر الاستاذ كامل مروه في جريدته «الحياة» مقالا بعنوان «العهد الجديد الذي هو قديم» قال فيه:

قالوا ان المجلس الجديد سيكون بدء عهد جديد في حياة لبنان السياسية وانهم يعلقون عليه الامل الكبير للخروج بالبلاد من وهدتها، وانقاذها من الخراب الذي تسير اليه اليوم فهل صدقت ايها القاريء قولهم؟ وهل سمعت الرصاص يلعلع مساء امس في مختلف انحاء لبنان ابتهاجا بفوز النواب الجدد؟ انه نذير هذا العهد الجديد المولود، بل شعاره الصادق: شعار الخروج على القانون، وتدشين المرحلة الجديدة بتحدي النظام وحرية البشر..!

تمعن ايها القارىء باسماء النواب الجدد، وقابل بينها وبين اسماء النواب في المجلس السابق، فتجد ان القديم بقي على قدمه تقريبا. اذن لم الانتخابات ولم هذه «الخضة» التي هزت البلاد ثلاثة اشهر وكلفتها من الوقت والمال ما لا يحصى؟

ليسمح لي القراء ان لا اصدق العهود المقطوعة عن حرية الانتخابات، فانا لا اومن بحرية الانتخابات في اي بلد من بلاد الدنيا، مهما حسنت نية المسؤولين عنها. لهذا السبب لا استطيع الا توجيه اللوم الشديد الى الذين اشرفوا عليها، اذ كان باستطاعتهم ان يطووا صفحة الماضي الاسود، وان يحملوا الينا مجلسا جديدا برجاله حقا.

ولكن نتائج الاحد اثبتت انهم تعمدوا استبقاء القديم على قدمه، فدللوا بذلك اما على عجز في التصرف او على عجز في التفكير.

جريدة كل شيء

حداد وطني عام.

وجاء في «كل شيء» بعنوان (احتجاجا على فوضى الانتخابات حداد وطني في لبنان) ما نصه:

اجمعت الكلمة على ان الانتخابات قد اقترنت بالتزوير، وانها جرت في جو من الضغط، وكان الفائزون بالانتخابات اول من اعترف بهذه الحقيقة المؤلمة، وقد ابلغ معالي عبد الله اليافي زملاءه في الحكم استنكاره لما حدث واعرب صباح الاثنين في ٢٦ ايار لدولة رئيس الوزراء عن رغبته في الاستقالة وحذا حذوه اكثر من نائب واحد من نواب بيروت.

وكان ارتفاع عدد المقترعين في الشمال المفاجأة الثانية، بعد مفاجأة بيروت، فقد بلغ عدد الناخبين ٣٢ الفا في حين ان هذا العدد لم يتجاوز الثمانية والعشرين الفا عندما ساهمت طرابلس باجمعها في الانتخابات الماضية والقت في الصناديق احد عشر الف ورقة. فكيف يرتفع عدد الناخبين هذا العام ولم يصوت من ابناء طرابلس سوى ثلاثة آلاف.

لم يكد الرأي العام يستفيق من هذه المفاجأة حتى اعلنت نتائج الانتخابات في قضاء صيدا فكان نصيب الاستاذ عادل عسيران فيها ٣٢٠٠ صوت، ونصيب السيد احمد الاسعد سته اصوات فقط... ويقال ان التحقيق اثبت ان ثمة تزويرا قد حدث.

ولم تكن الانتخابات في جبل لبنان باكثر حرية منها في بيروت، بل ان التزوير في الجبل كان اوسع مدى. وقد رفض النواب الفائزون من لائحة الاتحاد الاعتراف بهذه النتائج فعقدوا سلسلة من الاجتماعات واتصلوا بممثلي الكتائب والحزب الشيوعي والحزب القومي وباتحاد النقابات واتفقوا على اعلان الحداد الوطني في احد ايام الاسبوع المقبل في جميع انحاء لبنان، بشرط ان يتجلى الحداد الوطني في هذا اليوم باجلى مظاهره المثالية ليعبر الشعب اللبناني عن الاسى الذي يحز في نفسه للشكل الذي جرى فيه اول انتخاب في عهد الاستقلال والسيادة.

جريدة الولاء

وكتبت «الولاء» مقالا بعنوان «فضيحة» ورد فيه ما نصه:

فضيحة

فضيحة واي فضيحة!

الوف الاصوات تضاف لزيد وعمرو ولا يعرف اصحابها وواضعوها!

الوف الاصوات تضاف في الصناديق باسم الخصم وباسم الصديق.

هل من اعتداء على حرمة الحريات اشد من هذا الاعتداء. وهل يمكن لمن ولي الامر ان يخون الامانة اكثر مما خان؟

ان مصلحة المكاييل والموازين تنزل العقاب الصارم بمن تكتشف في ميزانه خطأ بالدراهم، فما بالها بمن يتلاعب بالطونات في ميزان الحريات والارواح؟

ان الشك قد وجد في نفوس الشعب. ولم يعد يثق بمن تقدموا يوم ٢٥ ايار لتمثيله في المجلس النيابي، فكيف يعاد اليه الاطمئنان والركون الى حكومة تنبثق من مجلس لا يثق الشعب بصحة اختياره؟

جريدة اليوم

ونشرت «اليوم» مقالا جاء فيه:

شاهدنا بام العين.

شاهدنا بام عينينا التزوير في الانتخابات، وشاهدنا ايضا كيف تخنق الحرية - حرية القول والرأي - في لبنان، هذا البلد الامين وشاهدنا ايضا جنازة الديمقراطية في ٢٥ ايار الحالي. نعم شاهدنا كل هذا، ونقمنا وارسلنا الصيحة، وسارعنا لعقد الاجتماعات والمؤتمرات والسير في مظاهرة صافية شاجبين هذه الاعمال التي تتبعها الحكومة في انتخابات رجوناها ان تكون حرة.

ثرنا لرؤيتنا جنازة الحرية في لبنان، ونقمنا لتلويث سمعة حرية هذا البلد الامين.

جريدة النهار.

والنهار وهي من الجرائد الحكومية المتعنتة. رأت ان السكوت عما جرى يسيء اليها كجريدة فشنت حملتها هي ايضا. قالت تعليقا على مؤامرة التزوير ما نصه:

ابطال الفضائح.

اثبت التحقيق ان تزويرا قد تخلل الانتخاب وعمليات الفرز دون ان يعين المحققون بطل التزوير او ابطاله بالذات.

وقد انبرى فريق الى اتهام الحكومة بالتلاعب، وانبرى بعض اعضاء الحكومة نفسها يعترف بتزوير حصل، ويلقي تبعته على بعض الموظفين.

ونحن لا نعدو الحقيقة اذا قلنا ان فريقا من الموظفين تلاعبوا واوعزوا بالتلاعب، ونلقي عليهم ايضا تبعة هذا التزوير، كما فعلت بعض العناصر الطيبة في الحكومة، ولكننا لا نتمالك من القول ان التبعة الكبرى تقع في الدرجة الاولى على قانون الانتخاب الذي يفسح المجال لمثل هذا التزوير دون ان يرتب له عقابا.

نحن نقول ان هناك تزويرا، ولكننا نعجب لهؤلاء الذين يحملون هذا العهد تبعته. فاي منطق هداهم الى هذه النتيجة العجيبة؟

انهم يصفون العهد والاستقلال والنظام بانها عهد فاسد، واستقلال اسمي، ونظام جائر. ولو انهم حكموا عقولهم لهاجموا اشخاصا شوهوا سمعة العهد الاستقلالي باستغلالهم وظائفهم بدلا من ان يأخذوا الاستقلال نفسه بجريرة بعض الانتهازيين.

جريدة تلغراف بيروت.

بعد ان اثبتت الحوادث التزوير نطلب اعادة الانتخابات بكاملها.

فنحن نتحدى الحكومة ان تنشر الجداول باسماء المقترعين في هذه الاقلام لنعرف من هم الذين سجلت اسماؤهم في غيابهم، وما هو عدد الاوراق التي وضعت زورا وبهتانا وعدوانا على الحرية وهراء بالامة في الصناديق.

ان القضية ليست قضية انتخاب نائب يجلس في مقعد نيابي، بل هي قضية كرامة، وقضية مستقبل وطن، وقضية حرية لا نتساهل في اي انتقاص من سلامتها.

انا ننتظر من الحكومة ان تنشر اسماء المقترعين وعدد الاوراق في هذه الصناديق لنحكم عليها او لها.

ونعتبر ان هذه القضية وعشرات الحوادث التي رويناها اليوم وامس ورواها سوانا، كافية وحدها لاعادة الانتخاب من اساسه.

جريدة الديار

قالت:

هذا المخلوق العجيب.

وعلق الاستاذ حنا غصن في جريدته ايضا على استقالة الاستاذ كمال جنبلاط من الوزارة فقال: ان هذه الاستقالة ليست حلا لمشكلة التزوير، لان الحل الوحيد هو دفن هذا المخلوق العجيب= المجلس الجديد= الذي رأى النور ومات فورا.

وفي مكان اخر من العدد نفسه كتبت «الديار» بعنوان «الناس يطالبون بشيء والحكومة تهتم بشيء آخر» تقول:

ماذا تريد الحكومة؟

تستطيع الحكومة ان تنهي هذه الضجة القائمة حول الانتخابات بان تستصدر مرسوما بحل المجلس الحالي وتدعو البلاد الى انتخابات جديدة. والظاهر ان الحكومة غير عازمة على انتهاج هذا النهج، وهي عازمة على دعوة المجلس للاجتماع كما لو كان انتخب انتخابا قانونيا لا يأتيه المنكر من اية جهة! وتريد الحكومة ان تترك الفصل بكل شيء الى لجنة الطعون في مجلس النواب!! ومعنى ذلك ان البلاد محتوم عليها ان تجابه الامر الواقع. وسيكون هذا المجلس مجلسنا!...

وقالت الديار بامضاء حنا غصن ايضا:

من جمهورية واق واق.

نقل الي موظفو قلم الاستخبارات، وهم رجال صادقون لم يكذبوا مرة

واحدة ان الناس تمتعوا بجميع الحريات حتى بحرية المرور التي تحدث حضرة رئيس الحكومة عنها في اجتماعه الى ممثلي الصحافة الاميركية. وحرية المرور هذه جديدة، ولكنها عظيمة الاهمية لم نسمع بها قبل اليوم. ومن الواجب اضافتها الى الحريات الاربع المشهورة. ولما كنت انت ممثلة في هيئة الامم المتحدة وكنت انا غير ممثلة بعد، فالافضل ان تنفردي بتقديم الاقتراح فتخلدين خلود حقوق الانسان! وهل ما جاء في حقوق الانسان افضل وابقى وامتع في دنيا الحريات من حرية المرور؟ نقل الي موظفو قلم الاستخبارات ان الناخبين، لا سيما في بيروت، والجنوب وجبل لبنان تمتعوا بحرية المرور الى ابعد حدود الاستمتاع، فلم يستهدف واحدهم للارهاق، فكان يسير في البسطة والمصيطبة، وجبيل والنبطيه، وغوسطا والخيام وهونين الهوينا كانه يتنزه في غابة بولونيا في باريس، وفي هايد بارك في لندن! واختفت معالم الشدة من الساحات، فلم تتعرف دوائر الاقتراع الى قبضاي واحد، واذا صدف ومر قبضاي من تحت نافذة غرفة فيها صندوق اقتراع كان افراد قوات الامن العام يتسابقون لالقاء القبض عليه!

وفي وصف مهزلة الانتخابات قالت «الديار» في العدد نفسه، بعد ان اشارت الى تدخل الجيش للحؤول دون هجوم الاهلين على الصناديق وتحطيمها نظرا للتزوير والتلاعب الفاضحين، ما نصه:

المحافظة على الحريات.

ومن الجميل ان تتحدث الحكومة عن الحريات والرغبة في المحافظة عليها، ولكن الاجمل ان يقترن الحديث بالتنفيذ! والاجمل من ذلك ان يقتنع الناس بان حرياتهم كانت محفوظة، وانهم كانوا يوم الانتخاب احرارا بكل معنى الكلمة، ينتخب واحدهم من يشاء وعلى وضح النهار.

وهل تريد الحكومة ودوائرها من شرطة وبلدية في بيروت ان يؤمن البيروتيون بان كل ما جرى نهار الاحد في بيروت كان طبيعيا، وان الناس كانوا احرارا مئة بالمئة او خمسين بالمئة؟ اتريدون ان يؤمن الناس في العاصمة بشرعية

ما جرى امامهم ورأوه رؤيا العين؟ اكان الناس احرارا بدخول مراكز الاقتراع في البسطه والمصيطبة، والاشرفية والرميل، والمدور وغيرها من اقلام الاقتراع؟

جريدة آسيا

هل هذا انتخاب؟!

ونشرت «آسيا» التي يشرف على تحريرها الاستاذ محمد شقير صديق السيد رياض الصلح ورسوله الى الاقطار المجاورة في المهمات الصعاب... مقالا اوليا بعنوان «هذه انتخابات»؟ جاء فيه حرفيا:

نتكلم عما شاهدناه. ونصور الحقيقة. ان هذه الانتخابات التي سميت على لبنان امس الاول، لا تختلف، ان لم تكن اسوأ، عن انتخابات عهد الانتداب وحكوماته.

فقد رتبت القوائم، وبيعت المقاعد تماما كما كان يفعل المستشار. وجهزت الاقلام وحرست الاقلام وصناديقها وسيرت عملية الانتخاب تماما كما كان يجري في عهد الانتداب، وفي ظل حكوماته وبترتيب رجاله. وقام رجال الشرطة والدرك بواجبهم فنفذوا الاوامر المشددة بحزم وشدة اكثر مما كانوا يفعلون ايام الاستعمار.

اننا لا نذهب الى اتهام العهد، ولكننا نتهم اولئك الذين نصبوا انفسهم حراسا على هذا العهد. ان هذا العهد الاستقلالي هو عهدنا، عهدنا نحن الشبان الذين ما حاربنا استعمار النار والحديد فحسب، بل حاربنا ايضا الاستعمار النفساني، فطهرت نفوسنا من ذل العبودية، وان ما رباه مستشار، وتعهد نشأته انتداب، وجعل منه الاستعمار شيئا في عالم الكون تبقى نفسه مطبوعة على الاساليب التي نشأ عليها وتعود على مسالكها.

ان العهد الاستقلالي لا يعني التخلص من الاجنبي وحرابه، بقدر ما يعني التخلص من اساليب الانتداب ونفسية الاستعمار، هذا مفهومنا للعهد. وعهدنا هذا اصبح بحاجة للحماية ممن نصبوا انفسهم حماة له.

لم يعد الخطر على العهد من الخارج، فلا جيوش الشام تحيط بلبنان، ولا الجيش الاردني يزحف نحونا، ولا نحن مهددون باساطيل انكلترا او اوروبا. ولكن العهد اصبح مهددا من جراء هذه الاعمال التي هي وحدها وقود اتون زبانية الاستعمار وبقاياه.

انه عهدنا وسنصونه.

جريدة صوت الشعب

٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ يوم اسود في تاريخ لبنان.

بهذا العنوان قالت جريدة «صوت الشعب» بقلم الاستاذ فرج الله الحلو المرشح لجبل لبنان:

هل قصدتم تشويه سمعة الاستقلال والجلاء في نظر الشعوب العربية المناضلة؟

اجل الجلاء والاستقلال.

اصحيح ان التدابير الارهابية واعمال التزييف في الانتخابات قد حملت الى المجلس النيابي رجالا بينهم نفر ولا جدال في انهم يمثلون كل شيء الا الشعب اللبناني، ولا يهمهم من لبنان لا استقلاله ولا جمهوريته، ولا مصلحة شعبه او حقوق جماهيره. وصحيح ان تلك التدابير قد ابعدت عن المجلس النيابي رجالا يحملون شعار الدفاع عن استقلال لبنان وعن نظامه الجمهوري، ويحملون في قلوبهم حب الشعب واحترامه، والرغبة الصادقة في خدمة مصالحه واحقاق حقوقه.

ومن يعيد نظره قليلا الى وراء، ويتذكر المساعي النشيطة التي كان يبذلها عملاء الاستعمار البريطاني والاميركي في اثناء تأليف القوائم الانتخابية، بقصد ابعاد هذا وادخال ذاك من المرشحين، يدرك الان ان لهم يدا مشجعة في ما جرى من تزييف وضغط وارهاب، لاجل انجاح فريق من المرشحين الذين يعقلون عليهم الامال في تنفيذ مشاريعهم وتسهيل تغلغلهم الاقتصادي، وسيطرتهم السياسية في البلاد.

واذا كان لا جدال ولا نقاش في ان بين مرشحي القوائم التي زورت رجال الاستقلال والحرية، فلا جدال ايضا ولا نقاش في ان بين مرشحي القوائم التي حوربت وزورت ضدها الانتخابات رجالا كانوا في طليعة من ناضلوا في سبيل الاستقلال والجلاء ولا يزالون في طليعة من يدافعون عن الاستقلال والجمهورية، ولا يستطيع رياض الصلح او غيره ان يجادل في ذلك اي جدال.

ولكن ليس هذا هو اكبر ما يؤسف الوطنيين الديمقراطيين، ولا هذا اهم ما يثير احتجاجهم واستياءهم، ويبعث المرارة في نفوسهم. فما جرى في لبنان يوم ٢٥ ايار لم يكن موجها ضد حزب معين، او جماعة معينة من المرشحين، ولم يكن مبعثه التصادم بين مبدأ اجتماعي او عقيدة سياسية، وبين مبدأ آخر او عقيدة. ان ما جرى في لبنان كان اعتداء على الاستقلال، وتشويها لسمعته وانتقاصًا من قيمته وقيمة الجلاء.

ان ما جرى في لبنان لم يكن طعنة في صميم استقلال لبنان وحده، بل كان طعنة في صميم الحركة الوطنية العربية التي تناضل في العراق ومصر وفلسطين لاجل الجلاء والاستقلال.

فيوم ٢٥ ايار قد اعطى الاستعمار الاجنبي سلاحا ثمينا يبرر به في نظر العالم استمرار احتلاله لمصر والعراق وفلسطين، ورفضه التسليم باستقلال هذه الاقطار.

وما جرى في لبنان يوم ٢٥ ايار، على يد حكومة السيد رياض الصلح، كان سلاحا في يد دعاة سوريا الكبرى ومشاريع الاستعمار الموجهة ضد استقلال لبنان واستقلال سوريا، بقصد اعادة الاحتلال والسيطرة الاجنبية المباشرة الى هذين القطرين العربيين.

وهل اتاكم يا دولة رئيس الحكومة اللبنانية ما سارع راديو لندرة الى اذاعته من ان الانتخابات في لبنان قد جرت في ظل الضغط والارهاب، فكانت كأنها التعيين لا الانتخاب؟ فكم هو ثمين هذا السلاح الجديد الذي وضعتموه في يد المستعمرين الاجانب ليحاربوا به استقلال لبنان وسوريا، وليحاربوا به ايضا نضال العرب الاخرين في سبيل استقلالهم وحريتهم.

فهل هذا ما قصدتموه. هل قصدتم ان تشوهوا الاستقلال والجلاء في نظر الشعوب العربية المناضلة لاجل الاستقلال والجلاء؟

كنا حين نقرأ او نسمع ان الانتخابات قد زيفت في مصر او العراق او اي قطر غير مستقل، نقول هناك الاستعمار والاحتلال الاجنبي. وكانت الانتخابات تزيف في لبنان ايام سيطرة الاجنبي المباشرة، وكانت كثيرا ما تجري في ظل الرشاشات والعصي والضغط والارهاب. وكان الشعب اللبناني يريد ان يجعل من اول انتخابات تجري في عهد الاستقلال والجلاء، انتخابات انموذجية في احترام الحرية، وفي فهم الديمقراطية، فاذا بحكومة رياض الصلح تجعلها انتخابات انموذجية في الضغط والارهاب، والتزييف ومخالفة القوانين المرعية.

جريدة الدنيا

حكومة تنتخب نفسها.

ونشرت «الدنيا» مقالا بعنوان «امة تستحق هذا. اشهد امام الله والناس انني عبد من العبيد» جاء فيه:

ان الانتخابات في لبنان رشوة الضمائر، وخنق الحريات، وتسخير السلطة الشرعية لعمل غير شرعي.

اليوم امنت ان بلادي اخذت بقشور النظام النيابي واعرضت عن لبابه.
اليوم امنت ان هناك مجرمين خارج السجون.

حكومة تنتخب نفسها بنفسها، وبواسطة موظفيها عسكريين ومدنيين. ان الجيش لا يخرج من ثكناته الا في حالة الطوارىء. وقد اتفق الناس على حالة الطوارىء بانها اما الحرب الخارجية واما الثورة الداخلية. اليوم امنت ان الجيش الذي لا يقترع في اوروبا بصوته يقترع بلبنان ببندقيته.

هل نستحق الحياة؟!!

ـ كلا!

فان الذي يضرب بالعصا لا يستحق الحياة. ان العصي للكلاب.

ان الذي تنزع منه بطاقة الحرية على باب الديمقراطية لتستبدل ببطاقة جاهزة في القصر هو مواطن لا يستحق الحرية.

ان الذي لا يموت قبل الاهانة، والذي لا يثور قبل الظلم، والذي لا ينتحر قبل الذل سيان ان عاش او مات.

لقد امنت اليوم ان بني عثمان جلوا عن لبنان بخيلهم ورجلهم، وظلوا بعسفهم وعدوانهم.

وان الانتدابيين جلوا بدباباتهم ومدافعهم وظلوا بروحهم وذهنيتهم. ان ارض لبنان تحررت، ولكن النفوس اهليه لم تتحرر!

السلطة، والقوة، والمال، في يد (دكتاتورية) غير مسؤولة عن الجريمة.

جرائد عبر الحدود.

لم تقف اخبار فضيحة الانتخابات عند الحدود اللبنانية، وانما تعدتها الى الدول الشقيقة المجاورة ودول المغرب. وسنجتزىء بذكر ما ورد فيها على سبيل المثال

رأي «التيمس».

لندن في ٢٨ ايار - نشرت جريدة «التيمس» في طبعتها الاولى مقالا قالت فيه ان جميع الصحف اخذت تندد بسير الانتخابات في لبنان، زاعمة ان نجاح مرشحي الحكومة لم يتهيأ لهم الا عن طريق التزوير، واساليب العسف ومع ان الوزيرين جنبلاط وشمعون قد فازا في الانتخابات فانهما قدما استقالتهما. كما ان نقابة المحامين دعت الى عقد اجتماع عام ينتظر ان تعرب فيه عن رأيها وهو ان الانتخابات ينبغي اعلان بطلانها.

وقد اهتمت دوائر لندن باستقالة السيد كميل شمعون لما عرف عنه من انه زعيم يتمتع بقسط وافر من الاحترام بين قومه.

ولم تتلق الدوائر اللبنانية هنا «في لندن» حتى الان بيانات ما بصدد الانتخابات، غير ان البريطانيين المناصرين للعرب تلقوا بشيء من القلق والاستياء تلك التهم التي لصقت بدولة كان المأمول ان تصبح نموذجا للعالم العربي.

تعليق «لوموند».

باريس في ٣٠ ايار - نشرت صحيفة «لوموند» فصلاً افتتاحيا عن الانتخابات اللبنانية بعنوان «معميات لبنان»، قالت فيه: ان النتائج النهائية لم تعلن الى الان، ومع ذلك تدل القرائن على ان الحكومة عندما الغت البرلمان السابق لم تعجل في اجراء الانتخابات فحسب، بل عرفت كذلك كيف تجري هذه الانتخابات وفقا لمصلحتها. غير انه حتى اذا كانت لها الكثرة في البرلمان المقبل فان الظروف الشاذة التي جرت فيها الانتخابات تظل مبعث قلق جدي في المستقبل القريب.

وعرضت الجريدة لما اتسمت به الانتخابات من النزاع الحاد. واشارت الى انقسام الرأي في هيئة الحكومة، ونوهت بسخط المعارضة. ثم قالت: ان الخلاف الداخلي الشاجر بين الشعب بسبب الحزبية قد يؤدي بالبلاد الى الخراب، ويزيد ادارة الشؤون الخارجية صعوبة على صعوبة، بل قد يذهب بسيادة لبنان.

رأى بريطاني في الانتخابات اللبنانية.

الايكونوميست تحكم بين السلطات والرأي العام.

صدرت عن المكتب الصحافي في المفوضية البريطانية (دائرة نشر المعلومات) هذه الترجمة لمقالة نشرتها مجلة «الايكونوميست» الشهيرة وهو تعليق واحد من عشرات ظهرت في الصحف العالمية.

وبالرغم مما في المقال من تقدير لموقف الشعب، فانه يسوءنا جدا ان يكون للسلطات اللبنانية (وهي وجه لبنان من الناحية الدولية) هذا الصيت في الخارج. اننا لنشعر بخجل كبير من ان تكون احدى المناسبات للكتابة عنا في الصحف العالمية، بعد الاستقلال، مناسبة هذه الانتخابات وما جرى فيها!!!

وان ننقل هذا المقال فلكي تعرف السلطات ان الحقيقة لا تحجبها الادعاءات التي يكلف بارسالها وزراء لبنان في الخارج ويرسلونها على ذلك الشكل السمج.

علقت مجلوة الايكونوميست على الانتخابات اللبنانية ورد الفعل الذي احدثته الصحافة في بيروت قالت الجريدة:

«ان مقاطعة الصحافة البيروتية للمجلس النيابي اللبناني لجديرة بكل اهتمام. فلقد وجه اصحاب امهات الصحف اليومية رسالة الى فخامة رئيس الجمهورية ينسبون فيها انتصار الحكومة في الانتخابات التي جرت خلال الشهر المنصرم الى «الغش والتزوير».

وتطالب الصحافة بعد ان تعتبر المجلس غير ممثل للشعب بحله السريع. وفي الوقت نفسه يقترح اربابها مقاطعة المجلس، رافضين نشر اعماله،

ومتجاهلين مقرراته وكل ما يتفرع منها ماعدا جريدة واحدة لها اهميتها وهي «لوجور» شبه الرسمية التي لم تشترك في هذا الاحتجاج. والجدير بالذكر ان «لوجور» كانت قد انتقدت سير الانتخابات[1].

ولا غرو في ان الانتخابات المزورة ليست بالشيء الجديد في الشرق الاوسط. واما الجديد في الامر فهو ان ارباب الصحف على اختلاف احزابهم ونزعاتهم السياسية والدينية قد تمكنوا من الاتحاد في مثل هذه التظاهرة الرائعة.

ومنذ ان اصبح لبنان مستقلا منذ اكثر من سنتين لم يعد في وسع الشعب ان ينحى باللائمة على الفرنسيين فيما يتعلق بالامراض المحلية ومنها الفوضى والمحسوبية، وانتفاخ الجهاز الاداري الذي لا مبرر له، وغير ذلك مما ادى الى ازدياد تذمر الشعب مع حكومته التي تمثلها فئات وطنيتها شاملة التمثيل بقدر المستطاع. وعلاوة على ذلك فلا يزال ارتفاع الاسعار، والرواتب القليلة وعدم التوزيع العادل من الادلة على اخفاق الحكومة في معالجة المشكلة الاقتصادية. ويتهم فخامة الرئيس بشارة الخوري نفسه بالضعف.

وبالرغم من ان اسبابا عديدة للتذمر قد وجدت منذ سنين في مصر، فان الحوادث لم تسجل اجماعا على الاحتجاج كهذا. اما فيما يتعلق بموقف الصحافة هذا، فيبدو انه من الصعب تصور ظهور نزعة استقلالية تضامنية مشجعة كهذه في اي بلد آخر من بلدان الشرق الاوسط. كما ان الصحافة المتضامنة هذه لها قراؤها بين السكان الذين تبلغ نسبة المتعلمين بينهم مبلغا ليس له مثيل في الشرق العربي.

فلا بد، كما يبدو من حدوث امر ما. فاما ان يتبخر احتجاج الصحافة دون ان يأتي بثمرة فيهدد، لبنان بانتظار الحصول على حصته من مد انابيب البترول السعودي، ومن عائدات المطار الدولي المنوي انشاؤه، او من غيرهما من المشاريع التي تنتج عن مسح الاراضي اللبنانية من الوجهة الاقتصادية التي تقوم بها شركة بريطانيا لحساب الحكومة، او ان يسلم رئيس الجمهورية بمطاليب صحافة يبدو ان الشعب يقف باجمعه وراءها.

وفي كلا الحالين ستستمر الازمة. غير انه في الاحتمال الاخير يبدو الامل بان يغدو لبنان اول بلد بين بلدان الشرق الاوسط يعالج المشاكل الاجتماعية بدواء اجتماعي ناجع.

جريدة الاهرام.

كان قد سبق نشر الرسالة التي وجهها الشيخ انطوان الجميل باشا رئيس تحرير الاهرام الى الاستاذ معلوف فلا مجال لايرادها ثانية.

الا انه من الجدير بالذكر ان «الاهرام» قد نشرت في صفحتها الاولى على ايام متوالية كل ما كان يحدث اثناء الانتخابات وقبلها وبعدها نكتفي بالاشارة اليه.

اما ان تكون الاهرام قد اكتفت بايراد الحوادث دون ان تحمل على انتخابات ٢٥ ايار «الحملة الشعواء» فلذلك اسباب اوضحها انطون الجميل باشا.

جريدة النداء.

حملت النداء المصرية حملة منظمة مدروسة عميقة على انتخابات ٢٥ ايار استوجب لها من الحكومة اللبنانية المنع عن الدخول الى اراضي لبنان. واننا ننشر في ما يلي شيئا مما نشرته.

تصريح توفيق دوس باشا.

نشرت جريدة (النداء) المصرية الكبرى لصاحبها معالي فؤاد سراج الدين باشا احد اركان الوفد المصري ووزير الداخلية السابق في عددها الصادر يوم ٢٤ حزيران النبذة التالية من تصريح لسعادة توفيق دوس باشا الذي كان يقيم في لبنان يوم الانتخابات اللبنانية، وحضر مشاهدها المفجعة في برمانا وبيروت. ودوس باشا احد اركان بنك مصر، وعضو مجلس الشيوخ ومن كبار رجال القطر الشقيق. قالت النداء الغراء:

«قال لنا توفيق دوس باشا انه حضر حفلة افتتاح البرلمان اللبناني الجديد، وسمع رئيس الحكومة يقرر بان الانتخابات اللبنانية جرت في جو من النزاهة. وكان ما يبعث على الضحك حقا ان يكون بين سامعي هذا الكلام، اثنان من الوزراء قدما استقالتهما بسبب تزوير هذه الانتخابات عينها» كذا.

ثم قال لنا صاحب السعادة توفيق دوس باشا ان عدد الاصوات التي وضعت في صناديق الانتخاب في العاصمة مدينة بيروت زادت على الخمسين الفا، في حين ان تعداد الناخبين في بيروت لا يتجاوز العشرين الفا».

ونشرت تحت هذا العنوان المقال التالي:

مزيفو الانتخابات.

اصدر رياض الصلح امره بمنع دخول (النداء) لبنان الشقيق. ويشهد الله اننا لم نألم لهذا القرار بقدر ما اغتبطنا به كل الاغتباط، فقد هيأ لنا هذا القرار الطائش ان نشارك لبنان الشقيق بعض الذي يعانيه اليوم على يدي حكومة التزوير والتلفيق من عنت واضطهاد.

وكل جريمتنا عند رياض الصلح واعوانه اننا فضحنا في العدد الماضي اساليبه في تزوير الانتخابات، وفتحنا صدر النداء لصوت الشعب اللبناني ليصدر حكمه على هذه الفعال التي بلغت مبلغ الجريمة واضحت تستحق ما شرعه لها القانون من حد وعقاب.

ورياض الصلح يخطىء اذ يظن ان منعنا من دخول لبنان سيفت في عضدنا، او يردنا عن اداء واجبنا، فقد عاهدنا الله ان ندافع عن حقوق الشعوب العربية الشقيقة بكل ما نملك من قوى وعتاد، حتى لنؤمن بان هذا الدفاع جزء من رسالتنا نحو مصر نفسها هذه الايام.

ومصداقا لهذا ها نحن قد مضينا في سبيلنا، وتابعنا في صفحة الشؤون العربية نشر فضائح الانتخابات التي اجراها رياض الصلح في لبنان ـ الانتخابات التي يخذي لها هذا الرجل ويندى لها جبينه هو ومن يظاهره من سماسرة الاستعمار. وسيصل النداء رغم كل شيء: الى ايدي اخواننا اللبنانيين،

وسيدخل لبنان رغم انف حكومة رياض الصلح، فان هذا الرجل مهما اوتي من اساليب القمع والاعنات، فلن يحول بين العشب اللبناني وبين مطالعة (النداء) صحيفتهم الوطنية الجياشة بكل ما تنطوي عليه صدورهم من مطامح وآمال.

وسيرى رياض الصلح من ينتصر في الختام هو وبضعة نفر من مزيفي الانتخابات ومروجي بضاعة الاستعمار ام نحن والشعب اللبناني الابي والعظيم على الدوام.

البعث الدمشقية.

تحذيرها.

وكتب الاستاذ صلاح البيطار في جريدته «البعث» الدمشقية لسان حال حزب «البعث القومي» في سوريا مقالا رئيسيا بعنوان «في لبنان جرت انتخابات وستجري في سوريا ايضا» جاء فيه ما نصه:

في لبنان جرت انتخابات... ويا ليتها ما جرت لانها اسفرت عن تجديد ورقة «المشتركين» المزمنين في الندوة النيابية وعدم السماح بمقعد واحد لمشترك جديد الا بقدر ما وجد «اهل البيت» في دخوله ملءًا لفراغ ومنعا لخصم وسدا لعجز ودفعا لمكروه او... مصروف.

واذا كانت الغاية ملء الكروش وتوطيد العروش فاي خصم لا يزاح، واي مقدس لا يستباح، واي مناورات سوداء لا تحاك في السواد! واذا ما هوينا بمفهوم الوطن الى حدود المزرعة وجعلنا منه متاعا لنا، ومن ابنائه عبيدا لنا، ومن خيراته نعيمنا فهل من يطالب بالحرية الا كل مأجور او موتور او مسحور. وهلا يحق لنا ان نهزأ بعد هذا بحرية الانتخاب وبالحرية وحتى بالانتخاب كلا. سنبقى اربع سنوات اخر لنمهد السبيل ـ عن طريق الانتخاب الحر دوما ـ للبقاء اربع اخرى غيرها ثم غيرها. ذلك هو منطق وموقف رجال الحكم في كل بلد عربي. وهكذا جرى اليوم في لبنان ما جرى بالامس في العراق، واول امس في مصر وما سيجري ـ من يدري ـ في سوريا غدا كما ينم عن ذلك تعليق رئيس وزرائنا حينما حمد الله ان... الحكم في لبنان باق في يد الوطنيين (اقرأ: المتحكمين).

انتخابات... بل قل احدى المهازل التي تمثلها على مسرح السياسة العربية فئات كفرت بالشعب وتنكرت لامانيه لتتمتع بالسلطان والنعيم على حساب ضعفه وبؤسه.

وما جرى في لبنان هو من هذا القبيل، فالنقمة الشديدة العامة التي بدرت لا يمكن ان يقال انها بنت الظروف الحالية ووليدة الانتخابات، فهي جدية صادرة من اعماق النفس، وليست محصورة في فئة معينة، وان استغلتها بعض الفئات! انما هي في الواقع مظهر من مظاهر الصراع القائم بين الشعب النازع الى التحرر والانعتاق، والتطور والتقدم، وبين طبقة السياسيين الرجعيين الذين صموا آذانهم لنداء التحرر وابوا الا ان يكونوا عثرة في سبيل التطور والا ان يبنوا على عبودية الشعب سلطانهم الزائف.

ان ما جرى في لبنان يجب ان يفتح عيوننا في سوريا ونحن على ابواب الانتخابات النيابية التي سينبثق عنها العهد الجديد. يجب ان يعلم السوريون ان ما جرى في لبنان سيجري اضعاف اضعافه في سوريا وفي دمشق بصورة خاصة.

سيسمع السوريون يوما تصريحا من رئيس الوزارة عن ضمان حرية الانتخاب، وعن ضرورة التمثيل النيابي الصحيح. ولكن ليعرفوا ان التزوير سيقع، وان القوائم الحكومية ستلقى في الصناديق بالالوف لا بالمئات، وسيشترك بعمليات التزييف الموظفون والانصار والكتاب على السواء داخل مكاتب الاقتراع وخارجها، وفي يوم الانتخاب وقبله. وكل هذا سيقع اذا لم تقم في البلاد حكومة تتوفر عندها النية الحسنة في اجراء انتخاب حر بالفعل لا بالقول.

قبل ان يفكر طلاب النيابة بالنيابة عليهم ان يسعوا لاقامة حكومة يؤمن رجالها على الاقل بان كارثة في البلاد ستحل اذا ما عاد النواب القدماء الى المجلس ويعلم رجالها ان تغيير هذه الوجوه لا بد واقع اذا ما كفلت حرية الانتخاب. القضية قضية خلق جو من الثقة والتفاؤل عند الناس بان الانتخابات ستكون حرة. ان هذا الجو مفقود اليوم وسيسعى الموظفون وغير الموظفين للتزوير ما دام في الحكم رجال يريدون الاستئثار بالحكم والناس على دين ملوكهم.

وكتبت الجريدة ايضا:

واحدة بواحدة.

جرت الانتخابات في لبنان على الشكل الذي يعرفه القراء. وقد تجلت نقمة الشعب باوسع مظاهرها على لسان الصحف اللبنانية باجمعها دون شواذ. وبرز الزعماء باحتجاجات صارخة ونداءات نارية تطالب كلها بالغاء الانتخابات ارضاء للحرية الموتورة والكرامة الوطنية المطعونة. فهذا يهدد بالثورة وذاك يدعو الى الاضراب وغيره يقود تظاهرات مسلحة.

ولا نريد ان نستعجل الزمن ونتكهن عن النتيجة اهي نصر للشعب فعزة وكرامة وحرية ام خذلان فذل فاستبعاد؟... وانما يهمنا من هذه المقدمة ان نلمح الى حكومتنا المحلية التي ايقن الشعب انها لن تكون حيادية في الانتخابات المقبلة بل ستتبع نفس الاسلوب اللبناني في التزوير والتلاعب، والضغط والارهاب. نريد ان نعلمها انه سيكون لتلاعبها وتزويرها اثر ونتيجة غير الاثر والنتيجة اللذين وجدا في لبنان.

الحضارة الدمشقية.

قالت:

تزوير الانتخابات النيابية في لبنان يضع البلاد العربية امام تدخل اجنبي.

دخلت قضية الانتخابات النيابية في لبنان في طور جديد. فبعد ان كانت مسألة محلية بحتة لا تعدو الخلاف على حرية الانتخابات، اصبحت مسألة دولية، تهم الرأي العام العالمي. فقد روت الانباء البرقية الاخيرة، ان الصحف الغربية وخاصة الاميركية، علقت على الحوادث الاخيرة التي وقعت في لبنان. وذهبت بعض هذه الصحف الى القول «ان استمرار الحالة على ما هي عليه في لبنان قد يستدعي تدخل الدول ذات المصلحة لحفظ الامن» ولا يخفى ان الصحف الاجنبية لا تنطق الا بلسان الهيئات التي توجه سياسة كل قطر من اقطار الغرب. فاذا قالت هذه الصحف ان الحالة في لبنان قد تستدعي تدخل الدول لحفظ الامن كان معنى ذلك ان الدول الغربية تريد ان تتخذ من حوادث

انتخابات لبنان ذريعة للتدخل في شؤونه الداخلية، وبالتالي في شؤونه الخارجية، واذا ما فكرت هذه الدول بالتدخل، فليس ذلك لانها تؤثر فريقا من اللبنانيين على فريق آخر بل لان وضع لبنان له صلة مباشرة بمصالح هذه الدول، فمركز لبنان الستراتجيكي من ناحية، وانابيب البترول التي تنتهي الى سواحله من ناحية اخرى جديرة باثارة اهتمام الدول ذات المصلحة، سيما والموقف الدولي يستدعي هذا الاهتمام، بعد ان اصبح العالم على عتبة انشقاق الى معسكرين، كما كان شأنه قبل الحرب العالمية الثانية، فليس من صالح الدول الغربية ذات المصلحة، عدم استقرار لبنان، لئلا يؤدي هذا الامر الى نتائج قد لا تتفق ومصالح هذه الدولة، ومن هنا ندرك الاسباب التي حملت بعض الصحف الاجنبية على القول (واذا اقدمت الدول ذات المصلحة على التدخل، فذلك لانها تخشى وقوع حوادث في لبنان نظير الحوادث القائمة في اليونان)، فالقضية اللبنانية والحالة هذه لم تعد في نظر الدول الاجنبية قضية محلية، بل قضية عالمية، وقد لا تتأخر عن شفع القول بالعمل وفي ذلك ما فيه من نتائج خطرة لا على مستقبل لبنان وحده بل على مستقبل بقية الاقطار العربية، وقد سبق للدول الاجنبية ان حاولت التدخل في شؤون اوروبا الوسطى والبلقان باسم الدفاع عن حرية الانتخابات. وان لنا بما يحدث في اليونان اكبر دليل واوضح برهان فاذا كانت الحكومة اللبنانية تحرص حقا على استقلال لبنان ومصير البلدان العربية، فعليها بتلافي الخطر قبل تفاقمه، ورتق الفتق قبل اتساعه، وهذا لا يكون الا باقامة حكومة حيادية واجراء انتخابات جديدة. اما الرجعية نصيرة الاستثمار فلن تقوى على الوقوف امام وعي لبنان القومي العربي، ونحن نقول هذه الكلمة، لا لنتدخل في شؤون لبنان الخاصة، وانما نبحث القضية من وجهها العام الشامل لان شؤون لبنان هي شؤون العرب كافة، وفي اليوم الذي يجد فيه التدخل الاجنبي ركيزة له في لبنان، يطل برأسه على البلاد العربية ويمد يده الى اقدس ما يتصل بشؤونها الداخلية والخارجية. وما حدث في لبنان خليق بان يكون عظة للحكومات العربية سيما السورية، لان كل حركة تحدث في انتخابات سورية المقبلة ستؤدي الى نتائج ابعد من النتائج التي يجابهها لبنان في الوقت الحاضر، فعلى الحكومة السورية والحالة هذه، ان تتجنب كل ما من شأنه تدخل الاجانب في مقدرات البلاد ابان معركة الانتخاب،

ولا سبيل لتنكب الاخطار، الا باجابة مطالب الشعب السوري، هذه المطالب التي يمكن تلخيصها في نقطتين:

الاولى ـ قيام حكومة حيادية تشرف على الانتخابات.

الثانية ـ اطلاق حرية الشعب في انتخاب من يريد.

فاذا امنت المراجع المسؤولة مطالب الشعب، فلن تقع حوادث في سوريا نظير الحوادث التي وقعت في لبنان، ولن تقدم الصحف الاجنبية على دعوة الحكومات ذات المصالح الى التدخل، فنحن الان ازاء موقف دقيق. والمصلحة الوطنية العامة تقضي علينا بالتجرد ونبذ الانانية، فالانظار متوجهة الينا من كل حدب وصوب، والدعاية الصهيونية تحاول بكل ما اوتيت من قوة تشويه سمعتنا امام الرأي العام العالمي، حتى تحقق ما تصبو اليه في فلسطين، هذا فضلا عن الاستعمار الاجنبي، الذي ما برح يحن للعودة الى هذه البلاد.

ان الموقف الدولي الان، على جانب عظيم من الدقة والخطورة. وحينما نريد معالجة شؤوننا الداخلية علينا ان ننتبه الى دقة وخطورة هذا الموقف، لئلا تستغل شؤوننا الداخلية للقضاء على ما نلناه بعد تضحيات غالية، لم تزل آثارها ماثلة امام اعيننا. فاذا كان القائمون على الوضع الحاضر يحرصون على استقلال البلاد، فليس امامهم غير خطة واحدة، وهذه الخطة، هي التخلي عن عصبية الحزبية العمياء، والكف عن التدخل في شؤون الانتخابات، وتكليف حكومة حيادية غير حزبية الاشراف على الانتخابات النيابية.

اما اذا كان القائمون على الامر، لا يفكرون الا بمصالحهم الخاصة، فالامة تعرف كيف تنقذ الموقف متى اقتضى الامر.

الوزير جنبلاط يتهم الحكومة.

عقد اجتماع بعد الانتخابات في منزل الدكتور يوسف حتي بحضور السادة الدكتور يوسف حتي ـ الدكتور شهيد الخوري ـ نجيب صالحه ـ امين نخله ـ كميل شمعون ـ كمال جنبلاط ـ الدكتور جورج حنا وبعض الشخصيات.

وقد كان مدار البحث في هذا الاجتماع الشؤون الانتخابية وما رافقها من تزوير وتلاعب.

وقد اصر المجتمعون وفي مقدمتهم الوزيران جنبلاط وشمعون على فساد الانتخابات في الجبل ووجوب اعتبارها غير قانونية.

اما الوزيران جنبلاط وشمعون فلا يزالان مصرين على الانسحاب من الوزارة وعلى المطالبة بالغاء الانتخاب في جميع الاقلام التي جرى فيها التزوير والتلاعب سرا وعلنا.

وفي النهاية ادلى الاستاذ كمال جنبلاط بالتصريحات التي يراها القراء مثبتة في بعض الصفحات من هذا الكتاب.

الدعوى على المزورين.

اقام مرشحو حزب الكتلة الوطنية الدعوى على رؤساء اقلام الاقتراع والحكومة بمادة منع الناخبين بالقوة من ممارسة حقهم في الانتخاب، وبمادة تغيير النتائج الانتخابية وبمادة التزوير بالاوراق الرسمية نثبت نصها في ما يلي:

حضرة قاضي التحقيق لدى محكمة جبل لبنان المحترم.

المدعون: لويس زياده ـ كلوفيس الخازن ـ جورج عقل ـ راجي السعد ـ حبيب عقل ـ الدكتور سليم الحايك ـ صلاح لبكي ـ ادوار حنين ـ ميشال زغزغي ـ الامير نهاد ارسلان ـ شفيق الحلبي ـ الدكتور توفيق رزق ـ الدكتور حليم سعاده ـ عبدو عويدات.

مرشحو حزب الكتلة الوطنية اللبنانية في الانتخابات النيابية العامة التي جرت في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧.

المدعى عليهم: رمضان شاتيلا رئيس قلم اقتراع برجا الاول، جوزف شمعون رئيس قلم اقتراع عانوت، توفيق الحاج عيد رئيس قلم اقتراع كترمايا، نسيب الياس شاهين القزي رئيس قلم اقتراع الجيه، عبد الرحمن الرفاعي رئيس قلم اقتراع المريجه، شكري مارون الحايك رئيس قلم اقتراع بيت شباب، علي حسين درويش رئيس قلم اقتراع الشياح، احمد الحركة رئيس قلم اقتراع جبيل، الفرد باسيل مأمور في الزراعة، انيس شديد رئيس قلم اقتراع غلبون، فؤاد الخوري موظف في الدوائر العقارية رئيس قلم اقتراع اهمج، مارون شحيبر رئيس قلم اقتراع العاقورة، رزق الله نصر رئيس قلم المنيطرة، السيد حيدر كاتب محكمة صلح قرطبا ورئيس قلم المغيرة، اميل ديب رئيس قلم حالات، رئيس قلم اقتراع المنصف، يوسف حسين درويش رئيس قلم اقتراع قرطبا، الامير فريد شهاب رئيس قلم اقتراع غوسطا، انطون بارود رئيس قلم اقتراع جعيتا، رئيس قلم اقتراع عجلتون، انطون الزين رئيس قلم اقتراع العذره، ادوار حبيقه ررئيس قلم اقتراع غادير، ميشال ابو زيد رئيس قلم اقتراع حراجل، الامير شكيب شهاب رئيس قلم جونيه، الضابط فؤاد خطار قائد فصيلة الدامور السابق، رئيس قلم اقتراع عشقوت، رئيس قلم اقتراع بقعتوتا.

وغيرهم من سيظهرهم التحقيق بصفة فاعلين اصليين او مشتركين او متدخلين بالجرائم موضوع هذه الدعوى.

٢ ـ الحكومة اللبنانية بصفتها مسؤولة مدنيا عن اعمال موظفيها المذكورين والذين سيظهرهم التحقيق.

الموضوع ـ منع الناخبين من ممارسة حقهم في الانتخاب بالقوة ـ تغيير النتائج الانتخابية ـ تزوير بالاوراق الرسمية ـ

كلمة تمهيدية.

ان نظام الحكم في الدولة اللبنانية هو نظام جمهوري برلماني بموجب الدستور الصادر بتاريخ ٢٣ ايار سنة ١٩٢٦ والمعدل بالقوانين الدستورية اللاحقة يستمد سلطته من ارادة الشعب اللبناني الذي يختار نوابه بواسطة الاقتراع العام المباشر:

ويؤلف ممثلو الامة السلطة التشريعية في البلاد، ولهذه السلطة يعود الحق في اختيار رئيس السلطة الاجرائية الذي يتولى الحكم بواسطة وزارة يجب ان تحوز ثقة نواب الامة لكي تتمكن من ممارسة صلاحيتها في الحكم.

فالامة اللبنانية هي اذن بموجب الدستور مصدر جميع السلطات.

ولقد اقر الدستور والقوانين المتفرعة عنه حقوق اللبنانيين الاساسية افرادا وجماعات، تمكينا لهم من اختيار ممثليهم. واحاطت هذه الحقوق بسياج من الضمانات التي تكفل لهم الحرية التامة في ممارسة حق الاختيار لكي يأتي انتخاب السلطة التشريعية معبرا تعبيرا صادقا عن رغبات الامة وارادتها، فيتم حكم الدستور والقانون في اعلاء كلمتها، وتأتي السلطات الحاكمة من تشريعية وتنفيذية وقضائية وفق مشيئتها وامانيها.

ولم يكن حق الامة اللبنانية في اختيار الحكام مسايرة لتطور انظمة الحكم في العالم فحسب، او تشبها بالامم العريقة في ديمقراطيتها، كما حصل في البلدان التي اثبتت التجارب عدم اهلية جماعاتها في ممارسة هذا الحق، بل جاء

اقرارا بجدارتها المنبثقة عن تلك المدنية اللبنانية العريقة التي عم اشعاعها العالم، ونهلت شعوبه من ينبوعها الفياض اجيالا، وعما فطر عليه اللبناني من نبوغ مطبوع، وعبقرية كانت على الدوام حربا على الظلم والعبودية، وحافزا على الانعتاق من القيود، والانطلاق الى اجواء الحرية.

نثبت هذه الحقايق لندلل على ان ما يزيد في بشاعة الجرائم التي ارتكبها الحكام وعمالهم ضد الدستور والقانون انها نزلت بشعب ارقى شعوب العالم علما ومدنية، وان هذا الشعب الحر عومل من حكامه ـ ويا للاسف ـ معاملة العبيد ان لم نقل البهائم وشتان ما بين جرم يقع على البهيمة وجرم يقع على الانسان.

ان الجرائم المرتكبة التي يدور عليها الادعاء الان تنحصر بالاعمال الاتية:

البند الاول ـ منع الناخبين المعارضين بالقوة والتهديد في بعض مراكز الاقتراع من استعمال حقهم في الانتخاب.

ـ تغيير ومحاولة تغيير نتائج الاقتراع.

البند الثاني ـ التزوير في محاضر الاقتراع الرسمية واعلان النتائج.

عن البند الاول ـ

١ ـ حرص رؤوساء اقلام الاقتراع في المراكز الكبرى وهي: الشويفات ـ برجا ـ جونيه ـ غوسطا ـ على منع الناخبين المعارضين بالقوة والتهديد من ممارسة حقهم في الانتخاب ليخلو لهم جو التلاعب وضمان النتائج كاملة لمصلحة القوائم الحكومية.

والدليل، ابلغ الدليل على صحة هذه الوقائع هو ان مجموع الناخبين في كل من هذه الاقلام يزيد على الالف صوت وقد بلغت نسبة المقترعين المثبتة في المحاضر سبعين بالماية وبعضها ماية بالماية. ومما ينفي هذه النسبة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ الانتخابات:

١) الاستحالة المادية، اذ ان مدة الاقتراع القانونية كانت ثماني ساعات اي ما يعادل ٤٨٠ دقيقة فاذا خصص دقيقة واحدة على اقل تقدير الى كل ناخب من

البحث عن اسمه في قايمة الناخبين وشطب الاسم الى ختم تذكرة هويته الى خروجه ثم الى وصول الناخب التالي، فان عدد المقترعين لا يمكن ان يزيد على الاربعماية والثمانين ناخبا هذا اذا تركنا جانبا الوقت الذي يستغرقه حل المشاكل الطارئة.

ب) تذاكر الهوية العائدة للناخبين الذين منعوا عن الاقتراع وانتخب عنهم المأمورون وهي خالية من الختم المثبت للاقتراع.

ج) البينة الشخصية:

اولا ـ عن جونيه ـ الخواجا الياس حنا البستاني، التاجر في بيروت ساحة الدباس ـ جوزف الشمالي بيروت اوتيل فرح.

ثانيا ـ غوسطا ـ سمعان اسطفان ـ يوسف اسطفان ـ يعقوب الشبير ـ فيليب زياده ـ بطرس عقل ـ الدكتور اسطفان ـ الاستاذ بطرس معوض.

ثالثا ـ برجا ـ رامز البستاني ـ سامي البستاني ـ وديع معوض ـ نسيب البستاني ـ سعيد مجيد عقل.

رابعا ـ الشويفات.

وهذه الجرائم تنطبق على المادة ٢٢٩ من قانون العقوبات.

٢ ـ كانت خطة رؤساء اقلام الاقتراع واحدة في تغيير، ومحاولة تغيير نتائج الاقتراع لمصلحة مرشحي القوائم الحكومية. فقد حرصوا على تعيين اللجان الانتخابية من الناخبين الموالين، ورفضوا قبول اي مندوب عن المعارضة. وكانوا جد حريصين على اخراج مرشحي المعارضة واستقلوا في اجراءات الفرز، وقراءة اوراق الانتخاب خلافا للمادة٥٠ التي تقضي بوجوب تلاوتها من محققين اثنين لا من قبل رئيس قلم الاقتراع. كما انهم منعوا ايا كان من الاقتراب منهم للمراقبة فاسندوا طاولات جلوسهم الى الحائط خلافا لمادة في قانون الانتخاب تقضي بوضعها في مكان يسمح للناخبين بان يدوروا حولها.

وكثيرا ما كانوا يلجأون الى احداث خلافات مفتعلة داخل المركز فيتخذون منها سببا لاخلاء القاعة وارتكاب التلاعب.

وقد حصلت هذه الاجراءات والمخالفات القانونية في جميع مراكز الاقتراع تقريبا، فكانت غايتها تغيير النتائج عن طريق الغش والخداع.

في غلبون:

لجأ رئيس القلم الى حيلة مبتكرة لابطال اوراق قائمة الكتلة الوطنية، فكان يلوث اصابعه بالحبر ويمسك بها الاوراق قبل انزالها في الصندوقة وعند الفرز اعلن بطلانها بداعي انها تحمل علامات خارمة.

ولم يسمح للمراقبين الوطنيين بالمراقبة. وشوهد الفرد باسيل المأمور في الزراعة يلقي بمغلفين على طاولة الفرز. وزيادة في الحرص على التلاعب نقل رئيس القلم والفرد باسيل الصندوقة بحراسة الجند الى مكان مجهول، والاغلب الى جونيه حيث اجري الفرز بعيدا عن المركز.

وكان المأمور بالامن العام عقل ابي عقل يشيع جوا من الارهاب فيطلق العيارات النارية، ويشهر السلاح بوجه الناخبين لارغامهم على عدم استعمال حقهم في الانتخاب.

الشهود ـ بطرس شاهين، نسيب شاهين، كرم شاهين، بطرس الحواط، الياس طنوس الحويك.

في اهمج:

لم يجر رئيس القلم الفرز في مركز الاقتراع عندما تأكد لديه بان النتيجة كانت في مصلحة الوطنيين. وقد نقل الصندوقة بحراسة القوة الى مكان مجهول حيث اجري الفرز.

الشهود ـ الاب يوسف الخوري، موسى مجبر، الكتائبي السيد قرداحي.

في العاقورة:

الشهود ـ الاستاذ جبرايل جرمانوس، الشيخ اسد الهاشم، الشيخ فيصل الهاشم، بطرس بطرس جرمانوس.

في المنيطره:

افتعل رئيس القلم حادثا واخرج ممثلي الكتلة الوطنية وابدل جميع الاوراق الموجودة في الصندوق بدون حساب، فوجد احدى وعشرين ورقة زائدة عن العدد.

الشهود ـ الشيخ فيليب جرمانوس.

في المعيترة[1]**:**

كانت نتيجة التلاعب ان وجد عند الفرز خمس واربعون ورقة زائدة.

الشهود ـ حبيب بربر الخوري.

حالات:

الشهود ـ جوزف البارد، عزيز العم، ميكال العم، ادوار اسكندر العم.

المنصف:

ابدل رئيس القلم غلافات الفرز باخرى تحتوي على اوراق قائمة الحكومة.

الشهود ـ السيد نسيب عازار من المنصف، جورج وهبه من البربارة.

جعيتا:

الشهود ـ ناصيف حبيقه من عجلتون، نقولا القسيس من عجلتون، وغيرهم.

مزرعة كفردبيان:

لم يستعمل رئيس القلم الا قائمة شطب واحدة تأمينا للتلاعب.

الشهود ـ غازي الخازن، من عجلتون، وغيره.

العذره:

الشهود ـ جورج عطاالله، بيروت البور، الدكتور شكري الحصري، فرنسيس الصايغ.

جورة الترمس:

الشهود ـ خليل علام، جونيه.

حراجل:

الشهود ـ فريد نايف الخازن، جونيه.

عشقوت:

الشهود ـ نعيم الخازن ريفون، مناسا فهد ولويس تابت من عشقوت.

بقعتوتا:

الشهود ـ نقولا الخازن وغيره.

عانوت:

قام كل من فؤاد شمعون المأمور في الامن العام، والضابط فايز عبد الباقي بدورة في منطقة الاقليم داعيين، الاول للقائمة الحكومية الاتحادية، والثاني لقائمة الشيخ سليم الخوري واستعملا سلطتهما في التأثير على الاهلين.

وقد وضع رئيس القلم طاولات الاقتراع في مكان مرتفع ليمنع الناخبين او المراقبين من الاشراف على العمليات، واستدعى مخاتير الفرية ليستفسر منهم عن ميل كل ناخب فاذا كان وطنيا يبعد عن القاعة ويمنع من الدخول.

وحضر قائد مخفر شحيم مصطفى النوري واخذ يشتم كل شخص ينتخب القائمة الوطنية، وعاونه في العمل مأمور الامن ميشال عبد وشاهين قزي. انتخب اشخاص عدة مرات. ولما روجع رئيس القلم اجاب: يحق لهم ان ينتخبوا عشر مرات.

الشهود ـ احمد الشبير، حسين العظمي، يوسف سليم الحاج، الاستاذ اسكندر سعيد البستاني.

برج البراجنة، المريجه:

ضرب رئيس القلم الحصار حول المركز، ومنع دخول المرشحين الوطنيين، وانتخب اللجنة من الحزب المعارض ورفض قبول مندوبي المعارضة.

الشهود ـ خليل نخله الحسيني، شكري خضر الطويل، انطوان يوسف عطاالله، وغيرهم كثيرون.

الشياح:

الشهود ـ جوزف عبدو القارح، طانيوس يوسف لمع، توفيق رزق الله نعمه، وغيرهم.

الجيه:

نقل رئيس القلم الصندوقة الى مخفر السعديات حيث استقل باجراء الفرز ليخلو له جو التلاعب.

الشهود ـ ميشال سعيد عقل، شكري القزي، توفيق عقل وغيرهم..

بنتاعل:

الشهود ـ بطرس الياس، مارون الخوري، اديب الحلو، زخيا متى (بنتاعل).

جديدة المتن:

افتعل حادث بان حاول طانيوس غانم الاعتداء على الصندوق فتدخل القائمقام واخرج الجميع بما فيهم اعضاء اللجنة ولم يسمح لهم بالعودة الا بعد ساعة وبذلك تمكن من اجراء التلاعب بابدال الغلافات.

الشهود ـ ميشال نجار، جورج عازار، ميشال عقل، جوزف ابو انطون، حسيب عبد الملك، وغيرهم.

بيت شباب:

استبدل رئيس القلم غلافا باخر واخطره بديع مكرزل بموجب استدعاء قدم اليه في الحال باثبات الاحتجاج في المحضر فرفض، ووقع الافادة بالكيفية كل من الرقيب عقل ابي نادر والعريف بيهم قدوره.

الشهود ـ بديع مكرزل.

برج البراجنة:

الشهود ـ يوسف الطوبل.

كترمايا:

الشهود ـ ابراهيم عويدات، عوض عويدات، من شحيم. احمد سليم العبد، عمر سليم العبدا، من كترمايا. منصور داغر، من الوردانية.

غادير:

الشهود ـ جوزف منصور الشمالي.

بشتفين:

الشهود ـ محمد سليم ضو، وهبه المرود.

هذا بعض ما وصل الى علمنا عما حصل في المراكز المذكورة. ومن هذه الوقائع المادية يظهر بجلاء ان الجرائم المرتكبة على الشكل المبسوط كانت نتيجة خطة موحدة ترمي الى تغيير النتائج لمصلحة مرشحي الحكومة. والتحقيق كفيل بان يكشف الغطاء عن مدبري هذه الخطة الذين ندعي عليهم منذ الان.

والجرائم المذكورة تنطبق على المادة ٣٣٢ من قانون العقوبات.

البند الثاني.

في التزوير بالاوراق الرسمية.

ان التزوير بالاوراق الرسمية قد حصل بشكل فاضح مفضوح على مرحلتين: المرحلة الاولى ـ استبدال المحاضر التي وضعتها اللجان الانتخابية بالنتائج التي نالها كل مرشح في كل مركز من مراكز الاقتراع.

وقد حصل التزوير على الشكل الاتي:

تتألف المحاضر المذكورة من ورقتين كل منهما باربع صفحات. الورقة الاولى تحمل عدد الناخبين والمقترعين. وساعة افتتاح العمليات ووقت ختامها ويدون فيها ما يطرأ من المشاكل الانتخابية. والثانية غير مربوطة بها معدة

لتدوين نتائج الفرز فيثبت فيها اسماء المرشحين وعدد الاصوات التي نالها كل منهم.

وقد حرصت وزارة الداخلية في احدى منشوراتها الانتخابية على ان تأمر اللجان الانتخابية بوجوب توقيع المحاضر في ذيل كل صفحة من صفحاتها الثماني منعا للاستبدال ودليلا على صحة اثبات النتائج المعلنة.

على انه تبين ان الصفحة الاخيرة من الورقة الاولى كانت وحدها موقعة دون باقي الصفحات وهي الورقة المتعلقة بالوقائع الانتخابية. واما الورقة التي اثبتت فيها النتائج فليس عليها اي توقيع. وقد ارتكب التزوير باستبدال هذه الورقة باخرى مماثلة حولت فيها نتائج مرشحي المعارضة الى المرشحين الحكوميين، ولم يخصص لاولئك الا عدد لا يتجاوز اصابع اليد.

وقد زورت على هذا الشكل جميع محاضر منطقة كسروان وبلاد جبيل ومناطق الساحل والمتن والقسم الاكبر من نتائج قضاء الشوف.

المرحلة الثانية ـ اضافة ما يزيد على ثلاثة عشر الف صوت على عدد المقترعين الحقيقيين.

عندما تحقق المشرفون على التزوير ان النتائج المزورة التي حملتها المحاضر لا تؤدي الى انجاح مرشحي الحكومة عمدوا الى اضافة ثلاثة عشر الف صوت على نتائج هؤلاء المرشحين ومع ذلك فلم يضمنوا الفوز الا الى اثني عشر مرشحا منهم.

والادلة المادية الواقعية التي نهضت على التزوير بشطريه المذكورين هي:

١ ـ بيان رسمي موقع من رئيس قلم اقتراع لحفد واعضاء اللجنة وتثبت عدد الاصوات التي نالها كل مرشح من مرشحي الكتلة الوطنية فقد زاد هذا العدد على الثلاثماية والخمسين صوتا.

وعند الاطلاع على المحضر ظهر ان الورقة المتعلقة بالنتائج قد استبدلت باخرى حولت فيها اصوات مرشحي الكتلة الوطنية الى مرشحي القوائم الحكومية ولم يخصص لهم منها الا عدد ضئيل لا يتجاوز الثلاثين صوتا.

الشهود ـ يوسف كرم رئيس قلم الاقتراع، سبع سعاده حبيب، طانيوس ساسين، والاخرون من اعضاء اللجنة الموقعين.

٢ ـ الاختلاف الفاضح بين النتائج المزورة الواردة في المحاضر وقوائم الفرز التي لم يفطن المزورون الى وجوب التوفيق بينها، وفي كثير من المحاضر كما ستظهره اعادة تدقيق كافة المحاضر.

٣ ـ تزوير تواقيع اعضاء اللجان في كثير من المحاضر المزورة كما سنبينه في التحقيق بعد ضم المحاضر والاطلاع عليها.

٤ ـ ان الوزيرين كمال جنبلاط والاستاذ كميل شمعون انتقلا الى المحافظة نهار الاثنين واطلعا على عمليات التزوير ولمسا دلائلها لمس اليد واعلنها كمال بك جنبلاط بتصريح صحفي نشرته جميع الجرائد.

ومما ورد بهذا التصريح الصريح: «... واغرب من ذلك اني شخصيا، عندما كنت اصعد للتدقيق في الاوراق في بعبدا كان محافظ الجبل يحصي لي تدريجا عدد المقترعين فاذا بالعدد يقفز من ٤٢٠٠٠ الى ٤٤٠٠٠ الى ٤٥٠٠٠ الى ٤٧٠٠٠ الى ٥٢٠٠٠ ثم الى ٥٣٠٠٠ مع ان العدد الحقيقي للمقترعين لم يكن ليزيد عن اربعين الفا. ومما لا شك فيه ان التزوير تناول ما لا يقل عن ١٣٠٠٠ صوت. واني اعلن ذلك على مسؤوليتي التامة. ان هناك قصصا وحكايات يشيب لها شعر الانسان، وتجعلنا نفكر في الدرك الذي تدهورت اليه اخلاقنا العامة، واخلاق الموظفين وتصرفات الادارة» الخ...

ولا شك ان الوقائع الصارخة التي تثبتها كمال بك بنفسه تستدعي التحقيق من مصادرها للكشف عن دخائلها، والمزيد في ادلتها ومعرفة جميع الفاعلين والمتدخلين والمشتركين.

٥ ـ ان اللجنتين القضائيتين اللتين كلفتا على تتابع الاشراف على عمليات الانتخابات وتدقيق النتائج قد اجرتا التحقيقات في ما عرض عليها من هذه الشؤون واحيل تحقيقهما الى لجنة الطعون مع التقارير بنتائج اعمالها.

ان حسن سير العدالة يستوجب طلب هذه التحقيقات مع جميع متفرعاتها وضمها الى التحقيق القضائي بالنظر للادلة الناطقة التي استحصلناها.

٦ ـ اقترع في قرطبا اثنان وستون ناخبا من مجموع الاهالي الذين امتنعوا عن الانتخاب. واعلن رئيس القلم هذه النتيجة في المركز حسب الاصول ووضع المحضر بها ووقعه مع رئيس القلم اعضاء اللجنة وهم: جوزف يزبك، اميل يزبك، خليل عيد، جوزف عبود السخن وحضور المراقبين لبيب سالم، انطوان صعب، الدكتور جبور، منصور كرم، جوزف خوري.

ولكن المحضر الذي وصل الى بعبدا وتسلم الى لجنة الفرز يثبت ان عدد المقترعين بلغ ٣٧٥ صوتا اعطيت كلها لمرشحي القوائم الحكومية.

واثباتا للتزوير نقدم صورة فوتوغرافية عن النتيجة الحقيقية التي اعلنها رئيس القلم موقعة من المعاونين والمراقبين وهي تنطق، بل تصرخ بالتزوير ـ ويقتضي تحقيق هذه الوقائع باستماع الاشخاص المذكورين.

٧ ـ اما التزوير والتلاعب اللذان رافقا عمليات الانتخابات فقد سبقها تلاعب اخر كان هدفه قوائم الناخبين.

فقد اعطيت الاوامر بعدم اعلان هذه القوائم خلافا للقانون، منعا للناخبين واصحاب العلاقة من استعمال حقهم القانوني بالاطلاع عليها وتقديم الاعتراضات بحذف الموتى وقيد المنسيين والمهملين.

وذهب قائد فصيلة الدامور السابق السيد فؤاد خطار الى ابعد من ذلك، فارسل تبليغات خطية الى المختارين يوجب عليهم تسبيق موعد اعلان تلك القوائم لكي تفوت المدة القانونية المحددة بعشرة ايام التي يمكن للناخبين الاطلاع عليها وتقديم اعتراضاتهم بشأنها. وقد وقع احد هذه التبليغات بيد حضرة الاب كليمنضوص بردويل فاحتفظ به. وهذا ما يوجب دعوة الاب بردويل واستماعه وتكليفه لتقديم هذا التبليغ دليلا على الجريمة.

تلك هي بعض النواحي التي امكنا الاحاطة بها من السلسلة المتراصة المتتابعة من الجرائم التي ارتكبها الحكام المناكيد وعمالهم في القرن العشرين

وفي ظل الدستور والقانون وميثاق الامم المتحدة الذي يكفل الحريات والحقوق، وفي مقدمتها حرية الانتخابات.

ولما كان المدعى عليهم مأمورين، فقد ارتكبوا الجرائم بمناسبة اجراء مأموريتهم وكانت الحكومة مسؤولة مدنيا عن اعمالهم.

ولا شك ان القضاء هو من السلطات الدستورية التي اصيبت بسهام هذه الاعمال الاجرامية لان كيانه ينبثق عن سلطات نيابية، والقوانين التي يطبقها تصدر اقرارا وابراما عن تلك السلطات التي يوجب الدستور والقانون ان تكون معبرة تعبيرا صادقا عن ارادة الامة.

ان هذه الاعتبارات تجعله حريصا على ان لا يدنس ولا يلوث بهذه النتائج المنكرة، وضنا بالاحتفاظ بوجه لبنان الحقيقي الذي يصدر احكامه باسم شعبه.

ان هذه الجرائم قد لطخت سمعة البلاد وكرامتها بعار قد يعرض بمصيرها وكيانها الى أسوأ الاخطار ولم يبق لها بعد ان فقدت كل الضمانات الاخرى في هيئاتها الحاكمة الا القضاء لازالة هذه الوصمة التي دنست بها، وان العدل المرجو منه في هذه القضية ليس لحزب دون اخر بل لابناء لبنان اجمعين. فحاشاه، وهو عماد الامة، ان يقضي على امالها في الحرية ومطامحها في الاستقلال وحرصها على المحافظة على الدستور والقوانين والعهود والمواثيق الدولية التي ارتبطت بها.

لهذه الاسباب

ومع الاحتفاظ بحقوقنا الاخرى في الادعاء وتقديم باقي الادلة،

فاننا ندعي بالجرائم المذكورة ونتخذ صفة المدعي الشخصي بحق المدعى عليهم المذكورين، وبحق كل من سيظهره التحقيق من فاعلين اصليين ومشتركين ومتدخلين، ملتمسين:

١ ـ ضم جميع محاضر الاقتراع العائدة لانتخابات جبل لبنان التي جرت في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ مع كامل تفرعاتها.

٢ ـ ضم التحقيقات التي اجرتها اللجنتان اللتان عينتا للاشراف على شؤون الانتخابات وتحقيق الاعتراضات وتدقيق نتائجها.

٣ ـ اجراء التحقيقات القضائية بتدقيق المحاضر والنتائج المثبتة بها بالكيفية التي سنعرضها لحضرتكم عند الاطلاع عليها والادلاء بمواطن التزوير فيها.

٤ ـ استماع جميع الشهود الوارد ذكرهم في هذه الدعوى عن الوقائع المبينة، ومنهم معالي كمال بك جنبلاط بشأن الوقائع والادلة الواردة بتصريحه الرسمي.

٥ ـ ومن ثم احالة المدعى عليهم الذين سيبينهم التحقيق الى المحكمة الصالحة لمحاكمتهم، وانزال العقاب القانوني الرادع بهم، والزامهم بالتضامن والتكافل مع الحكومة المسؤولة مدنيا عن اعمالهم بالتعويضات التي نحتفظ بتقديرها فيما بعد وبتضمينهم الرسوم والمصارفات.

وتفضلوا بقبول فايق الاحترام.

مقررات.

سندا الى كل ذلك عقدت الهيئة المركزية لحزب الكتلة الوطنية اجتماعا فوق العادة، صباح السبت في ٢٨ حزيران سنة ١٩٤٧، واصدرت المقررات التالية على ان تنشر في الداخل والخارج:

لما كان نظام الحكم للدولة اللبنانية وهو نظام جمهوري برلماني بموجب الدستور الصادر بتاريخ ٢٣ ايار سنة ١٩٢٦ والمعدل بالقوانين الدستورية اللاحقة، يستمد من ارادة الشعب اللبناني عن طريق انتخابات عامة مباشرة.

وكان مما نص عليه الدستور انه عندما يقبض رئيس الجمهورية على ازمة الحكم ان يحلف يمين الاخلاص للامة والدستور بالنص التالي «احلف بالله العظيم اني احترم دستور الامة اللبنانية وقوانينها واحفظ استقلال الوطن وسلامة اراضيه».

وبما ان قانون الانتخاب الصادر بالقرار رقم ٢ سنة ١٩٣٤ هو من القوانين التي تشملها اليمين الدستورية المقسمة قد رتب وفرض ضمانات ترمي الى تأمين حرية الانتخاب للبنانيين، وصحة التعبير عن ارادتهم، وصيانة هذه الارادة باشتراك الناخبين فعليا بالاشراف على عمليات الانتخاب ومراقبة فرز النتائج الموقتة والنهائية واعلانها.

وبما ان الحكومة قد خرقت القانون، وهدمت الضمانات التي يفرضها، وقوضت النظام الديمقراطي الذي يقدم على حكم الشعب وزيفت ارادته في الانتخابات العامة التي جرت في ٢٥ ايار واول حزيران سنة ١٩٤٧.

وبما ان الادلة والوقائع الصارخة هي عديدة ومنوعة، وسوف ننشرها باسهاب فيما بعد. الا اننا نذكر من الاسباب بعضها بايجاز فيما يلي:

١ ـ كانت اولى المخالفات التي كشفت عن نوايا المسؤولين بالتدخل والضغط واجراء كل ما جرى فيما بعد، ان شكلت حكومة حزبية من تسعة مرشحين حشر فيها درزيان متخاصمان في قائمة واحدة، وحشر خمسة وزراء اي اكثرية مجلس الوزراء في قائمة جبل لبنان لمحاربة قوة حزب الكتلة الوطنية

وقائمته الجبارة. ولم تكد تنتهي الانتخابات حتى استغني عن الوزير الدرزي الثاني الذي جيء به للضغط على حرية الناخبين ولتوحيد احد العناصر الانتخابية في الجبل.

٢ ـ ان الحكومة هدمت الضمانة القانونية الخاصة باعلان القوائم الانتخابية فاعطت عمالها الاوامر الى المختارين والبلديات بتسبيق تاريخ نشرها ليسقط حق الناخبين في الاطلاع عليها والاعتراض على مضامينها فظهر عند الانتخاب ان القوائم كانت طافحة باسماء الموتى، واستبعد منها فريق كبير من الناخبين الذين لم تكن الادارة مطمئنة اليهم.

٣ ـ ان الحكومة وزعت اقلام الاقتراع بما يضمن لها السيطرة، ويرمي الى ابعاد الناخبين المعارضين عن مراكزهم الطبيعية، والحاقهم بمراكز خاضعة للسيطرة الحكومية بعد ارغامهم على قطع المسافات الشاسعة للوصول اليها. وقد كتمت اعلان توزيع اقلام الاقتراع خلافا للقانون الذي يوجب هذا الاعلان قبل دعوة الناخبين. كل ذلك بقصد منع المعارضة من تقديم احتجاجاتها.

٤ ـ ان الحكومة لم تعلن اسماء رؤساء اقلام الاقتراع خلافا للقانون الذي يوجب نشرها قبل الانتخابات بمدة خمسة ايام على الاقل، وما ذلك الا لانها اختارتهم كلهم او جلهم ممن ينفذون رغباتها وحرصا منها على ان تمنع المعارضة من الاحتجاج على اختيارهم.

٥ ـ انها حشدت قوى الجيش والامن للوقوف في وجه اللبنانيين ومنعهم من ممارسة حقوقهم المقدسة، مع ان هذه القوى وجدت للذود عنها وحمايتها. وسخرت عمالها لتوجيه النتائج لمصلحة المرشحين الحكوميين. فاختاروا اللجان الانتخابية من الموالين، ورفضوا قبول مندوبي المعارضة واخرجوهم من المراكز بقوة السلاح. وفوق ما لحق بالانتخابات من تلاعب وتغيير في مراكز الاقتراع، فقد زورت نتائجها تزويرا فاضحا فيما بعد، بان حولت ما ناله مرشحو المعارضة من عشرات الالوف من الاصوات الى مرشحي القوائم الحكومية، ثم اضيف الى عدد المقترعين ما يزيد عن الثلاثة عشر الف صوت عندما ظهر ان عملية تحويل الاصوات لم تكف وحدها لضمان فوز المرشحين الحكوميين.

فكان تزويرا فريدا في بابه لم يسبق ان اقدمت عليه، او فكرت به اية حكومة في العالم في اية مرحلة من مراحل التاريخ.

وقد شهد بهذه الوقائع الوزراء الذين اتيح لهم الاطلاع على النتائج وتدقيقها والكثير من نواب الحكومة انفسهم.

ومهدت الحكومة لهذه الاعمال الشاذة التي ارتكبتها في جبل لبنان بالقضاء على المعارضة في كافة المناطق الاخرى عن طريق المساومة على مصالح البلاد، وبما اشاعته فيها من الضغط والارهاب فتم لها الظهور بلوائح واحدة هي اللوائح التي خلقتها ورتبتها.

ولما كانت هذه المخازي والمساوىء من شأنها ان تسيء الى البلاد في سمعتها وكرامتها، وان تبعث الخوف والقلق على مصيرها وكيانها، وان تقضي على الضمانات الدولية الناتجة عن ميثاق الامم المتحدة الذي يكفل الحقوق والحريات التي اعتدت الحكومة عليها شر اعتداء.

ولما كان الشعب اللبناني بريئا من هذه الاعمال الشاذة، ولا يمكن ان يؤخذ بجريرة مرتكبيها الذين يتحملون وحدهم المسؤوليات المترتبة عليها.

لذلك فالكتلة الوطنية متفقة مع رغبات الشعب اللبناني بشطريه المقيم والمغترب ومع مختلف الاحزاب والهيئات والصحافة الحرة في الرأي وهي تقرر ما يلي:

١ ـ ان المجلس المنبثق عن الانتخابات المزورة التي جرت في ٢٥ ايار واول حزيران سنة ١٩٤٧ لا يمثل الشعب اللبناني ولا يعبر عن ارادته لانه وليد التزوير والتلاعب والضغط.

٢ ـ ان الحكومات التي تنبثق عنه هي حكومات غير شرعية مخلة باليمين الدستورية التي اقسمها رئيس الدولة باحترام الدستور وقوانين البلاد، خارجة على الانظمة والقوانين الدولية.

٣ ـ ان كل ما يقره ذلك المجلس وما تبرمه تلك الحكومات من قوانين ومن اعمال واتفاقات سياسية وتجارية ومالية واقتصادية مع الدول الاجنبية باطل وغير ملزم للامة.

٤ ـ ان ما تحدثه تلك الهيئات من ضرائب، وما تنفقه من اموال الامة تكون في النتيجة على عاتق افرادها وهم مسؤولون شخصيا عنها على اموالهم وارزاقهم واشخاصهم.

٥ ـ ان تصحيح هذه الاوضاع الشاذة يقتضي حل المجلس واجراء انتخابات حرة نزيهة بواسطة حكومة حيادية مشهود لاعضائها بالاخلاص والكفاءة تعمل على اعادة الطمأنينة الى النفوس وتقصي العناصر المضرة بالدولة.

٦ ـ وتقرر تفويض مكتب الكتلة لابلاغ هذه المقررات الى الرأي العالمي.

رئيس حزب الكتلة الوطنية

كسروان الخازن

امين السر العام

جورج عقل

الفصل الثالث

فضائح وفظائع

الانتخابات في البقاع

فضائح وفظائع الانتخابات في البقاع.

الادلة القاطعة على فساد الانتخاب النيابي في البقاع

في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧

شكوى مرشحي اللائحة الشعبية والمرشحين المستقلين

قدمت في ١٢ حزيران سنة ١٩٤٧.

توطئة.

ضج لبنان من ادناه الى اقصاه من هول ما جرى تحت سماء لبنان في هذا الذي اسموه انتخابا، حرا فاذا هو مهزلة من المهازل، بل فاجعة من الفواجع، انبثق منها مجلس اصبح لقبه معروفا «بالمجلس المزيف». وقد بدأ الانهيار في هذا المجلس، بل في هذا المزيج الغريب من الرجال، فاستقال بعضهم احتجاجا على التزوير، وهدد البعض الاخر بالانسحاب. واجمعت الامة على المطالبة بالغاء الانتخابات، وحل هذا المجلس المزور الذي ولد هزيلا مشوها مشبوها.

على ان الواجب الوطني يقضي علينا بالدفاع عن حقنا وحق الشعب الذي هضمه بعض المرشحين باستخدام الجهاز الحكومي للارهاب والتزوير، ومسخ ارادة الامة. وقد وضعنا هذه الشكوى لتأييد احتجاجنا الذي سبق واعلناه منذ الساعة الاولى شفهيا وخطيا، ولاثبات حقنا الصراح، وللمطالبة بفسخ الانتخاب.

وانه ليعزّ علينا كلبنانيين ان تشوه سمعة لبنان في الخارج من جراء الفظائع والفضائح التي رافقت هذه المهزلة الانتخابية في اول مرحلة من مراحل استقلالنا الذي ساهمنا، مع اخواننا اللبنانيين في تحقيقه، متوخين من عملنا هذا احقاق الحق الذي هو فوق كل هدف ومطمح.

عريضة الشكوى.

فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية.

عطوفة رئيس المجلس النيابي لاحالتها الى لجنة الطعون.

دولة رئيس مجلس الوزراء.

رئيس اللجنة القضائية الخاصة بتحقيق الانتخابات.

نحن الموقعين امضاءنا ادناه، مرشحي اللائحة الشعبية، والمرشحين المنفردين في منطقة البقاع نتشرف بان نعرض ما يأتي:

لقد ثبت لدينا ثبوت اليقين، بعد درس دقيق، ان الاقتراع في جميع الاقلام بمنطقة البقاع قد جرى مخالفا للقانون من جميع الجهات، ففضلا عن الجو الارهابي الذي ساد البلاد بتسيطر الموظفين ورجال الدرك على حرية الناخبين، وتلاعب المأمورين سواء في السرايات ام في الاقلام، فقد حصلت تزويرات فظيعة في كل الصناديق، وفي فرز الاوراق وفي قراءتها، وعند تنظيم محاضرها بشكل يفوق بفظاعته كل ما ثبت لديكم في جبل لبنان.

ولقد اصبحت لدينا ادلة ووثائق مادية تثبت فساد الانتخاب وتزويره بصورة صريحة وجازمة. واننا نقدمها الى لجنة الطعون الخاصة، كما اننا مستعدون ان نمثل امامها لابراز هذه المستندات، وتأييدها بالادلة والقرائن الصريحة التي توجب حتما فسخ الانتخاب وابطال نتائجه.

واننا بناء على ما تقدم نتشبث بمطالبينا المتكررة ابطال الانتخاب الحاصل في البقاع بتمامه، واعتباره كأن لم يكن، محتفظين بكل حق لنا.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام.

حبيب ندره مطران (المرشح الكاثوليكي في اللائحة الشعبية). مهدي حمادي (المرشح الشيعي في اللائحة الشعبية). جورج هراوي (المرشح الماروني في اللائحة الشعبية). مصطفى مراد (المرشح السني في اللائحة الشعبية). فضلو ابو حيدر (المرشح الارثوذكسي المنفرد). الدكتور عبدالله

رفاعي (المرشح السني المنفرد). وديع نصرالله (المرشح الارثوذكسي المنفرد). الدكتور جودت قزعون (المرشح السني المنفرد). نسيم ايوب (المرشح الارثوذكسي المنفرد) عمر حمود (المرشح السني المنفرد). شثيم عراجي (المرشح السني المنفرد).

وقد سجلت هذه الشكوى بتاريخ ١٢ حزيران سنة ١٩٤٧ تحت رقم ٣٧ في قلم رئاسة مجلس النواب.

ادوار الانتخاب.

لما كان اعضاء قائمة المرشحين الشعبية، والمرشحون المنفردون للانتخاب في منطقة البقاع، قد عقدوا اجتماعا في منزل احدهم حبيب بك مطران في علي النهري، نهار السبت في ٧ حزيران سنة ١٩٤٧ وقرروا متابعة الاحتجاج الذي كانوا قد بدأوه فرادى ومجتمعين، والسعي لاثبات التزوير والتزييف والتلاعب في انتخاب المنطقة في جميع الاقلام لاجل الغائه. فقد فوضونا عنهم لجنة قوامها نحن: حبيب المطران رئيسا، ومهدي حماده ومصطفى مراد ونسيم ايوب اعضاء ـ للمثابرة على التحقيق عما اعتور الانتخاب من نواقص وعيوب.

فقياما بهذه المهمة، وبعد جمع الادلة والقرائن الثبوتية وبعد الدرس والتمحيص فيها اتضح لنا بصورة جازمة ان المخالفات القانونية الموجبة ابطال الانتخاب من اساسه، قد تناولت ادواره الاربعة جميعها.

ـ **الدور الاول ـ** تهيئة القوائم، وتجاوز مجلس الحكومة والوزراء على الدستور وعلى قانون الانتخاب.

ـ **الدور الثاني**: المناورات الفاضحة التي سبقت الانتخاب.

ـ **الدور الثالث**: اعمال العنف والارهاب، والضغط والتزوير، والتزييف والتحريف، والتلاعب والاكراه المعنوية والمادية التي سيطرت على اقلام الاقتراع يوم الانتخاب.

ـ **الدور الرابع**: الاعمال الغير القانونية التي جرت بعد الانتخاب لستر الفضائح التي حصلت في اثنائه.

ان الاعمال الفظيعة والمخلة التي تمت في كل دور من هذه الادوار الاربعة، التي سنبسطها باسهاب مع ادلتها وقرائنها المادية والقانونية التي تمكنا حتى الان من العثور عليها تجعل الانتخاب باطلا حتما من اساسه.

في الدور الاول.

ـ ١ ـ في عدم تنظيم القوائم حسب القانون.

لقد نصت المادة ١٠ من قانون الانتخاب رقم ٢ المؤرخ في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ على وجوب تأليف لجنة من: موظف اداري ينتدبه القائمقام ليكون رئيسا للجنة، ومن احد اعضاء المحكمة البدائية او قاضي الصلح، ومن رئيس المجلس البلدي في قاعدة القضاء، او احد اعضاء هذا المجلس، ومن رئيس قلم الاحوال الشخصية المحلي، ومن اثنين حاصلين على الحقوق الانتخابية، ويضاف اليهم العدد اللازم من الموظفين للقيام باعمال السكرتيرية في اللجنة.

ان هذه اللجان لم تؤلف حسب القانون، ولا تم شيء مما اشترطته هذه المادة بشأنها.

ـ ٢ ـ في عدم اعلان القوائم الانتخابية في المدة المعينة.

لقد اوجبت المادة ١٦ من القرار نفسه على ان المرسوم الذي يصدره رئيس الجمهورية، ويعين فيه موعد تأليف اللجان المختصة بتقييد اسماء الناخبين توطئة للانتخابات العامة، يتضمن ايضا تعيين الموعد الذي ترسل فيه نسخ القائمة الانتخابية لتودع في سكرتاريات المجالس البلدية ولدى المختارين. وان شيئا واحدا مما اوجبته هذه المادة لم يجر تطبيقه حسب النص القانوني الصريح.

ـ ٣ ـ في عدم اعلان مراكز اقلام الاقتراع، والمنتدبين لرئاسة هذه الاقلام في المدات القانونية.

لقد نصت المادة ٤٣ من القرار نفسه على ان المحافظ او مندوبه يجب عليه ان يعلن تعيين المنتدبين لرئاسة مراكز الاقتراع قبل الشروع في الانتخاب بخمسة ايام على الاقل ـ ولكن هذا الاعلان لم يحصل، لا قبل خمسة ايام ولا يوم الانتخاب نفسه.

ـ ٤ ـ في مخالفة القانون لجهة تحديد عدد النواب.

ان المرسوم اللبناني رقم ٤٩ الصادر في ١٧ حزيران سنة ١٩٤٣، بتعديل القرار رقم ٢ الذين اصدره رئيس الدولة، رئيس الحكومة اللبنانية الدكتور ايوب ثابت قد نصت مادته الاولى:

المادة ١ ـ الغيت الفقرة الاولى من المادة١ من القرار ٢ وابدلت بالاحكام التالية: «المادة١ ـ يتألف مجلس نواب الجمهورية اللبنانية من عدد من الاعضاء يعادل العدد الحاصل من قسمة عدد الاهالي على ٢٣ الفا، وهو الرقم المعين للمعدل الانتخابي».

ونصت المادة الرابعة على انه: «يتألف عدد الاهالي من الوطنيين المقيدين في سجلات الاحوال الشخصية بتاريخ ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٢، ويضاف اليهم الاشخاص الذين هم غير مقيدين في هذه السجلات، واصلهم من لبنان، ومع اقامتهم في الخارج اختاروا الجنسية اللبنانية.

وصدر المرسوم الاشتراعي رقم ٥٠. ومما جاء فيه انه: بناء على التصريحات التي قدمها اشخاص لبنانيو الاصل مقيمون في الخارج باختيار الجنسية اللبنانية ـ عين عدد النواب بموجب هذا المرسوم باربعة وخمسين نائبا.

واصدر المندوب السامي المرسوم رقم ٣١٢ تاريخ ٣١ تموز سنة ١٩٤٣. جاء في اسبابه الموجبة ما نصه:

«ونظرا الى ان البرلمان اللبناني سيكون له كل الصلاحية لتعيين طرق التمثيل الوطني في المستقبل، ولما كان من الضروري ريثما يتم ذلك ان تحدد الطرق المذكورة على اساس عادل، وبصورة موقتة لاجل اجراء الانتخابات المقبلة.

نصت المادة الاولى على ما يأتي: يتألف مجلس النواب المدعو لتأمين عودة الدستور اللبناني من خمسة وخمسين عضوا.

وصدر المرسوم الاشتراعي رقم ٢ بامضاء بترو طراد مصدرا بما نصبه.

بناء على القرار رقم ٣٠٠، والقرار رقم ٣٠١ تاريخ ٢١ تموز سنة ١٩٤٣، والقرار رقم ٣١٢ تاريخ ٣١ تموز سنة ١٩٤٣، الذي تحدد بموجبه عدد

المقاعد، وتوزيع تلك المقاعد توزيعا طائفيا على مجلس النواب الذي سيدعى لاعادة الدستور اللبناني، ونصت المادة الاولى منه: تدعى الهيئات الانتخابية لانتخاب المجلس اللبناني نهار الاحد في ٢٩ آب سنة ١٩٤٣.

فمن مراجعة هذه النصوص يتضح بصورة جازمة لا تقبل الجدل والشك: ان تحديد عدد النواب للمجلس السابق كان ٥٥ نائبا لغاية موقتة هي تأمين اعادة الدستور (نص المادة الاولى من القرار رقم ٣١٢).

فلا يمكن ان يكون عدد نواب المجلس سنة ١٩٤٧ كعدد نواب مجلس سنة ١٩٤٣ لان القانون اوجب ايضا اجراء احصاء جديد في مدة سنتين فلم يحصل هذا الاحصاء، فكان يتحتم ان يصدر قانون يحدد عدد النواب حسب النص الذي اوجبه قانون الانتخاب.

وقد اوجب هذا القانون بصراحة ليس فيها اي التباس ان عدد النواب يجب ان يؤخذ من قسمة مجموع عدد الاهالي على ٢٣٠٠٠ (المادة الاولى المعدلة من القرار رقم ٢ بالمرسوم رقم ٤٩).

فاذا قسم عدد الاهالي على ٢٣ الف تكون النتيجة ٦٦ نائبا او اكثر لا خمسة وخمسين نائبا، فعدد الاهالي يجب ان يراعى فيه العدد المذكور في سجلات الاحوال الشخصية حتى تاريخ ٣١ كانون الاول سنة ١٩٤٦، ويضاف اليهم اللبنانيون الذين اختاروا الجنسية اللبنانية وهم في الخارج.

فعند هذه المراعاة يكون من الثابت ان عدد الاهالي قد زاد زيادة محسوسة. ولكون المقيمين في الخارج الذين اختاروا الجنسية اللبنانية بعد الاستقلال قد تكاثروا دون ادنى ريب، وعلى كل حال طالما انه لم يصدر قانون جديد بتحديد عدد النواب، فيكون الانتخاب قد جرى على غير اساس قانوني، فهو باطل لان ما بني على الفاسد فاسد حتما.

ـ ٥ ـ في تجاوز الوزراء على الدستور وعلى قانون الانتخاب.

لقد نصت المادة ٦ من القرار رقم ١ الصادر في ١٢ كانون الثاني سنة ١٩٤٧ بتنظيم السلطتين الاجرائية والتشريعية، على ان مجلس الحكومة يتألف من امين سر الدولة ومن مديري دوائر الدولة العامة الخ...

ونصت المادة ٢٩ من القرار رقم ٢ الصادر في التاريخ نفسه، المتعلق بانتخاب اعضاء المجلس النيابي في الجمهورية اللبنانية، والذي لا يزال ساري المفعول حتى الان، على ان مجلس الحكومة المؤلف وقتئذ من الاشخاص الذين عددتهم المادة ٦ من القرار رقم ١ لا يجوز انتخابهم في اي منطقة انتخابية في مدة قيامهم بوظائفهم، وفي مدة الستة الاشهر التي تلي تركهم لوظائفهم بسبب الاستقالة او العزل او تغيير محل الاقامة او اي سبب آخر.

ولما كان قانون الانتخاب كما سبق القول، لا يزال ساري المفعول.

ولما كان الشارع اللبناني قد نظر بعين ثاقبة الى ان الاشخاص المتربعين في دست الحكم، لا يجوز لهم ان ينتخبوا للنيابة في اية منطقة من مناطق الجمهورية اللبنانية.

ولما كان مجلس الوزراء والوزراء فرادى ومجتمعين، يؤلفون دون ادنى ريب، او التباس مجلس الحكومة الذي نصت عليه المادة ٢٩ من قرار الانتخاب رقم ٢، ولا عبرة للاختلاف الحاصل في النسبة.

ولما كانت الوزارة التي اجرت الانتخاب قد سمحت لنفسها، ولجميع افرادها ان يرشحوا انفسهم لمختلف المناطق.

فكان تأليف وزيري الداخلية والخارجية القائمة التي اسموها قائمة حكومية، فطابق الاسم المسمى وانتخاب وزيرين في منطقة البقاع للنيابة، وهما شاغلان وظيفتيهما، يؤلف مخالفة دستورية صريحة موجبة لابطال الانتخاب ونتائجه.

كيف طبخوا اللائحة الحكومية.

المناورات الفاضحة قبل المعركة.

يؤلمنا ان نقول ان الرواية التي مثلت فصولها في القصور والدور في بيروت، حيث طبخت اللائحة الحكومية البقاعية قد اثبتت امرين:

ـ **الاول** ـ ان الايدي التي تسلمت عهد الاستقلال قد شوهته تشويها اضر بهذا الاستقلال، ويكاد يقضي عليه، وجعل لبنان مضغة في افواه الاجانب

المراقبين احوالنا، والمترصدين لمصيرنا، وقد ارسلوا مندوبي جرائدهم ليبلغوا شعوبهم كيفية استخدامنا نعمة الاستقلال وتقدير مبلغ استحقاقنا له.

- والثاني - جشع بعض الجالسين على كراسي الحكم، وعبادتهم للمال، وجعل الدرهم اساس كل مناورة اقدموا عليها في سبيل تسيير دفة الانتخاب، وتأليف اللائحة الرسمية المعروفة بلائحة الحكومة والتي يرئسها وزيران خطيران هما ركنا العهد والدولة، المرشحان الاساسيان فيها، القابضان على زمام السلطة في الدولة، المسخران الجهاز الحكومي من اعلاه الى اسفله لبلوغ ضالتهما، الآمران الناهيان في البلاد، المسيطران على حكومة دعوها «حكومة الجبابرة»، والقادران على تسخير موظفي الدولة باجمعهم، واصدار الاوامر لرجال الدرك والجيش اللبناني لاستعمال السلاح في وجه الخصوم، بغية ارواء المطامع، واقتناص النيابة والاموال في السر والعلن - وهما صاحبا المعالي هنري بك فرعون وزير الخارجية وصبري بك حماده وزير الداخلية.

ما كادت تنشب المعركة الانتخابية حتى اخذ السماسرة يعلنون في الجرائد البيروتية، ان للائحة الحكومة في البقاع نواة دعامتها هذان الوزيران الخطيران. وان الباب مفتوح للمساومات والمناورات والمزايدات للحصول على نعمة الدخول في هذه اللائحة التي لا تغلب، لان في التغلب عليها تمردا وعصيانا، وثورة على الحكومة التي يمثلها وزيرا الداخلية والخارجية، وتهديدا للاستقلال... حتى ان بعض الابواق الناطقة بلسان هذين الوزيرين، كانت تذيع بكل قحة بان ليس في البقاع لائحة تجرأ على معارضة لائحة السلطة التي ستدوس كل القوانين لنيل الفوز المضمون مقدما، وتستخدم كل الطرق المشروعة والغير المشروعة لبلوغ المرام، الى حد ان احد هذين الوزيرين كان لا يحجم عن التصريح بان الجيش اللبناني وقف على ارادته، يسخره ساعة يشاء لتصويب رصاصه على صدر كل من يعارض سياسته ولائحته، وان الاستقلال ذاته في خطر اذا لم تجدد له النيابة. كأن عهد الاستقلال المفدى ملك خاص له ولافراد معدودين استغلوا البلاد والعباد منذ عام ١٩٤٣ الى يومنا هذا. وكأن الاستقلال ليس الا الاستغلال!

في مثل هذا الجو المكهرب الموبوء بدأت المعركة الانتخابية في لبنان الديمقراطي، فكان من المؤسف ان يسعى كل مرشح في البقاع الى اكتساب عطف اركان هذه اللائحة للوصول الى كرسي النيابة التي تراءى للناس انها اشبه بوظيفة يعين صاحبها تعيينا من قبل الحكومة، في حين ان النيابة مهمة شرفية ينيلها الشعب لمن اراده، ووثق بوطنيته واخلاصه.

وهكذا اخذ الطامحون الى النيابة في البقاع يفاوضون الوزيرين (الخطيرين) ومن فوقهما، ومن تحتهما للدخول الى الجنة المحرمة على كل من لا يملك السلاح الماضي، الذي بدونه لا سبيل الى الوصال. وما هذا السلاح سوى المال، المال الذي لا رائحة له ولا لون. المال الذي هو وحده وطن اولئك الغلاة في الوطنية، والذين في الواقع لا يعرفون للوطن معنى. المال عصب الحرب، والرب الثاني الذي يعبده اولئك المستثمرون المستغلون النفوذ، المتاجرون بكراسي الحكم. في حين ان الوطن الصحيح لا يعرف الا التضحية والتجرد والاخلاص.

احتدمت المعركة ترافقها (بالونات) الاكاذيب، والاشاعات المتناقضة، والدعايات الغريبة. فاذا بنا وكأننا في سوق المزاد العلني تحيط بنا المساومات والمناورات، وتعلن اسعار الترشيح (على المكشوف) وانخراط هذا او ذاك في لائحة الحكومة كما يجري تماما في سوق البورصة السوداء.

قالوا اولا ان هنالك فكرة ترمي الى زيادة عدد النواب بحيث ينسحب الوزير الكاثوليكي المرشح الى خارج البقاع، وان من اراد الحلول مكانه في اللائحة الحكومية عليه ان يدفع اربعمائة الف ليرة فقط... وان على المرشحين الاخرين ان يؤدوا الجزية وهم صاغرون لتغذية صندوق اللائحة، او بنك الانتخابات الذي اصبح كأنه «شركة مساهمة ليمتد» ترعاها اعلى مراجع الدولة. يرئسها وزير الخارجية ويتولى ادارة صندوقها وزير الداخلية، ولها سماسرة معروفون اخصهم السادة الشيخ س.خ وابرهيم ع. وابرهيم خميس ونايف امهز مدير مال الهرمل وغيرهم وغيرهم - وهم كثر!!! وقد اشترطوا على احدنا حبيب مطران ان يودع ٢٠٠ الف ليرة في بنك شيحا وفرعون فأبى...

ولما كان ابناء البقاع غير ناسين ما جرى في انتخابات عام ١٩٤٣، يوم كان المرشح هنري بك فرعون يدفع علنا مائة ليرة لبنانية على الاقل او ليرتين ذهبيتين (طبعة مصر) ثمنا لكل تذكرة نفوس، فقد اعتقد الرأي العام ان معركة ٤٧ ستكون معركة اموال لا معركة رجال، وان هذه الالوف المؤلفة من الدنانير سترصد ثانية لمشترى اصوات الناخبين كما جرت العادة، كما تشرى المواشي.

وهكذا امام التهديد بحراب الجند، وامام هذا البنك الانتخابي الذي سيجمع فيه حول المليون ليرة، اعتقد كل مرشح ان ورقته خاسرة اذا لم يحظ بالدخول في لائحة الحكومة التي لا تقاوم. حتى اننا رأينا مرشحا كاثوليكيا كالسيد جوزف طعمه سكاف، قويا بالاموال والرجال، يرتعد امام هذه اللائحة الجبارة، ويستسلم لخصمه استسلاما علنيا يذيعه في الصحف، ويخضع صاغرا امام القوة المسيطرة على القضاء والمتحكمة بالبلاد والعباد.

وهنا بدأت فصول رواية اشبه بالروايات الخيالية، بل بدأت لعبة اشبه بلعبة الشطرنج، وهي تدور حول محور واحد:

اقتناص الاموال من الجيوب لتغذية بنك الانتخابات ـ شركة مساهمة ليمتد.

ولم يكن من شغل للوزيرين الخطيرين في المدة التي سبقت موعد المعركة الانتخابية الا طبخ هذه اللائحة، سواء في غرف السرايات ام خبايا القصور. وكانت سياسة اللائحة الحكومية مرتبطة بالطبع، بسياسة اللوائح في المحافظات الاخرى لان وظيفة وزير الداخلية توجب عليه الاهتمام بكل منطقة، ولا سيما منطقة الجنوب التي يرئس احدى لائحتيها عمه الزعيم الاقطاعي احمد بك الاسعد.

وكان ان جرى خلاف داخلي في الوزارة بين رئيسها رياض بك الصلح وهنري بك فرعون وبين الوزير صبري بك حماده نسيب الاسعد فهددوا صبري بك باقالته من الوزارة، واحلال ابرهيم بك حيدر مكانه فغضب الوزير غضبة مضرية واستدعى السيد جوزف طعمه سكاف وعقد واياه اتفاقا تعهد فيه بالسير جنبا الى جنب في المعركة، للانتقام من رياض بك وهنري بك وابرهيم بك

حيدر معا، وقد امضيا صكا اشبه بالصكوك التي يعقدها زعماء العشائر البدوية وهذه صورته الزنكوغرافية (مستند رقم ١).

ولقاء هذا الصك تناول وزير الداخلية من السيد جوزف سكاف حوالة بمبلغ مائة الف ليرة لبنانية لا غير. لا يحق له قبضها الا في ٢ حزيران ١٩٤٧ اي بعد نهاية البالوتاج الانتخابي.

وذاع امر هذا الصك الذي عقده وزير بيده زمام السلطة الداخلية. فثار هنري بك فرعون على زميله وهدده باقالته من الوزارة وتسيير الجيش اللبناني الى الجنوب لاعتقال عمه الاسعد الزعيم الوائلي المعلن العصيان بخيله ورجله على اللائحة الرسمية. فخشي صبري بك عقبى تسرعه في ساعة الغضب بامضاء ذلك الصك الذي لا يحله الا الله او الموت. فاوفد الوفود وسخر الزعماء الاقطاعيين لحله من هذا التعهد. فأبى آل سكاف الا ان يرغموا الحكومة على انالتهم النيابة، مهددين بنشر الصك وتشهير الوزير الخطير...

وبعد مداولات اشغلت الدولة من كبيرها الى صغيرها طيلة اسبوع كامل، جرت تلك التسوية المدهشة في لعبة الشطرنج لجعل انتخابات لبنان باسرها غير شرعية، ولنقض البناء من اساسه، وهي تسوية داسوا معها كل شريعة وقانون انتخابي، وهي وحدها كافية. فأعلن ان هنري بك فرعون ابن بيروت هو مرشح عن زحلة وان السيد جوزف طعمه سكاف ابن زحلة هو مرشح عن جنوبي لبنان حيث لا يعرفه احد!!! واخجلتاه من ارباب الفقه والقانون في العالم، ومندوبي الصحف الاميركية والافرنسية!!!!

على ان القوة المشرفة من عل، ومن وراء الستار على بنك الانتخابات لم تضع هذه الفرصة السعيدة. لان المال، كما قلنا، كان المحور الاول والاخير الذي تدور حوله المعركة. فأجبر صبري بك على تحويل الشك الذي بيده الى عمه الاسعد ليدفعه بدوره الى مرشح الجنوب الكاثوليكي السيد انطون صحناوي الذي كان قد سبق ودفع «لفرع بنك الانتخابات» في الجنوب مبلغ ١٥٢ الف ليرة.

ولما خلا الجو لهنري بك فرعون في البقاع، بدأت المساومات «فصد» مرشحي الطوائف الاخرى: المارونية وارثوذكسية والسنية والدرزية. ولا نقول الشيعية لان وضعية الانتخاب في القانون الحالي الفاسد، تجعل لصبري بك وابراهيم بك اذا تحالفا، مركزا خاصا تعززه الحكومة لاستثماره، والمتاجرة به افظع متاجرة في كل معركة انتخابية جرت منذ عام ١٩٢٢ الى اليوم.

وان لدينا الادلة والبراهين الكافية لنعلن بكل صراحة ان سوق المزاد التي فتحت على المصراعين في افخم قصور رجال الدولة قد رست:

١ ـ على المرشح الماروني التاجر المعتبر السيد جوزف شمعون بمبلغ ٨٥ الف ليرة لبنانية دفعت علنا امام عشرات الشهود في البهو الفرعوني.

٢ ـ على المرشح الارثوذكسي الاستاذ اديب الفرزلي بمبلغ ٦٠ الف ليرة (دفعها عنه ارباب الشركات المستثمرة التي تعتمد مثل هذا النائب كمحام يستغل نفوذ النيابة لخدمة مصالحها ومطامعها).

٣ ـ على المرشح السني الاستاذ رفعت بك فرعون، تاجر السلاح المشهور بـ ٥٠ الف ليرة. وقد اضطر لبيع املاكه في قب الياس قبيل المعركة الانتخابية ليتمكن من دفعها. فضلا عن السلفة الزراعية بمبلغ ٣٥ الف ليرة التي سهلوا له امر استلافها قبيل المعركة لتغذية «بنك الانتخابات».

٤ ـ على المرشح الدرزي شبلي آغا العريان بمبلغ ٢٥ الف ليرة لبنانية منها ١٥ الفا دفعت لخاله المرشح نسيب بك داود لقاء تنازله عن الترشيح. و١٠ آلاف ليرة ابتلعها بنك الانتخابات. وقد اضطر شبلي آغا للاستدانة القاسية لتسديد المطلوب بفائدة ٣٠ بالمائة.

ولقد كانت هذه المساومات والمزايدات تجري «على عينك يا تاجر» في القصور والدور. كانت احاديثها تملأ الاندية والمقاهي في العاصمة وزحلة والبقاع.

وكانت اخبارها تتصل باعلى مراجع الدولة. حتى ان المشرف الاكبر على «بنك الانتخابات» كان يلوم هنري بك فرعون لتدخله في مثل هذه الشؤون

المادية لفقدانه الخبرة الكافية، طالبا ان تحصر المساومات في يد صبري بك حماده الذي هو على ما قال ذلك المرجع المحترم، اعيقهم وازلقهم. والله اعلم!

ولدينا شهود عدول على هذه المحادثة التي جرت في احد القصور العامرة.

طبخت اللائحة الحكومية بايدي اولئك الطهاة الماهرين. ولم ينته امرها بصورة حاسمة الا قبل موعد الانتخاب بـ ٤٨ ساعة، وذلك هو السبب الجوهري في تأخير اعلان اللائحة الحكومية (خلافا للقانون كما سبق القول) لغاية نهار الجمعة الواقع في ٢٣ ايار ١٩٤٧ اي قبل موعد الانتخاب بيومين لا غير ولا سوى.

وهكذا، بدلا من ان يقيم اولئك المرشحون في البقاع يتجولون على الناخبين لعرض البرامج، واستمالة المصوتين الى لائحتهم، اجروا الانتخابات وهم متربعون على كراسيهم في بيروت دون ان يزوروا البقاع ولو ساعة واحدة.

واية حاجة لهذه الزيارة ما دام كل موظف في محافظة البقاع، من محافظها الى اصغر دركي فيها مسخرا كما يسخر العبيد لخدمة الوزيرين الخطيرين، وللتزوير لحسابهما ايضا اذا اقتضى الامر كما سيأتي البيان.

في الدور الثالث.

اعمال العسف والارهاب، والضغط والاكراه، والتزوير والتحريف المعنوية والمادية التي سيطرت على اقلام الاقتراع.

ـ اولا ـ في الاعمال الاكراهية والتزويرية المعنوية.

ـ أ ـ تأليف قائمة وتسميتها للرأي العام بقائمة الحكومة.

كان لتأليف القائمة الحكومية ذلك التأليف المخالف للنصوص القانونية كما سبق البيان، تأثيرها المعنوي الهائل. فقد ضمت وزيرين شاغلين الوزارتين الكبيرتين في الدولة، وثلاثة نواب قدماء. فجعلت في الجو البقاعي رهبة فظيعة لا تتلاءم في سيء مع الحرية التي كنا، وكان العشب ينشدها في عهدنا الاستقلالي السعيد.

ـ ب ـ نقل ترشيح السيد جوزف السكاف من البقاع الى الجنوب.

قامت قائمة الحكومة بالمناورات والمداورات المدهشة التي سبق بحثها اعلاه، حتى توصلت الى اخراج احد المرشحين السيد جوزف السكاف من منطقته بعد فوات المدة وابعاده الى الجنوب، وبذلك لم يتمكن اصحاب القائمة الحكومية من اعلان قائمتهم قبل الثلاثة الايام المشروطة قانونا بموجب المادة ٣٥ من قانون الانتخاب. فكان لهذه المخالفة القانونية، التي تعمدها مرتكبوها ليخلو لهم الجو تأثيرها المعنوي الفعال في النفوس، مما جعل مؤيدي السيد السكاف يعتقدون انهم خدموا بهذا التدبير فاكتسبوهم او اكتسبوا اكثرهم لجهتهم بارضاء مرشحهم بتهيئة الجو له ليكون نائبا عن الجنوب، فيكون ارباب القائمة الحكومية قد ارتكبوا بهذا التدبير المخالفة القانونية المنصوص عليها في المادة ٦٣ من قانون الانتخاب رقم ٢ واوجدوا التأثير المعنوي الممنوع احداثه قانونا في نفوس الناخبين.

ـ ج ـ تعيين رؤساء الاقلام من اقرباء مرشحي الحكومة.

ان نظرة واحدة الى اسماء رؤساء اقلام الاقتراع تثبت ثبوتا جازما ان الحكومة تعمدت عند تعيين رؤساء الاقلام، ان يكونوا جميعهم من انصارها،

ومريديها، او العاملين بمشيئتها. ففضلا عن القرابة التي تربط الكثيرين منهم بمرشحي قائمة الحكومة كما تبين ذلك بالتفصيل بملحق نتبعه شكوانا هذه، فانهم جميعهم كانوا، ولا يزالون ممن اشتهروا بموالاتهم لافراد قائمة الحكومة، وللتطوع لخدمتهم خدمة عمياء جدية، باية وسيلة واية واسطة كانت.

ـ د ـ تهيئة الجو الارهابي وتطبيق طرائق الضغط والاكراه.

١ ـ استدعى المحافظ رؤساء الاقلام والكتاب وادخلهم الى غرفته، الواحد تلو الاخر، وهددهم بالعزل اذا سمحوا بتغيير الاسماء في اللائحة الحكومية. وامرهم بان لا يعترضوا رجال الدرك اذا استعملوا الشدة نحو الناخبين، وبان ينزلوا المغلفات المحتوية على اوراق اقتراع مزورة ساعة الفرز اذا وجدوا قوة معارضة ذات شأن.

ولدينا شهود عديدون من رؤساء الاقلام انفسهم مستعدون للشهادة بمعلوماتهم هذه.

٢ ـ اجاب المحافظ احدنا حبيب مطران عندما احتج على الضغط والاكراه اللذين يقوم بهما الموظفون قائلا: ان هذه التعليمات قد اعطيت لهم يوم كان جوزف السكاف مرشحا وليست موجهة ضدك شخصيا، وقد حصل هذا القول امام قائد الدرك وقائد الجيش المرسل للبقاع.

٣ ـ سمعت تلفونات من قبل السيد شيحا مندوب فرعون لمحافظ البقاع صباح الانتخاب يأمره بها باسم هنري فرعون بحبس احد العاملين على مقاومة احد افراد اللائحة الحكومية، معلنا له بصورة جازمة، ان هنري بك لا يرضى بان يشطب اي مرشح كان من اللائحة الحكومية.

ـ د ـ صرح محافظ البقاع في جديتا امام جمهور غفير بان هنري بك يفضل ان يشطب اسمه من لائحة الحكومة.

ـ هـ ـ يوم الانتخاب تقدم نجيب عون مختار الجديدة للاقتراع للقائمة الشعبية، فاعترضه رجل من اشقياء الدنادشة وضربه ضربا شديدا على مرأى من رجال الدرك والدنادشة المسلحين بالبنادق، امام صندوق الاقتراع، حتى اغمي

عليه، ولما اتصل الخبر باحدنا حبيب المطران شكا الامر الى المحافظ فاستمهله ريثما يحقق في الحادث، ثم خاطبه ثانية وقال له ان هذا المختار قد ضرب لانه تقدم من صندوق الاقتراع واراد ان يضع في الصندوق ورقتي اقتراع بدلا من واحدة، وقد ثبت بعدئذ، ان هذا المختار وجماعته لم يقترعوا لا بورقة ولا بورقتين بدليل ان تذاكر هويتهم غير ممهورة وهي مقدمة ربطا.

واننا زيادة في التدقيق نثبت في ما يلي مذكرات بعض المرشحين:

مذكرة احدنا حبيب مطران.

ذهب من علي النهري اربعة ناخبين الى شمسطار وهم: صبحي شعلان دلول وعبد النبي ديب دلول واحمد ديب دلول ومحمد اسعد المصري لينتخبوا هناك وما لبثوا ان عادوا واخبرونا الرواية الاتية:

وصلنا الساعة الثامنة صباحا وقابلنا اقاربنا هناك فافدناهم عن قصدنا انتخاب القائمة الشعبية، وكنا على علم ان ان عائلاتنا التي تؤلف الاكثرية الكبرى ستنتخب القائمة الشعبية. وبعد التداول قال ناس منا نريد ان نصوت لصبري بك وبعضهم قال لابرهيم بك. فقلنا لهم ان ذلك لا يمنع من انتخاب حبيب بك مطران، وخرج عندئذ جميل حرب ضابط جندرمة فاوعز لقسم من الاهالي ان يكسروا سيارتنا، وبعد جدل بيننا وبين قسم من الاهالي قالوا لنا عبثا تتعبون لان التصويت انتهى من زمن اي من البارحة، فقد ملئت الصندوقة سلفا، وان رقم سيارتنا كان ٣٩٤٦ بمعرفة جورج بن الدكتور جوزف عيسى من زحلة، وقد اخبرنا ذلك اناس من هناك من معارفنا.

وعندئذ هجم علينا اناس كثيرون مسلحون بالعصي، ومعهم الضابط جميل حرب ليقولوا: لازم هذه الماكنة تطلع والا سنكسرها. وبالنتيجة هربنا بسيارتنا من هناك.

وبرجوعنا تصادفنا مع بوسطة فيها نحو اربعين او خمسين ناخبا كانوا يقصدون الاقتراع فاخبرناهم فخافوا ورجعوا وخابروا بيت حبيب بك.

وعندئذ توجهت الى سراي زحلة وقابلت المحافظ بحضور السيد الياس عقيص، والسيد ميشال فرعون (الذي كوفىء بعد الانتخابات بتعيينه قنصلا فخريا في حيفا). وهو عم المرشح هنري فرعون، وقومندان الدرك وقومندان الجيش ورويت له الحادث وطلبت منه تأمين الطريق الى شمسطار حيث اريد الذهاب، فاجابني ليس بامكاني ذلك. فطلبت منه ان يخبر الدرك تلفونيا لتأمين وصولي الى شمسطار بصفتي مرشحا بعد ان طرد الدرك ناخبيّ فاجاب المحافظ بكل صراحة امام الذوات المذكورين ليس في شمسطار غرفة تلفونية فطلبت منه ان يرفقني بدركي لتأمين الطريق او ان يصحبني بموتوسيكل، فاجاب هذا غير ممكن. فقلت له هل يقبل الوزير هنري فرعون ان يحرمني من اصوات خمسين ناخبا يقيمون في قريتي علي النهري بقوة رجال الدرك فقال: هذه التدابير يا حبيب بك ليست متخذة ضدك بل هي تعليمات اعطيت للموظفين ورجال الدرك يوم كان جوزف السكاف مرشحا ضد فرعون. فقلت له مودعا ارجو منك والحالة هذه تسجيل احتجاجي الفوري، وابلاغه الى وزارتي الداخلية والخارجية وعسى ان تظل متذكرا هذا الحادث.

وبعدئذ ذهبت سيارة تقل السيد احمد مرتضى وكان فيها سبعة ناخبين للانتخاب في شمسطار، منهم ابرهيم دلول وعلي حسن دلول ويوسف ديب واسعد ديب البرجي وغيرهم. وقد حدثوني قائلين: لدى وصولنا وجدنا القائمقام والضابط بطرس عبد الساتر فاوقفوا سيارتهم قرب بوسطتنا. فاخبرناهم اننا ذاهبون الى شمسطار. ثم تصادفنا بسيارة جيش. وبوصولنا الى هناك نزل علي دلول ليقترع فناوله جميل حرب الضابط ورقة منه، فقال له معي ورقة فقال له اين تذكرتك. وبينما هو يسقط ورقته في الصندوق انتزعها منه وعاينها وقال له هون فيه ليستة الحكومة. فقال له انا آت لانتخب قائمة حبيب بك. فشتمه وشتم حبيب بك. فقال له هذه تذكرتك ختمتها ثم تقدم هو واسقط ورقتين بدل الورقة بعد ان سب دينه.

وعندما رأى رفاقه ذلك رجع الى السيارة واخبر رفاقه بالامر وانصرفنا جميعا، بعد ان تهددونا بالقتل اذا لم ننصرف، فدافع عني ابرهيم دلول بقوله: الجماعة قرايبنا فلا لزوم ان تهينوهم.

- وهذه شهادة المذكورين موقعة بتواقيعهم:

نحن اسعد ديب ايوب ويوسف ديب ايوب وعلي حسن دلول وهادي دلول نشهد بان حضرنا في يوم ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ الى قرية شمسطار لانتخاب حبيب بك المطران، فعند وصولنا الى ساحة المدرسة عند مقربة من صندوق الاقتراع تصدى لنا الشاويش جميل حرب وقال لنا لمن تريدوا التصويت فاجبناه نريد انتخاب حبيب بك. فقال هذا غير ممكن لان لا اسم له. وتجمع حولنا اناس كثيرة من شمسطار وقالوا لنا خذوا حذركم لان هنا ضغط كثير والحكومة تمنع انتخاب القوائم الغير الحكومية. فقلنا لا نقبل الا ان ننتخب حبيب بك. فعندها اخذ الضابط جميل حرب يهددنا ويشتمنا ويشتم حبيب بك المطران، وتجمهرت الناس وتبادلنا الشتائم فكادت تقع حوادث ضرب. فعندها دخل علينا ابرهيم دلول وطلب من جميل حرب ان يتركنا ننتخب. فدخلنا غرفة الاقتراع وسلمنا التذاكر للتختيم وقد انزل مأمور في الصندوق اوراق غير اوراقنا اي غير اوراق حبيب بك دون ان يسألنا او يستلم منا اوراقنا، فاحتجينا فقالوا لنا انصرفوا فقال احدنا اسعد ايوب «يحرق دين هالانتخاب وهالصندوق» فدفشونا وانذرونا بالذهاب. وبيانا للواقع امضينا هذه الافادة، فهمنا ان اكثر اهل شمسطار لم يقترع وبقيت تذاكر نفوسهم بدون تختيم.

في ٣ حزيران سنة ١٩٤٧

اسعد ديب

ايوب يوسف

ديب ايوب

هادي دلول

علي دلول

«قلم الحدث وطاريا».

وفي صندوق الحدث الذي يجمع قرى طاريا والحدث وكفردان والنبي رشاده اخذت في النتيجة عشر اصوات في حين ان اللائحة المنشورة ادناه تثبت انني ربحت من طاريا وحدها ٥٥ صوتا، رغما عن التهديد والشتيمة من قبل

رجال الدرك، كما يتبين من المذكرة التالية الممهورة باختام وتواقيع المذكورين وهي:

نشهد امام الله نحن اهالي قرية طاريا.

نشهد امام الله اننا انتخبنا في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ حبيب بك مطران ونزلنا في صندوقة اقتراع الحدث بعلبك اوراقنا تحمل اسم حبيب بك مطران رغما عن تهديد رئيس صندوقة الاقتراع ورجال الدرك، وخصوصا شاويش المخفر الذي كان يهددنا ويدفشنا ويشتمنا، والذي منعنا من الدخول الى غرفة الاقتراع، وكان يشرف على هذا العمل قائمقام بعلبك مع الضابط بطرس عبد الساتر وخمسة وعشرون من رجال الجيش: راغب حميه، محمد حسن حميه، سعدو حميه، حميه راغب، اسماعيل نهار حميه، احمد نهار حميه، محمد راغب، غنام راضي، جهجاه محسن حميه، مهدي محسن حميه، حمد محسن حميه، علي محمد حميه، مهدي ابرهيم حميه، محمد عباس حميه، حمد ابرهيم حميه، علي حسن حميه، حسين محمد حميه، ملحم محمد حميه، علي عبد الله احمد حميه، علي محمد حميه، ابرهيم حسين احمد حميه، حسن سعدون جنبلاط، نسيم علي سليم حميه، عبد الكريم علي حميه، محمد نهار حميه، ابرهيم قبلان حميه، محمد علي سليم حميه، محمد حسن اسماعيل حميه، مفلح حسين حميه، عباس اسماعيل حميه، هولو علي حميه، حسين علي سليمان حميه، عبد اللطيف حميه، علي راغب حميه، علي محرز حميه، علي سعدو حميه، نعمي حميه، اسعد سلمان حميه، علي خطار حميه، عجاج سلمان حميه، صبحي سلمان حميه، محمد حسن سلمان حميه، سعد الدين حميه.

«قلم النبي شيت».

وقد تلقيت من الموقعين ادناه من النبي شيت المذكرة التالية:

نحن الموقعين ادناه علي الحلبان ومحمد الموسوي وحسين المصري لبنانيين من النبي شيت (قضاء بعلبك) نصرح اننا توجهنا في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ الى مكتب الاقتراع الموجود في بيت مهنا الحاج حسن، فسألنا رئيس قلم الاقتراع ان يعطينا ليستة حبيب بك مطران لننتخبه نائبا فقال:

ليس حبيب بك مرشحا ولا ا سم له في الليستة. ثم عرضوا علينا ورقة ليستة الحكومة مشحطة اسمين (عبدالله الرفاعي بدلا من قزعون) (وفضلو ابو حيدر بدلا من الفرزلي) وطلبوا منا ان ننزل في الصندوقة هذه الليستة المشحطة فطلبنا من رئيس القلم ان نشحط اسم فرعون ونضع مكانه اسم حبيب بك مطران فرفضوا هذا الامر. وهكذا طردونا من المكتب دون ان ننتخب ودون ان يمهروا تذاكرنا. وعند اجتماعنا بجمهور المقترعين تأكدنا على ان ١٧ ناخبا من عائلة حلباوي، و٤٠ ناخبا من بيت السيد ابرهيم، و٥٠ ناخبا من بيت ناصر، و١٣ ناخبا من بيت شكر، قاطعوا الانتخاب لانهم كلهم كانوا يريدون حذف اسم فرعون وابداله باسم حبيب مطران فرفض رئيس القلم ورجال الجاندرمة ذلك وطردوهم من مكتب الاقتراع. كذلك ٤٢ ناخبا من اهالي يحفوفا امتنعوا عن التصويت لانهم طلبوا انتخاب صبري بك حماده ولكنهم لا يريدون وضع اسم فرعون بل ابداله باسم حبيب مطران.

وكذلك فان شقيق احدنا محمد الموسوي واسمه علي الموسوي قد اخبرنا انه قبل وصولنا لمركز الانتخاب قد انزل الى الصندوق ورقتين اي ورقة عنه وورقة عن اخيه قبل وصوله.

ونحن نقسم بالشرف والدين والوطن والقرآن والعرض على هذا التصريح وللبيان حرر في ٥ حزيران سنة ١٩٤٧.

علي الحلبان

محمد الموسوي

حسين المصري

«قلم ابو ديه».

وتلقيت من اصحاب التواقيع ادناه المذكرات التالية:

نحن الموقعين ادناه، حسين احمد وسليمان حسين وعلي حسين واحمد السبلاني وحسين جعفر، لبنانيين من قرية بوداي (قضاء بعلبك) مقيمين في القرية ذاتها، توجهنا مع بعض اقربائنا كتلة واحدة الى صندوق الاقتراع الموجود

في بيت المختار المدعو مصطفى كنعان فوجدنا غرفة الاقتراع محاطة بموظفين مدنيين، واربعة من رجال الدرك فقال احد رجال الدرك لرئيس القلم اعطوهم اوراق فاجبناه معنا اوراق من قبل حبيب بك مطران فقال رئيس القلم عندئذ: لا لزوم لانتخابكم لان صندوقتنا امتلأت ولم يبق لزوم استكفينا فقلنا له: اذا لم ننتخب حبيب بك فنحن نسرب فقال يعطيكم العافية. وللبيان امضينا هذا التصريح تحريرا في ٥ حزيران سنة ١٩٤٧.

الامضاءات: حسين احمد. سليمان حسين. احمد السبلاني. علي حسين. حسين علي جعفر.

«قلم قب الياس».

ويوم الجمعة توجهت عدة سيارات لزيارة اصدقاء القائمة الشعبية، وعندما حاولوا النزول من السيارات قابلهم رجال رفعت قزعون واشبعوهم ضربا بالعصي وتقدم بعدها رجال الدرك ومنعوهم من النزول وارجعوهم على اعقابهم. خابرت الدرك بذلك فاجابوني «نعم لقد منعناهم من النزول لانهم كانوا يهتفون بغير اسم قزعون، والبلد تخصه، فلهم حق المرور فيها فقط دون ان ينزلوا فيها، وان يهتفوا باسم غير اسمه.

في قلم صغبين - وحدثني شهود عدول استعد لتقديمهم امامكم ما يلي عما جرى في صغبين.

كان المحافظ قد عين انطوش الموارنة مركزا لقلم الاقتراع. فلما كان ظهر السبت ٢٤ ايار اي قبل الانتخاب ببضع ساعات احس السيد اسعد شاهين رئيس البلدية، ورئيس حزب الحكومة في القرية، بان الحزب المعارض في صغبين وعيتنيت وباب مارع سينال الاكثرية، فتلفن الى ضابط مشغرة ليخابر المحافظ في زحلة، وينقل قلم الاقتراع الى منزله حيث يمكن تنفيذ التعليمات الآمرة بالتزوير، ولما وصلت بوستات عيتنيت وباب مارع اعلن لهم اسعد شاهين بصوت عال من على عتبة داره انه لا يوجد هنا الا قائمة الحكومة، ولا يمكن لاحد ان ينتخب غير قائمة فرعون، فحصلت مصادمة بينهم، وامتنع اهالي عيتنيت عن التصويت، وبعد جدل صوت قسم منهم والقسم الاخر بقي ممتنعا، ورغم الضغط فقد انتخب قسم كبير منهم وكانت النتائج:

١ ـ لم يظهر لاحد اسم غير اسماء قائمة الحكومة.

٢ ـ امتنع عن التصويت نحو ٥٠ من اصل ٤٠٠ وعدد مجموع الناخبين نحو ٧٠٠.

٣ ـ طبق الصندوق بالنتيجة على عدد الناخبين.

وحوالى الظهر جاءت سيارة وكان فيها حسين عباس المذبوح من علي النهري ونجيب رزق من مشغره المقيم في رياق.

وعند وصولهم الى جب جنين، وبمجرد معرفة الدرك انهم انصار القائمة الشعبية قالوا لهم انه ممنوع المرور، والطريق غير صالحة فارجعوا من حيث جئتم. وعندما اصروا اجابوهم ان الطريق مخطرة من الجهتين اي من جهة عدم صلاح الطريق، ومن جهة انكم ستكونون عرضة للاهانة.

وبوصولنا الى بر الياس كانت الحالة كذلك.

ـ كيف حرس السيد علي الحسيني صندوق شمسطار ونقله الى بيته وانزل فيه ١١ مغلفا.

ولقد لعبت شمسطار في كل معركة انتخابية دورا كبيرا وصفه المرحوم موسى نمور في شكواه اثر انتخاب ١٩٤٣ اذ قاطع ابناء شمسطار الانتخاب لان الوسيط السيد علي الحسيني قائمقام بعلبك السابق لم يتوفق يومئذ الى قبض المبلغ الكافي من اللائحتين.

اما في هذا العام فبعد ان مر السيد علي ـ ما غيره ـ على صندوق اللائحة الحكومية في زحلة، توجه نحو الساعة الثامنة الى شمسطار ولدى وصوله جرت الحوادث التي وصفتها اعلاه، اذ اخذ رجال الدرك بضرب انصاري في القرية ومنعهم من انتخابي. ثم حدث شجار كبير بين انصار صبري بك وانصار ابرهيم بك. فخاف السيد علي على صندوقة الاقتراع ان تنالها ضربة تحطمها، فحملها الى بيته في القرية ليحميها من عيون الحساد وضربات الضاربين.

ولقد روى السيد علي نفسه بعيد الانتخاب امام عشرات الشهود في زحلة وقب الياس وبيروت هذه الحكاية. قال:

يستغرب الكثيرون لماذا يعتمدني رجال السياسة والمرشحون في ضمان انتصارهم. فالمسألة تحتاج الى ذكاء وعياقة وزلاقة. وقانون الانتخاب الذي اعرفه مادة مادة يصرح بان صندوقة الاقتراع امانة مقدسة لا يجوز مسها. بل ينبغي تضحية النفس والنفيس في سبيل المحافظة على سلامتها.

لذلك، ولما اشتدت المشاجرات في شمسطار امام مكتب الاقتراع اسرعت الى حمل الصندوقة الى بيتي. ثم امرت بذبح الذبائح لابناء قريتي وللضيوف الكرام. فتلهى الناخبون بالشراب والمأكل، واخذوا يرقصون ويدبكون على الطريقة المألوفة في القرى، الى ان دقت الساعة الرابعة بعد الظهر فانتهى موعد الاقتراع، ولكنني كنت قد جهزت ١١ غلافا اودعت في كل منها ١٠٠ ورقة من اللائحة الحمادية الفرعونية ما عدا الغلاف الاخير فقد وضعت فيه ٤٤ ورقة لا غير.

ومن المعلوم ان عدد الناخبين في قلم شمسطار يبلغ ١٢٠٠ صوت. ولكن رجلا ذكيا مثلي لا يرتكب الهفوة التي اعتاد ابناء اللبوة مثلا ان يرتكبوها كل مرة، فيضعون في الصندوق اوراقا بقدر عدد ناخبي القرية تماما فتظهر اللعبة، وتفوح رائحة التزوير. ولذلك لم ننزل الى الصندوقة الا ١٠٤٤ صوتا من اصل ١٢٠٠، اذ قد يكون البعض من الناخبين قد توفوا او هاجروا او نزحوا عن المنطقة...

وبعد ان انتهى موعد الاقتراع، اوعزت الى رجال الدرك بنقل الصندوقة الى بعلبك مع المحضر الذي اتفقت مع موظفي القلم على كتابته على صورة الصندوقة ومثالها.

وختم السيد قائلا: هل في الجمهورية اللبنانية فتى اعيق والبق وازلق من السيد علي؟

مذكرة مهدي بك حماده.

ـ ١ ـ لم يتقدم لقلم اقتراع الهرمل سوى اربعماية ناخب، في حين انه في النتيجة اعتبر الناخبون لقائمة الحكومة الف ومايتان ناخب، فيكون التزوير قد تناول بزيادة الاعضاء ثمانماية ناخب.

وان رجال الدرك الموظفين جميعا كانوا مكلفين بالتدخل لمصلحة قائمة الحكومة، ويمنعون منعا باتا كل من يريد الاقتراع لغيرها. ومما نذكره على سبيل المثال ان المدعو محمد الارمني تقدم للاقتراع للائحة الشعبية فضرب باعقاب البنادق فسالت دماؤه على مرأى ومشهد من الجماهير الغفيرة. فتمنع من كانوا على مبدئه ان يتقدموا للاقتراع وذهبوا دون ان يقترعوا.

ـ ٢ ـ في قلم القصير وفي قلم الشربين تمت رواية الانتخاب على الطريقة نفسها، فلم يتقدم احد للاقتراع. ورغم ذلك شطبت القوائم، ووضعت الاوراق في الصناديق على عدد الناخبين في كلا القلمين.

واثباتا لذلك نبرز مع شكوانا هذه عددا وافرا من تذاكر نفوس الناخبين التي لم تختم، ورغم ذلك شطبت اسماء اصحابها.

ـ ٣ ـ لقد اخبرني رئيس قلم اقتراع في الهرمل ان اثنين من عائلة حماده امراه باسم صبري بك حماده ان يجري تشطيب القائمة جميعها، ولو لم يتقدم للاقتراع الا ناخب واحد، وهكذا فعل، ولدي شهود لاثبات هذه الواقعة.

مهدي حماده

مذكرة احدنا فضلو ابو حيدر.

وفيها بيان اعمال التزوير في قضائي بعلبك والهرمل.

صندوق المسيحيين في بعلبك ـ ان جميع اوراق الاقتراع، او القسم الاكبر منها كان اسمي موجودا فيها. وبقي المرشح من قبلي السيد جورج ليشع لغاية السابعة مساء. وبلغ عدد الاوراق التي حملت اسمي ٥٧٤ ثم، وبمناورة متفق عليها قطع التيار الكهربائي عن السراي. فطلب من الجميع الخروج، فخرج المرشح مرغما. وفي اليوم التالي ابلغت بانه لم اعط صوتا واحدا ـ (الشهود والادلة موجودة).

ـ **صندوق بدنايل** ـ ان اهالي بيت شاما الذين كانوا يودون الاقتراع لي عوملوا معاملة سيئة، فاضربوا عن الانتخابات احتجاجا. وفي النتيجة شطبت اسماؤهم واعتبروا مقترعين للائحة الحكومية جميعها بما فيهم الاستاذ فرزلي خصمي (التذاكر لدي ولا تزال غير ممهورة).

ـ **صندوق الحدث** ـ صوت لي اكثر من مائتي منتخب. وبنتيجة الفرز خرج على اسمي ١١٢ صوتا. ثم مزق المحضر ووضع باسم الفرزلي ١١٢ صوتا وابقوا لي شيئا مما ادى لزيادة الاصوات (فمن مراجعة المحضر تتبين جميع الامور كما ان الشهود كثيرون).

ـ **صندوق شمسطار** ـ اخذ الصندوق لبيت السيد علي ومنع الاهالي من الاقتراع (تذاكر الهوية غير ممهورة والشهود كثيرون).

ـ **صندوق دير الاحمر** ـ اقترع لي جميع الاهالي. بعد ان نظم المحضر وسجلت النتيجة وقع الاعضاء. لم ترض هذه النتيجة المأمورين الحكوميين. فطلب من رئيس قلم الاقتراع تمزيق المحضر الاول وتنظيم محضر جديد ووضع اسم خصمي محل اسمي فلم يبقوا لي صوتا واحدا. وبعد ان ابلغت النتيجة من قبل اللجنة سألت القائمقام عن النتيجة فقال لي بان جميع المقترعين اقترعوا لمصلحة خصمي. وعندما علم الاهالي ثاروا وهددوا. عندئذ، وبعد ان ابلغ القائمقام المحافظة بان النتيجة كانت ان لا اسم لي في المحضر، عادوا ومزقوا

المحضر الثاني ونظموا محضرا آخر واحتفظوا بماية صوت لمصلحة خصمي وارجعوا لي ٦٨١ صوتا. وقد احتفظت بالصور الممزقة اثباتا للتزوير الفاضح (كما انه لدي ادلة واضحة تثبت التزوير).

ـ **صندوق يونين ـ** اقترع لي اكثر من ماية شخص. وبعد ان نقل الصندوق الى بعلبك بدون فرز، فرز في القائمقامية ونظم محضر لا يحمل لي اسما (الشهود كثيرون).

ـ **صندوق اليمونة ـ** بعد ان اقترع لمصلحتي ٢٥١ شخصا طلب من رئيس القلم ان يترك لي ماية صوت. فتقيد رئيس القلم بالامر وترك لي ماية صوت على الضبط بدون زيادة ولا نقصان.

ملاحظة: لدي ادلة كثيرة وشهود كثيرون يثبتون التزوير والتلاعب في جميع الصناديق. ومجرد التحقيق يثبت ذلك.

المحامي

فضلو ابو حيدر

مذكرة احدنا الدكتور عبدالله رفاعي.

وفيها بيان اعمال الارهاب والتزوير في قضائي بعلبك والهرمل.

ـ **صندوق السنة في بعلبك ـ** ادخل اليه بطريقة التزوير على مرأى من اللجنة ماية ورقة باسم الحكومة، ادخلت في ظرف، ووضعت مع اربعة ظروف اخرجت من الصندوق، فاصبح عدد الظروف خمسة بعد ان كان اربعة (الشهود موجودة).

ـ **صندوق الشيعة في بعلبك ـ** بعد الفرز، وبوجود اللجنة، وبعد امضاء المحاضر كان لي ٤٨٤ صوتا. وعند وصول المحضر الى سراي بعلبك يقال انهم اعطوني ٣٢ صوتا لاغير (واعضاء اللجنة سيشهدون الحقيقة).

ـ **صندوق المسيحيين في بعلبك ـ** يقال انهم لم يعطوني ولا صوت، مع ان جميع الاوراق او اكثرها كان اسمي موجودا فيها.

ـ **صندوق عرسال ـ** عدد المقترعين في اللائحة ٨٠٠، فشطبت جميع الاسماء الباقية باسم الحكومة دون ان يقترع من اصحابها احد، لان الكل كانوا غائبين، ويتبين ذلك من تذاكر الهويات الغير ممهورة والتي جمعت قسما منها لدي.

ـ **صندوق العين ـ** بافادة رئيس القلم التحصيلدار ابو ياسين انه بالرغم من وسائل الضغط صوت لي ١٤٠ صوتا فجاء احد رجال اصحاب المعالي وهدده فقال له انني غلطان قل له ٤٠ صوتا فاسكته هذا وهدده مرة ثانية فقال له: اربعة اصوات.

ـ **صندوق الفاكهة ـ** بعد ان جمعوا الانصار من القباضايات، ووضعوا الاسلحة في كنيسة الفاكهة منعوا الناس عن التصويت لصالحي وكانت كل الفاكهة لي فاعطوني ٢٥ صوتا.

ـ **صندوق الطيبة ـ** وضعت جميع الاصوات باسمي ولكن عند الفرز اخذت المساومات فكانت حصتي على ما يقال ١٥٠ صوتا من اصل ٦٠٠.

ـ **صندوق دير الاحمر ـ** صوت لي ٦٨١ صوتا فبعد امضاء المحضر مزق، ولم يعطوني حتى ولا صوتا واحدا (لدينا ورقة فرز صورت على الزنكوغراف).

ـ **صندوق يونين ـ** بعد الاقتراع اخذ رئيس القلم الصندوق الى بعلبك دون ان يفرز الاوراق، وطارت الاصوات التي كانت باسمي واسم عزقول.

ـ **صندوق شعث ـ** حرسه القبضايات وكان الاقتراع اجباريا لصالح الحكومة.

ـ **صندوق نيحا ـ** لم يقترع فيه احد وانما شطبت الاسماء للجميع دون ان يحضر الى صندوق الاقتراع احد.

ـ **صندوق النبي شيت ـ** انزل باسمي في الصندوق اكثر من ثلاثماية ورقة، ولكن عند الفرز اجريت المساومة فكان نصيبي ١٠١ ماية وصوت واحد لا غير.

- **صندوق سرعين** ـ اشاع عني رئيس القلم انني انسحبت وبالرغم عن هذا انزل لي عدة اصوات ولكنها طارت بمعرفته.

- **صندوق الهرمل** ـ صوت لي ٤٠٠ من اصل ٤٧٠ ولكن لم يعطوني سوى ٤٠ صوتا.

- **صندوق الحدث** ـ حمته آل حمية بالبنادق، ومن صوت صوت اجباريا لصالح الحكومة.

- **صندوق شمسطار** ـ اخذ الصندوق السيد علي الحسيني الى بيته وهو الذي اقترع عن اهالي شمسطار في بيته.

الدكتور عبدالله الرفاعي

مذكرة احدنا وديع نصرالله.

قلم اقتراع سيدة النجاة ـ جرى هناك تزوير علني اذ وضع في الصندوق عند فرز الاوراق ثلاثمائة ورقة في القائمة الحكومية. ولما اعترضهم وكيلي استرضوه باربعين ورقة فيها اسمي (بحضور رجال الدرك وشهود اخرين).

- في راشيا وعيتا ومشغره وحوش حالا وابلج وجديتا واكثر الاقلام كان يقرأ فيها اسم اديب الفرزلي بدلا من اسمي.

- **رأس بعلبك** ـ لم يكن اسمي موجودا على لائحة المرشحين. وقيل للناخبين انني انسحبت، واستشهدوا باللائحة. ومع ذلك صوت البعض لي ولكن لم يصل اسمي لمحل الايجاب.

وديع نصرالله

مذكرة احدنا مصطفى مراد.

- «**بعلبك**» ـ كان جاويش مخفر الطيبة «التابعة لبعلبك» يهدد الفلاحين بتنظيم الضبوط بحقهم اذا لم ينتخبوا القائمة الحكومية. وكان المصوتون لغير القائمة الحكومية، يهددون ثم يضربون. واذا اصروا على موقفهم ينقلون ويودعون في السجن، كما حدث لاحد فلاحي قرية دورس. واما عن تمزيق القوائم غير الحكومية، وتنزيل القوائم الحكومية بالمئات، فحدث ولا حرج.

- «**في رأس بعلبك**» ـ لم يقترع سوى ٢٠٠ ناخب، اقترعوا كلهم للقائمة الشعبية. ولكن بنتيجة الفرز استبدلت اوراقهم بـ ٣٨٢ ورقة للقائمة الحكومية...

- «**الحدث**» ـ اما في الحدث فقد جرت «العملية» نفسها. الا ان المراقبين اخرجوا اثناء عملية عد الاسماء المشطبة و«توزيع» الاصوات. واسفرت عملية فرز دفتر الشطب عن ٧٩٠ صوتا للقائمة الحكومية من اصل ٧٩٦ ناخبا. واعطي كل من مهدي حماده وحبيب المطران ٣ اصوات، واعطي مصطفى مراد ٤ اصوات.

وتكررت الحوادث نفسها، او ما يشابهها من تزوير وضغط وارهاب في مركز اقتراع بوداي واللبوة وكفرمشكي والرفيد وخربة روحا وكفرقوق وبيت لهيا ودير الاحمر، مع فرق «بسيط» فيما يختص باصوات نالها احد المرشحين المنفردين في دير الاحمر بلغ عددها ٧٠٠ تضاءلت في طريقها الى بعلبك مركز الفرز العام فوصلت ٧ اصوات لا غير.

- **وفي «الطيبة»** كان قائد المخفر يهدد علنا الفلاحين ويقول لهم «اللي بيصوت ضد الحكومة كل يوم برقعوا ضبط».

- **وفي «خربة قنافار»** لم يظهر بنتيجة الفرز سوى ١٨ صوتا للقائمة الشعبية مع ان اكثر من ١٠٠ صوت اعطيت لها من الناخبين.

- **وفي «بدنايل»** وضعت في صندوق الاقتراع اصوات لناخبين كانوا غائبين عن البلد. ولما عادوا في المساء وجدوا تذاكر هويتهم مختومة وقيل لهم ان المأمور انتخب عنكم...

ـ **وفي «ابلح»** ابدلت الاصوات التي اعطيت للقائمة الشعبية منحت للقائمة الحكومية.

ـ **وفي «بيت لهيا»** كان الموظف يقرأ اسم هنري فرعون محل اسم حبيب المطران، ولما اعترض مراقبو القائمة الشعبية على هذا التزوير العلني اخرجهم رجال الدرك من قلم الاقتراع بالقوة المسلحة.

الارهاب والتزوير في قضاء راشيا.

ـ **«راشيا»**.

كان قائمقام راشيا يعلن لاي كان قبل الانتخاب في جميع القرى التي قام بجولة فيها ان كل من ينتخب ضد لائحة فرعون والعريان يكون عدوا للحكومة.

وقد نصب مدفع متراليوز في المنشية قرب سراي راشيا لتهديد الناخبين، ووقفت فرقة من القناصة بحرابها، فضلا عن رجال الدرك ناشرة جو الارهاب على المدينة.

ونصب مدفع كبير في القلعة باتجاه المدينة وقد ثبت لدينا مما شاهدناه بمرأى العين، وبشهادة شهود كثيرين ان انصارنا قد انتخبوا لائحتنا باكثرية ساحقة، ولكن النتيجة كانت اننا لم ننل صوتا واحدا في راشيا، لان القائمقام قد حمل صندوقة الاقتراع الى السراي في الليل حيث نامت نوم الهناء.

وقد منعوا مرشحي القائمة الشعبية من الحلول حول قلم الاقتراع. كما ان رئيس القلم رفض ان يفتح الصندوقة امام ممثلينا قبل التصويت لفحصها كما تقضي الاصول.

ـ **«خربة روحا»**.

طرد رئيس القلم السيد حسين رمضان سكرتير القائمقامية ممثلينا من غرفة الاقتراع، وقد كان عدد الناخبين في خربة روحا ٤٠٠ فوجد في الصندوق ٤٠٠ ورقة تماما، وذلك بالاتفاق مع مختار القرية الذي هدد بالعزل اذا لم يصادق على فرز اربع مغلفات مجهزة سلفا.

ـ **«الرفيد»**.

كانت المعارضة الشعبية قوية جدا فلذلك انتدبوا الضابط عارف سالم لطرد المعارضين وملأوا الصندوق حسب مشيئتهم.

ـ **«كفرمشكي»**.

عام ١٩٤٣ صوت مائتا ناخب من اصل ٣٦٠ ناخبا، على الرغم من مشترى تذاكر النفوس في ذلك العهد بمبالغ جسيمة. اما في هذا الانتخاب فرغما عن عدم عرض المال لمشترى الاصوات وجدت في الصندوقة ٢٦٠ ورقة، بزعم ان جميع الاهلين بتمامهم قد صوتوا. وذلك باتفاق رئيس القلم السيد اديب الخوري وحنا السيقلي.

ـ **«بيت لهيا»**.

كان المعارضون كثيرين، وقد صوتوا باجمعهم لحبيب المطران ولائحته. فلما جاء دور الفرز فرز اسم هنري فرعون بدلا من حبيب المطران. وكانت الاصوات جميعها لقائمة الحكومة.

ـ **«ينطا وحلوى»**.

تخاصم دروز القريتين وقد امتنع اهالي ينطا عن التصويت، ولم يقترع الا اهل حلوى. وبالنتيجة وضع في الصندوق اوراق على قدر عدد المقترعين في القريتين.

وجرت الانتخابات في قضاء بعلبك في جو من التزوير المفضوح لصالح اللائحة الحكومية، لم تشهد له البلاد مثيلا. والى القراء بعض الحوادث البارزة لشهود عيان يؤيد ما يقوله بالبينات والاسماء كافة عند الاقتضاء.

ـ ١ ـ **قلم اقتراع قرية يونين**: عند فرز الاصوات كانت النتيجة كما يلي: ٢٠ صوتا فضلو ابو حيدر، ٨٠ اديب الفرزلي، ١٢٦ كريم عزقول. وهؤلاء من الارثوذكس المتنافسين وكان مجموع الناخبين ٢٢٦ من اصل ٤٤٠ ناخبا. غير ان يدا خفية تدخلت وزورت النتائج فاذا النتيجة تصبح لدى قلم محافظة البقاع اربعمائة وسبعة وعشرين صوتا لاديب الفرزلي مرشح قائمة الحكومة!

ـ ٢ ـ **صندوق قرية الحدث**: صوت من الحزب القومي ٥٢ عضوا لمصلحة كريم عزقول الارثوذكسي، ومنع ثلاثون من التصويت بحجة ان صندوق الاقتراع انهى اعماله وكانت الساعة الثانية والنصف بعد الظهر. كما منع المشرفون على الصناديق من حضور عملية فرز الاصوات فكانت النتيجة ٨ اصوات للدكتور كريم عزقول فقط.

ـ ٣ ـ **صندوق اقتراع نيحا**: الحقت بهذا الصندوق قرية الكنيسة التي معظم ابنائها من اعضاء الحزب القومي، وهي تبعد عن مكان الصندوق مسافة شاسعة تبلغ ثلاث ساعات سيرا على الاقدام. مع انها لا تبعد الا دقائق معدودة عن قلمي اقتراع دير الاحمر ومقنه. ومع ذلك فلم ينتخب معظم اهالي القرية، نظرا للصعوبات. وخرج الصندوق زائدا اربعة اصوات عن مجموع الناخبين!

ـ ٥ ـ **صندوق بعلبك**: وقد جرى في هذا الصندوق اعاجيب مروعة اذ ان مجموع الناخبين يبلغ ٨٧٨ ناخبا وقد لاحظ متسلمو هذا الصندوق انه اصبح يحتوي على اكثر من ثلاثماية شخص. فاقدموا اثناء العمل على اخراج جميع مرشحي اقلام الاقتراع وفتحوا الصندوق وانتزعوا الاوراق الحقيقية مع الزائدة وابدلوها باوراق اخرى تحمل لائحة الحكومة... وقد صوت لمرشح الحزب القومي اكثر من ثلاثماية شخص... كذلك للاستاذ فضلو ابو حيدر حوالى المائة والخمسين، فاذا بهذه الاسماء، بل هذه الاصوات تتبخر وتتحول سحريا من كريم عزقول الى اديب الفرزلي ومن عبدالله الرفاعي الى رفعت قزعون... مرشحي قائمة الحكومة، فسبحان المغير الذي لا يتغير...

ـ ٦ ـ **صندوق اقتراع دير الاحمر**: عند الانتهاء من فرز الاصوات في القرية حاز الاستاذ فضلو ابو حيدر ٧٨٠ صوتا سجلت في محاضر الاقتراع الرسمية، ووقع عليها حسب الاصول. ولكن عند وصولها لبعلبك دخلت «اليد الخفية السحرية» واذا بالاصوات تتبخر ايضا وتتحول من فضلو ابو حيدر الى اديب الفرزلي مرشح الحكومة. ولما شعر الاستاذ ابو حيدر بالفضيحة هذه احتج عليها وقاوم من اجلها فاذا بها تصبح مجالا للمساومة من جانب الحكومة وممثليها وبعد اخذ ورد اعطي الاستاذ ابو حيدر ستماية وثمانين صوتا...

والمائة صوت الباقية ضريبة دخل لصالح مرشح الحكومة اديب الفرزلي...

ـ ٧ ـ **قلم اقتراع طليا**: بلد الاستاذ ابو حيدر ومركز قوته الانتخابية في البقاع كانت نتيجة الفرز اثنين بالماية لمرشحي المعارضة وبينهم الاستاذ ابو حيدر...

ـ ٨ ـ **قلم اقتراع شعث** وضعت اوراق بعدد الناخبين وشطبت اسماء دون ان يحضر احد.

هذه صورة من صور عديدة لا تحصى ونموذج المهازل الانتخابية التي شملت البقاع من اقصاه الى اقصاه، ومثلت على مسارحه تحت ستار الحرية الانتخابية عدا عن التهديد والوعيد اللذين كان يقابل بهما الناخبون المعارضون.

مذكرة احدنا نسيم ايوب.

كانت دعايتي مع الشعب مباشرة وقد قمت بها بنفسي، فزرت المنطقة بكاملها، فعرف الاهلون غايتي وفهموا انني ساع لاكون نائب الشعب لا نائبا ينتخب بمجرد ادخال اسمه في قائمة الحكومة. فحصلت على وعود جازمة من اكثرية البلدان والقرى التي زرتها وكنت مقتنعا بانهم سينتخبوني.

وانني بكل فخر اقول ان التأييد المؤكد الذي كاد يكون اجماعيا في اكثر من عشرين بلدة هو الذي شجعني على المضي في ترشيح نفسي منفردا امام مزاحمين ليسوا ضعفاء. اثنان منهم تدعهمها القائمتان المتطاحنتان، والثلاثة الاخرون يدعم كلا منهم حزب ينتسب اليه متكاتفا معه. ورغم ذلك فقد ابقي لي بعض المئات من الاصوات، والا لبلغ عدد ناخبي الالوف الكثيرة.

والذي اذكره بالشكر والاعجاب، واحسبه حجة لي لاثبات ما ذكرت، ان الوجيه الكبير الحاج عوض المقداد زعيم مقنه وعدني بان يؤيدني ولم نكن متعارفين من قبل. ورغم ما احيط من وساطات ليرجع عن وعده فلم يفعل فاذا لي في قلم بلدة مقنه ١٥٢ صوتا بقيت ثابتة للنهاية بعد كل ما اصابها من حسم وتفريق، لان للوجيه الحاج عوض مكانته فلا يمكن التلاعب بارادته.

اما اهالي القرى العديدون الذين كانوا سيؤيدونني تقريبا بالاجماع فلم يترك لهم المجال لاظهار ارادتهم، ومن اظهر منهم بعض تلك الارادة، مثل المقترعين في اقلام جديتا وبر الياس وقب الياس والمعلقة وابلح وتمنين التحتا وطاريا ويونين وبوادي والقاع وايعات وبعلبك وراشيا وكفرمشكي والقرعون وعيتا وغيرها، فلم تبق لي منها الايدي المبعثرة الا النزر القليل والقليل جدا من الاصوات.

اما في مدينة زحلة فقد كان للتدبير الذي اتخذ قبيل ليلة الانتخاب تأثيره الفعال في جعل الحزبين اللذين لم يجتمعا رأيا منذ الابد يتكانفان فجأة. فظهرت نتيجة ذلك التدبير باجلى مظاهرها في البقاع وفي الجنوب. ورغم ذلك فان معدل المقترعين في زحلة لم يزد عن الخمسة والاربعين بالماية فخسرت بهذا التدبير الغير القانوني اصوات الكثيرين من اشد الناس تأييدا لي. فللسياسة

مفاجآتها، وللنفوس الابية كرامتها ومناعتها، فهذا التدبير لم يرق ضمنا لاكثرية الناخبين من الحزبين.

نسيم ايوب

ملحق مذكرة احدنا حبيب مطران.

ـ **(قلم حربتا)**: افادني السيد حسين افندي الحاج ديب، واخوه المختار السيد حسن افندي ان عدد الذين انتخبوني في قلم حربتا (بعلبك) قد بلغ ٣٠٠ من اصل ٥٠٠ فاين طارت هذه الاصوات؟

ـ **(قلم جب جنين)**: في جب جنين (البقاع) اطلق الدرك الرصاص لارهاب المقترعين الذين بادل بعضهم الدرك الرصاص وقد منعوا المقترعين من التصويت، حتى ان احد انصارنا القى بنفسه من النافذة لينقذ حياته من الضغط والارهاب.

ـ **(قلم القاع)**: افادني السيد يوسف رشيد التوم ان رجال الدرك منعوا الناخبين عن الاقتراع بقوة التهديد.

اشقياء من سوريا يهددون اللبنانيين بالرصاص.

استدعي عاصم سويدان من حسيا (سوريا) مع بعض الاشقياء فاحتلوا بالسلاح الكامل اقلام اقتراع عرسال وراس بعلبك والقاع وهددوا الاهالي اللبنانيين بالقتل اذا لم ينتخبوا هنري فرعون (نظرا لعلاقته مع آل سويدان بتجارة الخيول). كما ان بعض القبضايات حضروا من بيروت الى البقاع، امثال محمود بيضون، ومحمد فستق لمساعدة هنري فرعون، وقد ارسل هؤلاء سيارات فلسطينية لنقل المزورين.

ملحق بمذكرة احدنا فضلو ابو حيدر.

ـ **قلم دير الاحمر** ـ تقدم في الصفحة ٣٢ بيان موجز عما جرى في صندوق دير الاحمر. وفي ما يلي التفاصيل المسهبة عن هذه الحادثة مستمدة من المستند الرسمي الذي هو اعظم الادلة على فظاعة التزوير في البقاع.

بتاريخ الخامس والعشرين من شهر ايار حوالى الساعة الرابعة زوالية انهى رئيس قلم الاقتراع السيد عبد العزيز الرفاعي واعضاء اللجنة فرز الاوراق. فنلت ٧٨١ صوتا، اي مجموع اصوات المقترعين. فنظم المحضر ووقعه الرئيس واعضاء اللجنة. وفي هذه الاثناء قرع جرس التلفون وطلبت القائمقامية ان تتكلم مع الرئيس فامتثل هذا الاخير وتكلم، ولكنه ويا لسوء حظه فقد اسمع كلمات التقريع على عمله وعلى قبوله امر انزال اوراق اقتراع تحمل اسمي، فارتبك رئيس القلم وافهم المخاطب ان اعضاء اللجنة والكاتب لا يزالون في الغرفة ويسمعون، حينئذ استشاط هذا الاخير غضبا وامره باخراج الجميع، واقفال الباب وبالعودة لاستماع بقية التعليمات، وقد استغرقت هذه المخابرة اكثر من عشرين دقيقة، وبعد نهايتها خرج الرئيس مسرعا ومتأبطا الصندوق، فطلب منه بعض المرشحين مرافقته في السيارة فأبى. عندئذ خامرهم الريب واسرعوا الى الهاتف لمخابرتي بالامر، وطلبوا سيارات على وجه السرعة للحضور الي بعد ان افهموني نتيجة الاقتراع، وامر مخابرة القائمقامية تلميحا، فارسلت اليهم في الحال سيارتين اقلت اعضاء وكاتب لجنة الاقتراع وبعض المناصرين. وعند وصولهم افادوني عن الامر مطولا. فاخذت الهاتف واتصلت بحضرة القائمقام وسألته عن نتيجة الاقتراع في دير الاحمر، فكان جوابه ان مجموع اصوات المنطقة البالغ ٧٨١ صوتا قد نالها خصمي الاستاذ فرزلي، وانني لم انل صوتا واحدا، فلم اصدق ما سمعت خصوصا ان اعضاء اللجنة لا يزالون امامي يستشيطون غضبا. فسألت القائمقام عن المحضر فافادني بانه مختوم بالشمع الاحمر وانه لا يمكنني الاطلاع عليه الا في المحافظة، فاسرعت

واعضاء اللجنة الى القائمقامية وبعد ان اصر القائمقام على افادته الهاتفية، قال لي اذهب واطلع على المحضر في قلم القائمقامية. وشد ما كانت دهشتي ودهشة اعضاء لجنة الاقتراع عندما تحققنا بام العين بان هذا المحضر لا يحمل لي اسما، وان الاستاذ فرزلي قد فاز باصوات مناصرين لي ضجت السماء من اصواتهم بالمطالبة بي. فاتصلت في الحال بالقصر الجمهوري وبالاستاذ انيس صالح وبحضرة المحافظ. كما ان اعضاء اللجنة اتصلوا هاتفيا باهالي دير الاحمر الذين كانوا بحالة هياج لا مثيل لها. فاسرع قائد مخفر البلدة المذكورة لمخابرة القائمقام وافهمه عن حالة الثورة التي كانت بادية على الاهالي، وبانهم لا يرجعون قبل ان ترجع اصواتهم.

حينئذ، وبعد ان ابلغني القائمقام، وابلغ المحافظة بانني لم انل صوتا واحدا في بلدة دير الاحمر. وبعد ان اطلعت بام العين على المحضرين بين يدي رئيس قلم القائمقامية جودت بك مطران وبحضور اناس كثيرين، مزق المحضر المذكور وابدل بمحضر ثالث اعيد لي بموجبه ٦٨١ صوتا بعد ان صدر الامر بابقاء ماية صوت لخصمي الاستاذ فرزلي، وفقا للتعليمات الموجبة ان يظل اسمه مسجلا في جميع محاضر اقلام الاقتراع. ولكن لحسن الحظ، فان الامر طبق حرفيا فنال ماية صوت لا اكثر ولا اقل...

وقد استحصلت على المحضر الممزق بكامله واكتفيت بنشر صورة الصفحة الاولى عنه محتفظا ببقية الصفحات للعبرة والتاريخ.

صورة محضر فرز قلم اقتراع دير الاحمر. وقد ظهرت فيه اسماء اللائحة الحكومية دون ان يكون للاستاذ فضلو ابو حيدر ذكر فيه. فمن اين جاءته الـ ٦٨١ صوتا... فيا لفظاعة التزوير!!!!

الصفحة الثانية من محضر فرز قلم اقتراع دير الاحمر!!!! فيا لفظاعة التزوير!!!!

في الدور الرابع.

الاعمال الغير القانونية التي جرت بعد الانتخاب لستر الفضائح التي حصلت في اثنائه.

ان التدابير غير القانونية التي حصلت وقام بها اولو الامر بعد الانتخاب اكثر من ان تحصى. فقد تكاثرت الوساطات، وتنوعت وتعددت اشكالها لحمل المرشحين على السكوت وعدم الاحتجاج.

كما ان الدوائر الرسمية كانت تمانع بتاتا في اعطاء نتائج الاقتراع وفي اعلان تلك النتائج فحجبتها عن الصحافة وعن الرأي العام حتى عن المرشحين انفسهم.

واننا نكتفي بهذا القدر اثباتا للاعمال التزويرية والاكراهية الجهنمية التي طبقت في هذا الانتخاب الذي لم يسمع بمثله في التاريخ. فضلا عن ان عموم رؤساء اقلام الاقتراع قد منعوا مرشحينا وممثلينا من الوقوف حول الصناديق. واخرجهم الدرك بالقوة، ولا سيما ساعة الفرز اذ كانوا على الدوام يقرأون اسم حبيب مطران (هنري فرعون) ومصطفى مراد (رفعت قزعون) ونسيم ايوب (اديب الفرزلي)!!!

في مستندات هذه الشكوى.

ـ اولا ـ القرينة القاطعة على التزوير اجمالا.

اجمع العالم الديموقراطي باسره على الاعتراف بان ما من انتخاب نيابي يمكن ان يزيد معدله عن الخمسين بالماية في اعرق الشعوب تمدنا.

ولكن البقاع على ما يظهر ضرب الرقم القياسي في هذا المضمار. فان عدد الناخبين فيه المقيدين في اللوائح الانتخابية يبلغ ٣٩،٤٩٠ وقد بلغ عدد المقترعين في انتخابنا الحالي ٣١،١٣٤ فيكون المعدل نحو ثمانين بالماية مما لم يحدث مثله قبل اليوم.

وحقيقة الواقع انه لم يتقدم للتصويت في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ في زحلة والبقاع وبعلبك والهرمل وراشيا اكثر من اربعة عشر الف ناخب. فيكون البقاع ـ بالاذن من جبل لبنان ـ قد احرز قصب السبق عليه في عالم التزوير اذ زيدت في صناديقه غلافات، وزورت محاضر يتجاوز مجموعها ثمانية عشر الف صوت. وكيف يعقل ان لا يكون الامر كذلك ما دام عدد المقترعين في انتخاب سنة ١٩٤٣ لم يتجاوز ٢٠ الفا على الرغم من تطاحن قائمتين جبارتين اشترى أركانهما تذاكر النفوس على قارعة الطرق بمبالغ لا تقل عن المليون ليرة، وعلى الرغم من زحف السيارات الى جميع انحاء لبنان وسوريا حتى الجزيرة لنقل الناخبين منها. وعلى الرغم من خشية كل من الفريقين من خسارة المعركة. وعلى الرغم مما ثبت يومئذ من ان الكثيرين من سكان القبور قد اقترعوا!!!

اما في الانتخاب الحالي، فان اللائحة الحكومية كانت واثقة من النجاح كل الوثوق فلم يبذل رجالها وانصارها اي مجهود لاكثار عدد المصوتين. ولم يرسلوا اية سيارة الى خارج البقاع لنقل الناخبين النازحين عن المنطقة. ولم يبد اي حماس من الجمهور في الاقبال على الصناديق. بل على العكس، فان بنادق الدرك والجيش قد ابعدت المئات والالوف عن الاقتراع اشمئزازا واحتجاجا، كما جرى في شمسطار ونيحا والهرمل والرفيد حتى في زحلة.

وانه لمن الثابت ان عموم المرشحين لم ينفقوا مالا يذكر لمشترى الاصوات. فكيف يجيز العقل والمنطق ان نصدق ان عدد المقترعين في الانتخاب الحالي زاد احد عشر الفا عن معدل انتخاب سنة ١٩٤٣.

وفوق ذلك، فان القرينة القاطعة على التزوير، يمكن ان تؤخذ من الفرق الحاصل في معدل نسبة المقترعين في هذا الانتخاب نفسه. فان قضاء زحلة الذي تتطاحن فيه الاحزاب والطوائف بصورة واضحة. وتتزاحم لنيل العدد الاكبر من الناخبين، لم يتجاوز معدل المقترعين فيه الخمسة والاربعين في المائة.

اما اقضية راشيا وبعلبك والهرمل حيث يسيطر الزعماء الاقطاعيون فقد تجاوز معدل المقترعين التسعين في المائة، وفي بعض الاقلام التي لم يقدر

رؤساؤها نتائج تهورهم وعقبى جريمتهم، فقد بلغ معدل الاقتراع ماية بالماية.

فهل من برهان اسطع واوضح على التزوير من هذا الدليل الذي نأخذه من صلب الانتخاب نفسه. حتى ان الالسنة في زحلة تتداول الاحاديث عن لسان بعض رؤساء الاقلام والكتاب من ان محاضر كثيرة قد نظمت في دور السرايات سلفا، وقبل الانتخاب بيومين او ثلاثة ايام، فكانوا يبدلون صندوقا بصندوق، وغلافا بغلاف، ومحضرا بمحضر، ويزورون تواقيع رؤساء الاقلام والكتاب، مما لم تسمع به اذن ولا وقع تحت سمع في يوم من الايام.

وان اسطع دليل على تزوير المحاضر ما سجلته اقلام اقتراع بعلبك لاحدنا حبيب المطران والملأ باجمعه بعلم ما لهذه الاسرة من المكانة العالية في مدينة الشمس. فلقد حاول رأس القائمة الحكومية بكل الطرق ان يحمل احدنا حبيب على الانسحاب قبيل المعركة فلما ابى صدرت الاوامر العالية باعطائه النتيجة التالية في بعلبك:

القلم السني ٢٣ ناخبا.

القلم الشيعي ١١ ناخبا.

القلم المسيحي (صفر).

في حين ان جميع ابناء بعلبك يعلمون (وقد يتوجهون قريبا بمجموعهم عند الاقتضاء الى امام بناية البرلمان ليشهدوا) ـ ان جميع مسيحيي بعلبك ـ عدا اربعة عشر صوتا لا غير من آل الوف ـ قد انتخبوا حبيب مطران نائبا عن البقاع بما فيهم صوته الخاص الذي ضيع ايضا في المحضر المزور قبل الانتخاب بصورة فاضحة. وقد قمنا بعيد الانتخاب باستفتاء شعبي في شوارع بعلبك على طريقة معهد غالوب الاميركي فوردت علينا تواقيع المنتخبين المسيحيين في بعلبك في دفاتر مطبوعة فاذا بهم يجمعون ـ عدا الاربعة عشر صوتا المذكورة اعلاه ـ على التأكيد بتواقيعهم وتواقيع شهود بانهم انتخبوا حبيب المطران دون خصمه. واننا نقدم طيه هذه الدفاتر في باب المستندات كشفا لهذه الفضيحة النكراء.

التزوير المفضوح في قلم قوسايا.

نسير الى بيروت مشيا على الاقدام.

ـ **قلم قوسايا (البقاع)** ـ مؤلف من قرى قوسايا ودير الغزال ورعيت لم يصوت فيه اكثر من ثلاثماية، شخص. ومن هؤلاء الثلاثماية مئتان وخمسون صوتوا لحبيب بك مطران. اما الخمسون الباقون فانهم يحبونه ويعرفونه زعيما قويا في البقاع، ولكن لحزازات محلية ابوا انتخابه مكرهين. ولدى وصولنا الى مكتب الاقتراع وجدنا ان رجال الدرك لا يستطيعون مقاومتنا بعد ان علمنا ان الدرك في اماكن اخرى حاول تسخير الشعب لغاية الحكومة. اما نحن فحرسنا الصندوقة وحافظنا على ارادة الشعب، فلم يحصل تزوير ولا ضغط ولا اكراه في هذه الصندوقة. لذلك فقد حضرنا فرز الاصوات وعند الساعة الحادية عشرة ليلا امضى رئيس القلم والكتاب امامنا محضرا مآله ان حبيب بك مطران ربح مئتين وخمسين صوتا، وهنري بك فرعون خمسين صوتا. ثم علمنا في اليوم التالي ان حبيب مطران لم ينله الا ستة اصوات من صندوقة قوسايا. فنحن الموقعين ادناه باسم المائتين وخمسين ناخبا مستعدون للذهاب مشيا على الاقدام الى بيروت لنقف امام البرلمان اللبناني، ونشهد ونعلن باسم الله والدين والعرض والوطن اننا انتخبنا في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ حبيب بك ندره مطران نائبا عن البقاع للروم الكاثوليك، لا هنري بك فرعون الذي لا نعرفه نائبا عنا. وللبيان امضينا هذا التصريح تحريرا في ١٥ حزيران سنة ١٩٤٧.

بالنيابة عن المصوتين في قوسايا:

عبدالله حنا الكعدي

ابرهيم حنا الكعدي

فضلا عن ان قائمقام بعلبك والضابط بطرس عبد الساتر قد تجولا في عموم القرى مهددين الاهالي ومعلنين ان كل من لا ينتخب لائحة الحكومة يعتبر عدوا للدولة، وليس امامه الا الانتقام المريع. ويمكن لجنتكم الكريمة ان تستقصي الحقيقة من عموم زعماء القرى في قضاء البقاع وبعلبك واخصهم

السادة ملحم قاسم في حور تعلا، وحسين الحاج ديب في حربتا، واهالي رأس بعلبك والحدث وطاريا الخ...

ثانيا: في مستندات شكوانا المادية والخطية.

ـ ١ ـ المستند رقم ١ سبق نشره اعلاه تحت رقم ١

ـ ٢ ـ المستند رقم ٢ قائمة الاصوات التي ورد ذكرها في الدور الثالث تحت عنوان «قلم اقتراع دير الاحمر.

ـ ٣ ـ المستند رقم ٣ دفاتر تحتوي اسماء المقترعين الشهود لاحدنا حبيب عددها ٤ والمقترعين فيها ١٧٧ ناخبا من بعلبك.

ـ ٥ ـ المستند رقم ٥ ـ تذاكر النفوس الغير الممهورة بخاتم قلم الاقتراع عددها ٦١ من الهرمل والنبي شيت وبوداي، في حين انها اعتبرت مقترعة.

ـ ٦ ـ المستند رقم ٦ شهادة ممضاة من بعض الناخبين تثبت التزوير والضغط والاكراه في زحلة هذا نصها:

«نحن الموقعين ادناه علي اسعد عمر المصري لبناني شيعي من النبي شيت، مقيم في علي النهري، اصرح انه في ٢٥ ايار سنة ١٩٤٧ توجهت الى زحلة حيث مقيدا اسمي في لائحة الانتخاب في حي الميدان، فلما دخلت مكتب الاقتراع سألني متولي دفتر الشطب من اي حزب انت فقلت له انني لا اقرأ ولا اكتب قد اعطوني هذه الورقة على باب المكتب، فادرك انني لست من حزب الحكومة فاجابني: انت لا قيد لك في اللائحة مع ان عمري ٣١ سنة ولي حق الانتخاب، ولست محكوما باحكام شائنة، ثم عاد فقال لي: افتح الورقة لاطلع عليها، فرفضت. فكرر قوله بعد ان فتش في الدفتر: لست مقيدا. وبينما هو يقلب الدفتر وجدت اسم المرحوم اخي عباس اسعد المصري له حق الانتخاب مع انه توفي عام ١٩٣٤ في ١٦ نيسان، فقلت لهم كيف ان اخي متوفى منذ ١٣ سنة وله حق الانتخاب. اما انا فتريدون ان تحرموني من حق الانتخاب حيث انني اريد ان انتخب حبيب بك مطران وجرجس فرج الحاج شاهين وجورج هراوي ومصطفى مراد ومهدي حماده وابرهيم حيدر وشبلي

العريان. اي انني قرأت اللائحة التي بيدي وقد ادعيت قبلا جهل القراءة لئلا يستعملوا الضغط معي. ولما سمعوا باسم حبيب بك طردونا الى الخارج وللبيان امضيت هذا التصريح.

تحريرا في ٥ حزيران ١٩٤٧

علي اسعد المصري

وقد حضر برفقتي اخي عبد الكريم اسعد المصري وصرح بما يلي:

انني اصرح انه قد حدث لي في ٢٥ ايار ١٩٤٧ ما حدث لاخي علي اسعد عمر المصري اذ توجهت معه الى زحلة للانتخاب فقوبلت كما قوبل تماما، وكما ورد في تصريحه المذكور اعلاه وللبيان امضيت هذا التصريح.

تحريرا في ٥ حزيران ١٩٤٧

عبد الكريم اسعد المصري

يكون مجموع المستندات المبرزة مع شكوانا ٦٨ مستندا نحتفظ بابراز غيرها عند الاقتضاء.

الخلاصة.

اننا متأكدون ان لجنة الطعون المحترمة لم يفت علمها ذلك الصدى الفظيع المنكر الذي احدثه هذا الانتخاب الغريب في اجواء البلاد، ورددت اصداؤه بامتعاض الاجواء في الخارج ايضا. فاذا كنا تقدمنا بشكوانا هذه، دفعا للظلامة الغاشمة التي نزلت بنا عن سابق تصور وتصميم، واذا كنا قد اثبتنا في شكوانا هذه بالقرائن والادلة والمستندات القانونية والمادية التزوير والتزييف، والضغط والارهاب، احقاقا للحق وازهاقا للباطل، فاننا من حقنا ان نطلب ونتشبث بالطلب ان يكون التجرد والاخلاص والضمير خير هاد للجنة في اصدار حكمها لنظل عند اعتقادنا ان لبنان لا يزال فيه رجال، ولا يزال للرجال وزن واعتبار، فسمعة الوطن وكرامته واستقلاله يجب ان تظل مصونة من العبث، في الداخل وفي الخارج. فيتوطد استقلالنا باقوالنا وباعمالنا الحكيمة والصائبة.

المطاليب.

- **اولا -** ان هنري بك فرعون ملزم بحكم القانون ان يتنحى من نفسه عن لجنة الطعون لانه احد ممن تتناوله شكوانا، فاذا لم يفعل فنطلب تنحيته لان نيابته باطلة وملغاة ومزورة.

- **ثانيا -** تكليف اللجنة القضائية او من تستنيبه للحضور بالذات الى منطقة البقاع لاستماع الشهود والتثبت من حقيقة ما اوردناه في شكوانا، والتحقيق في عدد المقترعين وفحص تذاكر الهوية الغير الممهورة والتي حسبوا اصحابها في عداد المقترعين.

- **ثالثا -** اعتبار الانتخاب في البقاع غير قانوني وفاسدا وباطلا للاسباب المبينة اعلاه. وخاصة لترشيح وزيرين خطيرين من وزراء الدولة في قائمة واحدة في اثناء اشغالهما وظيفتيهما.

- **رابعا -** اجراء انتخاب قانوني جديد، تحت اشراف حكومة حيادية لا يكون احد افرادها من المرشحين.

- **خامسا -** نحتفظ بحق اقامة دعاوى التزوير والتزييف وسوء استعمال الوظيفة على كل من ارتكب احدى الجرائم المشكو منها كبيرا كان ام صغيرا.

واننا منتظرون حكما منصفا عادلا، يعيد الى البلاد سمعتها الطيبة وكرامتها التي نضن بها من الامتهان. ونتقدم الى اللجنة الكريمة بشكرنا وباحترامنا الفائق.

الفصل الرابع

بعض الرسوم

ذكريات في صور

ذكريات في صور

مع صدور هذا الجزء ستحمل الملاحق صورا لاحداث ذات علاقة بموضوع هذه الموسوعة . الجزء التاسع هذا ستتكون ملاحقه من صور اصحاب الفخامة رؤساء الجمهورية وهم يؤدون اليمين الدستورية .

«احلف بالله العظيم اني احترم دستور الامة اللبنانية وقوانينها، واحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة اراضيه .»

هذا القسم ردده الرئيسان شارل دباس وبشاره الخوري مرتين .

وتخلف عن ادائه رئيسان: اميل اده متذرعا بان الدستور لم يكن قد فك من عقاله، وبشير الجميل الذي اغتيل قبل موعد ادائه .

اما الرئيسان المعينان: حبيب باشا السعد والفرد نقاش ،

ورئيسا الدولة المعينان ايضا: ايوب تابت وباترو طرادفهما ايضا معفيان من ادائه .

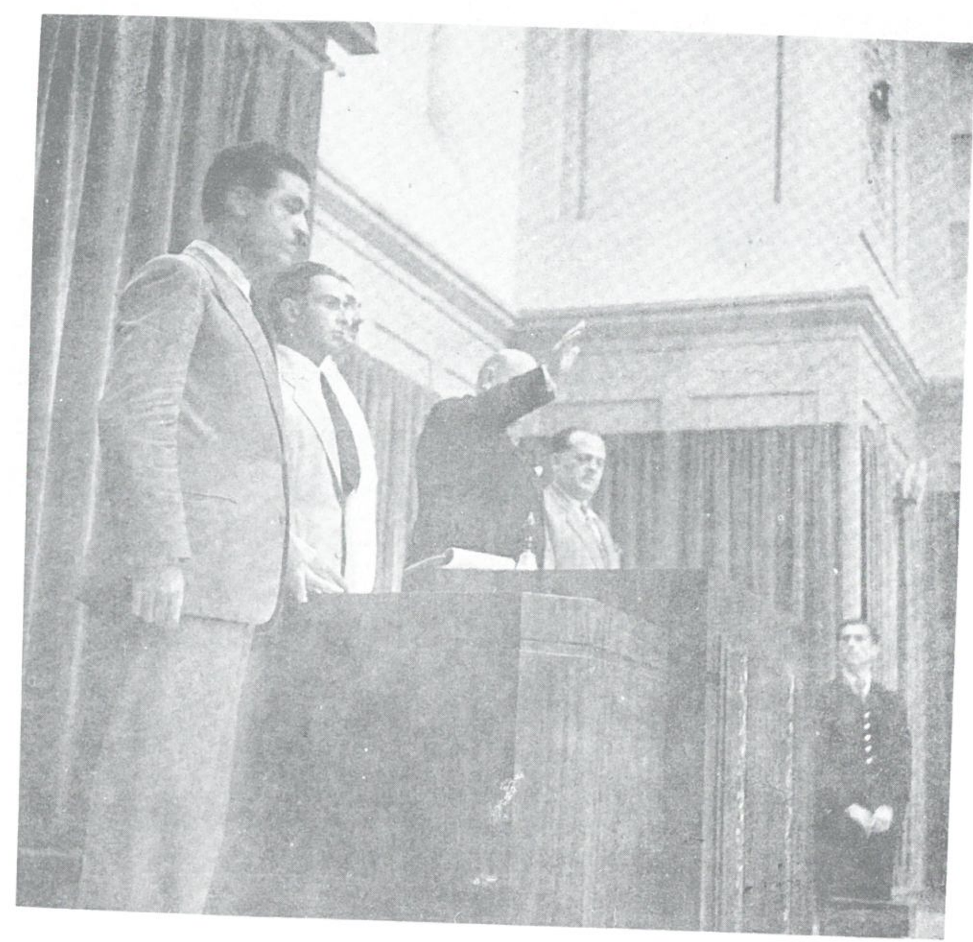
الرئيس اميل اده



٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦

اميل اده يغادر المجلس النيابي اثر انتخابه رئيسا للجمهورية ، يحيط به اركان حربه الذين اداروا معركة الانتخاب، وهم من اليمبن :خير الدين الاحدب حكمت جنبلاط، فضل الفضل، نجيب عسيران ومحمد المقدم

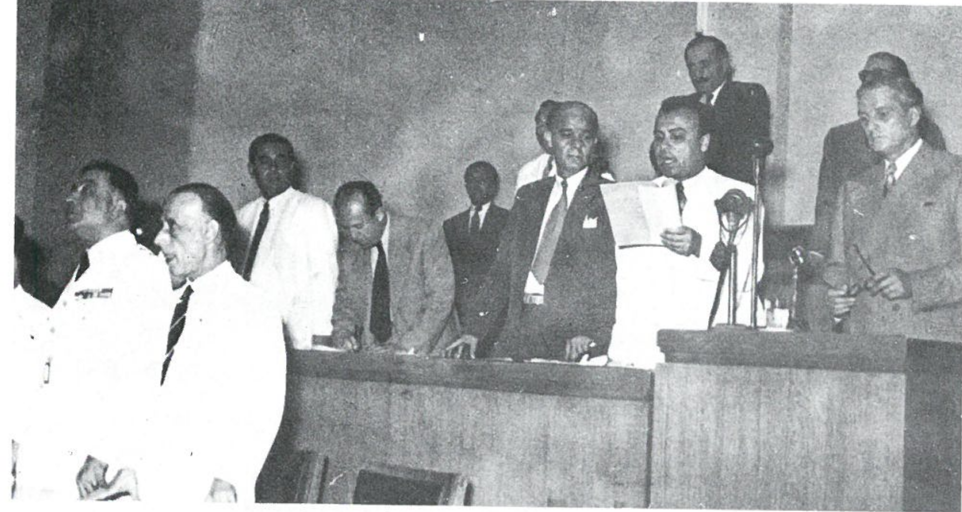
الرئيس بشاره الخوري يقسم



يوم الخميس ٢٣ ايلول ١٩٤٣ الساعة العاشرة صباحا اقسم الرئيس بشاره الخوري اليمين الدستورية .

ويوم الاربعاء في ٢١ ايلول ١٩٤٩ الساعة الثامنة والنصف اقسم للمرة الثانيةبعد تجديد انتخابه مرة ثانية .

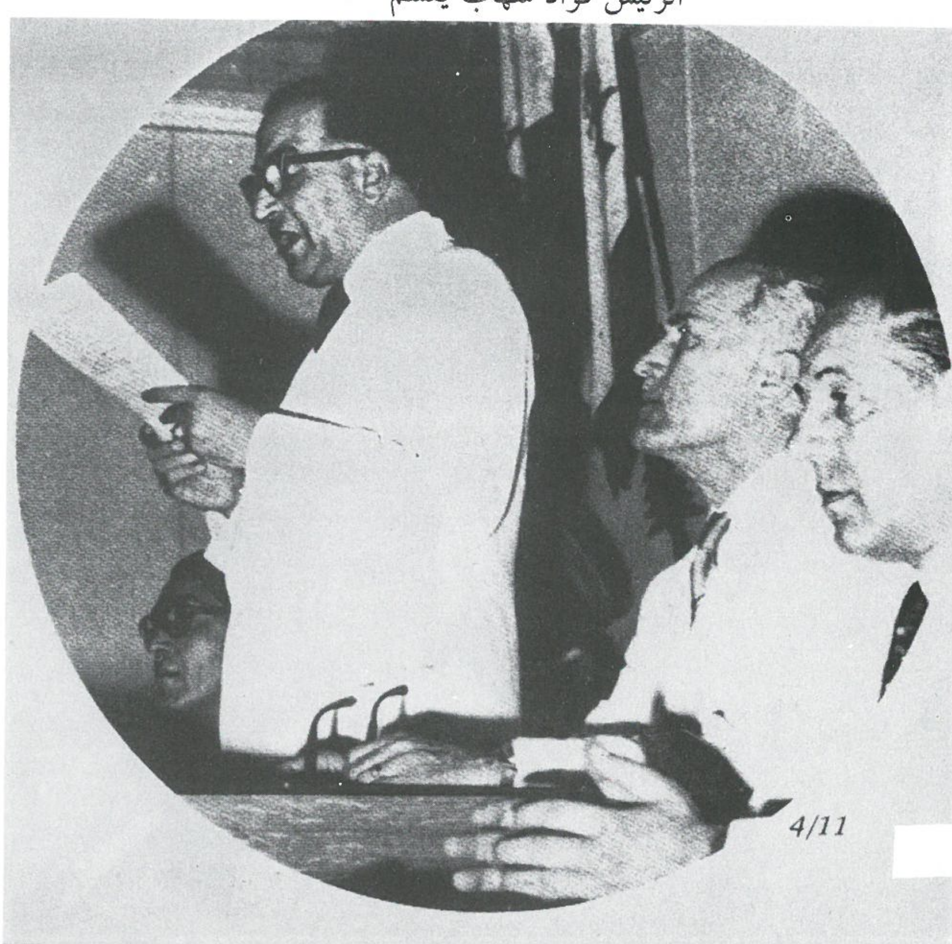
الرئيس كميل شمعون يهم بالقسم



وقفة تامل قبل تادية اليمين الدستورية بحضور الحكومة الانتقالية .

يوم الثلاثاء ٢٣ ايلول ١٩٥٢ في الساعة الحادية عشرة اقسم الرئيس كميل شمعون اليمين الدستورية والى جانبه رئيس المجلس احمد الاسعد .

الرئيس فؤاد شهاب يقسم



يوم الثلاثاء في ٢٣ ايلول ١٩٥٨ في الساعة الحادية عشرة اقسم الرئيس **فؤاد** شهاب اليمين الدستورية ، والى جانبه رئيس المجلس عادل عسيران .

الرئيس شارل حلو يقسم



يوم الاربعاء في ٢٣ ايلول ١٩٦٤ في الساعة العاشرة والنصف اقسم الرئيس شارل حلو اليمين الدستورية ، والى جانبه رئيس المجلس كامل الاسعد.

الرئيس سليمان فرنجيه يقسم



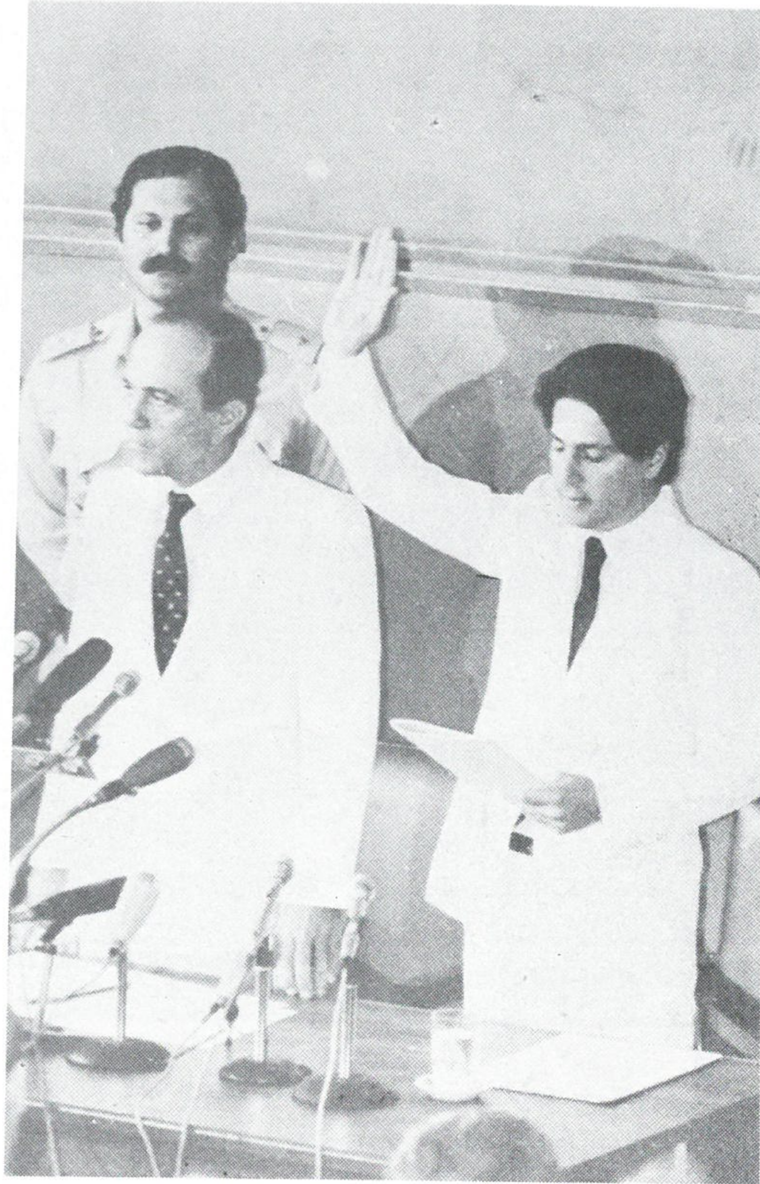
يوم الاربعاء ٢٣ ايلول ١٩٧٠ في الساعة العاشرة والنصف اقسم الرئيس سليمان فرنجيه اليمين الدستورية والى جانبه رئيس المجلس صبري حماده .

الرئيس الياس سركيس يقسم



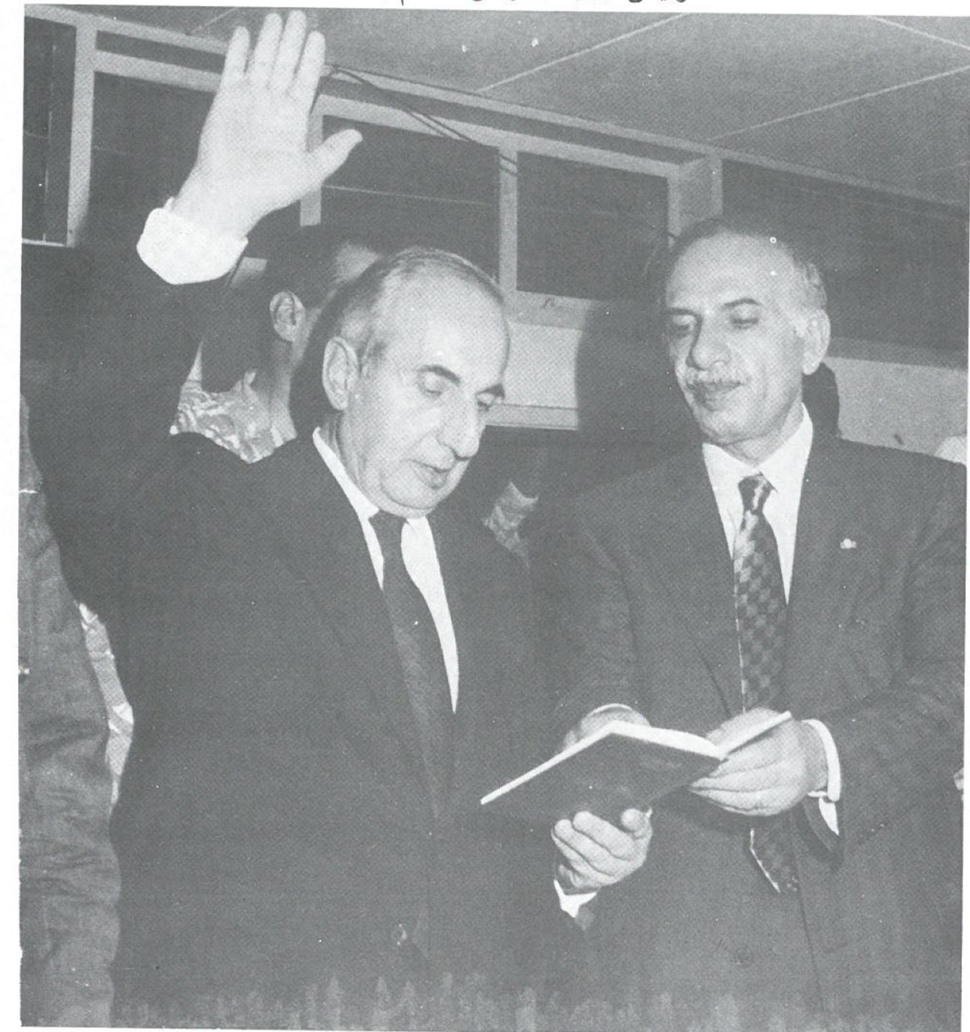
يوم الخميس ٢٣ ايلول ١٩٧٦ الساعة الثانية عشرة والنصف اقسم الرئيس الياس سركيس اليمين الدستورية والى جانبه رئيس المجلس كامل الاسعد.

الرئيس امين الجميل يقسم



يوم الخميس ٢٣ ايلول ١٩٨٢ الساعة الحادية عشرة اقسم الرئيس امين الجميل اليمين الدستورية والى جانبه رئيس المجلس كامل الاسعد.

الرئيس رينيه معوض يقسم[1]



في الساعة الخامسة من بعد ظهر يوم الاحد ٥ تشرين الثاني سنة ١٩٨٩ في مطار القليعات، بعد نصف ساعة من انتخابه، اقسم الرئيس رينيه معوض اليمين الدستورية والى يمينه رئيس المجلس السيد حسين الحسيني.

---

(١) تاخر الانتخاب نحوا من سنة عن موعده بسبب الانقسام الذي كان واقعا بين الرئيسين المتنازعين السلطة سليم الحص وميشال عون.

الرئيس الياس الهراوي يقسم[1]



يوم الجمعة في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩ في الساعة الثامنة والنصف مساء، بعد ساعة من انتخابه، اقسم الرئيس الياس الهراوي اليمين الدستورية والى جانبه رئيس المجلس حسين الحسيني والاصغران في النواب: صالح الخير ونجاح واكيم.

---

(١) جرى الانتخاب وقسم اليمين في بارك اوتيل في شتوره بعد يومين من اغتيال الرئيس رينيه معوض.

الفهرس

الفهرس.

الفصل الاول: تقارير لجنة الطعون النيابية.

الفصل الثاني: جريمة ٢٥ ايار.

الفصل الثالث: فضائح وفظائع الانتخابات في البقاع.

توطئة ـ عريضة الشكوى ـ ادوار الانتخاب ـ كيف طبخوا اللائحة الحكومية ـ في الدور الاول ـ في الدور الثاني ـ في الدور الثالث ـ مذكرة حبيب مطران ـ مذكرة مهدي بك حماده ـ مذكرة فضلو ابو حيدر ـ مذكرة الدكتور عبدالله رفاعي ـ مذكرة وديع نصرالله ـ مذكرة مصطفى مراد ـ الارهاب والتزوير في قضاء راشيا ـ مذكرة نسيم ايوب ـ ملحق مذكرة حبيب مطران ـ اشقياء من سوريا يهددون اللبنانيين بالرصاص ـ ملحق بمذكرة فضلو ابو حيدر ـ في الدور الرابع ـ في مستندات هذه الشكوى ـ التزوير المفضوح في قلم قوسايا ـ الخلاصة ـ المطاليب.